



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية



مخبر الجنوب الجزائري للبحث في

التاريخ والحضارة الإسلامية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

## المجتمع المدني في الجزائر - التشكل والممارسة-

دراسة ميدانية لعينة من الفاعلين الجمعيين بمدينة ورقلة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع تخصص التنظيم والعمل

تحت إشراف: الأستاذ الدكتور محمد قمانة

من إعداد الطالبة:

مساعد إشراف: الأستاذة الدكتورة دليلة بدران

خديجة بورني

لجنة المناقشة:

| الرقم | الاسم واللقب     | الرتبة العلمية       | مؤسسة الانتماء | الصفة        |
|-------|------------------|----------------------|----------------|--------------|
| 01    | حميد قرليفة      | أستاذ التعليم العالي | جامعة غرداية   | رئيسا        |
| 02    | محمد قمانة       | أستاذ التعليم العالي | جامعة غرداية   | مشرفا ومقررا |
| 03    | دليلة بدران      | أستاذ التعليم العالي | جامعة الأغواط  | مشرفا مساعدا |
| 04    | نورالدين بولعراس | أستاذ التعليم العالي | جامعة غرداية   | ممتحنا       |
| 05    | حاجي بوغالي      | أستاذ التعليم العالي | جامعة غرداية   | ممتحنا       |
| 06    | عبد الرزاق عريف  | أستاذ التعليم العالي | جامعة ورقلة    | ممتحنا       |

الموسم الجامعي: 2024 / 2023





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية



مخبر الجنوب الجزائري للبحث في

التاريخ والحضارة الإسلامية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع والديمقراطية

## المجتمع المدني في الجزائر - التشكل والممارسة-

دراسة ميدانية لعينة من الفاعلين الجمعيين بمدينة ورقلة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع تخصص التنظيم والعمل

تحت إشراف: الأستاذ الدكتور محمد قمانة

من إعداد الطالبة:

مساعد إشراف: الأستاذة الدكتورة دليلة بدران

خديجة بورني

لجنة المناقشة:

| الرقم | الاسم واللقب     | الرتبة العلمية       | مؤسسة الانتماء | الصفة        |
|-------|------------------|----------------------|----------------|--------------|
| 01    | حميد قرليفة      | أستاذ التعليم العالي | جامعة غرداية   | رئيسا        |
| 02    | محمد قمانة       | أستاذ التعليم العالي | جامعة غرداية   | مشرفا ومقررا |
| 03    | دليلة بدران      | أستاذ التعليم العالي | جامعة الأغواط  | مشرفا مساعدا |
| 04    | نورالدين بولعراس | أستاذ التعليم العالي | جامعة غرداية   | ممتحنا       |
| 05    | حاجي بوغالي      | أستاذ التعليم العالي | جامعة غرداية   | ممتحنا       |
| 06    | عبد الرزاق عريف  | أستاذ التعليم العالي | جامعة ورقلة    | ممتحنا       |

الموسم الجامعي: 2024 /2023



# شكر و عرفان

الحمد والشكر لله الذي وفقني لهذا .. ولولا توفيقه لما تم هذا العمل ..

قال رسول الله ﷺ: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

عرفانا مني بالجميل لأهل العطاء .. أتقدم بأرقى كلمات الشكر وخالص الدعاء .. للذين كانوا وراء إخراج هذا العمل .. معروفين كانوا أو جنود خفاء .. فأبي كلمات توفيقكم حقكم يا أهل العطاء؟

أستاذي المشرف البروفيسور محمد قمانه .. لقد كنتم خير مشرف وخير مرشد وخير ناصح .. طيلة هذه المرحلة من البحث العلمي .. فلکم منا كل التقدير وكل العرفان نظير صنيعكم وجميل صبركم ..

أستاذتي الفاضلة الدكتورة نجاة بوساحة .. لقد كنتم الحاضر دائما وقت السؤال .. ولكم مني كل عبارات الشكر والامتنان على جودكم بوقتكم ونصائحكم ومد يد العون لي رغم انشغالاتكم ..

أستاذتي الفاضلة الدكتورة سهيلة برقية .. لقد كنتم الناصح والمرشد .. لكم مني أسمى عبارات الشكر والامتنان على مجهودكم المميز ..

أستاذتي الأفاضل فريق التكوين من جامعة غرداية كل باسمه ومقامه وكلکم أسماء ومقامات .. أشكرکم جزيل الشكر ولكم مني كل الامتنان ..

رفيق دربي .. ولي كل الشرف وكل الفخر في ذلك .. عيسى أولاد الحاج ابراهيم .. لقد كنتم دائما الحريص والداعم والمتفهم والمشجع من أجل المضي وعدم التوقف ..

بارك الله فيكم ولكم وجعلها في ميزان حسناتكم ..

# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من كانا سببا في وجودي وفي ما أنا عليه الآن .. أُمِّي هندا .. المرأة الحديدية التي تعلمت منها كيف أحافظ على وقوفي خاصة بعد السقوط .. أبي امبارك .. الرجل الشهم النبيل الذي علمني مكارم الأخلاق وزرع فيَّ محبة العلم والتسلح به دوما ..

إلى درعي الحامي .. وركيزتي وأماني .. والحافز في استمراري وسيري قدما نحو الأمام .. عيسى حبيبي وزوجي الغالي ..

إلى أختي الوحيدة والفريدة حبيبي شهلة .. إخوتي فخري ومسند ظهري .... أخي البريء مُجَّد .. أخي المثابر والحنون علي .. أخي الهادئ بشير .. أخي المازوزي مهدي ..

إلى فلذات كبدي .. المميزة نسرين .. المكافح نصر الله .. والفراشة وداد ..

إلى حبيبات قلبي .. رتاج .. مرام .. ملاك ..

إلى أساتذتي الأفاضل من جامعة قاصدي مرباح ورقلة .. كل باسمه ومقامه وكلكم أسماء ومقامات .. وأخص بالذكر الدكتور العربي بن داود .. الدكتورة فرج الله صورية .. الدكتورة إيناس بوسحلة .. البروفيسور عمر حمداوي .. الأستاذ بن حدوش عيسى .. البروفيسور عبد الرزاق عريف .. البروفيسور عزيز قودة .. البروفيسور فضيلة تومي .. الدكتور صالح قريشي .. الدكتور الساسي عيساوي .. الدكتورة زينب دهيمي ..

إلى أمانة كلية العلوم الاجتماعية والانسانية الأستاذة أمال بن حراش .. الإنسانية المميزة والفاضلة والراقية ..

إلى أروع رفيقات ومعينات بل أنتن أخوات: عوالي رويح .. خديجة بايزيد .. نجاة كماسي .. هوارية بوراس .. مريم عصماني ..

إلى أهل زوجي أولاد الحاج ابراهيم كل باسمه خاصة من شجعوني ودعموني على رأسهم الحاج قدور والحاجة سودة ..

إلى كل الزملاء والزميلات وعلى وجه الخصوص أسامة بارود ومؤمنة موحد وعمر كرفاوي ..

إلى روح جدتي الغالية على قلبي الحاجة حضرية

إلى كل الأهل والجيران والأصدقاء وكل من علمني حرفا أو أهداني نصيحة

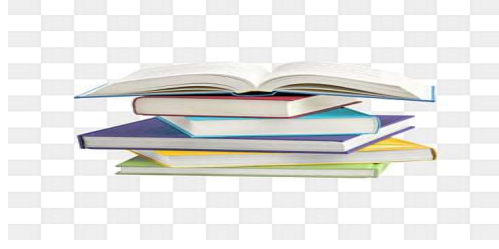
# فهرس المحتويات







## فهرس المحتويات



| الصفحة  | العنوان                                    |
|---------|--|
| /       | • الإهداء                                  |
| /       | • شكر وعرفان                               |
| /       | • فهرس المحتويات                           |
| /       | • فهرس الجداول                             |
| /       | • فهرس الأشكال                             |
| /       | • ملخص الدراسة                             |
| أ - د   | • مقدمة                                    |
| /       | <b>الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة</b> |
| 06      | • تمهيد                                    |
| 07      | I. مبررات اختيار الموضوع                   |
| 07      | II. أهمية الدراسة                          |
| 09      | III. إشكالية الدراسة                       |
| 11 - 12 | IV. فرضيات الدراسة                         |
| 11      | 1. الفرضية الرئيسة                         |
| 11      | 2. الفرضيات الفرعية                        |
| 12      | 3. التحليل المفهومي للدراسة                |

## فهرس المحتويات

|       |  |
|-------|--|
| 13    | .V أهداف الدراسة   |
| 13    | .VI تحديد مفاهيم الدراسة                                   |
| 18    | .VII الدراسات السابقة                                      |
| 27-23 | .VII المقارنة السوسولوجية للدراسة                          |
| 23    | 1. نظرية بيار بورديو Bourdieu                              |
| 25    | 2. مقارنة التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيه Michel Crozier |
| 28    | • خلاصة الفصل  |
| /     | الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستيمولوجي-           |
| 30    | • تمهيد  |
| 39-31 | .I مفهوم المجتمع المدني - النشأة والمفهوم-                 |
| 31    | 1. نشأة مفهوم المجتمع المدني                               |
| 35    | 2. مفهوم المجتمع المدني                                    |
| -38   | .II نظريات المجتمع المدني                                  |
| 42-39 | 1. المقاربات الكلاسيكية ( أفلاطون، أرسطو، القديس أوغسطين)  |
| 39    | 1.1 المجتمع المدني عند أفلاطون                             |
| 41    | 1.2 المجتمع المدني عند أرسطو                               |
| 41    | 1.3 المجتمع المدني عند القديس أوغسطين                      |
| 49-42 | 2. المقاربات الحديثة                                       |
| 42    | 2.1 نظريات العقد الاجتماعي                                 |

## فهرس المحتويات

|       |  |
|-------|--|
| 42    | 2.1.1 المجتمع المدني عند توماس هوبز                  |
| 44    | 2.1.2 المجتمع المدني عند جون لوك                     |
| 46    | 2.1.3 المجتمع المدني عند هيغل                        |
| 55-49 | 3. النظريات الصراعية                                 |
| 49    | 3.1 المجتمع المدني عند كارل ماركس                    |
| 51    | 3.2 المجتمع المدني عند أنتونيو غرامشي                |
| 55    | .III إشكالية مفهوم المجتمع المدني في البلدان العربية |
| 65-60 | .IV المجتمع المدني: المقومات، المكونات، الوظائف      |
| 60    | 1. مقومات المجتمع المدني                             |
| 61    | 1.1 الطوعية  |
| 61    | 1.2 التنظيم أو المؤسسة                               |
| 62    | 1.3 الاستقلالية                                      |
| 62    | 1.4 المنظومة الأخلاقية                               |
| 62    | 1.5 خدمة الصالح العام                                |
| 63    | 2. مكونات المجتمع المدني                             |
| 63    | 3. وظائف المجتمع المدني                              |
| 63    | 3.1 تحقيق الانضباط في المجتمع                        |
| 64    | 3.2 تحقيق الديمقراطية                                |
| 64    | 3.3 التنشئة الاجتماعية والسياسية                     |
| 64    | 3.4 تجميع المصالح                                    |

## فهرس المحتويات

|       |  |
|-------|--|
| 64    | 3.5 الوساطة  |
| 65    | 3.6 الحوكمة الرشيدة  |
| 66    | • خلاصة الفصل  |
| /     | • الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - عرض سوسيو تاريخي<br>لخصائص التشكل- |
| 68    | • تمهيد  |
| 78-69 | .I المراحل التاريخية لتشكل المجتمع المدني في الجزائر                           |
| 69    | 1. المرحلة الأولى: خلال فترة الاحتلال الفرنسي ( 1830 - 1962 )                  |
| 74    | 2. المرحلة الثانية: فترة ما بعد الاستقلال منذ 1962 إلى غاية 1989               |
| 75    | 3. المرحلة الثالثة: من فيفري 1989 إلى غاية 1999                                |
| 76    | 4. المرحلة الرابعة: من 1999 إلى 2018   |
| 78    | 5. المرحلة الخامسة: من 2019 ( المرحلة الحالية)                                 |
| 80    | .II خصائص تشكل المجتمع المدني في الجزائر                                       |
| 81    | .III المجتمع المدني في الجزائر ومقوم الاستقلالية                               |
| 89-86 | .IV المجتمع المدني عند علي الكنز   |
| 86    | 1. التركيز على الدولة من منطلق الإعجاب   |
| 87    | 2. اكتشاف التجربة الاجتماعية   |
| 88    | 3. التجربة الاجتماعية  |
| 88    | 4. الفاعلون الاجتماعيون والممارسة الاجتماعية                                   |
| 97-89 | .V مكونات المجتمع المدني في الجزائر: الأحزاب والنقابات                         |

## فهرس المحتويات

|         |   |
|---------|---|
| 89      | 1. الأحزاب والممارسة الديمقراطية الداخلية                       |
| 90      | 2. النقابات في القطاع العام والقطاع الخاص: حدود الممارسة        |
| 94      | 3. المرصد الوطني للمجتمع المدني                                 |
| 94      | 3.1 تعريف المرصد الوطني للمجتمع المدني                          |
| 95      | 3.2 آليات المرصد الوطني للمجتمع المدني                          |
| 96      | 3.3 الجانب التنظيمي للمرصد الوطني للمجتمع المدني                |
| 98      | • خلاصة الفصل   |
| /       | الفصل الرابع: المجتمع المدني - المقومات السوسيوتنظيمية للتشكل - |
| 100     | • تمهيد   |
| 106-100 | I. التنظيم الداخلي لتشكلات المجتمع المدني                       |
| 100     | 1. الجمعية كتنظيم اجتماعي                                       |
| 102     | 2. الجانب التنظيمي للجمعية                                      |
| 103     | 2.1 الجمعية العمومية أو العامة                                  |
| 104     | 2.2 مجلس الإدارة أو مكتب التسيير                                |
| 105     | 2.3 اللجان  |
| 106     | II. التدبير المادي لتشكلات المجتمع المدني                       |
| 107     | 1. الموارد الداخلية   |
| 108     | 2. الموارد الخارجية   |
| 119-109 | III. رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني                        |
| 109     | 1. رأس المال الاجتماعي - النشأة والمفهوم -                      |

## فهرس المحتويات

|         |  |
|---------|--|
| 109     | 1.1 نشأة مفهوم رأس المال الاجتماعي                 |
| 111     | 1.2 مفهوم رأس المال الاجتماعي                      |
| 113     | 2. أبعاد رأس المال الاجتماعي                       |
| 115     | 2.1 العلاقات الاجتماعية                            |
| 116     | 2.2 الثقة  |
| 117     | 2.3 العمل الجماعي                                  |
| 116     | 3. علاقة رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المدني       |
| 124-119 | IV. المجتمع المدني والممارسة                       |
| 119     | 1. الممارسة عند بيار بورديو                        |
| 120     | 1.1 الهايتوس                                       |
| 121     | 1.2 الحقل  |
| 122     | 2. المجتمع المدني - الممارسات المدنية الديمقراطية- |
| 125     | • خلاصة الفصل                                      |
| /       | الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة              |
| 127     | • تمهيد  |
| 142-128 | I. مجالات الدراسة                                  |
| 128     | 1. المجال المكاني للدراسة                          |
| 130     | 2. المجال الزمني للدراسة                           |
| 132     | 3. مجتمع البحث                                     |
| 141     | 4. عينة الدراسة                                    |

## فهرس المحتويات

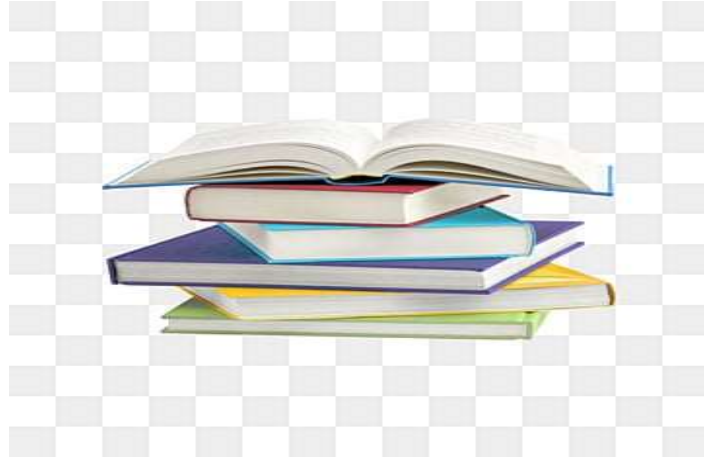
|         |   |
|---------|---|
| 143     | .II المنهج المستخدم في الدراسة                        |
| 144     | .III أدوات جمع بيانات الدراسة                         |
| 144     | 1. الملاحظة بالمشاركة                                 |
| 145     | 2. الاستبيان  |
| 146     | 3. الوثائق  |
| 146     | .IV الأساليب الاحصائية المعتمدة في الدراسة            |
| 146     | .V عرض وتفسير البيانات السوسيوديمغرافية لعينة الدراسة |
| 160     | • خلاصة الفصل   |
| /       | الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة   |
| 162     | • تمهيد   |
| 186-163 | .I تحليل ومناقشة الفرضية الأولى للدراسة               |
| 210-187 | .II تحليل ومناقشة الفرضية الثانية للدراسة             |
| 243-210 | .III تحليل ومناقشة الفرضية الثالثة للدراسة            |
| 244     | .IV النتائج العامة للدراسة                            |
| 250     | • خاتمة   |
| 252     | • قائمة المراجع                                       |
| /       | • الملاحق   |

## فهرس المحتويات

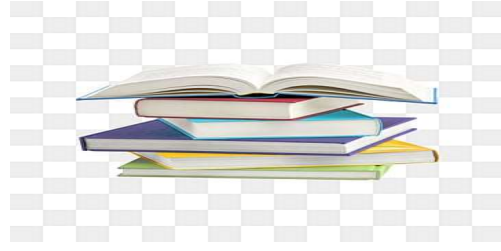
---



# فهرس الجداول



## فهرس الجداول



| الصفحة | العنوان   | الرقم |
|--------|---|-------|
| 12     | جدول يوضح التحليل المفهومي للدراسة                                  | 01    |
| 129    | جدول يوضح دوائر ولاية ورقلة من حيث العدد والتسمية                   | 02    |
| 129    | جدول يوضح بلديات ولاية ورقلة من حيث العدد والتسمية                  | 03    |
| 131    | جدول يوضح شبكة الملاحظة الاستطلاعية                                 | 04    |
| 131    | جدول يوضح شبكة المقابلات الاستطلاعية                                | 05    |
| 132    | جدول يوضح خلاصة الدراسة الاستطلاعية                                 | 06    |
| 133    | جدول يوضح توزيع عدد الجمعيات في ولاية ورقلة حسب الأصناف             | 07    |
| 135    | جدول يوضح توزيع عدد الجمعيات في بلدية ورقلة حسب الأصناف             | 08    |
| 139    | جدول يوضح توزيع عدد الجمعيات المعتمدة في بلدية سيدي خويلد           | 09    |
| 146    | جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس                        | 10    |
| 147    | جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن                         | 11    |
| 148    | جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي                | 12    |
| 149    | جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية            | 13    |
| 150    | جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة المهنية               | 14    |
| 151    | جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الانتساب للنشاط الجمعي | 15    |

فهرس الجداول

|     |   |    |
|-----|---|----|
| 152 | جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الجمعيات المنتسب إليها                                 | 16 |
| 153 | جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة الجمعية  | 17 |
| 154 | جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع الجمعية  | 18 |
| 155 | جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير صنف الجمعية  | 19 |
| 157 | جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب سنة الانتساب إلى واحدة من الجمعيات الحالية                       | 20 |
| 158 | جدول يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الصفة العضوية في واحدة من الجمعيات المنتسب إليها حاليا           | 21 |
| 163 | جدول يوضح العلاقة بين طبيعة الجمعية وأساس برمجتها أنشطتها   | 22 |
| 165 | جدول يوضح العلاقة بين طبيعة عضوية الباحثين والمشاركة في تخطيط أنشطة الجمعية                       | 23 |
| 167 | جدول يوضح العلاقة بين تقييم الأنشطة وطبيعة الجمعية  | 24 |
| 169 | جدول يوضح العلاقة بين درجة انتظام اجتماعات الجمعيات ومدى التزام الأعضاء بالحضور لها               | 25 |
| 170 | جدول يوضح أسباب عدم التزام الأعضاء بالحضور لاجتماعات الجمعية                                      | 26 |
| 171 | جدول يوضح العلاقة بين درجة انتظام اجتماعات الجمعية ونسبة حضور الأعضاء لها                         | 27 |
| 173 | جدول يوضح العلاقة بين تشجيع رئيس الجمعية للمبادرة في اتخاذ القرارات وإمكانية الاعتراض عن القرارات | 28 |

فهرس الجداول

|     |   |    |
|-----|---|----|
| 174 | جدول يوضح العلاقة بين تشجيع رئيس الجمعية للمبادرة في اتخاذ القرارات وأساس النقاش والحوار في الجمعية | 29 |
| 176 | جدول يوضح العلاقة بين القرارات المتخذة في الجمعية ومدى تحررها من المصلحة الشخصية                    | 30 |
| 178 | جدول يوضح العلاقة بين إعداد الميزانية السنوية للجمعية والتشاور في الأمور المالية للجمعية            | 31 |
| 179 | جدول يوضح العلاقة بين تجديد أعضاء مكتب الجمعية والتناوب على منصب رئيس الجمعية                       | 32 |
| 180 | جدول يوضح أسباب عدم التناوب على منصب رئيس الجمعية   | 33 |
| 187 | جدول يوضح توزيع إجابات المبحوثين حول وجود مقرات للجمعيات ومواصفاتها                                 | 34 |
| 188 | جدول يوضح العلاقة بين امتلاك الجمعية لمقر وأماكن الاجتماع   | 35 |
| 190 | جدول يوضح مصادر تمويل الجمعيات  | 36 |
| 192 | جدول يوضح توزيع إجابات المبحوثين حول وجود أنشطة استثمارية   | 37 |
| 193 | جدول يوضح توزيع إجابات المبحوثين حول مواصفات الأنشطة  | 38 |
| 195 | جدول يوضح العلاقة بين مدى تغطية مصادر تمويل الجمعية لأنشطتها ومدى التزام الأعضاء بدفع الاشتراكات    | 39 |
| 197 | جدول يوضح العلاقة بين مدى تغطية مصادر تمويل الجمعية لأنشطتها وتبرعات الأعضاء                        | 40 |
| 198 | جدول يوضح أسباب عدم تبرع الأعضاء للجمعية  | 41 |

فهرس الجداول

|     |   |    |
|-----|---|----|
| 199 | جدول يوضح العلاقة بين مدى تغطية مصادر تمويل الجمعية لأنشطتها ومساهمة الأعضاء بمواردهم في تمويل الجمعية              | 42 |
| 200 | جدول يوضح أسباب عدم مساهمة الأعضاء في تمويل الجمعية بمواردهم  | 43 |
| 201 | جدول يوضح الحلول المنتهجة من طرف الجمعيات في حالة عدم كفاية التمويل   | 44 |
| 203 | جدول يوضح العلاقة مدى تغطية مصادر تمويل الجمعية لأنشطتها وإصدار الجمعية سنويا تقارير أدبية وتوزيعها على الأعضاء     | 45 |
| 205 | جدول يوضح العلاقة بين مدى تغطية مصادر تمويل الجمعية لأنشطتها وإصدار الجمعية سنويا تقارير مالية وتوزيعها على الأعضاء | 46 |
| 211 | جدول يوضح طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الجمعيات   | 47 |
| 215 | جدول يوضح العلاقة بين طريقة الانخراط للجمعية وأوقات التواجد فيها  | 48 |
| 218 | جدول يوضح العلاقة بين مستوى الثقة المتبادلة بين أعضاء الجمعية والجو العام فيها                                      | 49 |
| 220 | جدول يوضح العلاقة بين مستوى الاحترام المتبادل بين أعضاء الجمعية والعلاقات الاجتماعية                                | 50 |
| 222 | جدول يوضح العلاقة بين مستوى الثقة المتبادلة بين أعضاء الجمعية وإمكانية الاعتماد على أعضاء الجمعية في أداء الأنشطة   | 51 |
| 224 | جدول يوضح وجود الصراع بين الأعضاء في الجمعيات   | 52 |
| 225 | جدول يوضح توزيع إجابات المبحوثين حول أطراف الصراع وأسبابه   | 53 |
| 227 | جدول يوضح وجود عرقلة للأنشطة في الجمعيات  | 54 |
| 228 | جدول يوضح توزيع إجابات المبحوثين حول أطراف العرقلة وأسبابها   | 55 |

فهرس الجداول

|     |  |    |
|-----|--|----|
| 231 | جدول يوضح العلاقة بين مشاركة كل الزملاء في إنجاز الأنشطة واصطدام التعاون مع الآخرين بالمصالح الشخصية لبعضهم          | 56 |
| 232 | جدول يوضح أسباب اصطدام التعاون مع الآخرين بالمصالح الشخصية   | 57 |
| 234 | جدول يوضح العلاقة بين مشاركة الزملاء في إنجاز الأنشطة ومساهمة الأعضاء بتخصصاتهم في تطوير الجمعية                     | 58 |
| 235 | جدول يوضح أسباب عدم مساهمة الأعضاء بتخصصاتهم في تطوير الجمعية  | 59 |
| 236 | جدول يوضح العلاقة بين تقييم الفاعل الجمعي للجمعيات التي ينتسب إليها وإمكانية الاستمرار فيها بناء على الجو العام فيها | 60 |

# فهرس الأشكال



## فهرس الأشكال



| الصفحة | العنوان                       | الرقم |
|--------|-------------------------------|-------|
| 23     | يوضح نموذج الدراسة ومتغيراتها | 01    |
| 24     | يوضح الاقتراب النظري للدراسة  | 02    |



### ملخص الدراسة

تسعى الدراسة الحالية بشقيها النظري والميداني إلى فهم المجتمع المدني في الجزائر من خلال متغيري: التشكل والممارسة ثم البحث في العلاقة التي تربطهما؛ إذ يحفظ المجتمع المدني في الجزائر خصوصية السياق السوسيوثقافي لتشكله وهو ما يصعب خصوصية على ممارساته، وللغوص في ثناياه تم العبور إليه من خلال الفاعلين الجمعيين الذين سيمكنون من تركيز الاهتمام على الممارسات الداخلية وتفسيرها ومنها الوصول إلى الممارسات الخارجية لتشكلات المجتمع المدني.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين المقومات السوسيوتنظيمية للتشكل والممارسة، حيث إن: التنظيم الداخلي لتشكلات المجتمع المدني له أثره في تحديده وتوجيهه التسيير الديمقراطي، ففعاليتها مرتبطة بمدى توفر شروط ومؤشرات التسيير الديمقراطي، خاصة تلك التي تتعلق بالتداول على السلطة لأن الديمقراطية قبل كل الاعتبارات التزام وانتظام؛

كما أن التدبير المادي - من تمويل وأنشطة استثمارية وغيرها- من شأنه الوصول بتشكلات المجتمع المدني إلى التحرر والاستقلال المادي وكذلك السياسي، اللذين يسمحان بتعزيز حرية التعبير وحرية التشكل، وتوفير الشفافية والمساءلة البيروقراطية التي هي من مقومات الحكم الصالح؛

كما أن عجلة المجتمع المدني تدور بفضل رأس المال الاجتماعي داخل تشكلاته، إذ يعد عاملا حاسما في تحديد مستوى الالتزام مدنيا من خلال القيم التطوعية ومؤشراتها.

**الكلمات المفتاحية:** مجتمع مدني؛ تشكل؛ ممارسة؛ فاعل جمعي؛ مقومات سوسيوتنظيمية؛ تنظيم داخلي؛ تدبير مادي؛ رأس مال اجتماعي؛

# Abstract

---

## Abstract:

The present study, in both theory and practice, aims to understand civil society in Algeria through two variables: Formation and practice, considering correlation between them. Civil society in Algeria preserves the particularity of the sociological and historical context of its formation, which is characteristic to its practices, and the delving into it has been passed on through the Associative actors who would enable attention to and interpretation of internal practices, including access to external practices of civil society formation.

The study concluded that there is a relation between the sociological and organizational components of formation and practice, as: the internal organization of civil society formations has an impact on determining and guiding democratic governance, which effectiveness is linked to the availability of conditions and indicators of democratic governance, particularly those related to the rotation of power, using the fact that democracy, above all considerations, is a commitment and a regularity.

Financial measures – financing, investment activities, etc. – can bring civil society to physical as well as political emancipation and independence, which allow for the promotion of freedom of expression and of formation, and the provision of transparency and bureaucratic accountability that are the elements of good governance.

Civil society is also driven by social capital within its structures, which is a crucial factor in determining the level of civic engagement through voluntary values and their indicators.

**Keywords:** Civil society; Formation; Practice; Associative actor; Socio-organizational components; Internal regulation; Financial measures; Social capital;

مقدمة

يعرف مفهوم المجتمع المدني انتشارا وتداولاً ميدانياً وأكاديمياً واسعاً خلال السنوات الأخيرة، محلياً ودولياً، حيث يشهد نقلة كمية ونوعية بعد غياب دام عقوداً طويلة، خاصة منذ ظهور الأزمة الوبائية المتعلقة بفيروس كورونا 19، ولا يرتبط انتشاره بحداثة طرح الموضوع؛ فالمجتمع المدني مفهوم ضارب بجذوره تاريخياً، إذ ترجع بوادر ظهوره إلى نهاية القرن السابع عشر ميلادي في قارة أوروبا؛ ولا يتعلق انتشاره بوظائفه، وإن كانت لا تعد ولا تحصى، كما أنه لا حدود جغرافية لها، بل إن هذا الانتشار مرجعه لارتباط المجتمع المدني الوثيق بإرساء قيم الديمقراطية، باعتباره نهجاً لبنائها وتعزيز ممارستها والمحافظة عليها، من خلال ما تولده من طبائع فردية وجماعية وعادات وقيم وممارسات ديمقراطية، تجعل من الفرد أكثر اندماجاً في مجتمعه وأكثر تعاوناً مع أفرادِهِ.

وقد تأثر المجتمع المدني بالتحويلات الحاصلة في العالم، وزادت أهميته بفضلها، إذ صار التوجه للانضمام إلى منظمات تطوعية أو إنشائها، توجهها في كل المجتمعات عالمياً دون استثناء، بعد أن كان سمة مميزة للمجتمع الأمريكي كما رأى أليكسيس دي توكفيل Tocqueville ومفتاحاً لنجاح أمريكا ديمقراطياً، وذلك نتيجة للترابط العالمي المتزايد الحاصل في خضم الثورة الترابطية بفعل العولمة، والتي أنتجت تحولات ذات أبعاد تاريخية، والذي أوجد بدوره تكنولوجيات سفر سهلة وتكنولوجيات اتصال وتواصل أسهل، فتوفرت إمكانية الترابط عالمياً حتى لأصغر الجمعيات المحلية، حتى إن الجمعيات التطوعية الخاصة التي تعمل في الساحة الدولية، صارت هي الجهات الفاعلة الأحدث والأكثر تأثيراً في السياسة العالمية، فظهرت كقوة عالمية جديدة جعلت من هذا المجتمع يكتسب مصطلح السلطة الخامسة بعد أن أطلقه عليه المساعد السابق في البيت الأبيض ستيفوارت أيزنستات.

ورغم أن تشكل مجتمع مدني عالمي قد ساهم في العديد من المرات، في توجيه دائرة الإهتمام إلى الكثير من القضايا والظواهر، سعياً منه إلى تحقيق التوازن في المجتمع، إلا أن اضطراره بهذه الأدوار المهمة؛ خاصة تلك التي تضعه في الواجهة السياسية منها، لم يمنع من أسبقية وجود طرح مغاير، إذ يذهب الكثير من الأفراد والباحثين والهيئات، إلى اعتبار المجتمع المدني أداة إيديولوجية يتم استخدامها من طرف الوسط السياسي، بغية سيطرة متمكنة ومنتسعة على مختلف شرائح المجتمع والقضايا، وهو الأمر

الذي أفرز حساسية سياسية اتجاه المصطلح، مما تسبب في التشويش على موضوع المجتمع المدني وزاد من التباسه وغموضه، على المستويين الواقعي والأكاديمي.

وبالتدقيق في بُعد التشكل؛ فإن المجتمع المدني يحفظ خصوصية السياق، على اعتبار أن المجتمعات نسيج معقد من التاريخ، والسياسة، والرابطة الدموية، وأنظمة المعتقدات الثقافية والدينية، والتطلعات والأهداف المشتركة أو المختلفِ عليها، الضمنية منها والصريحة، سواء كان هذا التشكل في المجتمعات الغربية أو في المجتمعات العربية، فقد تتوفر إمكانيات وجهات داعمة لتشكيل مجتمع مدني بأي أسلوب، ولكن سيكون من الصعب أن يوجد له مكانة اجتماعية تمارس الديمقراطية في ظلها؛ الأجزاء الداخلية والخارجية معا كوحدة واحدة، فمهما بلغت درجة قوة الجهة الداعمة للمجتمع المدني، فإن تشكله يجب أن ينبع ذاتيا من داخل أفراد المجتمع، فيكون التشكل بذلك خيارا اجتماعيا، وفعلا نشأ طبيعيا من قاعدة هرم المجتمع، وليس اصطناعيا حدث بقرار إجباري جاء من رأس هرم المجتمع، وليس التشكيل كالتشكل، وهو ما يحدد نوع وطبيعة الممارسة الداخلية منها وكذلك الخارجية.

وسيرا في ذات السياق؛ فإن تشكل المجتمع المدني في الجزائر، لا يخرج عن إطار المجتمعات العربية، خاصة المستدمرة منها، حيث جاء مستدمجا هجينا خارجا عن الأطر السياقية الاجتماعية، وهذا من الأسباب التي زادت من اهتمام الدارسين في علم الاجتماع بموضوع المجتمع المدني، وقد اتخذ البحث فيه عدة مسالك نظرية وميدانية تناولت أبعاد وجوانب منه، كواقع المجتمع المدني وإشكاليته، كما ربطته بمتغيرات أخرى، تمثل بطريقة ما، وجها للممارسات الخارجية للمجتمع المدني، كالتنمية، والمشاركة المجتمعية، والمواطنة، والديمقراطية، وغيرها من المتغيرات، التي تصب في محور أهميته ودوره في المجتمع.

وتمثل تلك الإسهامات قاعدة ونقطة انطلاق للدراسة الحالية، كما تعتبر الدراسة الحالية بدورها تكملة للدراسات الأخرى، باعتبار تفصيلا أهمية المجتمع المدني كتشكل، تسبقها كرونولوجياً مرحلة التشكل ذاتها، إضافة إلى أن الممارسة الخارجية للمجتمع المدني، هي تحصيل لما ينتج من ممارسات في البيئة الداخلية للتشكل ذاته، وبعد من أبعاد الممارسة عموما.

تأسيسا على الطرح الآنف ذكره؛ تسعى الدراسة الحالية من خلال العمل النظري والميداني إلى فهم المجتمع المدني في الجزائر، بالتركيز على متغيري التشكل والممارسة، والعبور إلى المجتمع المدني من خلال الفاعل الجمعي داخل تشكيلات المجتمع المدني، وتفسير الممارسات الداخلية، التي هي محصلة للمقومات السوسيوتنظيمية، ومن أجل الاقتراب من تكوين الصورة الكاملة لأطروحة الدراسة، فقد تم تقسيمها إلى ستة فصول لشرح ما سيتم التركيز عليه، حيث:

يحمل **الفصل الأول عنوان: الإطار المنهجي للدراسة**، متناولا الأسباب التي تم اختيار الموضوع على أساسها، وإشكالية الدراسة بعد تحديدها وضبط تساؤلاتها، والفرضيات التي انطلقت منها، والأهداف التي قامت من أجل تحقيقها، كما تطرق الفصل إلى عرض المفاهيم، وعرض الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة، وكذلك المقاربة النظرية التي تستند إليها الدراسة؛

فيما يحاول **الفصل الثاني الموسوم بـ: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي -** طرح مفهوم المجتمع المدني ونشأته وأهم النظريات التي عالجته، وكذلك إشكالية المفهوم في البلدان العربية، ثم تناول مقوماته ومكوناته ووظائفه؛

ثم تخصص **الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - عرض سوسيو تاريخي لخصائص التشكل -** ليسرد محاججا في محتواه الظهور كرونولوجيا للمجتمع المدني في الجزائر، ومقاربة علي الكنز لذلك الظهور، مع التعرض إلى نموذجين من مكوناته، والتعريح على المرصد الوطني للمجتمع المدني في الجزائر كجزء جديد من التشكل؛

فيما يُفصّل **الفصل الرابع في المقومات السوسيو تنظيمية لتشكيل المجتمع المدني** باعتباره الحجر الأساس في بناء الديمقراطية، والتي تمثل أساس قيام دراستنا الحالية؛

ويتناول بالسرّد والتفصيل **الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة** كل تفاصيل هذه المرحلة البحثية من مجالات ومنهج وعينة بخصائصها السوسيو جغرافية؛

ليكون الفصل السادس خاصا بتحليل جداول الدراسة ومناقشة فرضياتها ثم الخروج بنتائجها

العامّة؛

ويجتم ذلك بخاتمة الدراسة، وتتبعها قائمة المراجع التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة.

# الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

## • تمهيد

- .I مبررات اختيار الموضوع
  - .II أهمية الدراسة
  - .III إشكالية الدراسة
  - .IV فرضيات الدراسة
  - .V أهداف الدراسة
  - .VI تحديد مفاهيم الدراسة
  - .VII الدراسات السابقة
  - .VIII المقاربة السوسيولوجية للدراسة
- ## • خلاصة الفصل



### تمهيد:

يستهل هذا الفصل التمهيدي من الدراسة الحالية بالأسباب المؤدية لاختيار هذا الموضوع، ثم إظهار الأهمية العلمية والعملية المتوخاة من هذه الدراسة ونتائجها، بعدها مباشرة الطرح التصوري للإشكال الذي ننوي معالجته في إطار الدراسة الحالية الموسومة بـ **المجتمع المدني في الجزائر التشكل والممارسة** حيث ينتهي بطرح تساؤل عام وفرضيات ترجمت إلى أهداف بنيت عليها الدراسة الحالية وهي المذكورة على مستوى هذا الفصل، وبعدها يعرج على التحليل المفهومي للدراسة الذي على أساسه تم تحديد المفاهيم لغة واصطلاحاً ثم إجرائياً عند اللزوم، وبعدها استعرض الفصل الدراسات السابقة والمقاربة النظرية التي تبنتها الدراسة.

### I. مبررات اختيار الموضوع:

وراء كل بحث علمي على الأقل سبب واحد لإثارة الفضول اتجاهه، وكذلك الأمر بالنسبة لدراستنا الحالية، حيث حَرَكْتها جملة من الأسباب نسرد أهمها كما يأتي:

- انخراط الباحث في العمل التطوعي، وملاحظاته المتكررة للواقع الجمعي، التي أفضت إلى اكتشاف وجود فجوات داخلية تحد من فعالية المجتمع المدني، رغم انخراط العديد من الفاعلين الذين يتمتعون بامتيازات، تمكنهم من النهوض بالفعل التطوعي الجمعي والارتقاء به إلى مستوى التنمية المجتمعية؛

- حداثة الموضوع في الجزائر وجدته، وقلة الدراسات التي تتناوله كتشكل يحوي البنية والفعل معا؛

- خصوصية السياق السوسيوثقافي لتشكيل المجتمع المدني في الجزائر؛
- الاهتمام المتزايد بموضوع المجتمع المدني، والتوجه الخاص للدولة نحو الاهتمام به وإدخاله في الدستور الجزائري، واعتباره شريكا اجتماعيا؛

- فضول آثاره الضعف الواقع بين غزارة كَمِّ الجمعيات ونقص فعاليتها في المجتمع الجزائري.

### II. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه، إذ يعتبر المجتمع المدني من المواضيع الهامة في مجال العلوم الاجتماعية، لارتباطه بالعديد من المواضيع والمفاهيم والظواهر المهمة والحساسة في أرض الواقع، وما زاد الدراسة أهمية كونها تمثل عملا نظريا وميدانيا، أُجِز في إطار دراسة متغيري التشكل والممارسة للمجتمع المدني، ما يجعلها سباقة في طرح المتغيرين والبحث في العلاقة بينهما؛

هذا وإنَّ تناول تشكلات المجتمع المدني بالدراسة سوسولوجيا لِعَدِّها تنظيمات اجتماعية؛ يُدخل الموضوع ضمن تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل ويربطه به، عبر رؤية جديدة من زاوية مختلفة تلوح بأفق يوصي بالأخذ بعين الاهتمام والاعتبار تنظيمات المجتمع المدني كفاعل اجتماعي، له مقومات ثلاث ( جانب تنظيمي، وجانب مادي، وجانب اجتماعي)، مُشكّلة في مجملها مفاتيح لفهم المجتمع المدني ميكروسوسولوجيا أي من الداخل، وعدم الاكتفاء بتناوله والتعرف عليه من الخارج ككل مركب مثل حبة الجوز، وهي الفكرة التي جاءت الدراسة

## الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

---

لتطرحها، انطلاقاً من ملاحظة واقعية استقرائية، والأهم من ذلك؛ الاهتمام بالأفراد كفاعلين اجتماعيين أساسيين يتسمون بالاختلاف والتنوع، الأمر الذي سيمكن من تسليط الضوء على الممارسات التي هي في جوهرها قيم داخلية تتحول إلى أدوار خارجية، ومنه التوجه نحو المجتمع المدني كتشكيل، سواء كان الفاعل فرداً أو تنظيمًا، وبالتالي إعطاء الأهمية للفرد والبنية معا بغية فهم المجتمع المدني فهما شاملاً غير منقوص؛

- ومما تقدم طرحه تصبح للدراسة الحالية أهمية علمية وعملية وانطلاقة لمسالك بحثية مختلفة بالنسبة لموضوع المجتمع المدني.

### III. إشكالية الدراسة:

إن الأهمية المتزايدة التي تحظى بها تنظيمات المجتمع المدني، كفاعل عالمي قوي في إرساء الممارسات الديمقراطية، واضطلاحه بأدوار تنموية مهمة، وضعته محل اهتمام النخب السياسية الحاكمة خاصة في المجتمعات العربية، وسبب اندفاعها نحو توفير عوامل تعزيز تشكيله كشريك اجتماعي، وقد أدى هذا الاهتمام إلى تنامي عدد تنظيمات المجتمع المدني في الدول العربية.

ورغم هذا الاعتراف العالمي بالأهمية البالغة لتنظيمات المجتمع المدني، تؤكد الدراسات العربية على اختلافها، على وجود مفارقة بين طفرة التطور الحاصلة على مستوى الكم، وضعف فعالية تنظيمات المجتمع المدني، ما زاد الأسئلة حول قيمة هذا المجتمع، وشرعيته، والبحث عن طرق لمسائلته.

إن الفجوة الحاصلة بين الرقم الإحصائي لتنظيمات المجتمع المدني؛ وبين فعاليتها في الواقع، دلّت على وجود مشكلة ميدانية، على مستوى ممارسة الأدوار والوظائف الواجبة على المجتمع المدني، الساعية لتحقيق التوازن بين المجتمع والدولة، وقد حاول الدارسون لهذا المجال إيجاد تفسير لهذه المشكلة، فاعتبرت توجّهات، أن سياق تشكل المجتمع المدني، واحد من بين العوامل التي لها علاقة مباشرة في الوصول إلى هذه النتيجة، التي لا تعكس الواقع الاجتماعي العربي، بقدر ما تعكس الرغبة السياسية في مواكبة التحولات العالمية بأي طريقة.

ولا يخرج المجتمع المدني في الجزائر عن الإطار العام السابق ذكره، بل إن السياق السوسيو تاريخي الذي مر به، تخللته مخاضات عبر مراحل متعددة، فقد جاء المجتمع المدني في بداياته فرنسا في فترة الاستعمار الفرنسي، من خلال استقدام العديد من الجمعيات العلمية والأثرية، التي كانت تسعى إلى تحقيق السياسة الاستدمارية الفرنسية، عبر فهم المجتمع الجزائري، وإن ظهر بعد ذلك مجتمعا مدنيا جزائريا، غير أنه بقي تشكلا أسيرا للقرارات السياسية، حتى بعد الاستقلال.

لكن؛ ومنذ سنة 2020 يشهد المجتمع المدني في الجزائر نوعا من الانفراج، يعكس أولوية واهتماما بالغين من طرف النخبة السياسية الحاكمة، وقد تجلّى الانفراج في دستور 2020 الذي ينص - في سابقة من نوعها- على الدور المحوري للمجتمع المدني كشريك اجتماعي في التصورات والقرارات، الذي ظهر من خلال تخفيف القيود القانونية والإجراءات الإدارية المتعلقة بالجمعيات

## الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

خاصة من حيث التأسيس، وهو ما سرع من وتيرة التنامي العددي لتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، بالإضافة إلى تشكيل مرصد وطني يهتم بترقية وتطوير المجتمع المدني،.

غير أن هذا الاهتمام بالمجتمع المدني الذي يبدو في ظاهره إيجابيا ومحفزا لممارسة الديمقراطية التشاركية، والساعي إلى تحقيق شروط تفعيل أدوار ووظائف المجتمع المدني، يتعلق بالدولة؛ كأحد أطراف العلاقة الثنائية، حيث لا تجب الغفلة ولا نسيان الطرف الثاني من العلاقة؛ المجتمع المدني، والذي لا يقل أهمية عن الطرف الأول، فالقيم المعيارية للديمقراطية غير ممكنة دون أن تكون نابعة من تشكيلات المجتمع المدني ذاته، من تنظيمات اجتماعية، وفاعلين اجتماعيين فيه، فتكون موضع تنفيذ في حياتهم المدنية، كما أن ما تتأسس عليه فعالية المجتمع المدني - بالإضافة إلى الشروط الخارجية- شروط داخلية تمس التشكل الداخلي لتنظيماته، وبموجبها تتوجه الممارسات الخارجية للمجتمع المدني نحو النفع العام.

فالمجتمع المدني يجسد بتشكلاته، مجالا اجتماعيا يتضمن تنظيمات متعددة ومتنوعة، تعكس أهدافها الصريحة والضمنية سبب تشكلها، وتشارك في مقومات التشكل؛ التنظيمية، والمادية، والاجتماعية، التي تظهر من خلال ممارساتها العاكسة للجانب المعياري؛ من ديمقراطية واستقلالية وشفافية وطوعية، إذ لا يمكن لأي مجتمع مدني، أن يبلغ ذروة الفعالية الكامنة بداخله، لو لم ينتظم على المقومات الرئيسة الثابتة نفسها في أول مرة وفي كل مرة.

وفي هذا السياق؛ يبرز الفاعلون الاجتماعيون كحجر أساس في تشكيل وصياغة تشكيلات المجال الاجتماعي للمجتمع المدني، من خلال خصائصهم ومميزاتهم الطبيعية الفطرية، وخصائصهم ومميزاتهم ورساميلهم الاجتماعية والثقافية وربما الاقتصادية، فكل فاعل من أولئك الفاعلين الاجتماعيين يتميز عن غيره بسماته وطبائعه وأغراضه، مما يجعله يتميز أيضا بإستراتيجية خاصة به تسمح له بالتفاعل والتوجه نحو تحقيق الغايات وتلبية المطالب، وهو ما يؤثر في الجانبين التنظيمي والمادي لتشكلات المجتمع المدني، ويحدد ملامحها.

زيادة على ذلك؛ فإن لغة التواصل داخل تنظيمات المجتمع المدني، تُحدّد طبيعتها من خلال رأس المال الاجتماعي الذي يميزها، سواء كان إيجابيا أو سلبيا، بما يتضمنه من شبكة علاقات اجتماعية ومستويات الثقة المتبادلة والعمل الجماعي بين الفاعلين الجمعيين، التي تظهر من خلال

## الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

التوجه نحو المساعدة، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، كما قد تظهر على العكس من الأمر، وعلى أساسه يُحدّد مستوى الفعالية التنظيمية لتشكلات المجتمع المدني.

وبالتالي؛ فإنّ ضمور أو انتعاش الممارسة الخارجية لمجال المجتمع المدني، ما هو إلاّ انعكاس للممارسات الداخلية والتي لها علاقة بمقومات تشكل تنظيماته.

ومنه؛ فإنّ البحث في الممارسة الداخلية لتشكلات المجتمع المدني، يمهّد لفهم الممارسات الخارجية لتشكلات، وعليه؛ وتأسيساً على ما تمّ طرحه، وسعياً لفهم المجتمع المدني من خلال واقع الممارسات الداخلية لتشكلات المجتمع المدني في الجزائر، فإنّ دراستنا الحالية تتمركز حول التساؤل الآتي:

هل تسهم المقومات السوسيوتنظيمية لتشكلات المجتمع المدني في توجيه طبيعة ممارستها؟  
وتندرج تحت السؤال المركزي التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل للتنظيم الداخلي لتشكلات المجتمع المدني دور في إرساء قيم التسيير الديمقراطي؟
- هل للتدبير المادي لتشكلات المجتمع المدني دور في إرساء قيم التسيير الشفاف والمستقل؟
- هل لرأس المال الاجتماعي لتشكلات المجتمع المدني دور في إرساء قيم العمل التطوعي؟

#### IV. فرضيات الدراسة:

##### 1. الفرضية الرئيسة:

للمقومات السوسيوتنظيمية لتشكلات المجتمع المدني دور في توجيه طبيعة ممارستها

##### 2. الفرضيات الفرعية:

- للتنظيم الداخلي لتشكلات المجتمع المدني دور في إرساء قيم التسيير الديمقراطي
- للتدبير المادي لتشكلات المجتمع المدني دور في إرساء قيم التسيير الشفاف والمستقل
- لرأس المال الاجتماعي لتشكلات المجتمع المدني دور في إرساء قيم العمل التطوعي

## الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

### 3. التحليل المفهومي للدراسة:

الجدول رقم 01: يوضح التحليل المفهومي للدراسة

| المؤشرات  | البعد                 | المكون    | المفهوم   |
|---|-----------------------|-----------|-----------|
| الالتزام، التقييم،  | التخطيط والبرمجة      | الجانب    | التشكل    |
| الالتزام، المشاركة،   | الاجتماعات            | التنظيمي  |           |
| تجديد أعضاء المكتب  | التناوب على المسؤولية |           |           |
| موجود/ غير موجود  | المقر                 | الجانب    |           |
| الاشتراكات، التبرعات، أنشطة استثمارية   | التمويل الذاتي        | المادي    |           |
| تمويل الدولة، الخواص،   | التمويل الخارجي       |           |           |
| الزمانة، القرابة، الجيرة، الصداقة   | العلاقات الاجتماعية   | رأس المال | الاجتماعي |
| التضامن، التبادل الاجتماعي،   | الثقة                 |           |           |
| التعاون، التنسيق، الاحترام، التفاهم، التطوير  | العمل الجماعي         |           |           |
| ممارسات تعكس مبادئ المجتمع المدني:<br>- التسيير الديمقراطي<br>- التسيير الشفاف والمستقل<br>- قيم العمل التطوعي<br>ثلاثية تعكس ( الإجماع/ الصراع/ اللامبالاة ) | الداخلية              |           | الممارسة  |
| كل أدوار المجتمع المدني اتجاه المجتمع   | الخارجية              |           |           |

المصدر: من إعداد الطالبة

### V. أهداف الدراسة:

في سياق مشكلة البحث وفرضياته، تسعى الدراسة الحالية إلى توضيح العلاقة بين المقومات السوسيوتنظيمية لتشكلات المجتمع المدني وممارساتها، من خلال جملة من الأهداف الآتية:

- توضيح دور التنظيم الداخلي لتشكلات المجتمع المدني في توجيه ممارساتها الديمقراطية؛
- توضيح دور التدبير المادي لتشكلات المجتمع المدني في توجيه قيم الشفافية والاستقلالية؛
- توضيح دور رأس المال الاجتماعي لتشكلات المجتمع المدني في توجيه قيم التطوعية.

### VI. تحديد مفاهيم الدراسة:

ترتكز الدراسة الحالية على ترسانة من المفاهيم، وهي: المجتمع المدني، التشكل، الممارسة، الفاعل الجمعي.

#### مفهوم المجتمع المدني:

#### المفهوم اللغوي

المجتمع اسم مفعول من اجتمع/ اجتمع بـ، اسم مكان من اجتمع/ اجتمع بـ: مجلس " أقبل عليهم في مجتمعهم"، وهو جماعة من الناس، تربطها روابط ومصالح مشتركة، وعادات وتقاليد وقوانين واحدة " مجتمع المدينة - مجتمع اشتراكي/ محافظ/ عصري/ بشري"<sup>1</sup>.

فيما تعني كلمة **مدني لغة**: اسم منسوب إلى مدينة، خاص بالمواطن أو بمجموع المواطنين، عكس عسكري، وهو فرع من فروع القضاء، يتناول حالة الأفراد وأهليتهم، والميراث ونقل الممتلكات والعقود، " قانون مدني - مسئولية مدنية"<sup>2</sup>.

والمدينة هي الجانب المادي من الحضارة، كالعمران، ووسائل الاتصال والترفيه، يقابلها الجانب الفكري، والروحي، والخلقي من الحضارة، فيقال: انبهر بالمدنية الفلانية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2008، ص 336.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 2079.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 2080.



وتعتمد التربية المدنية على الروح المدنية، وقيم المجتمع، مع الاعتراف بحرية التفكير، والعقيدة، والتعبير عن الرأي<sup>1</sup>.

وتكتسب عبارة المجتمع المدني في اللغة العربية معناها من مقابلها الذي يمثل المجتمع البدوي، مثل ما حدث مع ابن خلدون لما استخدم عبارة الاجتماع الحضري وما يقابله الاجتماع البدوي، كمفهومين إجرائيين بغية تحليل المجتمع العربي في كل العهود، ولأن القبيلة هي التركيبة الأساسية في المجتمع العربي؛ فإن المجتمع القبلي هي العبارة المقابلة المختلفة للمجتمع المدني<sup>2</sup>.

### المفهوم الاصطلاحي

هناك عدة تعاريف مختلفة لمفهوم المجتمع المدني، حيث يأخذ كل تعريف خصائص الحقبة الزمنية التي ظهر أو تم تطويره فيها، نسبة لنمو وتطور تشكيلاته، غير أنه في السياق العام المتفق عليه، يُفهم المجتمع المدني على أنه الفضاء خارج إطار الأسرة والسوق والدولة<sup>3</sup>.

حيث يشير المجتمع المدني " إلى كافة أشكال الجمعيات، غالباً ما يطلق عليها جماعات طوعية، أو مؤسسات ثانوية، كالدينية، والنقابات، وجماعات المساعدة الذاتية، والجمعيات الخيرية، ومؤسسات الأحياء، والنوادي، والمؤسسات الخاصة"<sup>4</sup>.

والمجتمع المدني هو كل مؤسسات المجتمع المستقلة عن سلطة الدولة، والتي تقوم العلاقات بينها على أساس رابطة اختيارية طوعية، مثل النقابات، والأحزاب، والجمعيات الأهلية، ومنظمات حقوق الإنسان، وغيرها<sup>5</sup>.

ويعرف أيضاً على أنه " مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو لبعض فئاته

<sup>1</sup> عمر أحمد مختار، مرجع سبق ذكره: ص 2079.

<sup>2</sup> محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2005، ص172.

<sup>3</sup> Rachel Cooper, **What is Civil Society, its role and value in 2018**, University of Birmingham, 15 October 2018, K4D, P2 .

<sup>4</sup> سمير قريد، المجتمع المدني الجزائري وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2018، ص34.

<sup>5</sup> عمر أحمد مختار، مرجع سبق ذكره: ص 2079.

المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإدارة السلمية للاختلافات، والتسامح، وقبول الآخر<sup>1</sup>.

من التعاريف السابقة نستنتج أن مفهوم المجتمع المدني نما وتطور توافقا مع نمو وتطور تشكيلاته، حيث يضم الآن مجموعة واسعة من المجموعات المنظمة والعضوية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والحركات الاجتماعية، والمنظمات الشعبية، وتختلف تشكيلات المجتمع المدني حسب الحجم والهيكل، سواء المنظمات غير الحكومية الدولية، والحركات الاجتماعية الجماهيرية كالحركة الاجتماعية المسماة بالربيع العربي، والمنظمات المحلية الصغيرة<sup>2</sup>.

### المفهوم الإجرائي لمفهوم المجتمع المدني:

المجتمع المدني هو ذلك المجال الاجتماعي المحدد جغرافيا في مدينة ورقلة، والذي يضم تشكيلة متنوعة من التنظيمات الاجتماعية المسماة بالجمعيات المدنية، المنظمة بحرية والمُتَحَكِّمٌ بها ذاتيا، من طرف فاعلين اجتماعيين انتموا إليها طواعية، سعيا منهم لتحقيق أغراض ومعان مشتركة، ويحمل هذا التشكل مواصفات مقوماته الرئيسية، المتمثلة في: التنظيم الداخلي، التدبير المادي، رأس المال الاجتماعي.

### مفهوم التشكل:

### المفهوم اللغوي:

تَشَكَّلَ / تَشَكَّلَ بِـ / تَشَكَّلَ لـ / تَشَكَّلَ مِنْ: يَتَشَكَّلُ، تَشَكُّلاً، فهو مُتَشَكِّلٌ، والمفعول مُتَشَكَّلٌ به، وَتَشَكَّلَ الشَّيْءُ بِمَعْنَى تَصَوَّرَ وَتَمَثَّلَ، وصار ذا شكل وهيئة، " تَشَكَّلَ الجنين في بطن أمه - تَشَكَّلَت القضية، أي اتخذت شكلاً.

" تَشَكَّلَ المعجون بشكل الوعاء، أي اتخذ شكله، " فستان يتشكل بأشكال الجسم: ينسجم معه تمام الانسجام"، تَشَكَّلَ شبح لفلان: ظهر له في صورة مرئية، تَشَكَّلَ من كذا، أي تَأَلَّفَ منه، " تشكلت الوزارة الجديدة من رئيس لها وعشرين وزيرا"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، القاهرة، 2008، ص64.

<sup>2</sup> Rachel Cooper, ibid, P2 .

<sup>3</sup> عمر أحمد مختار، مرجع سبق ذكره: ص 1227.

### المفهوم الاصطلاحي

التشكل هو المفهوم المرادف للبنية الاجتماعية، والذي يتواجد في ذات الوقت على مستوى الفاعل الاجتماعي، حيث يعني جملة القواعد والمصادر؛ ثابتة أو متغيرة، رسمية أو غير رسمية، فالمجتمعات الإنسانية تبنى وتُشكّل من جديد كل لحظة، والمجموعات والمجتمعات بنية واضحة المعالم، ما دام الأفراد يتصرفون طبقاً لأنماط سلوكية يمكن التكهن بها إلى حد بعيد<sup>1</sup>.

### المفهوم الإجرائي

إن المقصود بالتشكل في الدراسة الحالية؛ المجتمع المدني بكل تنظيماته وفاعليه الاجتماعيين في مدينة ورقلة، وما يؤطرهما من قواعد ومعايير، صريحة وضمنية.

### مفهوم الممارسة

### المفهوم اللغوي:

مَارَسَ يُمارِسُ، مِرَاساً ومُمارَسةً، فهو يُمارِسُ، والمفعول مُمارَسٌ، مَارَسَ الشخص الشيء: أي عالج وزاوله، قام بعمله.

" تكتسب المهارة بالممارسة: أي بالاحتكاك والتدريب - مارس سلطته: فرضها - يمارس التجارة منذ صغره - مارس ضبط النفس " طيب ممارس: طيب متدرب - ممارس عام: طيب حديث التخرج<sup>2</sup>.

### المفهوم الاصطلاحي

يعتبر بيار بورديو Bourdieu الممارسة ذلك الفعل التاريخي الموجه من الماضي، وهو محصلة خبرات مكتسبة أو موروثية، تتضافر لتقييم الواقع المعيش، وتحديد طبيعة الفعل الملائم في لحظة ما، والتي هي لحظة الممارسة، فالممارسة نشاط إنساني، يقوم به فاعل يمتلك القدرة على صنع الاختلاف، لكنها ليست قدرة ذات متعالية، وإنما قدرة فاعل نشط ومكافح، حيث يكون للفاعل عند بيار بورديو Bourdieu رأس مال نوعي محملاً بخبرات متراكمة، يكتسبها من خلال عمليات

<sup>1</sup> أنتوني غدنز: علم الاجتماع، تر: فايز الصياغ، لبنان، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، 2005، ص703.

<sup>2</sup> عمر أحمد مختار، مرجع سبق ذكره: ص 2087.

التنشئة والتعليم لتكون لديه بما أسماه بيار بورديو Bourdieu بالهايتوس، وقد تكون الممارسة فردية أو جماعية، تتم في إطار علاقات القوة، وصور الصراع والعنف الرمزي من أجل حيازة أو إزاحة جزئية أو كلية ما داخل حقل فرعي اجتماعي ما<sup>1</sup>.

وبالتالي تصبح الممارسة محصلة العلاقة الجدلية القائمة بين الهايتوس والحقل، أي نتاج التفاعل بين الحقل والهايتوس.

### المفهوم الإجرائي

الممارسة هي جملة الأفعال الاجتماعية من تفاعلات ونشاطات، التي تميز تنظيمات المجتمع المدني، وتأخذ بعدين، ممارسات داخلية وأخرى خارجية، حيث تتمثل الممارسات الداخلية في أفعال وسلوكيات الأفراد والمجموعات فيما بينها، والتي تعكس المبادئ التالية: المواطنة والديمقراطية، الشفافية والاستقلالية، والطوعية، فيما تجسد الممارسات الخارجية دور المجتمع المدني اتجاه المجتمع العام، من تظاهرات وتفاعلات مختلفة حسب نوع التشكل التنظيمي، وفي مجملها هي ممارسات وقائية، علاجية، تحسيسية، تنموية.

### مفهوم الفاعل الجمعي

في البداية تجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك تعريف واضح أو محدد لمفهوم الفاعل الجمعي أو الناشط الجمعي، لأنه مصطلح مستمد من الواقع، وعليه سنحاول جمع النقاط التي يحويها المفهوم.

يشكل الفاعلون الجمعيون الجمعيات وينتسبون إليها، تحقيقا لحاجات مشتركة، ما كان لواحد وحده أن يحققها، علما أن تلك الأهداف المشتركة هي أساس التجمع<sup>2</sup>.

والفاعل نفسه يمكن أن يكون عضوا في عائلته، ومواطنا في مدينته، وعضوا في عدد من النوادي والفرق والتجمعات والحركات الاجتماعية المختلفة، دون أن تنتقص أي دائرة من الأخرى، غير أن

<sup>1</sup> بدوي أحمد موسى، " ما بين الفعل والبناء - بحث في نظرية الممارسة لدى بيار بورديو"، إضافات، العدد 8، خريف 2009، ص 9-22، ص 12.

<sup>2</sup> كول. ج. د. ه، النظرية الاجتماعية، تر: عبد الوهاب الكيالي، منشورات دار الطليعة، ط1، بيروت، 1964، ص 37.

الاصطدام وارد في نقطة الولاء في وسطين بالنسبة للفاعل الجمعي، فتكشف حقيقة التصادم حقيقة الالتزام الاجتماعي المتضمن<sup>1</sup>.

حيث إن الفاعل الجمعي في مجال العمل المدني، مطالب بجيازة المعارف والمهارات اللازمة، من أجل القيام بممارسات تطويرية هادفة، وموجهة نحو المصلحة العامة، فالممارسة المدنية مرهونة بقدرة الفاعلين في تشكيلات المجتمع المدني، على تنشيط العلاقات المجتمعية، فهي عملية كفاح مستمر نحو الحفاظ على القيم الديمقراطية وتعزيزها عبر الممارسات المدنية<sup>2</sup>.

### المفهوم الإجرائي

الفاعل الجمعي هو كل فرد متطوع إراديا، ويعني ذلك أنه انتماء برغبة ذاتية منه في العمل المدني في مدينة ورقلة، سواء كان مؤسسا لجمعية أو نادي أو منظمة، أو عضو مكتب، أو متطوع، أو متعدد الانتساب، لديه الرغبة الذاتية في تكريس جزء من موارده وخصائصه الشخصية وجهده للممارسات التي تهدف إلى تحقيق النفع العام.

### VII. الدراسات السابقة:

بما أن الدراسة الحالية تحمل عنوان: **المجتمع المدني في الجزائر - التشكل والممارسة-**، فإنها تستفيد من مجموعة من الأعمال العلمية الأكاديمية، من بين التراث الضخم والهائل للموضوع محل الدراسة، حيث تم اختيار من الدراسات فقط ما يتواءم معها، ونعرضها كما يأتي:

**الدراسة الأولى:** لأماني قنديل بعنوان: " الموسوعة العربية للمجتمع المدني " سنة 2008<sup>3</sup>، حيث قامت فيها بتحليل المجتمع المدني في إطار الخريطة المعرفية للعالم، ثم دراسة جذور مفهوم المجتمع المدني، ثم انتقلت إلى تحديده، كما ربطت المفهوم بعدة مفاهيم؛ بعضها تدخل في تشكيلاته، والبعض الآخر مفاهيم تنموية وقيمية ترتبط به ارتباطا وثيقا؛ كرأس المال الاجتماعي، المواطن، التطوع، الثقافة المدنية، ومفاهيم رئيسة في تشريعات المجتمع المدني والمواثيق الأخلاقية، ومفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجتمع المدني، ثم تقدم الموسوعة تقييم منظمات المجتمع المدني.

<sup>1</sup> كول. ج. د. ه، مرجع سبق ذكره: ص 22.

<sup>2</sup> سمير قريد، مرجع سبق ذكره: ص 285.

<sup>3</sup> أماني قنديل، مرجع سبق ذكره: 2008.

الدراسة الثانية: لهالة منصور بعنوان: " رأس المال الاجتماعي وزيادة فاعلية المجتمع المدني لتحقيق التنمية - دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الأهلية في محافظة الفيوم"<sup>1</sup>.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف على دور رأس المال الاجتماعي في زيادة فاعلية المجتمع المدني عموماً، والجمعيات الأهلية خصوصاً، منطلقاً من التساؤلات الآتية:

ما هو واقع ودور رأس المال الاجتماعي داخل الجمعيات الأهلية؟

ما طبيعة الدور التنموي الذي يؤديه رأس المال الاجتماعي لزيادة فاعلية دور الجمعيات الأهلية في الإسهام في التنمية المستدامة؟

ما هي عوامل ومصادر تكوين رأس المال الاجتماعي؟

ما العقبات التي تحول دون تراكم أو تفعيل رأس المال الاجتماعي داخل تلك الجمعيات؟

استخدمت الدراسة كل من المنهج الكيفي والكمي، باستخدام الاستمارة للمستفيدين من خدمات الجمعيات، والمقابلة مع قيادات الجمعيات، ومقابلة للمتطوعين، وطبقت منهج دراسة الحالة على 08 جمعيات أهلية، وقدرت عينة الدراسة بـ 512 مفردة، في الفترة ما بين 21 نوفمبر 2010 / 25 ديسمبر 2010.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، هي:

● العوامل الإيجابية المؤثرة في نمو رأس المال الاجتماعي الخاص بالجمعيات الأهلية، جاءت على الترتيب كما يأتي:

✓ علاقات ونشاط القائمين على الجمعيات الأهلية من أعضاء مجلس الإدارة، وخاصة رئيس مجلس الإدارة، ومدير الجمعية، وهو العامل الرئيس في تنمية رأس المال الاجتماعي الخاص بالجمعية؛

✓ العامل الديني يؤثر على نمو رأس المال الاجتماعي الخاص بالجمعية، مما يتيحه من جسور الثقة المبدئية في الجمعية والقائمين عليها؛

<sup>1</sup> منصور هالة، " رأس المال الاجتماعي وزيادة فاعلية المجتمع المدني لتحقيق التنمية - دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الأهلية في محافظة الفيوم"، حوليات آداب عيين شمس، المجلد (48)، عدد أكتوبر، (09، 2020)، 371-412.

## الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

✓ تسويق الجمعية لخدماتها يؤثر على زيادة العضوية بها، ومنه زيادة معدلات الثقة من قبل المستفيدين منها؛

● العوامل السلبية المؤثرة في رأس المال الاجتماعي الخاص بالجمعيات الأهلية، جاءت على الترتيب كما يأتي:

✓ محدودية علاقات أعضاء بعض الجمعيات الأهلية بمن هم خارجها، أو غير المنتمين إليها، يقلل من فرص نمو رأس المال الاجتماعي؛

✓ عدم اهتمام قيادات الجمعيات بإشراك الشباب في أنشطة الجمعية رغم استعدادهم لذلك؛

✓ عدم اهتمام قيادات الجمعيات بسماع اقتراحات المستفيدين لتحسين أداء الجمعية؛

✓ عدم اهتمام الأخصائي الاجتماعي بقياس فاعلية الخدمات المقدمة من قبل الجمعية؛

● تتعدد وتنوع مصادر رأس المال الاجتماعي ما بين التقليدي كالأسرة والدين والجيرة، وغير التقليدي كتجمعات الشباب وغيرها، حيث يمثل رأس المال الاجتماعي التقليدي أهم المصادر للجمعيات الأهلية.

الدراسة الثالثة: لشاوش إخوان جهيدة تحت عنوان: " واقع المجتمع المدني في الجزائر - دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أمودجا"<sup>1</sup>. أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية" جامعة محمد خيضر - بسكرة- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - قسم العلوم الاجتماعية، 2014 / 2015.

انطلقت الدراسة من التساؤل المركزي الآتي:

ما هو واقع المجتمع المدني في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

ما هي ملامح النخبة المشكلة للمجتمع المدني في الجزائر؟

<sup>1</sup> جهيدة شاوش إخوان، " واقع المجتمع المدني في الجزائر - دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أمودجا"، أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية"، إشراف: الأزهر العقبي، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2014 / 2015.

ما هي ملامح البناء المؤسسي للمجتمع المدني في الجزائر؟

ما طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر؟

كيف هي مساهمة المجتمع المدني في تنمية المجتمع؟

تم القيام بالدراسة الميدانية بين شهر مارس ونهاية جوان 2011م حيث تم توزيع الاستمارات على العينة المتمثلة في رؤساء الجمعيات لأنهم من يتركز عليهم النشاط، وبعض المسؤولين من السلطات المحلية خاصة مسؤلي مكاتب الجمعيات في مديرية التنظيم والشئون العامة للولاية، ومديرية الشباب والرياضة، ومديرية الشؤون الاجتماعية لبلدية بسكرة، مسؤل حزب RND، وكذا الوكالة المعلوماتية للتوجيه والاتصال ببسكرة، وبعض المهتمين والناشطين في مجال الحركة الجمعوية.

تم القيام بتطبيق الدراسة على عينة قصدية قدرت ب50 جمعية من مجتمع البحث البالغ عدده 703 جمعية أي بنسبة 7,11% من المجتمع الأصلي لولاية بسكرة.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق الاستمارة كأداة للبحث شملت 60 سؤالاً بين ما هو مفتوح وما هو مغلق توزعت على أربع محاور.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- النخبة الممثلة للمجتمع المدني تحمل ملامح الطبقة الوسطى من حيث ارتفاع مستوى التعليم والدخل، وطبيعة المهن التي يمارسها الباحثين، إلى جانب طغيان الطابع الذكوري على هذه النخبة حيث تمثل النساء قلة قليلة، وتختص في مجالات بعينها؛
- الامتزاج الكبير بين السياسي والمدني، حيث يشترك جل الممثلين للعمل الجمعوي في الممارسة السياسية والطموح السياسي، الذي يتعزز بفضل العمل الجمعوي وما يمنحه من امتيازات سواء من حيث التكوين السياسي والديمقراطي أو من حيث اكتساب الشعبية والنفوذ والعلاقات الشخصية؛
- يعاني المجتمع المدني في الجزائر من تشوه كبير في بنيته المؤسسية حيث تتمحور هذه الأخيرة على شخص الرئيس أو عدد محدود من الأعضاء المؤسسين، ولا تسمح بالتداول المرن على قيادتها، كما أنها تفتقر إلى أبجديات الممارسة الإدارية الرسمية، حيث يمثل القانون الأساسي والجمعية العامة وحتى مكتب الجمعية مجرد إجراءات شكلية للحصول على الاعتماد، ومن ثم



## الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تتخلى هذه المؤسسات عن طابعها المؤسسي الرسمي، فتصبح اللقاءات التلقائية بديلا عن الاجتماعات، وتصبح المنظمة كما لو أنها ملكية خاصة لرئيسها، فيقال " جمعية فلان" وتنسب لرئيسها بدلا من التسمية الرسمية لها؛

● تتمتع الجمعيات بهامش من الحرية، وتعتمد على الدولة في تمويلها، ورغم علاقتها بالدولة تبدو في ظاهرها علاقة تعاون، غير أن معايير تقديم المساعدات المادية والتعاون والاستشارة ... كلها غير محددة وغير واضحة، وتعتمد على شطارة الرئيس، وهو ما يجعل هذه العلاقة علاقة تبعية وخضوع لا علاقة شراكة وتعاون، ومن هنا لا يشكل المجتمع المدني آلية للهيمنة وإنما ينظر إليه كمنافس للدولة، ولهذا تسعى الدولة للحد من نموه وقوته من خلال تكريس تبعيته؛

● تقوم هذا الجمعيات بعدة نشاطات متنوعة متقطعة وليست مستمرة، ولا تملك برنامج عمل محدد وواضح تلتزم به، وإنما يسير كل شيء حسب الظروف والمناسبات، وهي نشاطات محدودة المجالات: كالتوعية والتطوع وتقديم المساعدات الخيرية، وهي تقترب من الأغراض التقليدية للعمل الجماعي، ما يجعل إسهاماتها في التنمية محدودة وتتحصر في هذه القطاعات لا غير.

### التعقيب على الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها:

- ✓ إن المجال الزمني للدراسات السابقة هو منذ 2008 وحتى 2015؛
- ✓ المجال المكاني شمل مناطق عربية متنوعة من بينها الجزائر، مصر؛
- ✓ تنوعت الدراسات بين ميدانية وتحليلية نقدية؛
- ✓ ركزت الدراسة الثانية على رأس المال الاجتماعي الخارجي للجمعيات، فيما ركزت دراستنا على رأس المال الاجتماعي الداخلي، واتفقتا على وجود علاقة بين رأس المال الاجتماعي وفعالية المجتمع المدني؛
- ✓ تختلف دراستنا الحالية مع الدراسة الثالثة في عينة الدراسة حيث ركزت على الجمعيات موزعة أداؤها على رؤساء الجمعيات، ولكنها تتفق مع دراستنا الحالية في العديد من نتائج الدراسة؛

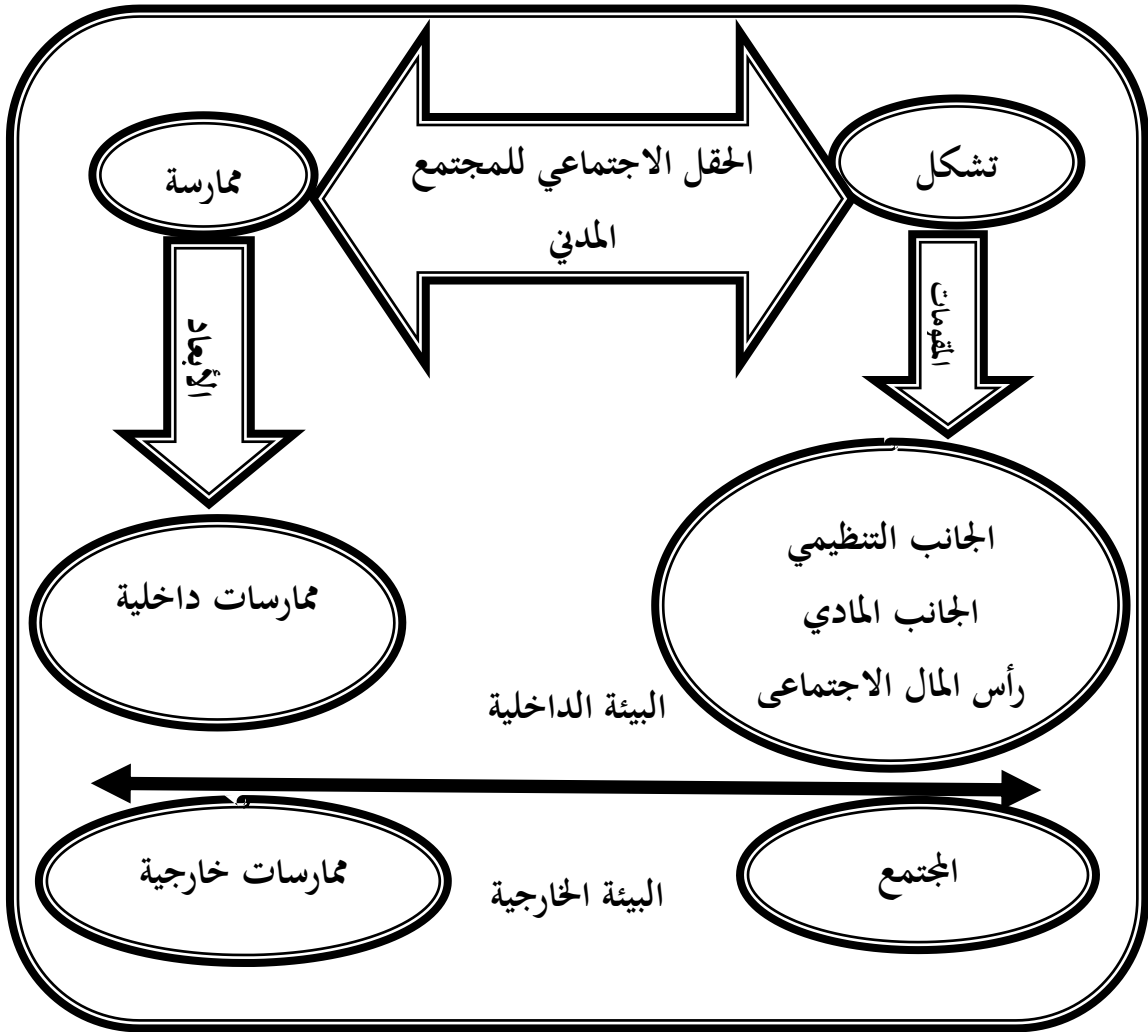
## الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

✓ تمت الاستفادة من الدراسات السابقة من حيث تحديد جوانب وأبعاد الدراسة، والمؤشرات، وبناء الأداة، وتحديد عينة الدراسة، مع الاستعانة بنتائج الدراسات السابقة في مناقشة النتائج المتوصل إليها.

### VIII. المقاربة السوسولوجية للدراسة:

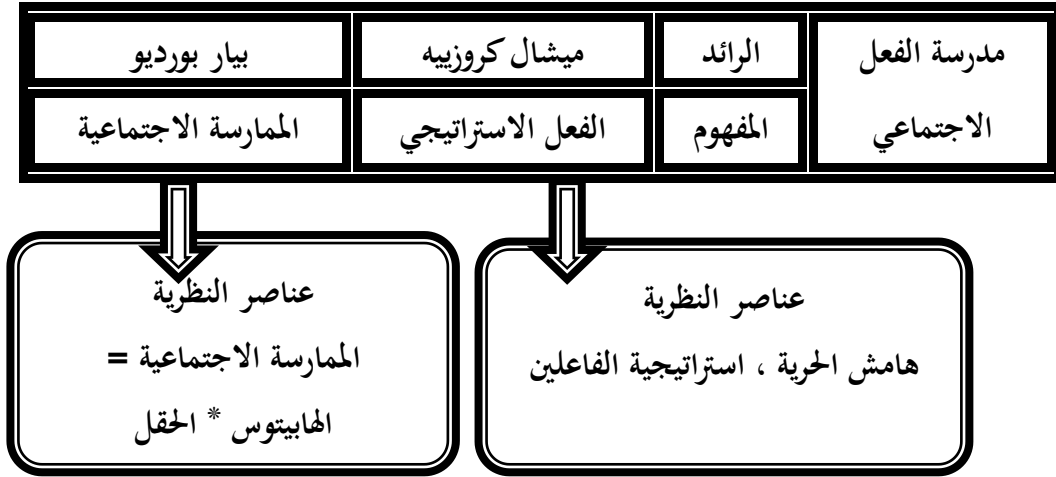
من أجل فهم وتفسير ممارسة تشكيلات المجتمع المدني في الواقع، حاولنا الاستفادة من نظرية بيار بورديو Bourdieu ونظرية ميشال كروزبي Michel Crozier، من خلال تبني المفاهيم التي تساعد على مقارنة الواقع داخل تشكيلات المجتمع المدني، انطلاقاً من أنه مجموعة متعددة ومتنوعة من التنظيمات، يشكلها فاعلون اجتماعيون، ونستعين في شرح ذلك على الشكلين المواليين:

الشكل رقم (01): يوضح نموذج الدراسة ومتغيراتها



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالفرضيات

الشكل رقم ( 02 ): يوضح الاقتراب النظري للدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة

1. نظرية بيار بورديو Bourdieu

لقد اهتم بيار بورديو Bourdieu بالممارسة الاجتماعية، وحاول فهمها وتفسيرها انطلاقاً من تناول علاقة الفعل بالبنى الاجتماعية، فالظاهرة الاجتماعية باعتبارها موضوع البحث العلمي، لا يمكن فهمها إلا من خلال المرور إلى نسق العلاقات الداخلية الجوهرية البعيدة عن المساءلة، ومن أجل تحقيق ذلك، اعتبر المجتمع حقل لعب حر يجري بين الفاعلين الاجتماعيين، الذين يهدفون إلى تحقيق مصالحهم الفردية والجماعية<sup>1</sup>، وقام بتقسيم المجتمع إلى مجموعة من الحقول الاجتماعية، التي تتمتع باستقلال نسبي ومنطق خاص بها، كالحقل السياسي، والحقل الاقتصادي، والحقل الثقافي.

حيث يجسد الحقل نشاطاً محددًا في الحياة، له تنظيمه وقواعده الذي تنتظم بداخله كل أنساق المواقف والتفاعلات، تشكّل بنائياً بطريقة، تتضمن تراتب مكانات ووضعيات متباينة بين الفاعلين أعضاء الحقل، بحيث يتوزع الفاعلون الاجتماعيون داخله على أساس توزيع إحصائي أساسه التباين

<sup>1</sup> كلثوم بن عبد الرحمن، " السلطة والآليات الرمزية عند بيار بورديو"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في الفلسفة، تخصص فلسفة معاصرة مذاهب ومنهج، جامعة الحاج لخضر - باتنة-، إشراف: فارح مسرحي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، الجزائر، 2006 / 2007، ص 36.

في ملكية أشكال رأس المال: الاقتصادي، ورأس المال الثقافي، حيث يتجمع من يتمثلون في ملكية رأس المال في أوضاع مكانية متماثلة<sup>1</sup>.

حيث إن للحقل وجود واقعي يمكن للباحث دراسته والتعرف إليه بكل أبعاده ومؤشراته ووضعيته، التي تعكس صورة تنظيماته التي تشكله، بالتركيز على أهمية الوضع المكاني للفاعلين في المجال الاجتماعي، لأنهم يعتبرون بمثابة عملاء وافقوا على استثمار ذواتهم وإمكاناتهم المادية والمعنوية داخل حقل معين، وسمحوا لأنفسهم أن يتعرضوا لشتى أنواع المنافسة والصراع بصورة رمزية، مما ينتج مسارات مختلفة للفعل، حيث يكون بعض الفاعلين مهيمون وآخرون مهيمون عليهم، بواسطة رأس المال المادي ورأس المال الرمزي ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال الثقافي<sup>2</sup>. كما تدور الصراعات بين القدامى والقادمين الجدد<sup>3</sup>.

وبذلك يتم التعرف على الطريقة التي تشتغل بها العناصر النسقية المكونة للبنى، وكيفية ترابطها وأدائها واشتغالها، من خلال التركيز على علاقة الفاعل الاجتماعي بالبناء الاجتماعي، وهي العلاقة التي تنتهي بإعادة إنتاج الفاعلين لذلك البناء، من خلال الممارسة التي تمثل الفعل الاجتماعي الذي يقوم فيه الفاعلون بالتفاعل مع مراعاة قواعد اللعب، والتعود عليه والتوجه نحو استثمارها، تحقيقاً للمنافع والمكاسب، وهذا كله يساهم في إنتاج البنية الاجتماعية<sup>4</sup>.

### 2. مقارنة التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيه Michel Crozier

تبنى ميشال كروزيه Michel Crozier توجهها وظيفياً نسقياً في تحليله لوظائف التنظيمات الداخلية، وأسباب تعثرها، والاهتمام بدراسة العلاقات الداخلية، ومواقف الفاعلين، وعلاقات السلطة، ومختلف العمليات الاجتماعية كالتعاون، والتنافر، والمنافسة، والتباغض، والعداوة، والصراع،

<sup>1</sup> بورديو بيار، أسباب عملية إعادة النظر بالفلسفة، تع: مغيث أنور، دار الأزمنة الحديثة، ط1، بيروت، 1998، ص 29.  
<sup>2</sup> عبد الكريم بزاز، "علم اجتماع بيار بورديو"، أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة منتوري - قسنطينة، إشراف: بور الدين بومهرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر، 2006/2007، ص 57، 58.

<sup>3</sup> كلثوم بن عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره: ص 38.

<sup>4</sup> المرجع نفسه: ص 36.

## الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

وهي سلوكيات تعبر عن توجهات الفاعلين، وعن مواقفهم المسبقة عن استراتيجياتهم، وهو فحص داخلي وجوهر الفحص الخارجي للتنظيم<sup>1</sup>.

قام كروزيه Michel Crozier بأبحاث ودراسات امبريقية، بحث فيها عن طبيعة العلاقات الاجتماعية في المواقف المتبادلة داخل التنظيمات البيروقراطية، وأنماط التفاعل بين الأفراد باختلاف مناصبهم الإدارية، وتكوينهم واستراتيجياتهم من خلال العلاقات والرهانات التي يستند إليها، وبناء على ذلك تتفق هذه الأطراف على قواعد السلوك والتفاعل والمعاملة، انطلاقاً من هامش الحرية المفترض<sup>2</sup>.

انطلق كروزيه Michel Crozier من أن كل فرد في التنظيم له أهداف واستراتيجيات داخل التنظيم، ومن ثمة يتسم التفاوض بالديمومة والتنظيم، وفي الواقع لا يتفاوض التنظيم كتنظيم، بل يتفاوض الأفراد مع بعضهم البعض ومع السلطة التنظيمية، فالأفراد يتصرفون في التنظيم بعقلانية محدودة، فكل فرد ينظر إلى التنظيم من زاوية أهدافه الخاصة، ومن زاوية مهامه واختصاصه في العمل، واستخدام مسارات تفكير لتحقيق أهدافه ومصالحه وتدعيم مكانته، من أجل أن يظهر كيف، يرد الفاعلون الاجتماعيون حسب ما يناسبهم، ضمن الظروف التنظيمية<sup>3</sup>.

فالتنظيم والعمل الجماعي عند كروزيه Michel Crozier، ليسا ظاهرة طبيعية، بل هو انبناء اجتماعي، وجوده يطرح مشكلة، يتوجب تفسير ظروف ظهوره وبقائه، فالفاعل داخل التنظيم في حالة نشاط دائم، وغير محدد كلياً، حيث يسعى للبحث عن أفضل الامتيازات لوضعيته، ومن ثمة لا يركز هذا التمثيل البيروقراطي على ردود الأفعال السلبية للفرد في التنظيم، بل على معرفة الطبيعة النشطة له، والذي يبحث بكافة السبل والوسائل للحصول على أكبر قدر يمكن أن يحصل عليه

<sup>1</sup> خريش عبد القادر، " التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيه Michel Crozier النظرية والمفاهيم"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (16)، (06، 2007)، ص 237-254، ص 239.

<sup>2</sup> ييار أنصار: العلوم الاجتماعية المعاصرة، تر: فريفر نخلة، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1992، ص 62، 63.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 63.

## الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

(المكانة.القوة) من خلال الوسائل التي يتمتع بها، حتى ولو اضطر لتغيير أهدافه مع الزمن، فالفاعل في سياق نشاطه داخل التنظيم، يتصرف وفقا للمناسبات المتوفرة، وأهدافها المرجوة<sup>1</sup>.

ويرى كروزيه Michel Crozier أن الفاعلين داخل التنظيم، يتمتعون بدرجة من السلطة، سواء في علاقاتهم بالمنظمة أو في علاقاتهم مع بعضهم البعض، والسلطة كأنها ملكية محمولة للفاعلين، والتي تضع الفاعلين في صراع من أجل تحقيق المصالح والأهداف، والتي تفضي إلى اعتماد استراتيجيات هجومية وأخرى دفاعية، باستغلال الموارد المادية والمعنوية التي يتمتعون بها، وكذا العوائق التي يواجهونها داخل التنظيم، بل يسعى الفاعل جاهدا من أجل حصوله على موارد أكثر تجعله في مكانة تفاوضية قوية في علاقاته مع الآخرين، والمستمدة من كفاءته المهنية، أو من خلال امتلاك المعلومة واحتكارها، وكذا استخدامه لمنطقة الارتباب، واستخدامه القواعد والقوانين التنظيمية، من أجل الحفاظ على هامش الحرية، وهكذا يغدو التنظيم لعبة من مجموعة من الاستراتيجيات المتصارعة، تستهدف الرهانات وتعديل قواعد اللعب، كل حسب مصلحته<sup>2</sup>.

وقد لاحظ كروزيه Michel Crozier نقص التفاعل بين الفاعلين وعلاقات الصداقة، والعمليات التبادلية، ونقص في التضامن والتعاون، وشيوع الضغينة، وهي لا تنفصم عن إستراتيجية الفاعلين الدفاعية، ضد رقابة الرؤساء، محاولين المحافظة على صور حريتهم<sup>3</sup>.

إن الطرح الاستراتيجي لكروزيه Michel Crozier اهتم بتحليل ما يعيشه الفاعلين في المواقف المتنوعة والمختلفة داخل التنظيم، ضمن منطلق نسق العمل، وهو ما يجعله أداة ضرورية لدراستنا الحالية، تسمح لنا بشرح العملية داخل تشكيلات المجتمع المدني، مع التأكيد على السياقات الثقافية الإستراتيجية المختلفة للفاعلين الاجتماعيين في الواقع.

<sup>1</sup> بيار أنصار: مرجع سبق ذكره: ص 67، 68.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 68، 69.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 70.

### خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل لأسباب اختيارنا لموضوع المجتمع المدني في الجزائر، وبيان مدى أهميته، كما قمنا بتحديد إشكالية البحث وأسئلته، ومنه صغنا فرضيات الدراسة، ومنه تحديد مفاهيمها، وكذلك قمنا باستعراض الدراسات السابقة التي استعملناها في الدراسة، ثم استعراض المقاربة النظرية التي تبنيها، وهذا سيمهد للانطلاق في تناول مختلف جوانب الموضوع، من خلال الفصول القادمة.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل الاستيمولوجي -

### • تمهيد

#### I. مفهوم المجتمع المدني - النشأة والتطور -

1. نشأة مفهوم المجتمع المدني

2. مفهوم المجتمع المدني

#### II. نظريات المجتمع المدني

1. المقاربات الكلاسيكية ( أفلاطون، أرسطو، القديس أوغسطين)

1.1 المجتمع المدني عند أفلاطون

1.2 المجتمع المدني عند أرسطو

1.3 المجتمع المدني عند القديس أوغسطين

2. المقاربات الحديثة

1.1 نظريات العقد الاجتماعي

3. النظريات الصراعية

3.1 المجتمع المدني عند كارل ماركس

3.2 المجتمع المدني عند أنتونيو غرامشي

#### III. إشكالية مفهوم المجتمع المدني في البلدان العربية

#### IV. المجتمع المدني: المقومات، المكونات، الوظائف

1. مقومات المجتمع المدني

2. مكونات المجتمع المدني

3. وظائف المجتمع المدني

### • خلاصة الفصل



تمهيد:

سيحاول هذا الفصل الإجابة عن بعض التساؤلات المثارة حول المجتمع المدني، والتي أبرزها متى؟ وأين؟ وكيف بدأ استخدام مفهوم المجتمع المدني؟ وما هي مقوماته؟ وما هي طبيعة الظروف التي نشأ فيها؟ وماذا يعني هذا المفهوم أصلاً؟ وما هي النظريات التي تناولت هذا المفهوم؟ وكيف حللته؟

وهذه العملية تتطلب القيام بإحاطة شاملة بالمصطلح؛ لغويا، فلسفيا، سياسيا، تاريخيا، واجتماعيا، لاسيما وأن مفهوم المجتمع المدني، مثل هاجسا كمشروع للتغيير الاجتماعي والسياسي، وكأداة تحليلية لفهم المجتمعات واستشراف المستقبل، منذ فجر الفكر الحديث، كونه مفهوم قديم، يعكس تاريخا طويلا من النضال والنزاع والتحركات الاجتماعية، وهو ما يستلزم العودة إلى الرصيد الهائل من الأدبيات ذات التخصصات المتنوعة، وكذلك مراجعة التراث الضخم الذي تمثله أعمال كل من؛ أفلاطون؛ أرسطو؛ القديس أوغسطين؛ توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو، مونتسكيو، كانط، هيغل، وماركس، وأليكسيس دي توكفيل، أنتونيو غرامشي، ولويس ألتوسير، ويورغن هابرماس؛ وغيرهم. وتعتبر هذه رحلة فكرية طويلة وثرية.

وقصد التغلب على هذه الغزارة والوفرة من الأدبيات، تم اختيار منها ما يحقق أهداف الدراسة، وما مثل منعطف حاسما في تجلّي ظاهرة المجتمع المدني ثم المفهوم، لأنه ليس في الوسع المرور بكل التراث النظري.

I. مفهوم المجتمع المدني - النشأة والمفهوم-

1. نشأة مفهوم المجتمع المدني

يأخذنا البحث في الأطر المرجعية والمعرفية، التي ساهمت في بلورة المكونات المفاهيمية لمصطلح المجتمع المدني؛ إلى أنه مصطلح حافل تاريخياً، باعتباره جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية الغربية والفلسفة العامة، ففكرة المجتمع المدني ذاتها يقول آدم سيليجمان أنها " تتطرق للمواضيع الرئيسة لتقاليد السياسات الغربية وتعيها"، ومن جملة المصادر الأساسية للفكرة: الفلسفات الكلاسيكية، والفكر التنويري الاسكتلندي، والبروتستانتية الأمريكية الأولى، والفكر الاجتماعي الكاثوليكي<sup>1</sup>، وقد تولد كمفهوم في مرحلة انتقالية، عبر السياق الذي انتقل فيه المجتمع الأوروبي من النمط الزراعي الإقطاعي، إلى النمط التجاري الصناعي الرأسمالي، ماراً في مساره بصراعات وتناقضات اقتصادية واجتماعية وفكرية وسياسية، ليظهر في عصر الحداثة أين برزت معه مفاهيم الديمقراطية والمواطنة<sup>2</sup>.

وقد كانت ولادة المجتمع المدني عملية عسيرة، ولم تظهر معالمه ومؤثراته دفعة واحدة، بل إنها عملية تمت بعد أربعة قرون من التراكم والنفى، والتحويلات الثورية التي مست المدن، والمجالات التجارية والاقتصادية، مع ما صاحبها من اكتشافات علمية، والتي جسدت في مجملها أسسا لفكر النهضة والإصلاح الديني، وكذا الفكر التنويري والديمقراطية، وأرست سيادة القانون في إطار الحداثة، الذي أرسى معها في ذات الوقت، القواعد الرئيسة التي استند إليها قيام المجتمع المدني، مرتبطاً مع كل تلك التحويلات عبر علاقة جدلية<sup>3</sup>.

يرجع الكثير من الباحثين ظهور المعالم الأولى لمفهوم المجتمع المدني، إلى الفلسفة اليونانية القديمة، أين صيغ الفهم الكلاسيكي للمجتمع المدني، تعبيرا عن المواطنة، والتي أثارت مناقشات نظرية سياسية منهجية، ساهمت في صياغة المقولات السياسية الأولى لمقاربة المجتمع المدني، المتمحورة حول إمكانية السلطة السياسية من جعل قيام الحضارة أمراً ممكناً، كانت البداية مع أفلاطون ثم تلميذه أرسطو، حيث

<sup>1</sup> إيبيري دون، مرجع سبق ذكره: ص 317.

<sup>2</sup> الصوراني غازي، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، مركز دراسات الغد العربي، ط1، فلسطين، 2004، ص 23.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 24، 25.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل استيمولوجي-

اعتُبر المجتمع المدني جماعة منظمة سياسياً، إذ لم يتم التمييز فيها بين الدولة والمجتمع المدني<sup>1</sup>، حيث لم يتصور الإغريق مجتمعاً مدنياً دون مجتمع سياسي<sup>2</sup>.

في حين سعى الفكر السياسي المسيحي لإخضاع كل تراكيب المجتمع المختلفة؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية، للسلطة الكنسية، وهو ما جعل من غير الممكن تصور مجتمع مدني مستقل عن سلطة الكنيسة<sup>3</sup>.

ويجمع جمهور الباحثين على أن الولادة الحقيقية لمفهوم المجتمع المدني كانت في عصر النهضة أو الحداثة، الذي كان فضاء التنوير والعقلانية والعلم، بعد الثورة الهولندية في بداية القرن السابع عشر، والثورة البريطانية التي دامت من 1641 إلى 1688، ثم الثورة الفرنسية التي دامت من 1789 إلى 1815، حيث أجمعت واتفقت على المناداة بمبادئ تحررية من الكنيسة، ثم من الإقطاعية، ومن السلطة المطلقة للحاكم، والتي أفرزت انتقال أوروبا من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي، إلى المجتمع المدني القائم على مبادئ الديمقراطية، وعلى الثورة العلمية الكبرى، التي أتاحت المجال للخوض في العلاقة القائمة بين الإنسان والعالم، والعلاقة القائمة بين العقل والمنهج العلمي<sup>4</sup>.

ارتبطت هذه المرحلة من عمر المفهوم بما شهدته أوروبا من تطورات في عصر التنوير، وتحولات شملت علاقات الإنتاج وبروز مجتمع الطبقات، وظهور الملكية الخاصة، والدفاع عنها، وهذا ما فرض قضايا وإشكالات جديدة على مفكري القرن التاسع عشر، والذي أسهم في بروز نظريات العقد الاجتماعي، وكان فريدريك هيغل أبرز مفكري هذه الفترة، والذي نقل مفهوم المجتمع المدني إلى مرحلة أخرى مغايرة، حيث جعل منه وسيطاً بين الدولة والعائلة، والعلاقة بينه وبين الدولة هي علاقة تكامل وتعارض في ذات الوقت.

<sup>1</sup> إهنبرغ جون، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، تر: حاكم صالح علي و ناظم حسن، المنظمة العربية للترجمة، ط1، لبنان، 2008، ص 29، 30.

<sup>2</sup> مفتي محمد أحمد علي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية -دراسة تحليلية نقدية-، مجلة البيان مركز البحوث والدراسات، دط، الرياض، 1435هـ، ص 19.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 21، 22.

<sup>4</sup> الصوراني غازي، مرجع سبق ذكره: ص 25، 26.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستيمولوجي-

ثم جاء كارل ماركس في نقد منه للمنطلقات الفكرية الهيجلية ونظام الملكية الخاصة، حيث عرفت مرحلته بصراع الطبقات، وأردف كارل ماركس المدني المجتمع المدني للطبقة البرجوازية، كما أنه يمثل البنية التحتية، باعتباره قاعدة وركيزة مادية للدولة<sup>1</sup>.

ثم اختفى مفهوم المجتمع المدني منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعاد ليستخدم بعد غياب دام حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وانتصار الحزب الشيوعي الروسي، حيث ظهر مع المفكر الألماني أنطونيو غرامشي، الماركسي المحدث، بهدف التفكير في المميزات الخاصة للحركات الشيوعية في المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية البرجوازية<sup>2</sup>، وينتقل المفهوم معه إلى تعبير مقطوع الصلة بالدلالات السابقة، فمن دائرة التنافس الاقتصادي، إلى الوظيفة الأيديولوجية والهيمنة الثقافية، عن طريق تفعيل البعد المعرفي الثقافي<sup>3</sup>.

وتعد الثورة البرتغالية سنة 1974 ضد النظام المستبد، بداية لعودة تدريجية وبطيئة للمجتمع المدني بعد غياب دام طويلاً، وهو ما أسماه صامويل هانغتون بالموجة الثالثة للتوسع الديمقراطي العالمي، الذي بدأ بالبرتغال ثم إسبانيا وهكذا ليشمل مناطق أوسع<sup>4</sup>، ففي الثمانينيات، ومع انهيار المعسكر الشيوعي، برز المجتمع المدني كأداة تحليلية ومعارية، في معالجة النظرية السياسية للسياق البولندي، رغبة في فهم حركة ((التضامن)) البولندية، التي وصفت بالتمرد ضد الدولة والحزب الواحد، وهو تحرك اجتماعي مدني قام من أجل التمييز بين الدولة والمجتمع، حيث سميت هذه المرحلة بصحوة المجتمع المدني، لأنها شهدت موجة شديدة تميزت بانتقال وتوجه الكثير من الدول والمجتمعات عبر العالم، من أنظمة حكم دكتاتورية أو أنظمة الحزب الواحد، نحو التعددية الحزبية والسياسية بحثاً عن تحقيق الديمقراطية، وبدأ المجتمع المدني كأداة في التعميم والانتشار في كثير من الدول، مثل الاحتجاج الطلابي في ميدان تيان إن مين ببيكين عاصمة

<sup>1</sup> الصوراني غازي، مرجع سبق ذكره: ص 46.

<sup>2</sup> سميث جيوفري وهور كينتين، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، تر: جتكر فاضل، دار كنعان للدراسات والنشر، ط 1، دمشق، 1991، ص 136.

<sup>3</sup> الصوراني غازي، مرجع سبق ذكره: ص 55.

<sup>4</sup> إيبرلي دون، مرجع سبق ذكره: ص 21.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي-

الصين سنة 1989، وكذلك كوريا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، ثم قليل من البلدان العربية والبلدان الإفريقية<sup>1</sup>.

ثم شهد مفهوم المجتمع المدني انفتاحا عليه عالميا من قبل الأحزاب والنظم السياسية، بضم عناصر أو حركات أو تنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية، ذلك تقريبا للسياسة من المجتمع، لا سيما الفئات النشطة فيه، وهو ما مهد للتعامل بوصفه منظمات مستقلة، توازي الدولة، وتقوم بعدة مهام عجزت الدولة عن إنجازها، وهو ما توافق مع انتشار العولمة، والتي في ظلها بات المجتمع المدني قطبا قائما بذاته، له أدواره المحلية والدولية.

يعتبر أليكسيس دي توكفيل الفرنسي، واحدا من بين الشخصيات التي اهتمت بدراسة المجتمع المدني في أمريكا، التي سافر إليها في أربعينيات القرن التاسع عشر وتخصص في دراسة مؤسساتها، وقد قدم فهما أساسيا للمجتمع المدني والديمقراطية بجذورها ومتطلباتها في أمريكا، وقد سعت مجموعة من شخصيات القرن العشرين إلى إعادة تجديد الاهتمام بالمجتمع المدني، بعد ملاحظتهم تراجع مشاركة المواطنين في الشؤون المدنية ومسئوليات الديمقراطيات الغربية، بدرجات متفاوتة، منهم روبرت نيسبت، ودانييل بيل، وروبرت دافيد بوتنام، وويليام غاستون، وبيتر بيرغر، وريتشارد نيوهاوس<sup>2</sup>.

أما عن ظهور المجتمع المدني في العالم العربي، فقد بدأ بعد انتشار الفكر الغرامشي عن المجتمع المدني، وقد تفاعلت تونس والجزائر مع المفهوم من أجل التفكير في ظروف التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، كما لجأ علماء الاجتماع العرب إلى استعمال المفهوم دون البحث عن دقة معناه<sup>3</sup>.

إذن ما نستشفه مما تم سرده حول نشأة المجتمع المدني ظاهرة ومفهوما، أنه مرتبط بنضال طويل قامت به الشعوب الغربية، رغبة منها في الوصول إلى الحرية والمساواة والعدالة، فهو صيرورة فكرية وتاريخية، حذت مسارا شرسا نحو المواطنة والديمقراطية، وتجسد ذلك عبر مجموعة من التمهصلات والتمايزات، التي تخللت العلاقة بين الفرد والجماعة، وأيضا بين المجتمع والدولة<sup>4</sup>، فصحيح أنها عملية

<sup>1</sup> بشارة عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 6، بيروت، 2012، ص 44.

<sup>2</sup> إيرلي دون، مرجع سبق ذكره: ص 317، 318.

<sup>3</sup> سميت جيوفري وهور كينتين، مرجع سبق ذكره: ص 136.

<sup>4</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 8.

تحمل طابع الخصوصية المجتمعية، غير أنه لا يمكن الاكتفاء بنتائج هذه الصيرورة من جهة واحدة، باعتبارها تجربة تاريخية غربية لمسار تشكل الديمقراطية<sup>1</sup>.

ورغم أن المجتمع المدني قد واجه عراقيل عبر صيرورته التاريخية، غير أنه يتطور تدريجيا ككرة ثلج تتدحرج لتكبر وتصبح قوية حيث لا يمكن إيقافها، بفضل التقدم العلمي في مجالي التكنولوجيا والاتصالات، مع الوعي العالمي المتزايد للمواطنين في كل مكان عبر العالم؛ تمكن من الانتشار العالمي وقد بات قوة ضاغطة من أجل انفتاح أكبر وأشمل<sup>2</sup>.

### 2. مفهوم المجتمع المدني

يشير جون إهنبرغ إلى أن المجتمع المدني " مفهوم ضبابي ومطاط على نحو لا مناص منه، بحيث إنه لا يوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقة"<sup>3</sup>، وقد يرجع ذلك إلى " التباين الشديد بين ما يعد وما لا يعد من ضمن المجتمع المدني، وبين أهداف المجتمع المدني وغاياته"<sup>4</sup>، لكن عمليتي الغياب والظهور المتكررة للمفهوم، منذ فلسفة القرن السابع عشر السياسية في أوروبا، حاملة في طياتها كل مرة معنى إضافيا مختلفا؛ لها وقعها الأساسي في هذا الغموض، لأن ظهور المفهوم في كل مرة، كان يعبر عن سياق بنيوي تاريخي متغير تولد عن حاجات جديدة، وتساؤلات جديدة عن المفهوم، وهو ما يتقاطع من خلاله محور التطور التاريخي مع محور تاريخ النظرية، الأمر الذي يفرز باستمرار سياقات متجددة لتفسير وتأويل مفهوم المجتمع المدني، وبما أن المفهوم يشكل جزءا من السياق التاريخي بمحوريه المذكورين؛ فإنه مفهوم " مفسَّرٌ ومفسَّرٌ في لحظتين مختلفتين"<sup>5</sup> على حد تعبير عزمي بشارة.

حتى أننا نجد في هذا السياق؛ الجابري مُجَّد عابد يعرف المجتمع المدني على أنه: " النتيجة العملية للتحويل الديمقراطي، التحويل الذي يتم بفعل تطور داخلي للمجتمع، ولكن أيضا بفعل النضال من أجل تحقيقه عبر مطالب معينة، كمطالب حقوق الإنسان والمواطن"<sup>6</sup>، وذلك لوصفه للمجتمع المدني كنتيجة

<sup>1</sup> المرجع نفسه: ص 14.

<sup>2</sup> إيبيرلي دون، مرجع سبق ذكره: ص 316.

<sup>3</sup> إهنبرغ جون، مرجع سبق ذكره: ص 440.

<sup>4</sup> مفتي مُجَّد أحمد علي، مرجع سبق ذكره: ص 13.

<sup>5</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 43.

<sup>6</sup> الجابري مُجَّد عابد، مرجع سبق ذكره: ص 174.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي -

في الصيرورة التي تشكل عبرها، حيث يعتبره واقع اجتماعي سياسي اقتصادي ثقافي، تضافرت في تكوينه العديد من عوامل التحول الديمقراطي.

وتخبرنا الصيرورة التي تشكل عبرها مفهوم المجتمع المدني تاريخيا - والتي تطرقنا لأبرز مراحلها في عنصر النشأة- على أنها عملية بحث عن إجابة ل: ما المجتمع المدني؟ ولماذا المجتمع المدني؟ حيث تضم الأسئلة والأجوبة منظومة دقيقة وخاصة ( المجتمع، الفرد، الدولة)، تبحث في كنهها عن طرق للتوفيق بين العناصر الثلاث، نوقشت في إطاره جملة قضايا متشابكة وعريضة؛ الحقوق، الواجبات، الحريات، المؤسسات بأنواعها وأدوارها المتعددة والمختلفة، منظومات القيم المنتشرة والسائدة،... والتي في مجملها تشكل منظومة خاصة تضم: المجتمع، الفرد، السلطة<sup>1</sup>، وهذا ما جعل ما هو مُتصَوَّر عن المجتمع المدني كمفهوم؛ يدل على واقع سياسي خاص، وكممارسة سياسية واجتماعية؛ في توسع وازدياد في كل فترة بمجموعة من التحويلات الاجتماعية، وهو ما يجعل من التطلع إلى تصور المجتمع المدني بمفهوم ثابت ونهائي عند جمهور الباحثين والعلماء والفلاسفة أمرا غير ممكن، فالمجتمع المدني في زمن أفلاطون مغاير عن المجتمع المدني في زمن هيغل، وحتى زمن غرامشي، وخاصة في زمننا الحاضر<sup>2</sup>.

لأن ما أتى به فلاسفة الفكر السياسي الحديث هو مواكبة لما قم به علماء وفلاسفة في مجالات أخرى كالفلك والطبيعة والمعرفة...، وما عرفه مفهوم المجتمع المدني من تطور في القرن التاسع عشر والقرن العشرين يغاير ما جاء به المفهوم في بداياته هو نوع من التلخيص التجريدي لما ناب الدولة والمجتمع من تطور وتحوّل من حيث البناء الذاتي وكذلك من حيث العلاقة بينهما، والتي تتمثل في الإرادة المتزايدة للدولة إما في السيطرة أو في الاحتواء، وتتمثل في النزوع المتنامي للمجتمع إلى الاستقلال والتمايز عن كيان الدولة والدعوة إلى التقليل من تركيز سلطتها<sup>3</sup>.

ونتيجة لتلك الصيرورة؛ انقسمت تعريفات المجتمع المدني في الفكر الغربي لاتجاهين؛ ينظر الاتجاه الأول إلى المجتمع المدني كقطاع له بنية مؤسسية لها وظائفها العملية المحددة سابقا، فيما يعتبره الاتجاه

<sup>1</sup> دليو ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، تر: وهبة ربيع، المجلس الأعلى للثقافة، ط 1، القاهرة، 2003، ص 16، 17.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ص 18.

<sup>3</sup> مجموعة من المؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 2001، ص 41، 42.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل استيمولوجي -

الثاني مجالا عاما يتوسط البنية السياسية والبنية الاقتصادية<sup>1</sup>، حيث صاغ الأوروبيون الشرقيون مفهوم المجتمع المدني، على أساس الحد من سلطة الدولة، فيما عبر عنه الأمريكيون بلغة توكفيلية جديدة عن التنظيمات الوسيطة، ورغم أن هذا يدل على أن المجتمع المدني في مكان ما يعني، النزعة الجمهورية الدستورية، ويعني في مكان آخر، الروح الطوعية المحلية المدعومة بمعايير غير رسمية من التضامن والتعاون والتبادل، إلا أن كلا التوجهين الفكريين، يسعيان للنظر إلى المجتمع المدني بوصفه ميدانا للفعل الحر الديمقراطي الذي يحد من غلواء تدخل سلطة الدولة<sup>2</sup>.

" وأيا كانت الاختلافات، فإن فكر المجتمع المدني كان دائما مهتما بعلاقة المواطنين الأفراد مع مجتمع ودولة ديمقراطيين، ويقول سيلينغمان: إن ما كان مشتركا بين كل المحاولات لتوضيح مفهوم المجتمع المدني هو إشكالية العلاقة بين الخاص والعام، وبين الفرد والمجتمع، وبين الأخلاق والاهتمامات الفردية، وبين المشاعر الفردية والاهتمامات العامة"<sup>3</sup>.

هناك تعاريف عديدة للمجتمع المدني طرحها الباحثون والكتاب الأجانب والعرب، تعبر كل منها على وجهة نظر كاتبها في الفترة التي عايشها أو الاهتمام الذي كان يشغله، لكنها تتجه نحو توافق عام في مطلع الألفية الثالثة.

فيعرف المجتمع المدني على أنه: " فضاء للتفاعل الإيجابي بين الدولة والسوق، وهو فضاء عام يقع بين العائلة والسوق"، حيث يركز هذا التعريف على المكان الذي يحدث فيه الدور التفاعلي الذي تلعبه التشكلات التطوعية مع الدولة ومع السوق، وهو ما تم تسميته بالفضاء العام، وهذه نظرة معاصرة اهتمت بالمواطنة والحقوق، وهو تيار يمثله هابر ماس مثلا، فهو يعتبر الفضاء العام " كل المنظمات الطوعية من أحزاب ونقابات واتحادات وحركات احتجاجية وكيانات دينية"، محادا في تعريفه التشكلات

<sup>1</sup> أحمد خفاجي ربهام ، مؤسسات المجتمع المدني الغربية ( رسل القيم) قراءة في الأدوار المحلية والدولية، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط 1، بيروت، 2017، ص 28.

<sup>2</sup> إهنبرغ جون، مرجع سبق ذكره: ص 15.

<sup>3</sup> إيرلي دون، مرجع سبق ذكره: ص 318.



## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستيمولوجي-

التي تكون الفضاء العام مدرجا الأحزاب السياسية ضمنها، فيما نجد أن دياموند يستبعدا لأنها تهدف للسلطة<sup>1</sup>.

وفي تعريف ستيفن دليو للمجتمع المدني، يقول أنه " يتكون من أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات، غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية، أو مؤسسات ثانوية، مثل الأسر، المنظمات الدينية، اتحادات العمال، جماعات المساعدة الذاتية، الجمعيات الخيرية، منظمات الأحياء،..."، وتتواجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة، وتشير إلى حيز مستقل يتيح للأفراد حرية تتبع أحد خبرات الحياة أو عدد منها<sup>2</sup>.

فيما يعتبر أليكسيس دي توكفيل الجمعيات التطوعية جزء مهم من تركيبة المجتمع المدني في أمريكا، حيث يقول " أن أمريكيين من مختلف الأعمار، والأوضاع، والمشارب، ...، يشكلون الجمعيات دائما، وليس لديهم شركات تجارية وصناعية يشارك فيها الجميع وحسب، بل جمعيات من ألف نوع ... الأمريكيون يشكلون جمعيات لتقديم التسلية، وتأسيس المعاهد، وبناء الفنادق، وتشبيد الكنائس، ونشر الكتب، ...؛ وبهذه الطريقة فإنهم يشيدون المستشفيات، والسجون، والمدارس"<sup>3</sup>، " ... وحيث ترى الحكومة في فرنسا هي التي ترأس مشروعا جديدا، وترى في إنجلترا رجلا من مقام رفيع هو الذي يرأسه، لسوف ترى في الولايات المتحدة تجمعاً طوعياً على رأس هذا المشروع"<sup>4</sup>، وتظهر هنا أهمية الجمعيات في الطريقة التي يشجع الناس بها بعضهم بعضاً على التعاون والتعاقد والعمل معاً، فجميع المواطنين في الدول الديمقراطية، في وصف أليكسيس دي توكفيل مستقلين وضعفاء؛ وبالكاد يستطيعون فعل أمور بمفردهم، كما أنهم لا يستطيعون إجبار رفاقهم على مساعدتهم، وبالتالي فهم يتعلمون مساعدة بعضهم بعضاً طوعاً، لتجاوز هذه المشكلة<sup>5</sup>.

كما ارتبط تطور مفهوم المجتمع المدني بأطروحات عديدة من بينها دولة الرفاه، نوعية الحياة، والقيم الجماعية، ورأس المال الاجتماعي، حيث تستند على المواطنة والتضامن، وهو ما أثر على تعريف المجتمع

<sup>1</sup> أماني قنديل، مرجع سبق ذكره: ص 72.

<sup>2</sup> دليو ستيفن، مرجع سبق ذكره: ص 24.

<sup>3</sup> إيبيري دون، مرجع سبق ذكره: ص 156.

<sup>4</sup> إهنبرغ جون، مرجع سبق ذكره: ص 312.

<sup>5</sup> إيبيري دون، مرجع سبق ذكره: ص 156.

المدني والتوافق العالمي حوله في مطلع الألفية الثالثة، وفي هذا الصدد تعرف أماني قنديل المجتمع المدني على أنه " مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتواضع، والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر"<sup>1</sup>، حيث تقصد من هذا التعريف، التعبير عن جوهر الديمقراطية والثقافة المدنية.

ومن الكتابات المفسرة لمفهوم المجتمع المدني، نلاحظ أن معظم الذين أسهموا في تقديم تعريف للمجتمع المدني قد أجمعوا على وجود عدد من العناصر الأساسية الواجب توافرها في المجتمع المدني حتى يأخذ هذا المسمى، مجال اجتماعي غير حكومي يقع بين الدولة والأسرة، تتشكل فيه جمعيات مدنية منظمة بجرية ومُنَحَّكَمٌ بها ذاتيا، ويتخذ منحى اتجاه الأفراد المتطوعين فيه، سعيا منهم لتحقيق أغراض ومغان مشتركة، يشتمل المجال على شبكة من المنظمات التطوعية المتنوعة والمختلفة، والتي تنتشر متناثرة في شتى أنحاء المشهد الاجتماعي: مجموعات الحي، الجمعيات المدنية، المؤسسات الخيرية، أماكن العبادة، الشبكات التطوعية، منظمات خيرية، اتحادات مهنية، حركات اجتماعية، مشكلا بذلك ميكانيزم اجتماعي يوفر فرصة لطرح اهتمامات عامة، في بيئة أخلاقية تعمل على إشاعة ثقافة مدنية ترسي قيم العمل التطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع مع الآخرين، والبحث عن حلول سلمية للنزاعات والخلافات، تستند على قيم الاحترام والتسامح والتعاون والسلم، التي ترتبط بنظام أخلاقي لا ينفصل عن القيم السياسية الديمقراطية.<sup>2</sup>

## II. نظريات المجتمع المدني

### 1. المقاربات الكلاسيكية ( أفلاطون، أرسطو، القديس أوغستين)

#### 1.1 المجتمع المدني عند أفلاطون

لقد كان الفهم الكلاسيكي للمجتمع المدني على أنه كومونولث، وذلك لوصف جماعة منظمة من المواطنين في كيان سياسي، وهو ما يحمل معنى الدولة، حيث تركبت هذه الصياغة في مدن اليونان القديمة، تعبيرا عن المواطنة، والتي أثارت مناقشات نظرية سياسية منهجية، ساهمت في صياغة المقولات

<sup>1</sup> أماني قنديل، مرجع سبق ذكره: ص 74.

<sup>2</sup> مفتي مُجَّد أحمد علي، مرجع سبق ذكره: ص 18.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي-

السياسية الأولى لمقاربة المجتمع المدني، التي انطلقت من دفاع مكين عن فكرة مفادها: أن السلطة السياسية تجعل من قيام الحضارة أمرا ممكنا، التي تبلورت بعد الحرب البيلوبونيزية المدمرة لأثينا، وقد تمحورت الفكرة حول المصلحة العامة الممكن تحقيقها بواسطة العمل الجماعي المنظم والمناظرة العامة، وأن الفساد المدني هو نتيجة محتومة للمصالح الشخصية البحتة، والحسابات الفردية<sup>1</sup>.

وقد كان أفلاطون أول من تحدث عن نظرية سياسية تعالج الشأن العام، مشتملة المجتمع الأخلاقي في آن واحد، ساعيا في ذلك، بواسطة عالم فلسفي يتكون من مقولات مطلقة معرفية عقلانية؛ إلى مراجعة التأزم السياسي، والانحزام العسكري، والاضطراب الاجتماعي، والفساد الأخلاقي، الذي كانت تعانيه أثينا في عصره، مبرزا بذلك بعضا من نقاط القوة ونقاط المخاطر للمجتمع المدني، القائم والمنظم على أساس مشروع أخلاقي مشترك، حيث " يتألف المجتمع المدني، مثل جسم الإنسان أو طاقم السفينة، من عناصر مختلفة لها مهارات مختلفة وتؤدي مهمات مختلفة، فهو يستند إلى الحاجة المادية ...، وفي الحقيقة، فإن تقسيم العمل القائم على الاستعدادات الطبيعية يقع في قلب نظرية أفلاطون عن العدالة، والسياسة، والمجتمع المدني"<sup>2</sup>.

وعلى هذا فإن نظرية أفلاطون وظيفية، لأن صلاح الروح والجسم والدولة معتمد على الانسجام المتوازن، الذي يتحقق فقط إذا قام كل عنصر من العناصر المكونة بأداء وظيفته المنوطة به، وعليه فهو يرى بأن من واجب النظرية السياسية، اكتشاف المبادئ السياسية التي تضمن تنظيم المجتمع المدني في كلِّ متماسك، ففي كتابه محاوره الجمهورية؛ انتظمت مناقشة حاولت احتواء النزعات النافرة التي شكلت أزمة مدينة أثينا، التي ترأسها المصلحة الشخصية، وهي فقط التي بإمكانها تفتيت الروابط التي تشد مفاصل المجتمع المدني كلها مجتمعة، لأنها تمثل مراكز ثقل متعددة ومختلفة ومولدة للفوضى، ولا شيء أخطر على الوحدة العضوية التي ينشدها أفلاطون، من التمحور حول الاهتمام الأثاني بالذات، والذي له قابلية الانتقال من قيادة المدينة إلى العامة، وهو ما سيؤدي إلى الصدام المدني<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> إهنبيرغ جون، مرجع سبق ذكره: ص 29، 30.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 31، 32.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 32، 33، 34.

## 1.2 المجتمع المدني عند أرسطو

لقد أدرك أرسطو الذي قضى عشرين عاما في أكاديمية أستاذه أفلاطون، أنه يستحيل الوصول إلى ما كان ينشده أستاذه أفلاطون، من توحيد لكل جوانب الحياة، لأن لكل جانب منها منطقه الجزئي الذي يستند إليه، وكانت قناعته قوية في أن نفس الدافع الذي جعل أستاذه أفلاطون يفرض الوحدة على المجتمع المدني، يحمل في طياته دمار كل إمكانية لقيام المجتمع السياسي، فالمدينة مثلما تتكون من عدد من الرجال؛ تتكون أيضا من أنواع مختلفة منهم<sup>1</sup>، لأنها ضرب من ضروب التجمع، وهي المقولة الوحيدة التي تمكننا من فهم الحياة المشتركة للمواطنين خارج العائلة، التي هي أكثر وحدة ماديا وخلقيا من المدينة، التي تقتضي ضرورة، تفاوتات بين أعضائها، من أجل خدمة بعضهم البعض، فالتنوع عنده علامة دالة على قوة المجتمع المدني، لا نقطة ضعف له، كما أن المشكلة في المصلحة الخاصة هو الإفراط في حب الذات، ولا يمكن حلها بمنعها، بل بتهدئتها من خلال التعليم وتوجيهها نحو الصالح العام، إذ يمكن لمقدار معتدل من الملكية أن يقوي المجتمع المدني<sup>2</sup>.

إن الدولة عند أرسطو مختلطة ومبنية بالأساس على الأسرة الموحدة، ومنه فهو ينظر إلى أن الميدان العام معتمد على الميدان الخاص، فالعائلة مجال ضروري يوفر إمكانية الحياة المشتركة الحرة للمواطن الفاعل، الذي هو أساس المجتمع المدني والدولة، فهو إنسان يشارك في إدارة العدالة وإشغال المناصب، طبقا للقواعد التي يضعها، من أجل تحقيق الرفاهية الجماعية، فالمدينة تجتمع فريد من نوعه، لم توجد للعيش فقط، بل وجدت من أجل توفير العيش السعيد بصورة جيدة للصالح العام، وإذا كانت الضرورة تجبرنا على العيش في الأسرة، فإن البحث عن الحياة الخيرة، يأخذنا إلى طريق السياسة<sup>3</sup>.

## 1.3 المجتمع المدني عند القديس أوغسطين

لقد ضعف الفهم الكلاسيكي للمجتمع المدني باعتباره جماعة منظمة سياسيا، لما سقطت الحضارة الرومانية، وصاحب ذلك انقطاع عن التنظير في السياسة، كونها ميدانا للقيم الإنسانية السامية، دام لمئات السنين، نتيجة لامبالاة نسبية للديانة المسيحية بقضايا الدولة، لأنها تعتبرها شعونا عابرة ستتمول

<sup>1</sup> إهنبرغ جون، مرجع سبق ذكره: ص 48.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 49، 50.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 51، 52.

للزوال، غير أن وضوح انتظار مجيء مملكة الله للمسيحيين، اضطر السلطات الكنسية إلى التصالح مع العالم، ما جعلها تبرر للسلطة السياسية وضع الكنيسة في صميم المجتمع المدني، باعتبارها هديا إلهيا روحيا سيمكن الدولة من أداء دور مهم في التاريخ الكلي، وذلك بتصحيح الخطأ البشري<sup>1</sup>.

إن دمج الكنيسة بالدولة، حوّل الجماعة السياسية إلى مؤسسة متحيزة كحال حكم الأباطرة الوثنيين، وذلك عقب اعتناق قسطنطين المسيحية، والفرق هو أنها أعلنت نفسها دولة مسيحية، منحت البابوية شرعية للمؤسسات السياسية، وهو ما جعل السلام والدفاع عن الكنيسة، وتعزيز الأورثودوكسية، من شغون الدولة، وأضحت بذلك المسيحية مبدءا أساسيا للتماسك السياسي، وسرعان ما تحول المنظرون إلى تطوير نظرية مسيحية تخص المجتمع المدني، منطلقة من نقد الماضي الإغريقي والروماني، حيث شرع أوغسطين في كتابة مؤلفه مدينة الله، ليكون أول نظرية مسيحية منهجية في التاريخ والمجتمع المدني، تفيد بأن الإيمان والكتاب المقدس، والكنيسة، ثم المبادئ المسيحية هي الوحيدة التي بإمكانها وضع أسس صحيحة للسياسة وتنظيم المجتمع المدني، حيث يكون هذا الأخير آلية قسرية تحقق غايات الله، بإنزال العقاب على الفئة الضالة<sup>2</sup>، فقد أودع المسؤولية الكبرى بالنسبة للمجتمع المدني عند الكنيسة، التي تضمن توفير قدر من الأمان في عالم محكوم بالفوضى التي تبثها القوة الشيطانية، وهي مساهمة وضعت الكنيسة في قلب الجماعة الكونية، وهكذا حل المجتمع المنظم كنسيا محل مدينة أرسطو، واستأصل الإيمان والنعم الإلهية العقل والعمل المشترك<sup>3</sup>.

### 2. المقاربات الحديثة:

#### 2.1 نظريات العقد الاجتماعي

##### 2.1.1 المجتمع المدني عند توماس هوبز

لقد قدم توماس هوبز في كتابه اللوثيان الذي ظهر سنة 1651<sup>4</sup>، برهانه على أن المجتمع المدني لا يمكن أن يقوم إلا بالسيادة، ولا يتأسس إلا بالسياسة، ولا يمكن تمييزه أو فصله عن الدولة، والعنصر المهم هو أن المجتمع المدني جماعة منظمة سياسيا في مفهومها القديم كومنولث، حيث تكون السلطة كلها

<sup>1</sup> إهنبرغ جون، مرجع سبق ذكره: ص 72، 75.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 76، 77، 84.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 85، 86، 87.

<sup>4</sup> المرجع نفسه: ص 149.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي -

يبد شخص واحد قوي، بعد أن يُخضع المواطنون إرادتهم طوعاً، وأحكامهم لحكمه، وهو أمر يتجاوز مجرد القبول أو التوافق، فهي وحدة حقيقية تجمع كل المواطنين في شخص واحد، بواسطة ميثاق يربطهم جميعاً، كأن يقول شخص ما: "أنا أقر وأتخلى عن حقي في حكم نفسي إلى هذا الرجل، أو إلى مجلس من الرجال هذا على أساس هذا الشرط، وهو أن تقر أنت وتتخلى عن حقلك له، وتقر بجميع أفعاله بالطريقة نفسها. فإذا ما تم هذا واتحد الجمع في شخص، فإنه يسمى الجماعة المنظمة سياسياً أي الكومنولث أو الشعب باللاتينية"<sup>1</sup>.

يعتبر توماس هوبز المجتمع المدني جماعة سياسية، تمثلها إرادة صاحب السيادة، الذي تتركز عنده مطلق السلطة الاجتماعية في إصدار الثواب والعقاب، وهو ما يمكن المجتمع المدني من التغلب على الآثار الفوضوية المعطلة، والناشئة عن تضارب المساعي الخاصة، ولم يبدي توماس هوبز في كتابه اللوثيان، أي أهمية للهيئات الاجتماعية الوسيطة أو حتى الثانوية، لأنه عارض كل ما من شأنه إضعاف صاحب السلطة والسيادة، إلا إذا اعترف هو بها ورغب في إنشائها<sup>2</sup>.

إن إصرار توماس هوبز على مركزية السلطة والسيادة القاهرة، من أجل تمكين الأفراد المنعزلين، وغير الآمنين من العيش معاً، في دولة المجتمع المدني، وتحقيق للسلم الداخلي والخارجي، فنظرته "تقوم على أن تأسيس أي نظرية عن السيادة، إنما هو لخير أعضاء المجتمع وأمنهم، فغرض الدولة هو حماية الملكية الفردية وحق الأشخاص في السعي إلى السعادة"، فهو يعتبر أن انتقال الناس العقلاء إلى حالة المجتمع المدني بعد حالة الفطرة؛ فقط لأنهم كانوا يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، لأن المجتمع المدني لا ينتظم على القوة وحسب، بل على الاقتناع بالطاعة من الناس والتسليم الكامل لصاحب السلطة الاجتماعية، لأن أي عقد اجتماعي يمكن أن ينهار، فور خروج أي شخص على بنوده وموآثيقه<sup>3</sup>.

إن وصول المجتمعات إلى حالة المجتمع المدني، يعني ابتعادها عن العقل الخاص والرأي كمعيارين تقاس بهما المصلحة والشأن العام، لأن الاختلافات بين الناس موجودة، مع وجود الحاجة إلى تحديد ماهية المساواة، والعدالة، والفضيلة الخلقية، لذلك فإن سلطة القانون مصدرها صاحب السيادة، كما أن "عقل

<sup>1</sup> إهنبرغ جون، مرجع سبق ذكره: ص 154، 155، 156.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 157، 158.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 159، 160.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي -

الإنسان المصطنع المتجسد في الكومنولث - الجماعة السياسية- يحل محل عقل الأشخاص الخصوصيين<sup>1</sup>.

واجهت نظرية هوبز آراء مختلفة منها المؤيد ومنها المعارض، لما تحمله في طياتها من تناقضات، فعقد جون هوبز الذي يؤسس الدولة، عقد للاجتماع يختلف في طبيعته عن عقد البيع، لأنه تعهد يتنازل فيه المواطنون عن حقوقهم في السلطة، راضين وراغبين، لشخص يجسد إرادتهم العامة، لكن ذلك الشخص، لا يتنازل عن شيء ولا يتعهد بشيء، لأنه لا يمثل طرفا في العقد، لأن ذلك التنازل منهم سابق لوجود الحاكم، الذي عليه واجب اتجاه الله، فيعمل طبقا لإرادة الله وحكمه، حيث لا يضمن العقد للمواطنين حق استرجاع حقوقهم في حال إخلال الحاكم بالعقد، رغم أن السلطة التي منحها للحاكم هي وجه الكنيسة وليس في وجه الشعب، مناداة منه لإخضاع الكنيسة للدولة<sup>2</sup>.

### 2.1.2 المجتمع المدني عند جون لوك

ينطلق الفيلسوف الإنجليزي جون لوك في نظريته من فرضيتي: الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعي، لكن من منظور رافض للمسلك الذي سلكه سلفه<sup>3</sup>، حيث تتخذ فكرة التعاقد عند جون لوك شكلا جديدا، حيث جعلت من السلطة ذاتها طرفا في العقد الاجتماعي، وصار عليها حقوق وواجبات، فأصبح صاحب السيادة حاكما أرضيا بعد أن كان إلها، وأصبح الإنسان مواطنا بعد أن كان مجرد رعية<sup>4</sup>، مدافعا بذلك عن الثورة في إنجلترا، مهاجما حجة البلاط حول أن السيادة شكل للملكية يمكن أن يورث من ملك لملك بعده، حيث تظهر دعوة جون لوك على أن قدرة الدولة تقوم على حماية مجموعة من الحقوق الطبيعية قبل السياسية، وهو ما فتح به جون لوك ميدانا يمكن التنظير له بعيدا عن سلطة الدولة القوية، تحدد فيه الحقوق والواجبات والرغبة الفردية الخاصة<sup>5</sup>.

إن نظرة جون لوك حول الملكية الخاصة، أحالت مناقشة المجتمع المدني إلى مستوى جديد مغاير تماما، يركز على العامل الاقتصادي للمرة الأولى، حيث تمحورت رؤيته على مبدأ: أن المواطنة يجب أن

<sup>1</sup> إهنبيرغ جون، مرجع سبق ذكره: ص 162، 163.

<sup>2</sup> الجابري محمد عابد، مرجع سبق ذكره: ص 111، 112.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 119.

<sup>4</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 102.

<sup>5</sup> إهنبيرغ جون، مرجع سبق ذكره: ص 170، 171.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي -

تقوم على أساس التملك، ويكون بذلك قد أرسى نظرية المجتمع المدني على فرضية الحق الطبيعي للملكية الخاصة والاستيلاء الفردي، باعتبار الملكية شرط ضروري للحياة الإنسانية والعمل والحرية، وباعتبار الفعل السياسي وفر للناس فرصة تشكيل المجتمع المدني، الذي أسسته الحاجات والملكية الخاصة، ليجعل من السلطة نزيهة وعامة، بسبب أن قوة مصالحهم الجزئية، تجعل من تنظيم سلطة عامة تهتم بتنظيم الملكية الخاصة والمحافظة عليها؛ أمراً صعباً، وبالتالي؛ فإن الهدف الرئيس من الرابطة الإنسانية المقامة في المجتمع المدني فطرةً؛ هي الدفاع عن الملكية من صعوبات الفطرة من مخاطرها ومخاوفها، ولهذا ينضم الإنسان إلى مجتمع يجمع أناساً متحدين، من أجل محافظة جماعية على ملكياتهم الخاصة المتنوعة، بداية من حيواتهم، وحررياتهم<sup>1</sup>.

تظهر تلك الرابطة الإنسانية القائمة على أساس التعاقد الاجتماعي، ضرورة وضع قوانين تنظم العلاقة بين أطراف العقد، حيث يخضع له الجميع ويحترم تطبيقه، بما فيهم الحكام وباقي المواطنين، والقانون هنا حسب جون لوك هو حالة التجلي أو التعبير المدني عن القانون الطبيعي أو قانون العقل، الذي كان سائداً في حالة الطبيعة التي تشتمل صفات الإنسان كلها، بما فيها الغرائز والعقل والإرادة والأخلاق، وبهذا مكن عقد جون لوك من عزل السلطة إذا تمردت ضد العقد أو أحد بنوده، علماً أنه يمنع السلطة السياسية من التدخل في شئون المنزل، حيث يبقى الأب هو صاحب السلطة والسيادة على أهل بيته، وهنا تظهر الحدود التي رسمها جون لوك للسلطة السياسية، مفضلاً العزل المنظم عن طريق الاقتراع الدوري، لا على العصيان والحروب<sup>2</sup>.

لقد خطى جون لوك خطوة نحو الاقتصاد المستقل والمنظم ذاتياً، حينما سلط الضوء على الملكية الخاصة كعملية اقتصادية من العمليات الاقتصادية للمجتمع المدني<sup>3</sup>، وخطى خطوة نحو الفصل بين المجتمع المدني والدولة، حينما جعل الدولة طرفاً من أطراف العقد، لها حقوق وواجبات، وهو ما سمح بتخييل مجتمع منظم ذاتياً بقوانين العقل الطبيعية من دون دولة<sup>4</sup>، فالدولة الليبرالية المحدودة، وحكم القانون، يمنحان للأفراد العقلانيين السعي وراء تحقيق مصالحهم، دون مخاوف من الطرف الآخر<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> إهنبيرغ جون، مرجع سبق ذكره: ص 171، 174.

<sup>2</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 103، 105.

<sup>3</sup> إهنبيرغ جون، مرجع سبق ذكره: ص 178.

<sup>4</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 103.

<sup>5</sup> إهنبيرغ جون، مرجع سبق ذكره: ص 177.



## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي-

بقدر ما حملته أفكار جون لوك على أصعدة متعددة، في إطار نظريته حول العقد الاجتماعي؛ بقدر ما ساهمت منحه أسبقية الأهمية للمصالح الخاصة، فهُمًا جعل من الليبرالية ترى أن أكثر ما يهم الناس هو الكيفية التي يخلقون بها الثروة ويراكمونها من خلالها، فصارت المصلحة مقولة في يد المجال الاقتصادي، ما اختزل الحياة الاجتماعية إلى الاعتبارات الاقتصادية، وأخضع القانون الطبيعي لجون لوك إلى منطق الملكية والسوق<sup>1</sup>، وفتح المجال لتخيل المجتمع المدني كإقتصاد بتسيير ذاتي، وخلق حججاً لمعاداة السياسة وتصور مجتمع مدني بديل عن الدولة وخارج عنها<sup>2</sup>.

غير أن ذلك لا يلغي أن فلسفة جون لوك أعادت الاعتبار للفرد في الفعل السياسي، كما مهدت لقيام مجتمع مدني مستقل عن الدولة لاحقاً، وفتح المجال للتأسيس للحقوق الفردية، ومحاسبة الدولة، وعزلها إن اضطر الأمر لذلك، وذلك نتيجة لتجاوز الحق الإلهي إلى الحق الطبيعي، والتي تحققت بتوضيح أطراف العقد الاجتماعي، وأهم ما يميز نظريته هو الفصل بين السلطات الثلاث؛ التشريعية، القضائية والتنفيذية، وهو شيء جديد عما سبق وانطلاقة لما هو آت<sup>3</sup>.

### 2.1.3 المجتمع المدني عند هيغل

في القرن التاسع عشر، أعاد الألماني هيغل النظر في المجتمع المدني على أساسين: ثلاثيته الجدلية ( الإثبات، النفي، نفي النفي، أو أطروحة: نقيض، تركيب)، وفي ضوء الوضع الأوروبي الجديد الذي تبحث فيه ألمانيا عن طريقة تصبح من خلالها قوية مثل جاراتها. مميزاً في ذلك بين ثلاث مؤسسات في الحياة الاجتماعية، وهي الأسرة، المجتمع المدني، الدولة<sup>4</sup>، حيث يمثل المجتمع المدني عند هيغل، لحظة من التطور تقع بين الأسرة والدولة في المجتمع الأوروبي، ظهر ليصف التطور الذي شهدته أوروبا في العصر الحديث، جراء انتقالها من المجتمع الزراعي الإقطاعي إلى المجتمع الصناعي البرجوازي، تأثراً بالتطور النوعي في المجالين التجاري والصناعي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> إهنبرغ جون، مرجع سبق ذكره: ص 177.

<sup>2</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 105، 106.

<sup>3</sup> الجابري مُجد عابد، مرجع سبق ذكره: ص 120.

<sup>4</sup> المرجع نفسه: ص 175.

<sup>5</sup> المرجع نفسه: ص 178.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي-

إن المجتمع المدني عند هيغل " جسر الوصل الأساسي بين العائلة والدولة، ويمثل أيضا حلقة وصل غير تقليدية بين الأفراد داخل المجتمع، تحول الأجزاء إلى كلية واحدة، فلحظة بناء المجتمع المدني في الحداثة، هي بالضرورة، لحظة هدم للقيم القائمة على الروابط التقليدية الأبوية، واستبدالها بعلاقات تقوم على المواطنة والحق والواجب، بدل علاقات الدم والنسب، للخروج إلى دولة المواطنة التي يحل فيها الانتماء إلى المجتمع المدني محل الانتماءات العصبية"<sup>1</sup>.

إن لحظة الانتقال السياسي الاجتماعي من الخاص إلى العام في منظور هيغل، يجب أن تتم تدريجيا في المؤسسة الاجتماعية ذاتها، فحاجة تطوير العام من الخاص؛ هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدية المفاجئ من الفرد إلى الدولة، فيكون الانتقال متوسطا من العائلة إلى الدولة، حيث يُوجدُ هذا التوسط مؤسسات المجتمع المدني، ولذلك اعتبر هيغل في تحليله للدمار الذي حل بالثورة الفرنسية؛ نتيجة طبيعية، لأن البحث عن الحرية برأيه؛ يجب أن يتم في الجماعة وليس ضدها، والعام ينمو ويتطور من داخل الخاص، لا أن يُفرضَ من الخارج<sup>2</sup>.

إن المجتمع المدني عند هيغل ثلاث لحظات، تتعلق اللحظة الأولى أساسا بالفرد، فإذا كان المجتمع المدني مجتمع المصالح المادية والمصالح الخاصة، في فلسفة القرن التاسع عشر، فإن الفرد في الدولة هو المعني أساسا بتحقيق تلك المصالح<sup>3</sup>، فالفرد الملموس يمثل شخصا جزئيا في حد ذاته، له مجموعة من الحاجات، ومركب ممزوج من الضرورات الطبيعية مع حرية الاختيار<sup>4</sup>، ولأن الأفراد يبحثون عن المساواة مع الآخرين، فإن الحاجة لاستهلاك المنافع والسلع تزداد، مع وجود البحث عن الاختلاف والتميز في الاستهلاك، وهذا يتطلب الاعتماد المتبادل مع الآخر، ويتحقق من خلال العمل ويقتضي تقسيم العمل لإنجازها مثل التعليم والاستشفاء والسياحة والتوسع في الصناعات حتى تحل الآلة محل الإنسان<sup>5</sup>، وما يدعم هذه البنية للسوق من استهلاك وإنتاج وعمل هو المجتمع المدني الذي يقوم في هذه الحالة على الطبيعة، لأن طبيعة

<sup>1</sup> إنشاء الله مصطفى، المجتمع المدني - حدود المفهوم عند يورغن هيرماس-، منتدى المعارف، ط1، بيروت، 2017، ص 38.

<sup>2</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 152، 153.

<sup>3</sup> بلقزيز عبد الإله، الدولة والمجتمع - جدلية التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر-، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2008، ص 21.

<sup>4</sup> إنشاء الله مصطفى، مرجع سبق ذكره: ص 27.

<sup>5</sup> دليو ستيفن، مرجع سبق ذكره: ص 384، 385.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستيمولوجي-

ذلك التعاقد أفرز ثلاث طبقات: طبقة المزارعين ملاك الأراضي الذين يسكنون الريف، طبقة التجار والصناع الذين يسكنون المدن، وهي التي تشكل نظام العمل الذي ينتج ما يشبع حاجيات الناس من سلع ومنافع، وينضوي تحتها عمال الإنتاج الضخم، والحرفيين، ورجال الأعمال، وطبقة الموظفين المدنيين، وهي طبقة متوسطة تقوم بإرساء البيروقراطية التنفيذية، من خلال تنفيذ القانون<sup>1</sup>.

فيما تتعلق اللحظة الثانية بالتعاونية الأهلية التي قد تكون زراعية، إدارية، تجارية، وتشمل النقابات والأخويات وغير ذلك، أما اللحظة الثالثة، فهي الشرطة التي تمثل الرقابة الاجتماعية والحماية والأمن، والقضاء، وهنا يظهر ضرورة دخول الدولة من أجل التكفل بمصالح تحتاج إلى قوة، مثل الحفاظ على البنى التحتية والممتلكات العامة، كالبيئة، الطاقة، المواصلات<sup>2</sup>.

إن التركيبة الطبقية ومسألة تنظيم العمل في المجتمع المدني، جعلته يموج بالجماعات والمصالح المتصارعة، وقد حاول هيغل باستمرار حل مشكلة الإفقار والاعتراب الاجتماعي الناجمتين من مبدأ الأنانية الفردية والملكية الخاصة التي يقوم عليها المجتمع المدني، من دون التنازل على الفرد وحرية وحقه في التعاقد، فناقش فكرة النقابة التي بإمكانها تمثيل كل الطبقات العمالية، ومعالجة لوضع الفقراء لم يتخلى عن البنى العضوية التي لا يشعرون فيها بالاعتراب عن جماعتهم، وهنا تبرز أهمية التعاونية الأهلية في نظرية المجتمع المدني عند هيغل، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدني الحديث، وهو ما يتيح فرصة التدرج في الانتماء إلى طبقة وجماعة مهنية ونقابة وغيرها، ويتيح تمثيل كل جماعات المجتمع<sup>3</sup>، وعلى ذلك أسس للمجتمع المدني كمجال أخلاقي نشأ تاريخياً بين الدولة والاقتصاد المنزلي، يتكون من فسيفساء من الأفراد والطبقات والجماعات والمؤسسات، تجمع بينها علاقات متبادلة ينظمها القانون المدني المبني على أساس التعاقد، حيث لا تشكل الدولة طرفاً فيه<sup>4</sup>.

هذا ويتدرج هيغل في طرحه، ليتداخل المجتمع المدني مع الدولة، حيث يتجاوز في نظريته الملكية جدلياً، فتتفهيها وتحفظ بها في ذات الوقت في إطار أشمل، وذلك للوصول إلى علاقات إنسانية لا

<sup>1</sup> دليو ستيفن، مرجع سبق ذكره: ص 386.

<sup>2</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 156، 157.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 166.

<sup>4</sup> المرجع نفسه: ص 162.

تعاقدية، فبالرغم من أن المجتمع المدني أساسه التعاقدات التي تقتصر على أرباب العائلات، غير أنه كلما اتجه بناء المفهوم نحو الدولة، كلما تناقصت أهمية مبدأ التعاقد حتى تنفى كلياً<sup>1</sup>، فالدولة التي هي عند هيغل " كيان مستقل ونشاط خاص يعبر عن نفسه في القانون وبواسطة الحكومة، ...، هي غاية الغايات، ولذلك فلا حدود لسلطتها، ولا مجال لمؤاخذتها، ...، هي مجال تتم فيه التضحية بالمصالح الفردية من أجل المصلحة الكلية، فهي قومية في جوهرها، هي كيان واحد يعبر عن الأمة، تجتمع فيه اللغة والدين والأخلاق والفكر ... في وحدة تامة، لذلك فلا معنى لأن يقف الفرد منها موقف الخصم، فهي كماله النهائي"<sup>2</sup>.

إن نظرة هيغل كانت منطلقة من حجته أن التاريخ قد بلغ ذروته ونهايته بظهور الدولة الحديثة والمجتمع المدني سنة 1806، وهو وضع يحقق الاعتراف والعطاء المتبادل والمشارك للحقوق السياسية، والتعامل مع الأفراد كمواطنين يتمتعون بكل حرية في الدولة الحديثة، وسبب الاكتمال يعود لاكتمال تطور الدولة، الضامنة للحرية الكاملة والمساواة الشاملة<sup>3</sup>، وهذا يعني أن التوجهات الأخلاقية التي يجب أن تكون ماثلة في المؤسسات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، حيث لا يكون هناك مجال للتفكك الاجتماعي أو التنافس الهدام، وفي هذا بذور لانطلاقات نظرية أخرى.

### 3. النظريات الصراعية

#### 3.1 المجتمع المدني عند كارل ماركس

لقد سعى كارل ماركس إلى تنقيح أفكار هيغل، وانطلق من أن هياكل الوجود المادي تجعل من الأفراد مغتربين، ولن يستطيعوا بلوغ حاجاتهم ورغباتهم، إلا إذا فهموا تلك الهياكل، وقاموا بتغييرها<sup>4</sup>، معبرا بذلك عن رفضه لفلسفة هيغل، وللفضل الذي قدمه بين الدولة والمجتمع المدني، واعتبره دليلاً قاطعاً على اغتراب الإنسان وعلى عبوديته، كما أنه دليل على أن عالم الإنسان الحديث منقسم إلى عالمين، الأول يمثل السياسة التي من المفروض أن يعيش فيها الفرد حراً كمواطن، والعالم الثاني الذي هو

<sup>1</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 163.

<sup>2</sup> الجابري محمد عابد، مرجع سبق ذكره: ص 177، 178.

<sup>3</sup> دليو ستيفن، مرجع سبق ذكره: ص 403.

<sup>4</sup> المرجع نفسه: ص 539.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستيمولوجي -

الواقع الاقتصادي أي المجتمع المدني، وهو الذي يخضع فيه الأفراد لسيطرة اقتصادية استغلالية، حيث يعيش الإنسان عبوديته<sup>1</sup>.

ويذهب كارل ماركس إلى أن الحقيقة الأساسية بالنسبة لعامل عادي في مجتمع مدني خاضع للرأسمالية، هي أن العامل يتحول إلى سلعة، لأن قيمته الوحيدة يستمدّها من عمله الذي يبيعه لمن يستغله في تصنيع المنتجات، فالاقتصاد الرأسمالي لا يعترف بالعمال لمهاراتهم، لأنهم مجرد محتوى للطاقة، والعمال ذاته لا يعرف نفسه إلا من خلال ما يصير عليه كفرد منخرط في عمل اغترابي، يفصله عن التعرف على مهاراته وإمكاناته وما يمكن أن يحققه، في حين أنه كجنس بشري بإمكانه معرفة قدرته وطبيعته الجوهرية، واختيار طرق الحياة التي تضمن الازدهار الإنساني، لأن معاملة الآخرين كغايات في السياق الماركسي يتطلب إدراك وتدعيم الآخر والاعتراف بطاقاته الكامنة، وهو ما لا يمكن إدراكه في مجتمع رأسمالي<sup>2</sup>.

لقد رفض كارل ماركس فكرة هيغل حول أن البيروقراطية تمثل طبقة من الموظفين المدنيين بعبول نيرة، وثقافة رفيعة، مشكلين المجتمع المدني بأسلوب قادر على تحقيق النموذجية على أرض الواقع<sup>3</sup>، فعالم الدولة البرجوازية الحر؛ هو حر نظريا فقط بالنسبة إلى المواطنين، لأنه يخضعهم للسيطرة البيروقراطية، من طبقة مغلقة بامتيازات وهرمية، تطور مصالح خاصة عن طريق مراكمة القوة والسطوة والتوسع الدائب<sup>4</sup>،

يظهر المجتمع المدني عند كارل ماركس كواقع متغير ومتبدل ومتنوع، فهو ذات متطورة في التاريخ تؤثر في دولة ونظامها، فهو يعتبر أن الديمقراطية هي الشكل المضمون، والتعبير الصادق عن رغبات الشعب وإرادته، فهي لغز محلول لكل الدساتير وجوهرها، والتي لا تقوم بفصل المجتمع عن الدولة، أو فصل الاجتماعي عن السياسي، بل بتجاوز الفصل ذاته، لأنها تنطلق من أزمة الحداثة لتتجاوزها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 181، 182.

<sup>2</sup> دليو ستيفن، مرجع سبق ذكره: ص 547-549.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 540.

<sup>4</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 182.

<sup>5</sup> المرجع نفسه: ص 184، 185.

يتخلى كارل ماركس عن المجتمع المدني كأداة تحليلية، لأنه برأيه يطمس الفروق أكثر مما يوضحها، ويخفي الحقائق أكثر مما يكشفها، ليعوضها بمفهوم الطبقة المبني على علاقات الإنتاج<sup>1</sup>، فبالنسبة له ظهر المجتمع المدني في القرن الثامن عشر مجهزا بنظام للإنتاج والتجارة تحت سيطرة البرجوازية الكبيرة؛ وهي طبقة الملاك الجديدة التي ترتبط بالبنية الفوقية التي تمثل القيم الاجتماعية والسياسية، وهي التي أرست فكرة المجتمع المدني، بدعمه ثقافيا، من أجل المحافظة على نظام الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، والتي انجرت عنها صراعات طبقية بين الملاك والعمال أي بين النظام نفسه وبين العمال، بين المالكين وغير المالكين لوسائل الإنتاج، والحل عنده سيكون حتمي بثورة تسعى لإحلال المجتمع الشيوعي، بإطاحة الملاك من طرف العمال<sup>2</sup>، لأنهم تحت سيطرة آخذة في النمو، تجعل منهم يتحملون أعباء تنقل كاهلهم دون الظفر بأية مميزات، وعدم إمكانية مناشدة الدولة القيام ببعض الإصلاحات، لأنها واقعة في قبضة البرجوازية والنظام الرأسمالي الذي يحمي مصالحها، لذلك فإن الأمل يتمثل في خلق مجتمع يلغى فيه الحكم الطبقي البرجوازي بتناحرته، وهو عمل جماهيري ضخم، تقوم به الطبقة العمالية، نتيجة للتناقض الحاصل بين قوى الإنتاج وطبيعتها الاجتماعية، وعلاقات الإنتاج وطبيعتها الخاصة<sup>3</sup>.

لقد أنكر ماركس كمال الدولة وكونيتها، وجعلها تعبيرا عن صراع المصالح الخاصة الجزئية في المجتمع المدني، وهي وحدة الصراع بين الأضداد أو تعبيرا عنه، حيث كانت البداية بفصل الدولة عن المجتمع، والنهاية باستهداف إذابتها في المجتمع المدني وجعلها مجرد أداة قمع في المجتمع الرأسمالي، أي بيد الصراع الاجتماعي<sup>4</sup>.

### 3.2 المجتمع المدني عند أنتونيو غرامشي

ينتمي أنتونيو غرامشي للمعسكر الماركسي، الذي شهد فكرة محاولة إعادة إحياء فكرة المجتمع المدني، وكانت محاولة منعزلة تمت في سجون إيطاليا الفاشية، التي تم توحيدها دون أن تشكل وحدة ثقافية متجانسة، وهو ما تبلوت على أساسه التاريخي فكرة الهيمنة الثقافية لدى أنتونيو غرامشي، إضافة إلى تجربته الميدانية التي عرفته بالطاقة الكامنة في الديمقراطية في المجتمع المدني، وذلك عند قيادته عملية

<sup>1</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 187.

<sup>2</sup> دليو ستيفن، مرجع سبق ذكره: ص 553، 554.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 557، 558.

<sup>4</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 212.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستيمولوجي-

تنظيم المجالس العمالية في تورينيو سنة 1919<sup>1</sup>، فوعيه بالخطورة الأيديولوجية لمؤسسات الدولة، التي تنشرها عن طريق القوانين والتشريعات، طرق الإقناع: الإعلام، التعليم، الإعلان، ...، إضافة لآليات القمع: الجيش، الشرطة، المحاكم، التي لها فعالية خاصة في الدول المتقدمة، في إحباط حركات المقاومة والتمرد وخلق أساطير حديثة تغذي أحلام الجماهير وتستبدل الأهداف والرغبات في العالم بديلا زائفا ومستلبا<sup>2</sup>.

لقد ميز أنتونيو غرامشي بين نظامين شموليين للدولة والمجتمع: النظام الشمولي التقدمي، والنظام الشمولي الرجعي، حيث يحمل النظام التقدمي ثقافة جديدة وفكرا جديدا، وهو الذي يحل محل مؤسسات المجتمع المدني البرجوازية القديمة، لبناء مجتمع مدني جديد، تزول فيه الفروقات بين الطبقات إلى درجة انحلال الدولة في المجتمع، فيما يحل النظام الرجعي محل مؤسسات المجتمع المدني البرجوازية، لمنع صعود الثقافة الجديدة<sup>3</sup>.

ويعكس أنتونيو غرامشي تفسير المادية التاريخية الماركسية القائلة أن القاعدة الاقتصادية هي الجانب الحقيقي في العملية الاجتماعية، ليصل إلى أن الصراع الطبقي ما هو إلا ترجمة للمبنى الفوقي للمجتمع، وهو مجال الصراع السياسي والحزبي، كما أن الطبقة العاملة بإمكانها الوصول إلى السلطة، إذا حقق فكرها هيمنة ثقافية على المجتمع، دون سيطرة اقتصادية، وهنا تظهر أهمية مفهوم المجتمع المدني عند غرامشي، وذلك في تفرقه بين السيطرة والهيمنة<sup>4</sup>، حيث تمثل ساحة الهيمنة الثقافية على المجتمع، حيزا اجتماعيا تطور في ظل الرأسمالية، وهو جزء من المبنى الفوقي لا يمثل حيز الدولة ولا حيز الاقتصاد، والمجتمع المدني عماده مجالس العمال والأحزاب، والدولة لا أخلاقية، تبحث عن السيطرة، بسلاح القسر لا الاتفاق والإقناع، ولكي تكون الدولة أخلاقية، يجب حلها في المجتمع المدني، بإزالة أسباب انفصاليهما، التي تتحقق بتحقيق الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، وزوال الطبقة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 230.

<sup>2</sup> سميت جيوفري وهور كينتين، مرجع سبق ذكره: ص 103.

<sup>3</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 231.

<sup>4</sup> المرجع نفسه: ص 232.

<sup>5</sup> المرجع نفسه: ص 232، 233.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي -

فالمجتمع المدني عند أنتونيو غرامشي مجال هيمنة حاسم لتأجيج الصراعات الاقتصادية وحسمها، صراعات تأخذ شكلا ثقافيا، بعد اختراق الاستغلال الاقتصادي وعي الناس وثقافتهم، واقتناعهم بضرورة مقاومته، وهو نمط حدائثي اتحادي تعاقدية جديد قائم على أساس المصالح والأيدولوجيا المشتركة، تلعب فيه الأحزاب السياسية الدور السياسي الثقافي، من خلال هيمنة ثقافية عضوية، تميل لفئة اجتماعية بعينها، لتتحول من ثقافة نخبة إلى ثقافة جماهيرية، فالهيمنة الثقافية عند أنتونيو غرامشي ليست عقلانية أبدا، بل تقوم على تملك أحلام ومشاعر وأحاسيس الجماهير، لتصبح إحدى مركبات هوياتهم الثقافية، ثم تتحول إلى دين جديد يضفي معاني جديدة لحيتهم، وسيعمل بعدها على تجنيدهم بتغيير المجتمع نحو الأفضل، وهذه مهمة يجب أن تنجح فيها الطبقة العاملة وحزبها الاشتراكي ونوادي العمال ومجالسهم، بأغلبية ساحقة<sup>1</sup>.

ويركز أنتونيو غرامشي على المثقفين ودورهم كعنصر أساسي للوعي، فالمثقف نتاج ثقافة معينة ومنتج لثقافة معينة، فنظر للممارسة الجماعية للحزب المثقف الجماعي، كضمان أساسي لجرأة نظرية وممارسة من أجل خلق الإنسان الجديد، الذي سوف يتحمل تحرير القوة المنتجة للجماهير، من خلال حركة رفض مستمرة لوسائل القمع والكبت والضغوطات الإدارية، وشروط السلطة في البلاد<sup>2</sup>، ويقول أنتونيو غرامشي: " إن وعي الإنسان عنصر من قوة مهيمنة محددة ( أي الوعي السياسي) يشكل المرحلة الأولى من أجل الوصول إلى الوعي بالذات التدريجي، حيث تتحد في النهاية النظرية والممارسة"، وهو يقصد أن الإنسان لا يصل إلى مستوى أعلى من وعيه بالواقع، إلا من خلال خوضه لصراع الهيمنة السياسية المختلفة في مجتمعه<sup>3</sup>.

يتضح من طرح أنتونيو غرامشي أنه يبحث على وسائل تتحول فيها الفلسفة إلى ثقافة، سياسة، ممارسة، أين تلعب المؤسسات الطوعية التي يمكن تطهيرها ثقافيا دورا مهما في تحقيق ذلك، مع خلق نوع من الدين الشعبي الجديد، فأنتونيو غرامشي يعتبر الاتحادات المدنية والمؤسسات الطوعية مجال مكن البرجوازية من فرض هيمنتها الثقافية بامتياز، لذلك ركز على الهيمنة الثقافية وجعلها ساحة الصراع

<sup>1</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 233.

<sup>2</sup> سميت جيوفري وهور كينتين، مرجع سبق ذكره: ص 104.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 198، 199.



## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي -

الأساسية في المرحلة ما قبل الثورية<sup>1</sup>، فمع ازدياد تعقد الحياة وتركيبها، لم تعد المنفعة العملية العنصر الأساسي للفعل الإنساني، فالنمو السياسي لمفهوم الهيمنة بات يمثل تقدما فلسفيا وحدثا معرفيا، وهو ما عبر عنه أنتونيو غرامشي بقوله: " عندما يتحقق جهاز الهيمنة، بقدر ما يخلق أرضية إيديولوجية جديدة، يحدد إصلاحا لوعي البشر ومناهج للمعرفة، فيكون حدثا معرفيا، حدثا فلسفيا<sup>2</sup>.

يقدم أنتونيو غرامشي وصفا للآليات المختلفة للهيمنة في المجتمع المدني: ممارسة الهيمنة في المجال البرلماني هي هيمنة سياسية، جهاز الهيمنة السياسي - الثقافي للطبقات السائدة وهي الهيمنة البرجوازية، هيمنة المصنع التي أنتجها رجال الصناعة ومنظروها في المجتمع الأمريكي، مثل تايلر وفورد، وتستهدف تنظيم أخلاقيات العمال الجنسية والأسرية من أجل إنتاجية أفضل، وجهاز الثقافة يتكون من مستويات مختلفة تهيمن على الواقع من تنظيم التعليم من المدرسة حتى الجامعة، تنظيمات ثقافية من المكتبة العامة إلى المتاحف، تنظيم الإعلام الصحافة اليومية، نظام المجالات، تنظيم الدين، تنظيم المدن، ولكل هذه آثارها في سلوك الحياة والمعيار الأخلاقي وأنماط التفكير<sup>3</sup>.

والتغيير عند غرامشي سيرورة إبداع نضالي من خلال الحزب السياسي الجديد، مشيرا إلى المعيار الثقافي، فالثورة فعل تنظيمي غير حتمي تاريخي، ولا يوجد تنظيم دون مثقفين، وعلى هذا فهو يرفض الفكر الذي يرى الطبقة كذات حقيقية، فالمعيار الثقافي يستعمله أنتونيو غرامشي كشرط تنظيمي، ويتولى المثقفون القيادة في الصراع الهادف لاستقلال الكتل الجماهيرية<sup>4</sup>.

تعد الهيمنة موقعا في الصراع الاجتماعي، إذ تتواجد طبقة سائدة تمارس هيمنتها عبر المجتمع المدني، وتوجد طبقة أو مجموعة من الطبقات مسودة، يحاول أعضائها المتواجدون في طليعتها الثورية تشكيل هيمنة جديدة لها فكرها وأخلاقياتها وفعالها الجديد، ويسمي أنتونيو غرامشي هذه التركيبة الاجتماعية بالكتلة التاريخية، والتي يعرفها على أنها: " تكون البنية أو البنى الفوقية ((كتلة تاريخية) أي أن المجموع المركب، المتناقض، المتنافر للبنى الفوقية هو انعكاس لمجموع العلاقات الاجتماعية للإنتاج))<sup>5</sup>، وفي تحديده

<sup>1</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 234.

<sup>2</sup> سميت جيوفري وهور كينتين، مرجع سبق ذكره: ص 198.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 198.

<sup>4</sup> سميت جيوفري وهور كينتين، مرجع سبق ذكره: ص 233.

<sup>5</sup> المرجع نفسه: ص 200.

لأهمية الكتلة التاريخية، يعود أنتونيو غرامشي إلى قول كارل ماركس حول صلابة الاعتقادات الشعبية، التي تمثل عنصراً أساسياً في وضع ما، فعندما يكتسب مفهوم ما قوة قناعة شعبية، سيتحول إلى عنصر فعال في موقعه، وهذا التحليل حسب أنتونيو غرامشي يدعم دور الهيمنة في الممارسة، حيث يقوي مفهوم الكتلة التاريخية، فتكون فيها القوى المادية المضمون، والإيديولوجيات تمثل الشكل<sup>1</sup>.

### III. إشكالية مفهوم المجتمع المدني في البلدان العربية

يلقى مفهوم المجتمع المدني في الخطاب العربي في الوقت الحاضر انتشاراً واسعاً، حيث نجد في مواقع مختلفة ومتباينة، وبصفة مستمرة ودائمة، مثل وسائل الإعلام، الخطاب السياسي، الجمعيات والمنظمات المختلفة المهنية والفئوية، لكنه مفهوم دخيل عن تراث الفكر العربي السياسي الإسلامي، ولم يظهر في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة، وبسمات مختلفة عن تلك التي ظهر بها في المجتمعات الغربية مهد نشأته الأولى وحيز تطوره الطبيعي<sup>2</sup>، فقد ظهر مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات العربية في الثمانينيات من القرن العشرين، بفعل مجموعة من المتغيرات العالمية والإقليمية التي ساعدته على الانتشار، والبداية كانت عالمية مع محافل ثقافية ومنتديات عربية، ثم تلتها مجموعة من الكتابات العربية، التي أثارت جدالات حوله، لعلاقته بالسياق التاريخي السياسي والاقتصادي والاجتماعي الغربي الطويل، والذي دام لأكثر من قرنين، وهو ما جعله محور نقاشات واسعة تدرجت من رفض هذا المفهوم، ليتوجه البحث بعد ذلك نحو أصوله في الفكر السياسي العربي عموماً، وفي الثقافة الإسلامية خصوصاً، وكانت النتيجة انقسام الآراء بين مؤيد يراه أداة ديمقراطية إصلاحية، وبين رافض يعتبره غريباً لا صلة له بالثقافة العربية والإسلامية<sup>3</sup>.

وامتد بعد ذلك انتشار المفهوم ليشمل ناشطي المجتمع المدني، بعد أن كان متداولاً بين النخبة الأكاديمية والمتتفة العربية، وتم توظيفه في الخطاب السياسي العربي في أغلبية البلدان العربية، مباشرة بعد

<sup>1</sup> سميت جيوفري وهور كينتين، مرجع سبق ذكره: ص 200.

<sup>2</sup> الجنداني حبيب، " المجتمع المدني بين النظرية والممارسة"، مجلة عالم الفكر، العدد 03، الكويت، ( 01، 01، 1999)، ص 27-44، ص 27.

<sup>3</sup> أماني قنديل، مرجع سبق ذكره: ص 54.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستيمولوجي-

انحياز الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، وإعلاء النموذج الرأسمالي وما صاحبه من عولة، وقيم ديمقراطية<sup>1</sup>.

وقد مثل ارتفاع صوت المنظمات غير الحكومية منعطفا حاسما في تاريخ المجتمع المدني، فصار فاعلا عالميا جديدا، في التسعينيات من القرن العشرين، وذلك بعد سلسلة من المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة بحضور منتديات المنظمات غير الحكومية، تضمنت مشاركات عربية من جانب منظمات المجتمع المدني، حيث ناقشت قضايا حساسة ومهمة، قضية البيئة سنة 1994، قضية حقوق الإنسان سنة 1993، قضية السكان والتنمية سنة 1994، قمة العالم للتنمية الاجتماعية سنة 1995، قضية المرأة سنة 1995، قضية المستوطنات البشرية سنة 1996، ومنتدى المجتمع المدني سنة 2000 بنيويورك، والأهداف الإنمائية للألفية، والتي انتهت بمصادقة كل رؤساء العالم عليها مطلع الألفية الثالثة، إضافة إلى بروز مؤسسات التمويل العالمية، والتطور التكنولوجي الذي رافقه ظهور العولة<sup>2</sup>.

وعلى المستوى الإقليمي تصاعدت مطالب الإصلاح في البلدان العربية، والتي تجلت في انتفاضات جماهيرية حول قضايا اقتصادية معيشية، وكانت انطلاقة لعملية الديمقراطية من أعلى، وفي خدمة النخبة الحاكمة في عدد من البلدان كالأردن واليمن والجزائر وتونس ومصر - رغم أنها عملية شهدت انتكاسات عديدة- وهو خلاف للانتقال الديمقراطي الغربي، فقد تمت الإصلاحات العربية من فوق، قصد نشوء حالة تفقد فيها عملية الإصلاح السيطرة على ذاتها، وتبدأ بذلك عملية ديمقراطية شاملة، ولم يفقد الإصلاح من أعلى في البلدان العربية زمام المبادرة، وبقيت السلطة هي المصدر الدائم للديمقراطية، لا العكس لأن النخب التي سيطرت على أجهزة الدول في مرحلة بعد الاستقلال، تغلغت في شتى مجالات المجتمع وجوانبه، وأحكمت السيطرة عليه<sup>3</sup>.

إن الاستعمال المنتشر لمفهوم المجتمع المدني في البلدان العربية، يحيلنا إلى عدة أطروحات ووجهات نظر متباينة، فعزمي بشارة يعتبر أن: التطلع إلى مجتمع المساواة والمشاركة والتمثيلية والعدالة: والتوق إلى مجتمع غير مغترب، لازالا حلمين قائمين، يتجسدان في المجتمع المدني، لكنه لا يريد أن يسمى اشتراكيا،

<sup>1</sup> أماني قنديل، مرجع سبق ذكره: ص 54.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 54، 55.

<sup>3</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 29.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي-

ولا ليبراليا، ولا ديمقراطيا راديكاليا، ولا أي من تسميات العقد الأخير، بحثا عن جمع لإيجابياتها جميعا، محاولا تحقيق أحلام قديمة بتسمية جديدة تتجنب فيها كل الأزمات، غير أن القفز عن المراحل بتجميعها غير ممكن، فللمجتمع المدني شروط تاريخية يجب أن تتوفر، ليكون مفسرا على أرض الواقع، وهو ما يعني أن تشييد المجتمع المدني في البلدان العربية، مرحلة تدل على تحقيق الديمقراطية، وليس مجرد إقامة مؤسسات مدنية حديثة لموازنة البرلمان، من جهة، وتحقيقا لمفهوم معاصر موجود في الغرب من جهة ثانية<sup>1</sup>.

ويحكم عنصر العياشي على هذا الفعل بالفشل، لافتقاده الشروط التاريخية التي تعبر عن تغيرات حدثت في مستوى الوعي الاجتماعي، وتحولات طرأت على بنيات مجتمعية وعلى آليات سيرها واشتغالها، فسحب المفهوم إلى الواقع العربي دون ترسيخ الممارسات الديمقراطية وضمنان حقوق الإنسان، يؤدي إلى الحياض عن المسار الحقيقي لتشكيل المجتمع المدني<sup>2</sup>.

ويقول عزمي بشارة أنه لا بأس بتسمية الصراع من أجل الديمقراطية في البلدان العربية بالمجتمع المدني، كتجليل تاريخي لهذا المفهوم، رغم عدم وضوح جدوى ذلك<sup>3</sup>، فعبر العالم أجمع لازال يجري استيعاب المعتقدات والمؤسسات التي أخذت بلورتها في الغرب قرونا، لأنها فرضت قسرا في آسيا وإفريقيا خلال مدة لا تزيد عن عقود، ومازال على الجميع مراقبة ما إذا كان تبني الأفكار الغربية سيثمر إيجابا أو سيتمخض سلبا، خاصة أنها لم تستمد جذورها من السيكولوجية الإفريقية والشرقية الفريدة من نوعها<sup>4</sup>.

يعتبر عزمي بشارة المجتمع المدني أداة نظرية لا يمكننا ملامستها واقعيًا كتجربة متطورة تاريخيا أو مطبقة كليًا أو جزئيا في الواقع العربي المعاصر، ذلك لأن المجتمع المدني ولد وتبلور مع ولادة وتبلور المجتمعات البرجوازية والعلاقات الرأسمالية والصراع الطبقي في أواخر التشكيلة الإقطاعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر<sup>5</sup>، ف"التقدم نحو مفهوم متميز للمجتمع المدني وتقدم المجتمع المدني ذاته، عملية فرز وتمايز تاريخية، انفصال الوحدة البسيطة إلى عناصر تعود وتشكل وحدة مركبة على مستوى أعلى،

<sup>1</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 46.

<sup>2</sup> عنصر العياشي، "ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أمودجا"، إنسانيات، 2001/13، 63-73، ص 66.

<sup>3</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 46.

<sup>4</sup> إيرلي دون، مرجع سبق ذكره: ص 129.

<sup>5</sup> الصوراني غازي، مرجع سبق ذكره: ص 25.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي-

والشرط التاريخي أو الفرز الأول، الذي يبدأ مسيرة المجتمع المدني، هو انفصال الوحدة السياسية إلى مجتمع ودولة، ثم التلاحم بين هذين العنصرين في وحدة يتميزان في داخلها، ثم تنفصل هذه الوحدة إلى مركبات أكثر لتعود إلى بناء وحدة أكثر تمايزاً<sup>1</sup>.

إن للبلدان العربية خصوصياتهما المتباينة من حيث أوضاعها المجتمعية التي تنفرد بها عن المجتمعات الغربية، وغيرها من المجتمعات، وهو ما يطرح فكرة النقاش عن العديد من المجتمعات العربية، اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً، وكذلك من حيث التركيب الديني ودرجات التجانس والإنصار الاجتماعي، ودرجات التطور السياسي والاجتماعي، حيث تتصف المجتمعات العربية بالازدواجية، التي تظهر من خلال تواجد مكونات ورموز المجتمع التقليدي، إلى جانب تواجد مكونات ورموز المجتمع الحديث، وعلى المكونات التقليدية والحديثة تأثير من الدين الإسلامي، الذي له دور محوري في نسيج العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية في البلدان العربية، فكيف يمكن بناء مجتمع مدني عربي بمقومات غربية تتناقض مع المقومات الإسلامية؟<sup>2</sup>.

يذهب غليون برهان إلى اعتبار المجتمع المدني مخلوق تاريخي، يظهر وينمو ويتطور، ويثرى بالمعاني والمضامين، ليتحول ثم يموت بعدها، فهو صيرورة تاريخية، اجتماعية، ثقافية، يُبرز سياق استخدامه الحاجيات الاجتماعية التي استدعت استحضاره في مجتمع ما، كما أنه يرتبط بالفاعل المجتمعي الذي تداوله ووظفه في بناء رؤيته، ومن هنا انتقد غليون برهان فكرة الفصل بين المكونات التقليدية والمكونات الحديثة في المجتمعات العربية، ففي ذلك إقصاء لتشكلات اجتماعية فاعلة في الحياة المدنية كالمجتمع الأهلي، وحرمانها من الشرعية، فقط لأن البعض يعتبرها خارجة عن القيم الحديثة للمجتمع المدني، متجاهلين أن هذا الفصل يسبب صراعاً أيديولوجياً لا نهاية له، مركزاً على النظر لهذه التشكلات في وضعها الراهن ضمن حلقة المجتمع المدني، فهي ليست نفسها التي كانت بالماضي، بل تعتبر إعادة تشكيل للعائلة والقبيلة والعشيرة على أسس جديدة، ولأهداف مغايرة، تندرج تحت نظام دولة حديثة، وهو ما اعتبره غليون برهان شكلاً انتقالياً لتشكيل مجتمع مدني في إطار حداثة متعثرة، وهو يدعو في هذه الجزئية للتكيف مع الوضع ومحاولة إصلاحه والحد من آثاره السلبية، بقبول تلك التشكلات المرتبة

<sup>1</sup> بشارة عزمي، مرجع سبق ذكره: ص 51.

<sup>2</sup> دليو ستيفن، مرجع سبق ذكره: ص 30.

## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي-

بالطوائف الدينية لفوائدها العامة على المجتمعات، وتشجيعها على الانفتاح والابتعاد عن العصبية الضيقة، لأننا أمام تشكيلات قوية متجذرة بصيرورة تاريخية لا يمكن إغائها ولا تهديدها<sup>1</sup>.

وللصبيحي أحمد شكر نظرتة الخاصة حول المجتمع المدني الذي يراه نسبي، شأنه في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وليس حكرا على الغرب الرأسمالي، فقد عرفت مجتمعات ودول عديدة المجتمع المدني كظاهرة اجتماعية، بفروق في درجات النضج والتبلور، والمكونات والأشكال المتميزة التي أفرزت، بحكم تفاعلاتها وحركياتها، والأطوار الحضارية التي تشهدها، التي تفرض أبنية وهياكل مختلفة ومتمايزة، ويضرب الصبيحي أحمد شكر المثال بموازاة مفهوم المجتمع المدني الحديث، من حيث دلالاته على استقلاليته من الدولة من خلال تنظيمات وسطية مستقلة أو شبه مستقلة، بما يسمى اصطلاحا في التاريخ الاجتماعي السياسي العربي المجتمع الأهلي، حيث نجد " مقابل أهل الدولة في مقدمة ابن خلدون أهل العصبية، وأهل الحرف والصنائع والطرق ... وجميع هذه الصيغ تعبير عن دينامية اجتماع سياسي، ومؤسسات تجري فيه أشكال من الإنتاج والتبادل وأنماط من الثقافة والاجتهاد الفكري والفقهية وتعبيرات من العمل السياسي والنقابي"<sup>2</sup>.

مما تقدم ذكره؛ نجد أن المجتمع المدني مفهوم خاضع للميولات الأيديولوجية، وللأهداف السياسية حتى في المجتمعات العربية، وهذه صفة جعلته حيزا تتصارع فيه المصالح وتتضارب فيه الأهواء، وهو ما أثر على ما يدرج وما لا يدرج فيه من بني تقليدية أو حديثة، لا سيما وأنه يفتقر إلى التأصيل النظري الذي أفرز الانتقائية والتحيز والمبالغة في التعامل معه، لكن المهم الذي يؤكد عليه الصبيحي هو أن المجتمع المدني مجموعة من القيم التي تتضمن قبول الاختلاف، وحفظ الحقوق في تشكيل تنظيمات تحقق المصالح العامة المادية منها والمعنوية وحمايتها بالدفاع عنها، والالتزام في حل النزاع وتسوية الخلافات سلميا، لأن الهدف المبتغى هو الوصول إلى مجتمع مدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي والثقافي والسياسي، قد يخرج قليلا أو كثيرا عن السلطة، لكنها لا تخرج عن كونها تنظيمات وسائطية مستقلة لا

<sup>1</sup> غليون برهان، "المجتمع المدني مخلوق يتطور ويتحول ويموت"، البيان، -2008-08-08، <https://www.albayan.ae/paths/books/2008-08-08-03-1.662705>، (2022/08/06)، 05:57.

<sup>2</sup> الصبيحي أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2000، ص 28.

تخضع لهيمنة الدولة، وتحظى بمستوى من الهامشية تتسع وتضيق حسب السياق، ويستطيع الفرد إنتاج ذاته وإبداعاته ويصون مقدساته وتضامناته من خلال تلك الهامشية<sup>1</sup>.

ويؤكد الصبيحي أحمد شكر أن مقارنته للمجتمع المدني الحديث بالمجتمع المدني التقليدي، لا تعني الاستبدال أو المفاضلة بينهما، قائلاً في ذلك بأن: " التاريخ صيرورة وتحولات، والثابت فيه ليس أدياً أو أزلياً، وإنما هو معقول ومتمثل أو متخيل في أطر الزمان والمكان، أي ثمة صورة للماضي تتجدد في الحاضر، وهذه الصورة تتبدل في وظيفتها الاجتماعية والسياسية من مرحلة إلى مرحلة"<sup>2</sup>.

في هذا السياق؛ يعتبر المسيري عبد الوهاب أن مسببات إشكاليات المشروعات الحضارية في المجتمعات العربية والإسلامية؛ كونها جعلت من الحضارة الغربية شكلاً ومضموناً نقطة مرجعية لها، وذلك بصفة نهائية ومطلقة، وهذا يعني المحاولة الجماعية للوصول إلى الرؤية الواحدة العالمية للإنسان والكون، وهو أمر يستدعي إعادة النظر فيه، انطلاقاً من أن الفكر الغربي نسبي هو أيضاً، كما أنه له مواصفاته الثقافية الخاصة، مما يجعل مفاهيمه ترتبط بسياقاته الحضارية الأصلية، والذي يأخذنا إلى محدودية حقولها الدلالية، ونسبيتها<sup>3</sup>، وهذا رأي يميلنا إلى عدم جعل الحداثة الغربية قيمة معيارية مطلقة، سواء كان ذلك بالسلب أو بالإيجاب، ويجب نقدها وكل ما يترتب عليها من مظاهر أو ظواهر، وتصنيفها وفرزها، وفي ذلك دعوة إلى إدراك الخصوصيات المجتمعية الثقافية، التي لها أهمية بالغة في صياغة البنى وتحديد الغايات، ويقول غليون برهان أن هذا الإدراك والوعي رهين بالكف عن الطرح الثقافي على صعيد الصراع بين أفكار، والتوجه ل طرحها على مستوى ما تتضمنه من محتوى اجتماعي وسياسي، لأن المغزى تدعيم مجتمع مدني حي بمبادراته القاعدية وتشكلاته المتعددة ضد السلطات المطلقة<sup>4</sup>.

### IV. المجتمع المدني: المقومات، المكونات، الوظائف

#### 1. مقومات المجتمع المدني

يتفق أغلب الباحثين والمهتمين بموضوع المجتمع المدني، على مقومات لتكوين تشكلات المجتمع المدني، وهي:

<sup>1</sup> الصبيحي أحمد شكر، مرجع سبق ذكره: ص 31، 32.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 28.

<sup>3</sup> أحمد خفاجي ربهام، مرجع سبق ذكره: ص 12.

<sup>4</sup> غليون برهان، مجتمع النخبة، معهد الانماء العربي، ط 1، بيروت، 1986، ص 279.

### 1.1 الطوعية:

تعني الطوعية الرغبة المشتركة بين الأفراد وبمحض الإرادة الحرة، دون التعرض لأي نوع من الإكبار أو الضغط من طرف أي جهة، من أجل تعايش مع واقع مجتمعي له ظروف خاصة، واختيار تقديم أي نوع من الخدمات للمجتمع أو لفئة اجتماعية منه، دون توقع لأي أجر مادي، انطلاقاً من إيمان داخلي بقضية معينة<sup>1</sup>.

وهذا ما يجب أن يقوم على أساسه تشكل تنظيمات المجتمع المدني؛ الاستناد على الإرادة الحرة، حيث ينتمي الأفراد مؤسسين أو أعضاء إلى تنظيمات المجتمع المدني المختلفة، بمطلق حريتهم وبمحض اختيارهم، وهنا يظهر الاختلاف بين التنظيمات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد تلقائياً بمجرد ولادته، كالدولة والقبيلة والعشيرة<sup>2</sup>.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل إنه من الضروري توفر الاستطاعة والقدرة اللازمة على أداء الخدمة المقدمة، والتفاعل والتعايش مع الفئة المجتمعية بطريقة إيجابية موضوعية، واعية بالمسئولية وحجمها، وبأهمية الانخراط في القضايا العامة ومشاركة الآخرين، ولا يجب أن يكون استجابة لطلب أو أوامر أو توجيهات من الغير<sup>3</sup>.

### 1.2 التنظيم أو المؤسسية:

يعتبر المجتمع المدني أجزاء منظمة من المجتمع العام، حيث يتشكل الأفراد في تنظيمات جماعية أو مؤسسات مختلفة ومتنوعة، تلمس جميع المجالات التي تهم الأفراد والمجتمعات، ويمكن للفرد أن يكون متعدد الانتماءات<sup>4</sup>، وتخضع تنظيمات المجتمع المدني للقوانين السائدة في الدولة، كما تخضع في تسيير شؤونها الداخلية، وفي قيامها بمهامها وممارساتها؛ لقوانينها الأساسية، وأنظمتها الداخلية، حيث تنتظم العلاقة

<sup>1</sup> شحادة حسام، المجتمع المدني، بيت المواطن للنشر والتوزيع، ط 1، دمشق، 2015، ص 16.

<sup>2</sup> برقوق عبد الرحمن، شاوش اخوان جهيدة، "مورفولوجية المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة علوم الإنسان، المجلد (48)، عدد جوان، (06، 2012)، ص 35-64، ص 38.

<sup>3</sup> شحادة حسام، مرجع سبق ذكره: ص 16.

<sup>4</sup> برقوق عبد الرحمن، شاوش اخوان جهيدة، مرجع سبق ذكره: ص 37.



## الفصل الثاني: المجتمع المدني - مدخل ابستمولوجي-

القائمة بين أفراد التنظيم على أسس التكافؤ وتقبل الآراء وتقدير الجهود، لضمان الإستمرارية وبلوغ الغايات المنشودة، ولا يكون ذلك إلا في بيئة مشجعة على الاجتهاد<sup>1</sup>.

### 1.3 الاستقلالية:

بما أن المجتمع المدني حيز مستقل، فإنه يفترض أن تكون تنظيمات المجتمع المدني مستقلة عن الدولة وعن أي هيئة أخرى من مؤسسات أو جماعات أو أفراد، وذلك في الجانب التمويلي والجانبين الإداري والتنظيمي، حيث يجب أن تظهر قدرة أفراد المجتمع المدني على القيام بأدوارهم بعيدا عن أي تدخل، خاصة الدولة<sup>2</sup>، إذ لا يجب أن تكون أداة مُسَخَّرَة، بل منظومة ذاتية التأسيس والاشتغال، وفي حالة وجود أنشطة أو ورشات تكون الدولة طرفا مساهما فيها، تكون العلاقة مبنية على أساس الشراكة والتعاون، لا علاقة التبعية والإخضاع، حتى تؤدي الوظيفة التكاملية بين المجتمع المدني والدولة، التي تسد الفراغ والنقص الذي تعجز الدولة عن تغطيته بمفردها<sup>3</sup>، وتلك هي مؤشرات تحدد على أساسها درجات استقلالية تنظيمات المجتمع المدني عن الدولة أو أجهة أخرى.

### 1.4 المنظومة الأخلاقية:

يشير المجتمع المدني بالإضافة إلى أنه حيز مستقل؛ إلى البيئة الأخلاقية العامة التي من أهم مقومات المجتمع المدني، التي تتضمن قبول الآخر بقبول الاختلاف والتنوع، ويتضمن قيم التسامح والاحترام والعمل الجماعي والتعاون والحل السلمي للخلافات، حيث يتعلم الأفراد كيفية العيش بسلام مع الآخرين، أصحاب الآراء المختلفة، والذي يفرز الاحترام المتبادل ومنه تحقق رفاهية الجميع<sup>4</sup>.

### 1.5 خدمة الصالح العام:

تسعى كل أعمال تنظيمات المجتمع المدني إلى تحقيق المصلحة العامة، من خلال تقديم نوع من الخدمات لفائدة المجتمع، دون السعي وراء الربح المادي، قد تكون تلك الخدمات الاجتماعية في صالح

<sup>1</sup> شحادة حسام، مرجع سبق ذكره: ص 16، 17.

<sup>2</sup> برقوق عبد الرحمن، شاوش اخوان جهيدة، مرجع سبق ذكره: ص 38.

<sup>3</sup> شحادة حسام، مرجع سبق ذكره: ص 17.

<sup>4</sup> برقوق عبد الرحمن، شاوش اخوان جهيدة، مرجع سبق ذكره: ص 38.

الطفولة المسعفة، حقوق الإنسان، نشر قيم التسامح، حماية البيئة، محاربة الفقر، محاربة الجهل والامية، الوقاية الصحية<sup>1</sup>.

### 2. مكونات المجتمع المدني

تدخل في ترقية المجتمع المدني كل التشكلات التي تتوفر عليها مقوماته، وحسب قنديل أماني فقد تم بعد مشروعات عالمية مقارنة، الاتفاق على تشكلات مع مطلع الألفية، مثل المنظمات غير الحكومية، المنظمات الحقوقية والدفاعية، الجماعات المهنية والاتحادات العمالية، النوادي الاجتماعية والرياضية، قطاع من الجامعات غير الربحية، فيما أثير الجدل والنقاش حول بعض التشكلات في دول من العالم، مثل نقابات الأطباء التي يخضع فيها الانخراط إلى شرط الإجبارية، وهو شرط مناف لشرط الطوعية، كما أن بعضها يفتقد الاستقلالية من الدولة، مما يسقط توفر مقومات تشكل المجتمع المدني وقد تم تسميتها بالجماعة الرمادية أو المنطقة الرمادية، كما أن هناك تشكلات تم استبعادها، مثل الأحزاب السياسية والإعلام<sup>2</sup>، لكن المكونات عموما ليس متفق عليها بشكل نهائي، إذ في كل مرة يتم إدماج مجموعة واستبعاد أخرى، نظرا لتأثر المجتمع المدني بالأيدولوجيا.

### 3. وظائف المجتمع المدني

إن الوظائف التي تضطلع بها تنظيمات المجتمع المدني ينبغي أن تندرج في الرصد والمراقبة والدفاع والحماية والوقاية والاقتراح والضغط، من أجل أداءه لدوره الوسيطي، وهي وظائف كثيرة تعود على تعدد وتنوع التنظيمات، منها:

#### 3.1 تحقيق الانضباط في المجتمع:

تعد تنظيمات المجتمع المدني أداة لضبط سلوكيات الأفراد والجماعات، والتفاعلات فيما بينهم، حيث أن كل تنظيم يضع جملة من القواعد تحدد الحقوق والواجبات المترتبة على الأعضاء فيها، وعليهم الالتزام باحترامها والسير وفقها كشرط لاستمراريتها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> شحادة حسام، مرجع سبق ذكره: ص 17، 18.

<sup>2</sup> أماني قنديل، مرجع سبق ذكره: ص 66، 67.

<sup>3</sup> شحادة حسام، مرجع سبق ذكره: ص 22.

### 3.2 تحقيق الديمقراطية:

إن تحقيق الديمقراطية وظيفية أساسية للمجتمع المدني، ولا يمكن تفعيلها دون إرساء قيم ممارستها، التي تتأتى عن طريق إشاعة ثقافة مدنية، تعمل على نشر قيم النزوع إلى العمل التطوعي، والعمل الجماعي، والالتزام بالمحاسبة الشفافة والعامّة<sup>1</sup>، فالمجتمع المدني لا ينشط دون منظومة أفكار وقيم وعادات واتجاهات مواكبة تؤكد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود واضحة في تعاملها مع المواطنين<sup>2</sup>.

### 3.3 التنشئة الاجتماعية والسياسية:

تتمثل هذه الوظيفة في غرس القيم الاجتماعية والسياسية في الأفراد المنتمين إلى منظمات المجتمع المدني، من تكافل وتعاون وتضامن واستعداد لتحمل المسؤولية، والتحمس للشؤون العامة للمجتمع، والذي يبدأ بالانتماء للجماعة، التي يستمد منها الشجاعة والإقدام على إنكار الذات في سبيل الجماعة<sup>3</sup>.

### 3.4 تجميع المصالح:

تمكن منظمات المجتمع المدني أعضائها من التحرك جماعياً لحل مشاكلهم وإبلاغ صوتهم، والبحث عن ضمانات لتحقيق مصالحهم والوصول إلى حقوقهم، مثل النقابات العمالية والمهنية، وقد تمتد المطالب إلى المجتمع كله من خلال الممارسة الديمقراطية السياسية<sup>4</sup>.

### 3.5 الوساطة:

تعتبر منظمات المجتمع المدني قناة اتصال وتواصل بين الدولة والمجتمع، حيث تنقل طلبات واحتياجات ورغبات الأفراد والفئات بعد تجميعها وترتيبها، حيث تسهل التعامل مع الأعداد الهائلة للأفراد ومطالبهم المختلفة، وبهذا يحقق التوازن بين الضفتين، بالوقاية من الانقسام والصراع والاضطرابات<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> شحادة حسام، مرجع سبق ذكره: ص 22.

<sup>2</sup> أماني قنديل، مرجع سبق ذكره: ص 87.

<sup>3</sup> شحادة حسام، مرجع سبق ذكره: ص 23.

<sup>4</sup> المرجع نفسه: ص 22، 23.

<sup>5</sup> المرجع نفسه: ص 24، 25.

### 3.6 الحوكمة الرشيدة:

هي وظيفة رقابية وتوجيهية على المستوى التنظيمي، حيث تتحدد من خلالها المسؤوليات والعلاقات مع كل الفئات، وتتضح قواعد وإجراءات صنع القرارات الرشيدة والعقلانية داخل التنظيم، فالحوكمة الرشيدة عملية تدعم العدالة والشفافية والمساءلة التنظيمية، وتعزز الثقة والمصداقية في المحيط الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> شحادة حسام، مرجع سبق ذكره: ص 27.

### خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى نشأة المجتمع المدني ومفهومه، وتعرفنا على النظريات الأولى التي عالجت، وإشكالية المفهوم في المجتمعات العربية، ومقوماته ومكوناته ووظائفه.

وما يمكن استنتاجه وعدم تجاهله خلال هذه الحقبة الزمنية الطويلة، التي استغرقها مفهوم المجتمع المدني في تبلوره؛ أنه صيرورة تاريخية لازمها البعد السياسي، والذي اتصف به وانطلق منه، فلا معنى لوجود المجتمع المدني كتركيبية اجتماعية، خارج معاني النضال من أجل افتكاك الحريات، والنضال من أجل ترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية، والعدالة والمساواة، وهو مكمل للدولة، وموازي لها، وليس ضدها، فمعرسته موضوعية ضد الفساد عموماً، مهما كانت الجهة الصادر منها، وليست شخصية ضد هيئات بعينها.

# الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر

## - عرض سوسيوتا ريبي لخصائص التشكل-

### • تمهيد

- I. المراحل التاريخية لتشكل المجتمع المدني في الجزائر
    1. المرحلة الأولى: خلال فترة الاحتلال الفرنسي ( 1830 - 1962 )
    2. المرحلة الثانية: فترة ما بعد الاستقلال منذ 1962 إلى غاية 1989
    3. المرحلة الثالثة: من فيفري 1989 إلى غاية 1999
    4. المرحلة الرابعة: من 1999 إلى غاية 2018
    5. المرحلة الخامسة: من 2019 ( المرحلة الحالية)
  - II. خصائص تشكل المجتمع المدني في الجزائر
  - III. المجتمع المدني في الجزائر ومقوم الاستقلالية
  - IV. المجتمع المدني عند علي الكنز
    1. التركيز على الدولة من منطلق الإعجاب
    2. اكتشاف التجربة الاجتماعية
    3. التجربة الاجتماعية
    4. الفاعلون الاجتماعيون والممارسة الاجتماعية
  - V. مكونات المجتمع المدني في الجزائر: الأحزاب والنقابات أنموذجا
    1. الأحزاب والممارسة الديمقراطية الداخلية
    2. النقابات في القطاع العام والقطاع الخاص: حدود الممارسة
    3. المرصد الوطني للمجتمع المدني
- خلاصة الفصل

تمهيد:

لظواهر الاجتماعية طبيعتها الخاصة بها، المستمدة من شروط تشكلها، والتي تأخذ عدة أبعاد ثقافية، واجتماعية، وسياسية، واقتصادية؛ قد تشكلت كما ونوعا في سياق تاريخي خاص بها، فالتعرف على أي ظاهرة اجتماعية، يستلزم التطرق إلى السياق التاريخي للإطار الاجتماعي الذي برزت فيه، وعدم الاقتصار على فهمها كما هي عليه، حتى يتسنى المجال لإظهار خصوصية سياق تشكلها العام.

ولذلك يهدف هذا الفصل إلى التعرف على الخصائص السوسيو تاريخية لتشكل المجتمع المدني في الجزائر.

## I. المراحل التاريخية لتشكل المجتمع المدني في الجزائر

يعتبر تاريخ المجتمع المدني في الجزائر حديث العهد نسبيا، وتأخذنا العودة في التاريخ للتعرف على نشأته، إلى أنه ظهر عبر خمسة مراحل مفصلية.

### 1. المرحلة الأولى: خلال فترة الاحتلال الفرنسي ( 1830 - 1962 )

قبل خوض الحديث عن المجتمع المدني وعن بنيته، يجب أن نشير إلى أنه قبل هذه الفترة، كان المجتمع الجزائري يحضى بالكثير من البنى والتشكلات والآليات وممارسات، التي جسدت تنظيمات بحكم طريقة تألفها وانتظامها، مثل المسجد، وكذلك عمليات الزكاة والوقف، إضافة إلى الزوايا وشيوخ القبائل والعشائر، وأعيان البلاد...، والجماعات المختلفة، والذين يمثلون أساسا مجموعات تستند على مبادئ هي نفسها التي تستند عليها جمعيات اليوم، وقد مثلت دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، وكانت تشكلات تعبيرية ذاتية النشأة وذاتية التمويل للمشاريع والجهود الأهلية، حيث أخذت على عاتقها مسؤولية القيام بما لم تقم به الدولة بسبب عجزها أو ضعفها أو عدم رغبتها، كما سادت ممارسات في الدشرة والدوار والقرية، تنم عن العمل الجماعي الطوعي الساعي لتخفيف العبء عن الآخرين، مثل التوزيع عند القبائل<sup>1</sup>، ونظام العزابة في بني ميزاب التي كانت لها أوقافها الغزيرة في الجنوب الجزائري، وهي ممارسات مازالت صامدة لليوم<sup>2</sup>.

فالجموع والمساجد هي مؤسسات للعبادة والتعليم، والفرق بينهما من ناحية الحجم والوظائف أيضا، فالجامع أكبر من المسجد<sup>3</sup>، و"الوقف نظام إسلامي، له أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية كبيرة في المجتمع، استحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرها من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء والغرباء والأسرى واللاجئين، وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض كالماء، والطرق، والمساجد، والزوايا،

<sup>1</sup> معوشي أمال، " حرية إنشاء الجمعيات في الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي ( 1830-1930 )"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد (04)، العدد (01)، ( 03، 2020 )، ص 121-148، ص 126.

<sup>2</sup> أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الخامس، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1998، ص 176.

<sup>3</sup> أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1998، ص 245.



## الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة سوسيو تاريخية لخصائص التشكل -

والقباب، ... إلخ، وهذا النظام يرمز إلى التكافل الاجتماعي والتضامن بين المسلمين غنيهم وفقيرهم، وكان الوقف هو المصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين<sup>1</sup>.

" والأوقاف التي موجودة عند الاحتلال على فرعين، أوقاف عامة وأوقاف خاصة، أما الأوقاف العامة فهي: أوقاف بيت المال، أوقاف الطرقات، أوقاف العيون ( المياه)، أوقاف الأندلس، أوقاف الأشراف، أوقاف مكة والمدينة، أوقاف سبل الخيرات. وأما الأوقاف الخاصة فهي: أوقاف الشيخ الثعالبي، أوقاف الجامع الكبير، أوقاف مختلف المساجد والزوايا والقباب والجبانات، كل منها على حدا، أوقاف القنعي<sup>2</sup>.

ويقصد بالأوقاف العامة هنا، الأوقاف ذات الطابع الجماعي، والمداخيل المحددة، والإشراف على مجموعة محددة من اللواحق والتوابع، فيما يعنى بالأوقاف الخاصة تلك التي تستعمل فقط لمسجد أو قبة أو زاوية بعينها، حيث كان لكل مبنى أو قبة وقفها الخاص بها، والمنصوص عليه في الوقفية، كما أن لكل بناية وكيلها الذي يسهر عليها وعلى أوقافها حسب ما نصت عليه الوقفية، ويعين الوكيل من طرف الداي في الجزائر والباي في الأقاليم، وهم مسئولون عندهما، ولهم محاسبون دوريون، تُقدم لهم الحسابات والسجلات حول المداخيل والمصاريف لمعرفة استعمالات الوقف<sup>3</sup>.

لقد سخر المحتل الفرنسي إمكانات قدر استطاعته، من أجل تحطيم وتفكيك تشكيلات وبنى المجتمع الأهلي الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، ككيانات أصلية للمجتمع الجزائري، بتفكيك بني المعايير السوسيوثقافية التقليدية المترسخة في الدين الإسلامي، واستعاضتها بإطار معياري متكيف<sup>4</sup>، يحقق أغراضا استراتيجية ( المساعدة على الغزو وشرعنته بدراسة الماضي، التفجير الداخلي للبنى الأصلية التقليدية)، وأغراضا سياسية ( إقامة فرنسا بالجزائر لغة وحضارة وقيما ومعايير ثقافية)<sup>5</sup>، فعمد إلى تحويل بعض المساجد إلى كنائس وإلى إقامات للجمعيات الدينية الفرنسية، وتهديم أخرى أو بيعها للأوروبيين

<sup>1</sup> أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الخامس، مرجع سبق ذكره: ص 152.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 153.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 153، 154.

<sup>4</sup> ريسليير كميل، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها ( 1830-1962)، تر: طيار نذير، دار كتابات جديدة

للنشر الإلكتروني، ط 1، دب، 2016، ص 48، 49.

<sup>5</sup> المرجع نفسه: ص 54.

## الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة سوسيو تاريخية لخصائص التشكل -

ليحولوها إلى منازل أو حمامات، وتحويل بعض المساجد لمخازن وصيدليات ومسارح، علما أن الجزائر العاصمة لوحدها كان بها 122 مسجدا بين ما هو صغير وما هو كبير، من هذه المساجد ما كان يؤدي دوره وله أوقافه منذ القرن 16 م<sup>1</sup>، وقد تواصلت عمليات التخلص من المساجد حتى بدايات القرن العشرين<sup>2</sup>.

أما الأوقاف فقد " استمرت التشريعات الفرنسية تسلب الجزائريين حقوقهم مرحلة بعد مرحلة إلى أن أدمجت مداخيل الأوقاف الإسلامية في ميزانية الدولة الفرنسية، وضاع حق الجزائريين في التعليم منها وفي المساعدات الاجتماعية لفقرائهم"<sup>3</sup>، وفي إثرها أنشأت فرنسا في أول ماي 1848 مصلحة الإدارة المدنية الأهلية، تتألف من لجنة خيرية ومكاتب وجمعيات مسيرة من قبل فرنسيين، توزع مساعدات من جزء ضئيل من أموال وقف مكة والمدينة، على الفقراء العجزة وفئات أخرى لا يعينها الوقف في الأصل، كل ذلك من أجل إخراج الوقف عن حقيقته، وتذويب مداخيل الأوقاف بطرق ملتوية في مشاريع غير داخلية في شروط الحبوس<sup>4</sup>.

ثم عمد إلى ترسيخ قواعد البناء السياسي غير المتوازن، التي تفتقد الخيار الاجتماعي من المجتمع الجزائري، مستعينا بالأخصائيين في فن تدمير الشبكات الاجتماعية، والطاقة الحيوية التي يمتلكها شعب محتل، فجاء بجمعيات مختصة من أجل تشتيت الطاقة الحيوية المنظمة المتمثلة في المجتمع الأهلي الجزائري<sup>5</sup>، وكانت الانطلاقة سنة 1837 لما ولدت لجنة مكلفة بالبحث في الجزائر، عن كل ما يمكن أن يهيم الآداب والفنون، وتجميعه، بمبادرة من وزير الحرب المارشال سول، الذي اقترح انطلاق مشروع فكري كبير هو الأول من نوعه، على علماء أكاديمية النقوش والآداب الجميلة بفرنسا، وهو استكشاف علمي للجزائر، بمجهود وعمل جماعي، بدعم من الدولة التي تملك الزمن والأداة الضروريين لضمان استمراره،

<sup>1</sup> أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الخامس، مرجع سبق ذكره: ص 10، 11.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 13.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 154.

<sup>4</sup> المرجع نفسه: ص 179 - 182.

<sup>5</sup> بن نبي مالك، ميلاد مجتمع - شبكة العلاقات الاجتماعية، تر: شاهين عبد الصبور، إصدار ندوة مالك بن نبي، طرابلس-لبنان،

1974، ص 78.

## الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة سوسيو تاريخية لخصائص التشكل -

وتحقيق الهدف الذي يتمثل في التمكين من تشكيل علم كامل عن المستدمرة<sup>1</sup>، وبعدها توالت الجمعيات العلمية الاستكشافية الفرنسية بتشجيع من وزير الحرب، منها ما تأسس بالجزائر ومنها ما هو مؤسس في فرنسا، مثل الجمعية الآسيوية التي تأسست في باريس سنة 1822، الجمعية الشرقية التي تأسست في باريس سنة 1841، الجمعية الأثرية في قسنطينة التي تأسست في ديسمبر 1852، علما أننا لم نورد الحديث عن الجمعيات الماسونية والجمعيات السرية التي ظهرت منذ السنوات الأولى للاحتلال<sup>2</sup>، وهذا إدماج قسري للجزائر في النظم الفرنسية، وإخضاع لتشكيل البنى الاجتماعية وممارستها لإشرافها، وإعاقة لكل تطور تاريخي طبيعي للمجتمع الجزائري، كما أنه فصل واضح بين مؤشرات وعلامات العمل الجموعي التطوعي الجزائري بصيغته التقليدية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، والعمل الجموعي الفرنسي بصيغته المعاصرة في الجزائر أثناء الاحتلال.

وردا على الظلم والقهر من المستدمر الفرنسي وعملائه، تشكلت قبيل اندلاع ثورة 1871 لجان سرية من تنظيمات شعبية تدعى الشرطة، وهي لجان حرة منتخبة من طرف الدواوير، تتألف من عشرة إلى اثني عشرة عضوا، تشبه المجالس البلدية، تتمتع بالسلطة المطلقة، في الأوساط الريفية، وانتشرت عبر كل أنحاء القطر بما فيهم الجنوب، وهي رابطة للفلاحين والكادحين تشكلت في وجه رابطة الإقطاعيين الفرنسيين، وتتلخص مهامها في " مراقبة تصرفات القادة وفرض الغرامات، ومصادرة أملاك العصاة والمنشقين عن رأي الجماعة، وشراء الخيول والأسلحة والعتاد، وإعادة النظر في أحكام القاضي واللجان التأديبية"<sup>3</sup>، وقد كانت تجربة الشباب الفلاحين في الحرب العالمية الأولى، سببا في خروج طبقة الفلاحين من عزلتها، بفضل ما تعلمته حول الحركة الديمقراطية والحركة العمالية الفرنسية في مواجهة السلطة<sup>4</sup>، والذي شكل وعيا لدى الفلاحين بالحقوق والحريات العامة، وخلق لديهم مبادرة التكفل الذاتي، ما ساهم في انتظامهم في نقابات العمال الزراعيين فيما بعد.

<sup>1</sup> ريسلير كميل، مرجع سبق ذكره: ص 55، 56.

<sup>2</sup> أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء السادس، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1998، ص 90، 91.

<sup>3</sup> الأشرف مصطفى، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: بن عيسى حنفي، دار القصة للنشر، دط، الجزائر، 2007، ص 64، 65.

<sup>4</sup> جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسولوجية، تر: عباس فيصل، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، بيروت، 1982، ص 130.

## الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة سوسيو تاريخية لخصائص التشكل -

بعد صدور قانون الجمعيات الفرنسي سنة 1901، بدأ أفراد المجتمع الجزائري في الانضمام إلى التنظيم الجمعي من أجل مواجهة الوضع المأزوم، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية من فقر وجهل، فقد تعلموا كيف يستخدمون أدوات الفرنسيين ويسايرون التطور الحاصل، فلجئوا لإعادة تنظيم أنفسهم ومجتمعهم التقليدي المفكك وفق الطرق الحديثة، تصديا للكلم الهائل من تنظيمات الفرنسيين، وللسياسة الاستدمارية الشاملة، وظهرت آنذاك الكثير من الحركات الحضرية، كالانتخابات، والمظاهرات، والاضرابات العمالية، وتكونت في المدن تنظيمات عصرية، مثل الاتحاد العام للعمال الزراعيين سنة 1936، وقد مثل هذا الانتشار والتنوع تحالفا بين الحركة الفلاحية والحركة الحضرية، حيث انتظمت الطبقة الفلاحية وواصلت النضال مع الأحزاب الوطنية والحركة العمالية الحضرية التي تكونت في المدن، والتي تجسدت في جمعيات ونوادي ثقافية ورياضية وفكرية، واتحادات مهنية نشأت بالجزائر، مثل الجمعية التوفيقية والرشيديّة، وتجسدت في أحزاب سياسية نشأت بالجزائر وأخرى بالمهجر، كحزب نجم شمال إفريقيا الذي أنشئ في باريس من خلال البروليتاريا المهاجرة، التي هي طبقة الفلاحين<sup>1</sup>. وجمعية العلماء المسلمين بقيادة عبد الحميد بن باديس<sup>2</sup>.

لم تخل الحركة الوطنية الجزائرية من الانقسامات قبل اندلاع الثورة التحريرية، بسبب الاختلاف حول اللجوء إلى السلاح، وما جمعهم في تحقيق الاستقلال هو الطابع الوطني التحرري، لذلك كان النضال من أجل الحرية عاملا حاسما ورابطة متينة جمعت شمل الجزائريين المنقسمين في ميادين الكفاح المختلفة، الجبال والمدن والسجون والاضرابات والحركات العمالية والمظاهرات والأحزاب والمهام السرية والجمعيات والنوادي والمجموعات والأسر والرابطات والزوايا والمساجد...، وكانت النتيجة تشكل جبهة موحدة ضد سلطة المحتل المستدمر من أجل انتصار القومية، وقد كان حيزا فكريا سياسيا متجانسا إلى حد بسيط في مواجهة السلطة الحاكمة<sup>3</sup>، رغم أن التناقضات الداخلية والصراعات كانت عاملا في تحديد المسار الشامل للدولة الناشئة وتوجيهه فيما بعد الاستقلال الوطني، وهو ما أثر بالخصوص على مسار تشكل المجتمع المدني.

<sup>1</sup> الأشرف مصطفى، مرجع سبق ذكره: ص 130 - 132.

<sup>2</sup> أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي، ط 4، بيروت، 1992، ص 294.

<sup>3</sup> الأشرف مصطفى، مرجع سبق ذكره: ص 399.

## 2. المرحلة الثانية: فترة ما بعد الاستقلال منذ 1962 إلى غاية 1989

بعد استقلال الجزائر، تولى حزب جبهة التحرير الحكم في الدولة، واعتبر أن تعدد الأحزاب ليس مقياساً للديمقراطية، واعتبر تعدد النقابات خطراً على العمال ومصالحهم، وأوكل لنفسه تأطير كل فئات المجتمع تحت منظمات وتنظيمات وجمعيات جماهيرية من إنشائه وتحت وصايته، تجنباً لظهور قوى اجتماعية موازية للدولة ومستقلة عنها، فعمل على احتواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين باعتباره واحد من جمعيات المجتمع المدني، ومنعته من المشاركة في إعداد أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة، بالرغم من أسبقية وجود اتفاق بين الطرفين في 20 ديسمبر 1962 تعترف فيه جبهة التحرير الوطني بحق الحركة العمالية في المساهمة في تسيير البلاد باتجاه تجسيد الاشتراكية، والاعتراف بحقها في التنظيم والتسيير الداخلي والاستقلالية، والسبب هو اجس ركن إليها الحزب الواحد، فمنح الحق للدولة في التدخل في شؤون النقابة، وكل ميادين الحياة دون أي فئة أخرى<sup>1</sup>.

بهذه الممارسة تعرضت الأحزاب السياسية والجمعيات وكل تشكل قد يمثل المجتمع المدني للمصادرة من طرف السلطة، وأصبحت فروعاً ممتدة لها، مستعينة في ذلك بترسانة من القوانين والأحكام التشريعية، قيدت المجتمع المدني وكبلت استقلاليتها، وحرمتها من المشاركة في إبداء رأيه، وهو ما جعله يلجأ إلى العمل السري أو الهجرة إلى الخارج، ويقول دراس عمر أن هذه المرحلة أي دولة المجتمع انجر عنها انكماش مساحة الحريات وتسببت في هشاشة الحياة الجموعية والمجتمع المدني، وأدت حتى إلى تعطيل كل ما يساعد على نمو الثقافة الديمقراطية والمشاركة في الحياة المدنية والجموعية<sup>2</sup>.

لقد توسعت الهوة بين الدولة والمجتمع، وتدرجت إلى تجلي جمعيات دون أن تحصل على ملف الاعتماد من وزارة الداخلية، كالرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بتأسيس من المحامي علي يحي عبد النور<sup>3</sup>، واحتجاجات عديدة ومختلفة، وفتن بين فئات المجتمع، وكان 5 أكتوبر 1988 تاريخ انتفاضة شعبية في الشارع الجزائري، تجتمع فيه كل من طاهم التهميش اقتصادياً ثقافياً اجتماعياً، ...، وقد سبق

<sup>1</sup> حيطوش يوسف، "إشكالية المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (12)، (د ت)، ص 410-425، ص 415، 416.

<sup>2</sup> دراس عمر، "الظاهرة الجموعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق"، مجلة إنسانيات، العدد (28)، (30، 06، 2005)، ص 23-38، ص 27.

<sup>3</sup> حيطوش يوسف، مرجع سبق ذكره: ص 418.

لكل منهم أن عبر على حدا عن سخطه اتجاه الدولة والنظام على امتداد الثمانينات من القرن العشرين، حيث نددوا في هذه الانتفاضة بنظام الحرب الواحد، وبالنزعة الاشتراكية للنظام الاقتصادي<sup>1</sup>.

عبرت هذه الحركة الاحتجاجية عن حالة الانسداد التي وصلت إليها السلطة الجزائرية في تسيير الشأن العام، وعن فشل في التحكم في زمام الأمور، وغياب دولة القانون، وغياب إنتاج السياسة في صلب المجتمع المدني، وطففت نتائجها على السطح، من مظاهر وعاهات اجتماعية، إذ برز التفاوت الاجتماعي، بسبب الترف والبذخ من أقلية وسط حرمان وفقر أغلبية فئات المجتمع، مع تفشي الكثير من الظواهر والآفات الاجتماعية، كالبطالة والمخدرات وغياب الأمن، وانتشار الرشوة والمحسوبية والتبذير وسوء تسيير المال العام، وتراجع الدولة عن الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها للمواطنين، زد على ذلك القهر الذي كانت تمارسه الدولة التسلطية، المعادية للمجتمع المدني، محدثة تشوهات ثقافية قيمة، فاقمتها عدم مصداقية الأيديولوجية الرسمية للدولة<sup>2</sup>. ومن نتائج هذه الانتفاضة إصلاحات سياسية ظهرت بتعديل الدستور في 23 فيفري سنة 1989 الذي تضمن إقرار مبدأ التعددية السياسية<sup>3</sup>.

### 3. المرحلة الثالثة: من فيفري 1989 إلى غاية 1999

بدأت هذه المرحلة الزمنية الخاصة في تاريخ تشكل المجتمع المدني في الجزائر، منذ إقرار التعددية السياسية في دستور فيفري 1989، وفي المادة رقم 40 منه، حيث أجاز إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي<sup>4</sup>، وتم سن قانون 90-31 في 4 ديسمبر 1990 الذي سمح بالتنوع في تشكيل الجمعيات؛ العلمية والمهنية والاجتماعية والثقافية، على غرار المجلس الوطني للأساتذة والنقابة الوطنية للمحامين وغيرهم، والتي أصبحت تنافس الجمعيات الرسمية القائمة سابقا، رغم أن الدولة لم ترفع القيود البيروقراطية، إلا للموالية لها<sup>5</sup>، وعلى إثر هذا التغيير حدث انفجار في عدد الجمعيات، يحوي جمعيات تقليدية وعصرية، ويرجع دراس عمر أسباب الانفجار إلى سببين رئيسين:

<sup>1</sup> الشويكي عمرو، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 2014، ص 319.

<sup>2</sup> المدبني توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي: دراسة، اتحاد الكتاب العرب، دط، دمشق، 1997، ص 969.

<sup>3</sup> بوقشور محمد، " المجتمع المدني في الجزائر: الوهم والرهانات"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد المين دباغين، المجلد ب، العدد (50)، (12، 2018)، ص 555-573، ص 560.

<sup>4</sup> دستور فيفري 1989، المادة 40

<sup>5</sup> حميطوش يوسف، مرجع سبق ذكره: ص 419.

## الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة سوسيو تاريخية لخصائص التشكل -

✓ سبب سياسي يعبر عن الرغبة القوية في التحرر الاجتماعي، والمطالبة بالحقوق المختلفة نتيجة للكبت الاجتماعي الطويل، وكذا التحولات التي حدثت على المستوى الدولي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.

✓ سبب اقتصادي ترجم التراجع الفجائي للدولة في تدعيم القطاعات المهمة الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>.

كما ازداد عدد الأحزاب الذي بلغ و 30 حزبا سياسيا، من بينها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي كان معاديا للديمقراطية ولم يعترف بها<sup>2</sup>، وبسبب الصراعات بينه وبين السلطة، دخلت الجزائر في اللااستقرار، وحالة من العنف، بدأت بعصيان مدني واعتصام في الشوارع والساحات العمومية من حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ماي 1991، احتجاجا على الانتخابات التي كانت مقررة في 5 جوان 1991، وتحولت تدريجيا إلى عنف دموي أدخل الجزائر في دوامة أمنية دامت عشرية كاملة عرفت بالسوداء، ترتبت عليها تأجيل معالجة الكثير من الملفات الاقتصادية والاجتماعية العالقة، والتركيز على الحالة الأمنية للدولة، وإقرار حالة الطوارئ الذي لم يرفع إلا في سنة 2011، وتعليق العمل بمختلف القوانين بما فيه قانون الجمعيات، ما حد من النشاط الجمعي وضيق النشاط السياسي، وسكون الحركات الاحتجاجية<sup>3</sup>.

### 4. المرحلة الرابعة: من 1999 إلى 2018

عرفت هذه المرحلة الاستعادة التدريجية للسلم في الجزائر، من خلال إقرار المصالحة الوطنية بعد أعوام من الحرب الدموية، وقد تميزت هذه المرحلة بالعديد من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، نذكر مثلا الربيع الأسود الأمازيغي سنة 2001 الذي تأسس من خلال أحداثه تنظيم تنسيقية العروش، وهو تجمع تنظيمي لمنطقة القبائل يعنى بالمطالبة بالحقوق الهوياتية والوطنية، وتنظيم تحركات المواطنين في شكل مسيرات وتظاهرات منظمة، وكذا التفاوض مع السلطة آنذاك، وعلى إثرها وثقت اللغة الأمازيغية لغة

<sup>1</sup> دراس عمر، مرجع سبق ذكره: ص 23-38، ص 28.

<sup>2</sup> عابر حفيظة، " الحركات الاحتجاجية في الجزائر - احتجاجات شباب عقود الإدماج المهني أئموذجا -"، أطروحة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي"، إشراف: بوزيدي الهواري، جامعة وهران 2 مئد بن أحمد، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2017 / 2018، ص 116.

<sup>3</sup> الشويكي عمرو، مرجع سبق ذكره: ص 320، 321.

## الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة سوسيو تاريخية لخصائص التشكل -

وطنية في الدستور بقرار من السلطة في مارس 2002<sup>1</sup>، كما عرفت هذه المرحلة احتجاجات المهنيين من أطباء ومحامين ومعلمين...، وغيرهم، لكن انتفاضة جانفي 2011 التي عمت الكثير من مناطق الدولة الجزائرية غضبا وسخطا عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي المزري، الذي وصل سوءه إلى الحالة المعيشية اليومية بسبب الغلاء في الأسعار للمتطلبات الأساسية اليومية، كان حدثا سيطرت عليه العفوية والشعبية، والحضور القوي للشباب والغياب التام لتنظيمات المجتمع المدني، ولا الأحزاب السياسية، سوى حزب التجمع من أجل الديمقراطية، كما أنها لم تنتظم ذاتيا في هياكل، ولم تفرز قيادات داخلها، ولم تكن مطالبها مدونة ولا موحدة في لوائح أو خططت لبرامج<sup>2</sup>، وهو وضع يبين درجة الضعف والوهن الذي تسبب فيه غياب المجتمع المدني عن حيزه الذي يجب أن يملأه، ليكون بديلا قويا في مثل هذه الحالات والمواقف المشابهة.

لقد تزامنت هذه الحركة الاحتجاجية مع ما يسمى بالربيع العربي، الذي شهدته دول عربية من بينها دول الجوار تونس وليبيا، منددة بالأنظمة الاستبدادية، لكن الجزائر لم تدخل في مسار هذه الحركة، متتبعة لها بكل اهتمام وتحفظ وتوجس، لعدة أسباب منها المعاناة الأليمة والطويلة، والتي لم تخرج منها إلا حديثا، وفي رد من السلطة الجزائرية من أجل تفادي أي انزلاقات، سارعت إلى تهدئة الأوضاع بالاستجابة إلى بعض مطالب الانتفاضة وإجراء إصلاحات تسمح بالانفتاح السياسي والنقابي، فرفعت حالة الطوارئ التي تم إقرارها منذ بداية العشرية السوداء، وكذلك تم إقرار مجموعة من القوانين التي تنظم الحركة الجمعوية والحزبية والنقابات والجمعيات<sup>3</sup>.

لقد ظهرت تشكيلات جديدة للمجتمع المدني تسمى بالتنسيقيات، عملت على تنظيم حركات احتجاجية تطالب بالحقوق الفتوية، ففي ورقة 14 مارس سنة 2013 خرج الألاف من الشباب العاطلين عن العمل بدعوة من اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين إلى التظاهر والمطالبة بالحقوق الاجتماعية وإنهاء سياسات الحقرة والتهميش، ونتجت عنها مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن أدت إلى وفاة شاب، وقد توسعت لتشمل العديد من الولايات الجنوبية، وتأخذ الاحتجاجات

<sup>1</sup> الشوبكي عمرو، مرجع سبق ذكره: ص 320، 322.

<sup>2</sup> عابر حفيظة، مرجع سبق ذكره: ص 121.

<sup>3</sup> الشوبكي عمرو، مرجع سبق ذكره: ص 320، 326.



طابعا سياسيا يدعو لإقامة دولة القانون، وبالرغم من المحاولات العديدة للدولة لتهدئة الأوضاع واحتوائها، غير أن الحركة هذه المرة كانت أكثر وعيا وتمسكا بمطالبهم وأكثر تنظيما<sup>1</sup>، وقد بلغ عدد الحركات الاحتجاجية سنة 2017 ما يقارب 12000 حركة احتجاجية، واستمرت حتى 2018.

#### 5. المرحلة الخامسة: من 2019 ( المرحلة الحالية)

بدأت هذه المرحلة يوم 22 فيفري 2019 بعد إعلان إعادة ترشيح الرئيس بوتفليقة عبد العزيز لعهدة رئاسية خامسة، بعد أن حكم الجزائر لمدة 20 سنة، حيث انتشرت حركة اجتماعية مركبة، تكونت من موجات احتجاجية ملأت الفضاء العمومي معبرة عن أزمة سياسية، ورافضة لكل خطاب سياسي مهما كانت فواعله وأدواته أو أجهزته، معلنة عن انتهاء زمن الانغلاق السياسي الذي خنق الحريات الفردية والجماعية، مطالبة بانتقال السلطة من جيل الثورة إلى جيل الاستقلال، وإرساء أساليب تسيير سياسي واقتصادي واجتماعي تتماشى مع مقتضيات العصر، ممثلة نفسها بنفسها، رافضة أن يتم التحدث باسمها، ليتحول الفضاء إلى مكان التفاوض الاجتماعي، بكل أطرافه من مثقفين وشباب ونساء وكبار وصغار بمشاركة أحزاب وتنظيمات، مستعملا لغة الشعارات في إيصال رسائله المتعددة، وقد أحصت دراسة لحران العربي والتونسي فايضة 22 شعارا صريحا متكيفا مع الأحداث المتتالية ومع الخطاب السياسي، تحمل في مجملها معاني المطالبة بالديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية، والانفتاح السياسي، كما أنها ترفض أي تدخل أجنبي خاصة من فرنسا في الشؤون الداخلية للبيت<sup>2</sup>.

تميزت هذه الحركات الاحتجاجية بالتنظيم والسلمية، فقد توزعت على مدار ثلاث أيام في الأسبوع لعدد من الإعتبارات، يوم الجمعة باعتباره يوم عطلة ما يمكن المواطنين من حرية التحرك، كما أنه رمز ديني عقائدي إسلامي، ويشمل ربوع الوطن، ويوم الأحد نظمته شخصيات وأحزاب علمانية، ومناصري المواطنة، مجالها الحركي العاصمة فقط، ولم تجذب المواطنين الجزائريين، لأن الفئة المنظمة في المخيال الجزائري معادية لبعض الثوابت الوطنية، كما أن اليوم غير مناسب لارتباطه بالعمل، ويوم الثلاثاء كان من

<sup>1</sup> عابر حفيظة، مرجع سبق ذكره: ص 123.

<sup>2</sup> حران العربي والتونسي فايضة، " سلوك المواطنة الفعالة من خلال الدلالة اللغوية لشعارات الحراك الاجتماعي بالجزائر، تحليل محتوى لمضمون شعارات لافتات الحراك الاجتماعي"، مجلة آفاق فكرية، المجلد (05)، العدد (11)، ( 28، 12، 2019)، ص 21-33، ص 30.

## الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة سوسيو تاريخية لخصائص التشكل -

تنظيم الأسرة الجامعية من طلبة وأساتذة، ومجال حراكها الجامعات الكبرى في الجزائر كاملة، مثل: الجزائر، وهران، قسنطينة، ورقلة، ... وغيرها من جامعات الوطن، تتقاطع مطالبها مع مطالب محتجي يوم الجمعة<sup>1</sup>.

استمرت هذه الحركات الاحتجاجية 57 أسبوعا دون انقطاع، محققة الكثير من المطالب أهمها استقالة الرئيس بوتفليقة عبد العزيز، والإطاحة بالكثير من شخصيات الفساد في النظام السياسي، لكنها توقفت مع بداية انتشار الجائحة الوبائية فيروس كورونا 19 في الجزائر، بعد اتخاذ السلطة الجزائرية ابتداء من 17 مارس 2020 مجموعة من القرارات من أجل الوقاية من انتشار الفيروس، ومن بينها إجراء الحجر الصحي، ومنع الاحتجاجات والتظاهر والمسيرات وكل أنواع التجمعات، مع غلق الأماكن العامة، ومنع التنقل بين الولايات ومنع الكثير من النشاطات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

لقد جاءت هذه الانتفاضة معبرة عن رغبة المجتمع الجزائري الشديدة وطموحه الكبير في إبرام عقد جديد يهدف إلى نقله إلى وضع ديمقراطي، يكون فيه شريكا أساسيا، وقد انعكس ذلك - ولأول مرة في تاريخ تشكل المجتمع المدني في الجزائر - في الاعتراف بالمجتمع المدني كشريك في تسيير الشؤون العمومية وتجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية، وإقرار المكانة الجديدة له في الدستور بعد التعديل الدستوري الذي تم في 2020، مع تخفيف الإجراءات والقيود البيروقراطية المتعلقة بإنشاء الجمعيات وحلها وممارستها، وكذلك تم تأسيس هيئة دستورية استشارية لدى رئيس الجمهورية تسمى بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، تتولى تقديم آراء وتوصيات تتعلق بانشغالات المجتمع المدني وترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، والمشاركة مع مؤسسات أخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية<sup>2</sup>.

وقد تم اعتماد أكثر من 2600 جمعية على المستوى الوطني في ظرف شهر حسب برمضان نزيه مستشار سابق لدى رئيس الجمهورية مكلف بالحركة الجمعوية<sup>3</sup>، فيما صرح حمام جيلالي مدير متابعة وترقية الحركة الجمعوية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية عن شروع وزارة الداخلية في تصفية وانتقاء

<sup>1</sup> بوعرفة عبد القادر، " الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والآفاق"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، مجلد 2، العدد 14، ص 11-24، (2019)، ص 14.

<sup>2</sup> قزلان سليمة، " التكريس الدستوري للمرصد الوطني للمجتمع المدني على ضوء تعديل 2020 كآلية للارتقاء بدور ومكانة المجتمع المدني"، مجلة السياسة العالمية، المجلد (05)، العدد (02)، (04، 06، 2021)، ص 484-500، ص 488.

<sup>3</sup> الإذاعة الجزائرية، <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200725/196771.html>، (2022/8/18)، 12:23.

## الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة سوسيوتاريخية لخصائص التشكل -

الجمعيات، مصرحا بأن عدد الجمعيات الوطنية بلغ 1600 جمعية، وأكثر من 33000 جمعية ولائية، وأكثر من 59000 جمعية بلدية، ولكنها غير فعالة<sup>1</sup>.

في 6 مارس 2021 تم الإعلان من طرف أكثر من 100 جمعية ونقابة وطنية عن تأسيس تكتل جمعي سمي بنداء الوطن، ويقول مؤسسه أنه مبادرة تسعى لتقديم إسهامات ومقترحات تعزز التماسك الاجتماعي والتضامن الوطني، وقال عضو الهيئة التنسيقية للتكتل الجديد بن لعور عبد المالك أن نداء الوطن يهدف إلى توحيد جهود المجتمع المدني، وتمكينه من مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، والمشاركة في التنمية، فيما رأت أحزاب كثيرة أنه تحالف مدعوم من السلطة ومكرر ويخدم السلطة بدرجة أولى<sup>2</sup>.

### 6. خصائص تشكل المجتمع المدني في الجزائر

بعد استعراضنا للصيرورة التاريخية لتشكل المجتمع المدني في الجزائر، يتجلى أن له خصائص اكتسبها عبر لحظات زمنية مختلفة، فالكرونولوجيا التاريخية، تظهر خاصية:

✓ أسبقية تواجد تنظيمات اجتماعية تقوم على أسس الاستقلالية والتطوع والعمل الجماعي قصد المنفعة الجماعية والعامية، تراعي في ذلك الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، فالتقليد الجمعي متجذر في المجتمع الجزائري، ولكنها غير رسمية وغير مرغوب فيها في منظور السلطة الفرنسية، لذلك لجأت إلى تفكيكها وتحطيمها ثم استعاضتها.

✓ ظهور تنظيمات بصفاتها الحداثية في الجزائر من طرف المحتل الذي مثل السلطة في الجزائر آنذاك، تتصف بالرسمية والاعتراف بالنسبة للاحتلال الفرنسي، وهذا ما يجعل سبب ظهور المجتمع المدني في الجزائر قرارا سياسيا وليس نتاجا اجتماعيا، فقد أنشأت أو جُلبت هذه الجمعيات من السلطة الفرنسية أي من فوق للإسهام في تشريعها، وكجزء من سياسة مراقبة الأفراد والجماعات، لا كتشكل للممارسة الديمقراطية.

<sup>1</sup> أخبار اليوم، <https://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200300/287506-0>، (2022/8/18)، 12:33.

<sup>2</sup> سجل عبد الحفيظ، "نداء الوطن" الجزائري: هل هو نسخة مكررة للتجمع الوطني الديمقراطي؟"، 12-04-2021.

<https://www.trtarabi.com/issues> (2022/8/20)، 12:27.

✓ إعادة انتظام التشكلات التقليدية في تنظيمات حديثة بعد عملية الهدم وإعادة التشكيل التي تعرضت لها البنية التركيبية التقليدية للمجتمع الجزائري، وهو امتزاج غير الرسمي بالرسمي، وتكوين حركة شاملة من أجل تحقيق هدف الحرية والاستقلال، وهو تشكل أفرزته الضرورة الملحة للوضع العام، ولهذا الاعتبار فغالبا ما كانت شبكة العلاقات الاجتماعية السائدة تحكمها رابطة القرابة أو المصاهرة أو الجيرة...، أكثر من أي روابط أخرى، وبالتالي فإن ما يميز هذا التشكل أنه اجتماع عاطفي لم يتمكن من الانتقال إلى العقلانية.

وقد بقيت تشكلات المجتمع المدني في الجزائر تحمل صفتي التقليدية والحداثة معا، حيث مسارات ممارستها تحكمها السياقات التقليدية، ففي اللحظة الزمنية التي تشكلت فيها البذرة الأولى للمجتمع المدني الجزائري، كان يجدر استثمارها والانتقال بها من العاطفة الوجدانية إلى العقلانية من أجل مواصلة المسار إلى الديمقراطية، لكن ذلك لم يحدث، وتعرض المسار إلى المصادرة والسيطرة، ثم الاستغلال الأيديولوجي، أو الاختراق.

## 7. المجتمع المدني في الجزائر ومقوم الاستقلالية

لطالما ارتبط مسار تشكل المجتمع المدني في الجزائر بمعاركه في افتكاك استقلاليته من السلطة، فحب العمل التطوعي والمبادرة إلى العمل التضامني كمقوم أساسي لقيام المجتمع المدني هو ميزة الفرد والمجتمع الجزائري، وهو ما أثبتته المواقف الاجتماعية المتعددة على مدار التاريخ الاجتماعي، لكن الاستقلالية مطلب لازال يبحث عنه، وقد خاض المجتمع المدني في الجزائر معركتين من أجل الظفر به؛ تعلق الأولى بالاستقلالية الوطنية من المحتل المستدمر، والتي حققها بتشكيل الحركة القومية المعززة بشكل تلقائي من الموروث الثقافي والنضال الشعبي، وقد مثلت هذه فرصة نموذجية لانطلاقة نموذجية للمجتمع المدني، لكن عوض استثمارها بعد الاستقلال في تشكيل مجتمع مدني قوي، قوبلت بالمصادرة، والاحتواء في تنظيمات جماهيرية، تعتبر امتدادا لسلطة الحزب الواحد<sup>1</sup>، نتيجة فعل هندسة البناء المؤسسي الذي ينبغي أن يكون متناغما مع روح هذا النمط الحزبي ومتطلباته، فتضخمت آله وتطاولت وأمعنت في إحكام رقابتها على

<sup>1</sup> بوقشور مُجَّد، مرجع سبق ذكره: ص 565.

## الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة سوسيوتاريخية لخصائص التشكل -

الأنفاس حتى حصل ما يسمى بالحد الأقصى لدولة المجتمع<sup>1</sup>، فكانت سببا لانطلاق معركة ثانية نحو استقلالية من الهيمنة والاحتكار فيما بعد.

لقد حملت الاستقلالية المنشودة من طرف الحركة الوطنية الطابع التحرري، ولم تكن استقلالية سياسية تسعى لتحقيق الثورة الديمقراطية، ويرجع هذا بسبب تركيبها الطبقي التي يغلب عليها البرجوازية الفلاحية الصغيرة، وبنيتها التنظيمية غير الديمقراطية، التي لا تتقبل فكرة الحوار والنقاش، وتتفرد بحكمها مقتنعة بعدم الاحتياج للسمع للآخر، بالإضافة إلى سيطرة الجناح العسكري من البرجوازية الصغيرة على السلطة، ولهذا لم تستطع تحقيق اندماج سياسي تنظيمي، فضلا عن أن النخبة الحاكمة استطابت لذة شرعيتها الوطنية، فأحبت استتالة عمرها الزمني، فتنكرت بفعل سلطان السلطة، لالتزاماتها اتجاه الوساطة، فقد أحكمت جبهة التحرير الوطني قبضتها على السلطة منذ 1962، رغم الهزات التي تعرضت لها جراء الأزمات التي مستها<sup>2</sup>.

ولم يترتب على خيار الاشتراكية سوى نشوء الدولة التسلطية ورأسمالية الدولة، وهيمنة البيروقراطية المركزية العليا على سلطة القرار السياسي، والذي أدى إلى انفصال المؤسسات الدستورية والديمقراطية عن وظيفة الضبط والتنظيم للحياة السياسية العامة، فتحوّلت هذه المؤسسات من ضامن لعلاقات سليمة وصحيحة بين المجتمع المدني والدولة، إلى رهانات ومواقف مقيدة بالحكم الأبوي للنخبة، بدل أن تكون قواعد للممارسة الدستورية والديمقراطية، وهذا النزوع الاستبدادي أدى إلى إنقاص قيمة المؤسسات كقواعد للعبة الديمقراطية، ووضعها كرهانات في يد الحكم الفردي، الذي ينقل القوة الرمزية من المؤسسات إلى شخص الرئيس الحاكم المطلق<sup>3</sup>، كما أنتج النهج الاشتراكي على الطريقة الجزائرية فئة تكنوبيروقراطية ركزت على إشباع حاجاتها بدل الانخراط في تحقيق مشروع وطني ديمقراطي، وهو ما أضعف علاقة الدولة بالمجتمع وأسقط شرعيتها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مجموعة من المؤلفين، مقال مالكي أمجد، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2014، ص 691.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 684.

<sup>3</sup> المدني توفيق، مرجع سبق ذكره: ص 980، 981.

<sup>4</sup> مجموعة من المؤلفين، مقال مالكي أمجد، مرجع سبق ذكره: ص 688.

إن استقلالية المجتمع المدني عن الدولة لا تعني المعادة، بل هي علاقة تكامل وتوازن، ولكنها لم تظهر خلال مسار محاولة التشكل للمجتمع المدني في الجزائر، وقد بدأ هذا جليا في زمن إقرار التعددية السياسية، الذي عرف انفجارا جمعويا من ناحية الكم، فتسارع وتيرة هيكلية المجتمع الجزائري في شكل تنظيمات وجمعيات منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، لا يعني أبدا تشكل مجتمع مدني إذا ما قيس بمعيار الفعالية، الذي من مؤشرات قيم الولاء للوطن، والنضال من أجل دولة القانون والمؤسسات، والإيمان بحقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية والفضائل المدنية، حيث أن ما كان ظاهرا للعيان مؤشرات دالة عن غياب المجتمع المدني وعن عدم استقلاليته<sup>1</sup>، كتعزيز السلطات العمومية في طريقة توزيع المساعدات المالية، حيث تستفيد منها الجمعيات التي تنشط تحت لواء أحزاب الائتلاف الحكومي بالدرجة الأولى، لتكون مقابلا للتعبئة للحملات الانتخابية والدعاية للمسئول والتشهير بالمنافس<sup>2</sup>، وفي المقابل فإن العدد القليل جدا من التنظيمات المستقلة عن الدولة تخضع للكثير من العراقيل التي تعمل على إضعافها، إما بحالة الطوارئ الذي يحد من نشاط الكثير من التنظيمات، ويقتصر فقط على التنظيمات الخيرية، أو بالعراقيل البيروقراطية، أو محاولات اختراقها بفرض الرقابة عليها، أو إفشالها وإضعافها، أو خلق انشقاقات بداخلها من أجل شلها وتبقى الدولة هي المسيطرة على المجال والمحافظة على امتيازاتها<sup>3</sup>.

لقد أثرت تلك الممارسات على تشكل المجتمع المدني، لما فيها من ترسيخ للممارسات غير الأخلاقية في إطار منظم، تُحِلُّ بمقومات المجتمع المدني، كما أثرت بدرجة كبيرة على استقلالية التنظيمات وحتى على مصداقيتها، وبالتالي تحول المجتمع المدني من تنظيمات مدنية واجتماعية يشكلها المجتمع كقنوات ومسالك يعبر من خلالها على آرائه، ويدافع بها عن حقوقه المختلفة، ويسلك من خلالها مسار الديمقراطية؛ إلى وسيلة لتحقيق مصالح خاصة، وكله يحول دون تشكل مجال جمعوي حيوي قوي باستقلاليته، لا سيما بعد التعرف على نوع شبكة العلاقات الاجتماعية المتبادلة<sup>4</sup>، فشبكة العلاقات

<sup>1</sup> بوقشور مُجَّد، مرجع سبق ذكره: ص 568.

<sup>2</sup> دراس عمر، مرجع سبق ذكره: ص 23-38، ص 29.

<sup>3</sup> حميطوش يوسف، مرجع سبق ذكره: ص 422.

<sup>4</sup> دراس عمر، مرجع سبق ذكره: ص 29.

## الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة سوسيو تاريخية لخصائص التشكل -

الاجتماعية كقيلة بتأمين البقاء لأي مجتمع، وكقيلة بالمحافظة على شخصيته وهويته وهيبته ومكانته، كما أنها مسئولة على تنظيم طاقته الحيوية التي تسمح له بأداء نشاطه الاجتماعي المشترك عبر التاريخ<sup>1</sup>.

إن مجال المجتمع المدني ليس مجالاً آلياً ولا ينبغي أن يكون كذلك، وهذا ينسحب على هيئاته، فلا ينبغي أن تتأسس من أي جهة وصية كالدولة، ولا بإيعاز منها، ولا يجوز أن يكون المجتمع المدني وسيلة تستغل من طرفها خدمة لأهدافها السياسية أو مبتغياتها الأيديولوجية، فهو حقل في طبيعته تلقائي التشكل ذاتي الممارسة والنشاط، والمقصود هنا بأن المنبع الداخلي نتيجة توافر شروط التشكل اجتماعياً وسياسياً وتاريخياً، وحينما تفقد أي جمعية أو حزب ... استقلاليتها عن الدولة، وعن نفوذ السلطات العمومية، فإنها تفقد بذلك العنصر الجوهر الذي يميز المجتمع المدني الذي تتبلور في نسيجه رغبات أفرادها، ويخضع لنظام خاص به، وله منهجيته الخاصة به.

لذلك في مسار بحثه عن سبيل لتشكيل مجتمع مدني مستقل، يعتبر المجتمع الجزائري الحركات الاجتماعية الاحتجاجية حله البديل وأسلوبه الموثوق، للمطالبة بحقوقه والتعبير عن مدى رداءة الوضع وتدهوره، وعدم تقبله له، ولفضه للمجتمع المدني التابع والخانع، ومن خلاله يسعى إلى تحقيق المشاركة الاجتماعية الفعلية، وهذا ما أظهره في كل حركاته الاجتماعية الاحتجاجية، لكنه لم يكن واضحاً وصريحاً مثل ما بدا ذلك في ما اصطلح عليه بالحراك الشعبي الذي حدث يوم 22 فيفري 2019، الذي مثل لحظة مهمة من لحظات الاستقلال الاجتماعي، حيث قام بطرد شخصيات حزبية يعتبرها تابعة للسلطة، وهذه القناعة من المجتمع الجزائري، جعلت من الأحزاب تتآكل لأنها تمثل السلطة بدل المجتمع، وبذلك هي فاقدة للشرعية الشعبية، ويقول جابي عبد الناصر أن الأحزاب مهددة بالتجاوز من قبل المواطنين، لأنهم يعتبرونها جزء من النظام السياسي الذين يريدون اجتثاثه من جذوره، باحثين عن قطيعة تاريخية سياسية، خاصة أنها لم تقدم شيئاً للانتفاضة الشعبية مكتفية بتنظيم ندوات وإلقاء خطب في قاعات مغلقة، منتظرة ما أسماها جابي عبد الناصر بالفرصة التاريخية للانقضاض في حراك لم تكن المبادرة في صنعها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بن نبي مالك، مرجع سبق ذكره: ص 76.

<sup>2</sup> جابي عبد الناصر، " الشعب سيتجاوز كل الأحزاب لأنه يراها جزء من النظام"، جريدة البلاد، <https://www.elbilad.net/evenement>، (2022/8/15)، 06:45.

لقد قامت الحركة الاجتماعية الاحتجاجية الأخيرة بدور مفصلي أبانت عن إعادة نظر المجتمع الجزائري في الوضع القائم، وعن حجم مقاطعاته ورفضه للمنطق الاستبدادي، وأنه يبحث عن تغيير نحو الديمقراطية، مدروس بدلا من التغيير عن طريق العنف، وقد تجلّى ذلك من خلال أفعال وممارسات الفرد الجزائري، التي تنم عن حرصه على الاستقرار والأمن، لما عانته الجزائر من عشرية التقتيل والتشريد والتدمير، كما أن السلطة من جهتها أبدت أنها تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحدقة جراء ما يحدث في المحيط الخارجي، وأعطت مكانة جديدة للمجتمع المدني وكرستها في الدستور الجزائري، وهي سابقة من نوعها، لكن التقدم والتطور في وضع المجتمع المدني في الجزائر سيظل رهينا بطبيعة العلاقة التي تحكمه بالدولة، وذلك سيظهر مستقبلا من خلال قدرة الدولة من عدمها في فتح المجال له ليأخذ مكانته المنوطة به كطرف يوازن المجتمع بعلاقة تعاون وتبادل، أو ستكون علاقة إقصاء وإبعاد، خصوصا بعد إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني بمرسوم رئاسي، حيث يعتبر تشكل من أعلى يأخذ دور الوساطة بين رئيس الجمهورية والمجتمع المدني، وهو دور في ظاهره يعلن عن حق الاستقلالية لكنه يحمل في طياته تكريس الاحتواء والتبعية.

لكن، وفي إطار مواصلة التحدث عن معركة المجتمع المدني في الجزائر في تحقيق الاستقلالية، فإنه تجدر الإشارة إلى أنها لا تقتصر فقط على استقلاليته من الدولة، بل أيضا من الأسرة والعلاقات التي تحكمها العاطفة إجمالا، فعن مقوم الاستقلالية، يقول عبد الله حمودي أن الاستقلالية عن الأسرة أيضا مطلب ضروري لا بد منه، فلا يثبت وجود مجتمع مدني دون استطاعته تجاوز العلاقات الأسرية وحقوق القرابة الدموية من التنظيمات المدنية، وحتى العشائرية وما شابهها، لأن الأصل في الموضوع هو تجمع مجموعة من الأفراد إراديا قصد تحقيق أهداف وأدوار تختلف عن أهداف وأدوار النظم الاجتماعية الطبيعية، وهنا يشترط توفر حالة من الاستقلال النسبي لوعي الأفراد عن الأعراف السائدة في المجتمع، وهو ما أسماه بالشعور الذاتي للتنظيم الجمعي<sup>1</sup>، فالارتكان إلى خلفية تقليدية يقطع المظهر الحدائي للمجتمع المدني، ويصبح رهين الحاجات والمصالح القرابية والعشائرية، وعوض أن تحكم العلاقة المتبادلة بين الأعضاء العقلانية، تحكمها العاطفة الوجدانية.

<sup>1</sup> بوقشور مُجّد، مرجع سبق ذكره: ص 569.



وعليه فإن اكتمال تشكل المجتمع المدني في الجزائر رهن تحقق الاستقلالية من الأسرة ومن الدولة، حيث تحتكم الفعالية إلى العقلانية، التي ستسمح له بممارسة أدواره ووظائفه بحرية وشفافية، والتعبير عن الفئات والمطالب الاجتماعية والسياسية التي ينشدها، وهو المقوم الذي كان ولا زال عصيا على المجتمع المدني في الجزائر تحقيقه، من أجل إبرام عقد اجتماعي جديد، يحمل في طياته حمولات فكرية وثقافية تقضي بتنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، على مبدأ الاستقلالية وحرية الاختيار، وذاتية التشكل.

## 8. المجتمع المدني عند الكنز علي<sup>1</sup>

### 1. التركيز على الدولة من منطلق الإعجاب بها

يرى الكنز علي أن الاهتمام بتفسير الواقع ومساءلته من طرف المثقفين العرب، جعلتهم يهتمون بموضوع الدولة، فتقلص التفكير فيها على حساب الممارسة الاجتماعية وأشكالها العديدة، فتأثروا بالبعد النظري الذي تأثر به زملاءهم من المثقفين الأوروبيين، ابتداء من الحرب العالمية الثانية التي تزامنت مع حركة التحرر الوطني، وبالتالي أصبحت الدولة محور كل تحليل واهتمام، باعتبارها محرك الدينامية التاريخية، ومنظم الهيكل الاجتماعي، وهي بذلك تحمل خاصية الانعتاق من قبضة الاستعمار، وقد توفرت في الخمسينيات كل الشروط الداعمة لتبني فرضية تعطي للدولة القوة اللازمة وتجعل منها المحرك الرئيس للمجتمع، فقد تحررت البلدان العربية المستعمرة بما فيها الجزائر، بعد إفقار واسع، وإعادة تشكيل للمجتمعات، ولكن المجتمع المدني بقواه المدنية والبروليتاريا ونخبه من طلبة ومحامون... لم يتمكنوا من تغيير الوضع الاستعماري القائم عن طريق المظاهرات والانتخابات والإضرابات...، مثل ما حدث مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ذلك لأنه لم يتمتع بالقوة والكثافة الكافية التي تمكنه من دفع الحركة الوطنية بالقدر اللازم، وعليه كان الاتجاه بالحركة الوطنية نحو الحل العسكري، وهو الذي حقق الاستقلالية من الاستعمار.

لقد كان الهدف وجود مكثف وقوي لدولة كشكل أوحده لقيادة المجتمع، وكان يجب تحقيقه في أحسن الحالات، وقد استفاد الفلاحون من الإصلاحات الزراعية، واستفاد الجيش من الشرعية باحتكاره للسلطة، فيما أعجب المثقفون بالدولة التي منحتهم فرصة شغل المناصب الإدارية التي حرموا منها في

<sup>1</sup> مجموعة من المؤلفين، مقال الكنز علي، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 2001، ص 480، 483، 484.

الفترة الاستعمارية، فتبني فرضية الدولة من طرف المثقفين لم يكن سوى للخروج من المرحلة الاستعمارية الهلامية، لأنه حل كاف آنذاك، وقد احتل موضوع الدولة الصدارة في عملية التفكير والبحث العلمي، وانتشرت العناوين: الدولة والأمة، الدولة والتاريخ وغيرها، وقد استمر الاهتمام بالدولة حتى السبعينيات والثمانينيات.

## 2. اكتشاف التجربة الاجتماعية

إن الاهتمام بالدولة رافقه اهتمام أكبر بالمجتمع وممارساته وبأشكاله التعبيرية، وقد مثل هذا البعد ثورة عند المثقف، فقد اتجه اهتمامه للمحور الأفقي الذي يشكل النسق الاجتماعي والحركات المتعددة المكونة للممارسة الاجتماعية، بعد أن كان اهتماما باتجاه عمودي نحو الدولة والسلطة والسياسة.

وقد حدد الكنز علي الحركات التي ارتبطت بها التغيير في زاوية الاهتمام، وهي ثلاث:

✓ **الحركة الأولى** تمثلت في اختيار المعسكر السوفياتي، الذي أفقد نظرية الدولة القوية كل تجانسها الداخلي، والذي أتاح الفرصة لطرح المسألة الوطنية، وبالتالي طرح مطلب الديمقراطية والقضية الثقافية.

✓ ثم تلتها **الحركة الثانية** المتمثلة في اكتشاف المثقفين اليساريين مزايا الليبرالية من جديد، ما ساهم في جعلها الأيديولوجيا المهيمنة.

✓ بعدها أتت **الحركة الثالثة** من خلال انتقال هذا التأثير للمجال الفكري العربي، وهو اهتمام يعكس نوعا من التقليد الميكانيكي للموضة في أوروبا، رغم أنها زاوية موجودة من قبل، وقد تم إهمالها من قبل المثقفين العرب.

لقد تزامن حدوث الحركة الأولى مع بروز حركات اجتماعية قوية في المجتمعات العربية، ويرى الكنز علي أن الدينامية التاريخية لكل تلك الحركات، عرفت ثلاث مراحل: التمردات العنيفة، حملات القمع، العودة إلى الهدوء من جديد، ويعتبره السبب وراء فقدان الدول شرعيتها من الشعوب، وأيضا السبب وراء تأثير المثقف العربي، حيث جعله يلتفت للاهتمام بحقوق الإنسان والديمقراطية ونقد الأنظمة القائمة، وهنا أخذت الممارسة الاجتماعية موقع الدولة في التحليل، وأصبحت محورا للبحث والتفكير.

### 3. التجربة الاجتماعية

يعتبر الكنز علي أن اكتشاف التجربة الاجتماعية كان وليد حركتين:

✓ حركة إعمال الفكر، التي قامت خصائص الدولة بإبعادها عن محوريتها.

✓ وحركة المجتمع الذي فرض نفسه كموضوع مركزي للتحليل، وكموضوع تاريخي يمكن أن يصبح قاعدة لحركة اجتماعية مستقلة، أي بعد أن صار فاعلا مركزيا محددًا للتاريخ، والأمر هنا يتعلق باكتشاف جغرافي لفضاء نظري.

يقول الكنز علي أن هذا حدث بعد عملية إعادة التشكيل للمجتمع على قواعد جديدة، والتي جعلت من الحركة التاريخية تنتقل من الريف نحو المدينة، بحكم توسع الفضاء الحضري على حساب الريف، ولو كانت المدينة غير متطورة، فإنها تكشف على متطلبات جديدة كالعمل المأجور، الصحة، التعليم، وكل عامل منهم ( العمل المأجور، الصحة، التعليم) ساهم في عملية إعادة التشكيل، فالتعليم من جهته قلص من نسبة الأمية وعلوها ازداد عدد خريجي الجامعات، مما سمح بتكثيف القراءة والكتابة، وأثر في الإشكالية الثقافية غيرها. فيما فتح العمل فتح مجال التنوع في النشاط الاقتصادي، وتقسيم العمل، والتخصص في العمل، ثم ظهور فئات مهنية جديدة تكونت كمجموعات اجتماعية تقنية تخضع لأنماط تنظيمية تختلف عن الأنماط التقليدية، حيث دخل الفرد في علاقات اجتماعية من نوع آخر، تعتمد على المصلحة الواعية، ومنطق الحساب أكثر من التضامن الجماعي التقليدي ومنطق الاجتماع العاطفي، حيث تبرز ثقافة العقد الاجتماعي، والتي يمكن قياسها من خلال بداية انتشار الظاهرة الجموعية. إن التغيير لم يبق على مستوى التنظيم بل انتقل إلى مستوى الفرد، حيث أصبح يهتم بجانبه من حقوق وواجبات.

هذا التصور للواقع الاجتماعي الذي ضم أشكالًا جديدة للحياة الاجتماعية، فتح الباب على تحديد علاقات جديدة بين الجانب السياسي والممارسة الاجتماعية.

### 4. الفاعلون الاجتماعيون والممارسة الاجتماعية

لقد بات هناك نوع آخر من الفاعلين الاجتماعيين، الشباب والنساء نتيجة التعليم والتنشئة الاجتماعية، الذي سمح بالتوصل إلى تصور أصدق لحقوقهم كمواطنين، الفئات الوسطى التي أصبحت كثيفة ومتنوعة بحكم تنوع قطاع الخدمات من صحفيين ومحامين وأطباء ومهندسين وبهم زادت الفروقات والتحالفات.

إن هذا التنوع صاحبه تعقد على مستوى التنظيم الاجتماعي، وصاحبه ظهور فضاءات عمل جديدة، وظهرت مستويات هرمية جديدة معرفية، نقابية نحو تقنين أكثر، وبالتالي نحو رهانات مستقلة للعديد من النزاعات.

هذا التطور الأفقي للممارسة الاجتماعية من حيث الهياكل والمؤسسات يجعل الدولة في مواجهة خفية مع المجتمع، إذ لا يمكن أن يكتفي بالعمودية لمؤسسات الدولة وأشكالها التقليدية والقديمة (أحادية الحزب، الأيديولوجيا، التنظيم) القائمة على السيطرة والقوة.

## 9. مكونات المجتمع المدني في الجزائر: الأحزاب والنقابات أمودجا.

### 1. الأحزاب والممارسة الديمقراطية الداخلية:

في دراسة الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية، قام جابي عبد الناصر<sup>1</sup> بدراسة لعينة تكونت من ثلاثة أحزاب سياسية: جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، حركة مجتمع السلم، أراد من خلالها قياس التسيير الديمقراطي للحزب السياسي في التجربة الجزائرية، من خلال سبعة محاور يتم التحقق بواسطتها من: مصدر السلطة، و تمثيل الحزب للنسيج الاجتماعي والسياسي الوطني، وفعالية النظام الداخلي واللوائح القانونية، وتوفر حرية التعبير داخل الحزب وقبول الاختلاف، توفر مبدأ التداول على السلطة في الحزب بطريقة ديمقراطية وشفافة، قبول التيارات الأخرى من الأحزاب، ضبط الفكر والمنهج والبرامج وفق المصلحة العامة.

وخلص جابي عبد الناصر إلى نتيجة مفادها أن الأحزاب الجزائرية محل الدراسة تعاني من أزمت كبيرة تتعلق بالممارسة الديمقراطية الداخلية، لا تدعو إلى التفاؤل في إمكانية مساهمتها في إخراج النظام السياسي الجزائري من أزمتاته المتعددة، الذي يخاف بدوره من فكرة ظهور أحزاب قوية يمكنها تعبئة المواطنين، مؤكداً أن الأحزاب لا زالت مغلقة أمام الكثير من الشرائح الاجتماعية المهمة، في طليعتهم الشباب والمرأة وكثير من الفئات المتعلمة التي اختارت المقاطعة للعمل الحزبي المنظم، مشيراً إلى أن ضعف الثقافة الحزبية عند الشباب يصعب عمليات إصلاح الهياكل الفارغة للمنظومة الحزبية.

<sup>1</sup> جابي عبد الناصر وبوحية قوي، "الجزائر الماهية الحزبية الحائرة"، الجماعة العربية الديمقراطية،

http://arabsfordemocracy.org/studies-project/annual-meetings/item/616-2014-06-25-13-23-07:45، (2022/8/15)

ويضيف بوحنية قوي ملاحظتين<sup>1</sup>: الأولى هي غموض معنى الحزب وعدم وضوحه في التجربة الجزائرية، موضحاً بأن معناه لا يزال يدور بين جماعة المصلحة والجمعية، إذا كان المشرع الجزائري ذاته بقي يعرف الحزب لسنوات على أنه جمعية ذات طابع سياسي، وبقي هذا المعنى حتى بعد الإصلاحات السياسية والدستورية، إذ تظهر قوة علاقات التماهي بين الحزب والجمعية في الممارسات الحزبية، والتي تشكل ذراعاً للحزب، ويرى بوحنية قوي أن هناك ضرورة ملحة للالتفات والتركيز على شرح مفهوم الحزب وكذلك الحزب الديمقراطي في الحالة الجزائرية والتنظير له، قبل ولوج أي تنظير آخر. والملاحظة الثانية تتعلق بثقافة الانشقاق داخل الحزب الواحد، والتي أرجعها إلى اضمحلال الديمقراطية الداخلية أو انعدامها، وهذا ما يعطي تفسيراً لموجات التنقل بين الأحزاب، وموجات الرغبة في تأسيس أحزاب جديدة.

## 2. النقابات في القطاع العام والقطاع الخاص: حدود الممارسة

تعتبر النقابة فكرياً وسياسياً تشكُّل تابع للمجتمع المدني، وهو منظمة اجتماعية تتمتع بالاستقلالية وحرية الدفاع عن أعضائها مادياً ومعنوياً، كما تتمتع بحرية الاقتراح، والقبول والرفض باعتبارها قوة للاقتراح، ولها حرية بناء التحالفات الاجتماعية والسياسية بمنأى عن التحالفات الرسمية، غير أن هذا الاتجاه لطالما كان ضعيفاً في الجزائر كفكر وكعقيدة وكمارسة، وذلك قبل الاستقلال وبعده، يقول جابي عبد الناصر<sup>2</sup>.

لقد كان للظاهرة الاستعمارية وقعها البالغ الأثر في رسم معالم التجربة النقابية الجزائرية، فقد كانت قبل الاستقلال فضاء اجتماعياً، ميزته ممارسة اجتماعية سياسية فكرية صراعية بين وطنيتين: الوطنية الأولى جزائرية: عربية إسلامية استقلالية تسعى لتحقيق ذاتها في دولة وطنية؛ أما الثانية فوطنية فرنسية

<sup>1</sup> جابي عبد الناصر وبوحنية قوي، "الجزائر الماهية الحزبية الحائرة"، الجماعة العربية الديمقراطية،

http://arabsfordemocracy.org/studies-project/annual-meetings/item/616-2014-06-25-13-23-07:45، (2022/8/15)

<sup>2</sup> مجموعة من المؤلفين، مقال جابي عبد الناصر، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات

الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 2001، ص 472.

## الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة سوسيو تاريخية لخصائص التشكل -

استعمارية تسعى جاهدة إلى المحافظة على الوضع الاستعماري الوطني الجزائري، الذي حقق قيادات وتجارب تنظيمية ومطلبية، أنتجت التجربة النقابية الفرنسية<sup>1</sup>.

وقد ربطت الحركة النقابية الجزائرية علاقة بالحركة الوطنية تمر في فضاء مشترك، وهو المدينة والقوى الاجتماعية الموجودة ضمنها، من عمال وموظفين وتجار...، وقد خدمت حالة الصراع والتحالف المعقدة مع التنظيم السياسي الوطني، الحركة الوطنية إذ جعلتها في حالة قوة، فالعقيدة النقابية الوطنية كانت رافضة للاستقلالية السياسية النقابية وحتى التنظيمية أحيانا، والحجة ضعف القاعدة العمالية وبالتالي الحركة العمالية، ومنه فالأولوية في هذه الحالة تكون للتركيز على الوحدة الوطنية بدل الصراع الداخلي، وهكذا كانت الوطنية النقابية يمكن أن تمثل نواة عمل لمجتمع مدني<sup>2</sup>.

لكن حالة الاستقلال عن الاستعمار أوجدت النخب السياسية وجها لوجه في فضاء واحد؛ المدينة والحركة النقابية التي فكرت في طريقة لتمرير برامج اقتصادية واجتماعية نقابية، والتي طبقت جزئيا حتى صعب التفريق بين الخطاب النقابي وخطاب السلطة، وهنا فقدت النقابة الجزائرية استقلاليتها، بسبب احتكار المذاهب القيادية من طرف مناضلي جبهة التحرير، فأصبحت هناك علاقة تعاون وتحالف وصراع بين الدولة والنقابة، حتى تحول إلى المطالبة بالاستقلالية من الدولة ومشاريعها وتحالفاتها السياسية، لكن السلطة لطالما حاولت السيطرة على هذه النزعة وإرجاعها إلى منظور النقابة الوطنية الراضية لكل استقلالية، والتي كونت عائقا جديا أمام الحركة النقابية في باب الإمام بدورها كنواة مركزية للمجتمع المدني باعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة مقارنة بالأحزاب الوطنية<sup>3</sup>.

ولكن الملاحظ أن المشاريع التي خاضتها النقابة بمفردها في إطار المجتمع المدني أو بتعاون من قوى اجتماعية أخرى لا تتسم بالفعالية والاستمرارية، وهذا يجعل على الصعوبات الخارجية صعوبات داخلية أخرى:

✓ تتعلق بالديمقراطية الداخلية للنقابة ذاتها، والتي كانت شكلية لم تصل للعقل النقابي ذاته؛

<sup>1</sup> مجموعة من المؤلفين، مقال جابي عبد الناصر، مرجع سبق ذكره: ص 477.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 477، 478.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 479.

## الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة سوسيوتاريخية لخصائص التشكل -

✓ كما تتعلق بالجمود العقائدي المرتبط بالجو غير الديمقراطي، والابتعاد عن المجال النقابي وقضاياه الفكرية والعملية، وهو ما زاد من تأزم الفكر النقابي.

✓ تبدو النقابة ممارسة أقلية في مجتمع التهميش، حيث تتحول النقابة إلى ممارسة نخوية لا تعني سوى الطبقة العمالية الأرسقراطية والموظفين وقد تم بعض الفئات الوسطى<sup>1</sup>.

وفي دراسة ميدانية حول الحركة النقابية في القطاع الخاص<sup>2</sup>، قد أجراها مؤخرًا جابي ناصر مع فريق بحث مكون من لراي سمير وبودراع عبد الكريم، نشرت في فيفري 2022، توصلوا إلى النتائج الآتية:

لم تنتج عن الإصلاحات السياسية والاقتصادية منذ التسعينات تجربة نقابية جديدة، بسبب الهيمنة الناتجة عن قطاع الخدمات والمهن الحرة، صغر حجم المؤسسات، والطابع الأبوي للمؤسسة الخاصة، وطريقة التوظيف التي تغلب عليها القرابة الجغرافية والعائلية، والتسيير التقليدي والعقلية الأبوية لرب العمل اتجاه موظفيه، وكلها عوامل أعاقت تبلور تجربة نقابية ذات أهمية في القطاع الخاص، رغم ارتفاع مستوى التعليم بين الجيل الجديد من أرباب العمل المسيرين للقطاع الخاص، إضافة إلى أن التسيير في المؤسسات الخاصة، تهيمن عليه المشاركة المباشرة لأفراد الأسرة بذهنية بالية، وأبوية اتجاه العمال والعاملات، وهذا يحول دون إقامة علاقات حديثة داخل المؤسسة، ويحول دون تطوير العمل النقابي في القطاع الخاص الذي يهيمن على سوق العمل بأكثر من 60 في المائة من القوة العاملة الوطنية.

ومن الناحية الهيكلية، تبقى التجربة النقابية في الجزائر تحت مظلة الاتحاد العام للعمال الجزائريين على الرغم من تنوع الخريطة النقابية، خاصة مع ظهور النقابات المستقلة، التي فشلت فرض نفسها في القطاع الصناعي الخاص وحتى الخدمي.

أعطى فريق البحث انطلاقًا من نتائج الدراسة خريطة نقابية من ثلاث مستويات:

✓ تجربة نقابية في القطاع الاقتصادي العمومي يرعاها الاتحاد العام للعمال الجزائريين، لطالما كانت حاضرة في القطاعات العمومية الاستراتيجية بشكل كبير مثل: النفط والغاز والكهرباء والنقل، وضعيفة في قطاع الوظيف العمومي، كالتربية الوطنية والإدارة والصحة العامة، بسبب منافسة

<sup>1</sup> مجموعة من المؤلفين، مقال جابي عبد الناصر، مرجع سبق ذكره: ص 480، 483، 484.

<sup>2</sup> جابي ناصر وآخرون، الجزائر: الحركة النقابية في القطاع الخاص - الحالة الراهنة، الفاعلون والآفاق-، تر: بن سكايم خالد، مؤسسة فريديريش إيبيرت، ط 2، الجزائر، 2022.

النقابات المستقلة، حيث خسر الاتحاد العام للعمال الجزائريين معظم مناظليه في هذه القطاعات؛

✓ تجربة النقابات المستقلة التي يسيطر عليها موظفو الوظيف العمومي، والتي تحولت منذ الألفينيات إلى قاطرة للعمل النقابي المطلي، رغم تشتتها وطابعها الفتوي؛

✓ تجربة نقابية في القطاع الخاص يقوده بشكل حصري الاتحاد العام للعمال الجزائريين والتي تتميز بالضعف في الوقت الحالي؛

ويقول فريق البحث أن هذه التركيبة النقابية لم تعرف تغييرات ملموسة منذ سنوات، حتى بعد السياق السياسي الخاص الذي عاشته الجزائر منذ بداية الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، إذ لم تنجح كل النقابات في لعب دور نوعي في هذه المرحلة المفصلية، رغم محاولات بعض النقابات والقيادات النقابية، ورغم التغييرات التي أجريت على مستوى قياداتها في أبريل 2019، برحيل عبد المجيد سيدي سعيد الذي بقي اثنين وعشرين سنة مترئسا أقدم نقابة في الجزائر.

علما أن هذه الفترة الطويلة قد تميزت بالدعم المباشر من الاتحاد العام للعمال الجزائريين للسياسات الرسمية للحكومات المتعاقبة، وتميزت بحمول تنظيمي كبير تسبب في غياب الروح النضالية النقابية، ونقص واضح في اختلاف الآراء، وعمليات التطهير النقابي، وعدم احترام مواعيد المؤتمرات على المستوى المحلي والقطاعي والوطني، إضافة إلى ذلك انضمام قادة نقابيين بشكل مكثف إلى الأحزاب الحاكمة، وحصولهم على مقاعد في البرلمان، وقد كانوا يتصرفون داخل المركزية النقابية كموظفين حكوميين وليس كمسؤولين نقابيين منتخبين.

صاغ جابي ناصر وزملاؤه على إثر هذا الارتباط الكبير بين النظام السياسي والعمل النقابي احتمالين رئيسيين لتطور الحركة النقابية في الجزائر:

✓ الاحتمال الأول يعتمد على توجه جديد للسلطة السياسية يجب أن يستمد شرعيته خارج قواعدها التقليدية، على غرار المركزية النقابية، التي عادة ما تُستخدم للحصول على دعم العمال والعاملات، يتطلب هذا التوجه السياسي الجديد حرية عمل النقابات على الأرض وليس مجرد قانون رسمي. مثل هذا الخيار سيحرر نطاق عمل النقابات، التي ستتمكن بعد ذلك من العمل والتفكير بشكل جماعي والنظر في تنسيق نشاطاتها، وخلق فضاءات نقابية مشتركة لمنع الخارطة النقابية من التشتت. ولم لا بناء مركزية نقابية وطنية قوية؟ مركزية نقابية جديدة، كالتى تصدت



لها السلطات العمومية لسنوات تحت ذرائع عديدة للحفاظ على هيمنة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حتى وإن كان الأخير يفقد قوته.

✓ الاحتمال الثاني أقل تفاؤلاً من الأول وهو الحفاظ على الوضع السياسي الراهن، مع ما ينتج عن ذلك من حفاظ على الخارطة النقابية الحالية التي تتميز بتراجع العمل النقابي الذي يقوده الاتحاد العام للعمال الجزائريين في القطاعين العام والخاص، واصطفاف النقابات المستقلة الأخرى مع الإدارة. مع إضعاف النقابات، نحن نجازف هنا بظهور عالم شغل في الجزائر يميل إلى حل نزاعاته من خلال العنف أكثر من التفاوض الذي ساد حتى الآن.

وفي نهاية الدراسة يتساءل فريق العمل عن إمكانية الطبقة العاملة الجديدة الأصغر سناً والأكثر تأهيلاً من تجاوز الثقافة الإدارية المهيمنة؟ بالإضافة إلى طابعها العائلي والأبوي، والتي تظل عقبات حقيقية أمام ظهور ممارسة نقابية حديثة؟ وعن احتمالية ظهور نخب نقابية جديدة تتمتع بالمعرفة التنظيمية قادرة على تطوير، أو حتى تجاوز العقيدة النقابية الموروثة من القرن الماضي؟ وهذه تساؤلات تشير إلى الحاجة إلى العديد من الإجراءات والتغييرات لإعادة تأهيل العمل النقابي لدى العمال والعاملات، وخاصة بين الشباب والنساء والعمال المؤهلين.

### 3. المرصد الوطني للمجتمع المدني

#### 3.1 تعريف المرصد الوطني للمجتمع المدني

" هو هيئة دستورية استشارية تجسد الإطار المؤسسي للتشاور والحوار والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل ذات العلاقة بالمجتمع المدني، فهو يعد هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية"، يعبر المرصد الوطني للمجتمع المدني عن التوجه الجديد للسلطة، وهو مؤسسة دستورية مستحدثة أقرها التعديل الدستوري الذي تم في 2020، ترتقي إلى مصاف الهيئات الدستورية الاستشارية، وهذا بمثابة ضمان لحمايتها من تهديد الإلغاء، والذي لا يكون إلا بتعديل الدستور نفسه<sup>1</sup>.

يتكون المرصد الوطني من رئيس وخمسون عضواً، يتم تعيينهم واختيارهم من طرف رئيس الجمهورية واللجنة الخاصة، حيث يعين رئيس الجمهورية رئيس المرصد من بين الكفاءات الوطنية بموجب مرسوم رئاسي، وتنتهي مهامه بمرسوم رئاسي أيضاً، والعضوية في المرصد تكون مناصفة بين الرجال والنساء، ويتم

<sup>1</sup> رمال أمين، "المرتكزات الدستورية للمرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في تعزيز القيم الوطنية وأداء المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (05)، العدد (01)، (06، 06، 2022)، ص: 1006-1034، ص 1007، 1008

توزيع أعضاء المرصد الوطني وفقا لفئتين: فئة الكفاءات الوطنية للمجتمع المدني عددهم ثمانية، يتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية، من بينهم أربعة أعضاء من الجالية الوطنية بالخارج من بين ذوي الاختصاص في مجال عمل المرصد الوطني، أما الفئة الثانية فتمثل الجمعيات الوطنية بعشرة أعضاء، والجمعيات المعترف لها بالمنفعة العمومية بعضوين، واثنى عشر عضوا يمثلون النقابات والتنظيمات المهنية والمدنية الأخرى، ويتم اختيارها بعد تكوين لجنة خاصة تتشكل كلها من هيئات استشارية لدى رئيس الجمهورية أو الحكومة: رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني رئيسا لها، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى أو من يمثله، رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أو من يمثله، المدير العام للمعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة أو من يمثله، المدير العام للوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية أو من يمثله، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من يمثله، المفوض الوطني لحماية الطفولة أو من يمثله<sup>1</sup>.

يمثل المرصد الوطني للمجتمع المدني، إطارا تنشط من خلاله تنظيمات المجتمع المدني، حيث يقوم المرصد الوطني للمجتمع المدني بالمساهمة في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويقدم آراء وتوصيات واقتراحات تتعلق بانشغالات ووضعية المجتمع المدني، وميكانيزمات تعزيز أدواره في المجتمع، وتحقيق الأهداف التنموية الوطنية<sup>2</sup>.

### 3.2 آليات المرصد الوطني للمجتمع المدني

وهو إطار للتداول والتشاور والإقتراح والتحليل، ويمارس مهامه في إطار وظيفته الاستشارية من خلال مجموعة من الآليات:

✓ آلية الإخطار من خلال سواء من قبل رئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب

الحالة، هذه الآلية تؤكد علاقة هذه الهيئة بمؤسسات الدولة من رئاسة الجمهورية والحكومة؛

✓ آلية التحرك التلقائي يتولى المرصد الوطني بصفته شريكا فعالا إلى جانب الدولة، تقديم الرأي

والتوصيات والاقتراحات في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع وتنفيذ السياسات العمومية

على جميع المستويات، كما يمكن للمرصد في إطار ممارسة مهامه، أن يطلب معلومات أو أي

<sup>1</sup> رمال أمين، مرجع سبق ذكره: ص 1009-1010.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 1008.

توضيحات مفيدة من أي هيئة أو مؤسسة عمومية أو خاصة، حيث يتطلب توظيف هذه المعلومات للأغراض التي طلب من أجلها؛

✓ إشراك مؤسسات الدولة في أشغال واجتماعات المرصد الوطني قصد توسيع استشارته بإمكان المرصد الاستعانة بمختلف القطاعات الوزارية، إضافة إلى ذلك يمكن للمرصد أن يستعين بأشخاص بصفتهم مستشارين أو ملاحظين بناء على دعوة لحضور أشغاله من مختلف فعاليات المجتمع المدني وممثل الإدارات والمؤسسات العمومية أو الخاصة أو أي شخص مؤهل يمكن له أن يفيد ويساعد المرصد في نشاطه؛

✓ اعتماد المرصد الوطني على نظام معلومات وطني لتنفيذ دوره الاستشاري سمح القانون للمرصد بإعداد نظام معلوماتي وطنيا، يخص وضعية المجتمع المدني ونشاطاته ومختلف مجالات تدخله، ذلك بالتنسيق مع مختلف فعاليات المجتمع المدني والإدارات والهيئات المعنية، قصد ضبط المرصد الوطني لأعماله ونشاطاته وجعلها في متناول الجميع، من مواطنين ومؤسسات عمومية أو خاصة؛

✓ الاستقلالية المالية للمرصد الوطني في إعداد ميزانيته يتمتع المرصد الوطني بالاستقلالية المالية والإدارية؛ ويخضع كباقي الإدارات والمؤسسات العمومية في تسييره المالي إلى قواعد المحاسبة العمومية، ولضمان سيره تدعمه الدولة بتسخير كل الإمكانيات البشرية والمادية والمالية له؛

✓ آلية التقرير السنوي حيث يرفع رئيس المرصد تقريرا سنويا إلى رئيس الجمهورية، يتضمن حصيلة بكل نشاطات المرصد الوطني، وتقييما لوضعية المجتمع المدني، مع تضمين اقتراحات وتوصيات تهدف إلى تعزيز وترقية المجتمع المدني ونشاطاته<sup>1</sup>.

### 3.3 الجانب التنظيمي للمرصد الوطني للمجتمع المدني

للمرصد الوطني للمجتمع المدني هيكله الإدارية المستقلة والخاصة به، تضمن له ممارسة مهامه بكل حرية ودون أي ضغوطات من أي جهة إدارية أخرى، ويتكون المرصد من هيكل رئيسية تتمثل في رئيس المرصد، المجلس والمكتب، إضافة إلى أجهزة مساعدة تتمثل في لجان موضوعاتية، الأمانة الدائمة، المصالح الإدارية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رمال أمين، مرجع سبق ذكره: ص 1012-1015.

<sup>2</sup> رمال أمين، مرجع سبق ذكره: ص 1017.

## الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر - دراسة سوسيوتاريخية لخصائص التشكل -

يثير تنصيب المرصد الوطني للمجتمع المدني، تساؤلات كثيرة حول المعايير التي تم من خلالها تعيين أعضاء المرصد، وكذلك الآليات التي اعتمدت في اختيارهم، وكيف تم تحديد تنظيمات على حساب أخرى، بإمكانها تقريب وجهات النظر خدمة للانتقال الديمقراطي السلس، وهذه ممارسات قد يعتبرها البعض استمرار السياسة القديمة المكرسة للتبعية، ويتوجس المجتمع السياسي من أن احتضان السلطة للمجتمع المدني سينعكس سلبا عن أداء المنظمات الاجتماعية وتحولها إلى حزام سياسي يشكل تكتلا مواليا للسلطة وللرئيس، رغم نفي ممثلوا المرصد الوطني للمجتمع المدني، رغبة السلطة في الاستغلال السياسي للمجتمع المدني، مؤكداً أن إنشاء المرصد الوطني هدفه تعزيز مكانة المجتمع المدني عبر دسترته وترسيم إطاره التشريعي والتنظيمي لتكريس أدائه الديمقراطي، عبر مساهمته ومرافقته الميدانية في صناعة القرار الوطني<sup>1</sup>، وهذا في جوهره معاكس للدمقرطة ذاتها، لأنه فعل يتحكم في الضغط الخارجي الصادر من المجتمع المدني تلقائياً علماً أنه مساهم في إصلاح الحكومات.

<sup>1</sup> لشموت عمار، " المرصد الوطني للمجتمع المدني ..انشغالات المواطنين على رأس الأولويات؟"، جزائر **ULTRA**، 16-  
جانفي 2022، <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>، (2022/8/20)، 10:16.

## خلاصة الفصل

بعد تتبع السياق التاريخي الذي تشكل فيه المجتمع المدني في الجزائر، نستنتج أن له وضع خاص وتصنيف خاص، إذ نجده تشكل يختلف في طبيعته لأنه يلبس مقومات المجتمع الجزائري، وذلك من حيث البنية والتسمية والشروط التاريخية لتشكله، فقد تشكلت جمعيات مختلفة بطرق مختلفة بحكم الحضارات التي مرت عليه من جهة، والاحتلال الفرنسي من جهة أخرى، ثم مرحلة بعد الاستقلال التي لها تصنيف خاص هي الأخرى.

والآن يشهد المجتمع المدني في الجزائر مرحلة جديدة، غير أن ملامحها ستكتمل في العقود القادمة، علما أن الفرد الجزائري المتطوع هو الذي سيصنع الفارق إن أراد ذلك.

# الفصل الرابع: المجتمع المدني - المفاهيم السوسيو تنظيمية للشكل -

## • تمهيد

### I. التنظيم الداخلي لتشكلات المجتمع المدني

1. الجمعية كتنظيم اجتماعي

2. الجانب التنظيمي للجمعية

### II. التدبير المادي لتشكلات المجتمع المدني

1. الموارد الداخلية

2. الموارد الخارجية

### III. رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني

1. رأس المال الاجتماعي - النشأة والمفهوم -

2. أبعاد رأس المال الاجتماعي

3. علاقة رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المدني

### IV. المجتمع المدني والممارسة

1. الممارسة عند بيار بورديو

2. ممارسات المجتمع المدني

## • خلاصة الفصل

تمهيد:

يعد المجتمع المدني ظاهرة سياسية في مظهره الخارجي، لكن التمعن في تركيبته يوصلنا إلى أنه يتشكل من أبعاد عديدة تختلف طبيعتها بين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتصل حتى للنفسية بما أن العامل البشري واحد من بين أهم مكوناته إن لم نقل أهمها، ما يجعل المجتمع المدني ظاهرة تتقاطع ضمنها ومن خلالها العديد من الظواهر.

وحين عكفنا على تفكيك هذه الظاهرة ميدانيا من أجل التعرف على أبعادها، وجدنا أنه تشكل يضم ثلاث أبعاد: " بعد تنظيمي " و " بعد مادي " و " بعد اجتماعي "، وهو ما سيدقق فيه هذا الفصل من أجل توضيحه.

## I. التنظيم الداخلي لتشكلات المجتمع المدني

### 1. الجمعية كتظيم اجتماعي

يأخذ مصطلح الجمعية دور الممر الذي نعبر من خلاله إلى جوهر تشكلات المجتمع المدني، فهي تشكل مدني يتفاعل الأفراد ضمنه ويشاركون عن طريقه في ممارسة العديد من الأنشطة التطوعية التي تساهم في تنمية وتطوير المجتمع.

من الناحية اللغوية؛ تشتق كلمة جمعية من الفعل الثلاثي جمع

فمن الناحية القانونية؛ تعرف الجمعية على أنها: تجمع أشخاص طبيعيين و/ أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعاً ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها في إطار الصالح العام، لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني<sup>1</sup>.

ومن المنظور السوسيوولوجي؛ تعتبر الجمعية: " مشروع جماعي يسخر طاقات وموارد فردية تعمل وفقاً لنمط طوعي أو بعقد عمل"<sup>2</sup>، أي أنها مجموعة من الأفراد الذين تجمعوا طوعاً، لتحقيق هدف يتقاسمونه، وقد تكون أي نوع من الجمعيات، لكنها يجب أن تركز على التطوع والعمل الجماعي.

ويمكن اعتبار الجمعية تنظيماً اجتماعياً، حيث يعرف التنظيم من وجهة نظر شستر بارنارد Barnard على أنه " نظام للتعاون، يظهر في الوجود عندما يكون هناك أشخاص قادرين على الاتصال ببعضهم البعض وراغبون في المساهمة بالعمل، لتحقيق أهداف مشتركة"<sup>3</sup>، وعليه فإن الجمعية هي تنظيم اجتماعي، يحتاج إلى تنظيم داخلي للعمل، من أجل تمكين الأفراد من العمل الجماعي بكفاءة ومهارة كافية تضمن تحقيق الهدف المشترك، هذا العمل القائم على تنسيق الجهود من خلال التعاون في إطار نوع من التطوع، إذ يعتبر التطوع هو المؤشر الذي يحدد مصير العمل الجماعي المنظم، ويميزه عن باقي التنظيمات.

<sup>1</sup> عكوش صرية، دليل استعمال للجمعيات الجزائرية، مطبعة نحلة، دط، الجزائر، 2014، ص 13.

<sup>2</sup> Scieur Philippe, **Sociologie des Organisations - introduction à l'analyse de l'action collective organisée-**, Armmand Colin, SNEI Grafics sa, 2 Ed, 2008, Belgique, P 126.

<sup>3</sup> لظفي طلعت ابراهيم، علم اجتماع التنظيم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دط، القاهرة، 2007، ص 26.



فالمنظور السوسيوولوجي " يجعل من الجمعية؛ جماعة من الأفراد انبثقت عنهم رغبة القيام بنشاط معين كان موجودا من قبل أو غير موجود؛ لفائدتهم أو لفائدة مجتمعهم، والمقصود بمجتمعهم: الحي أو المدينة أو القرية أو مجموع التراب الوطني، وذلك في إطار من التعاون والتطوع والتشارك والتعاقد وممارسة الأنشطة والعلاقات التي تقوم بها الجمعية تربويا وفنيا واجتماعيا ورياضيا"<sup>1</sup>.

## 2. الجانب التنظيمي للجمعية

تعتبر إدارة الجمعيات كمؤسسة اجتماعية مجالا ثالثا في الإدارة يقع بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال، حيث يهدف النشاط الإداري إلى أداء خدمة إلى فئة معينة، كما أنه لا يهدف إلى تحقيق الأرباح، ويمكن تقييم مستوى نجاح الإدارة في الجمعيات عن طريق محاولة التعرف على رضا الأعضاء المنتمين لها، والذي يظهر من خلال نتائج عملية الانتخابات الدورية لأعضاء مجلس الإدارة أو من خلال القرارات المختلفة التي تتخذها الجمعية العامة التأسيسية<sup>2</sup>.

يعتبر هارينجار Haeringer وسان سوليو Sainsaulieu ولافيل Laville النمط التنظيمي الجمعي معقد ولا يمكن تعريفه بطريقة موحدة، بسبب تأثره بالعوامل الاجتماعية التي تجعل كل تنظيم جمعي ينفرد بسمات خاصة به، كما أن الإطار الهيكلي غير مستقر زمنيا، رغم أنه لا يمكن إنكار وجود الجودة في الأداء<sup>3</sup>.

فوجود جمعية يعني وجود أفراد تربطهم علاقات، ويقومون بأنشطة تحقق الأهداف المسطرة في القانون الأساسي للجمعية، وهو الذي يضمن الاستمرار والاستقرار خلال صلاحية المكتب المسير، ثم الفعالية التي تشير إلى القدرة على التنظيم والهيكلية وتحقيق الأهداف، فالعمل الجمعي عمل هادف وأهدافه محدودة لا يمكن تغييرها إلا بمقتضى شروط معينة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> البكوري مُجَّد، "الجمعية من ناحية اجتماعية"، دار ناشيري للنشر الإلكتروني، www.nashiri.net، (2022/3/3)، 10:36.

<sup>2</sup> لطفي طلعت ابراهيم، مرجع سبق ذكره: ص 62.

<sup>3</sup>Scieur Philippe, ibid, P 126.

<sup>4</sup> البكوري مُجَّد، "الجمعية من ناحية اجتماعية"، دار ناشيري للنشر الإلكتروني، www.nashiri.net، (2022/3/3)، 11:04.

كما يعني التنظيم الداخلي للجمعية تحديد الكيفية التي ستمفصل بها سلطات المسيرين وسلطات الجمعية العامة، وطريقة العمل، واتخاذ القرارات، وآليات المراقبة، ...، حيث يسمح التنظيم بتجنب الانحرافات التسلطية، وغياب الشفافية<sup>1</sup>.

وعموماً؛ يتمثل الهيكل التنظيمي للجمعيات في مجموع الأساليب والآليات والأدوات، التي يتم عن طريقها التعبير عن الممارسات الجمعية، وضبط رهانات السلطة الجمعية وتسيير الشأن المتعلق بالمجتمع المدني تسييراً متسماً بالرؤية الاستشرافية العميقة، فالتنظيم الداخلي الجيد للجمعية سلسلة مستمرة من التكاملات الوظيفية، بين المصالح المختارة والأفكار المتصارعة، تتداخل فيه الهياكل المقررة مع الهياكل المنفذة، وترتبط على ضوءه القرارات الرسمية بالتوافقات الصريحة والضمنية فيما بين أعضاء التنظيم الجماعي والشرائح المستهدفة من أهداف التنظيم الجماعي<sup>2</sup>.

أما العضوية داخل الجمعية فهي تأخذ عدة أنواع، عضو عامل، عضو منتسب، عضو فخري، عضو زائر<sup>3</sup>.

ويتشكل عادة الهيكل التنظيمي للجمعية من ثلاث مستويات تنظيمية، حسب درجة بساطة الهيكل التنظيمي أو تعقيده، هي: الجمعية العمومية، مجلس الإدارة أو مكتب التسيير، اللجان.

## 2.1 الجمعية العمومية أو العامة

" الجمعية العامة هي الجهاز ذو السيادة في الجمعية، لأنها الجهاز الذي يجمع كل الأعضاء أين يكون لكل منهم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات، وهي تعبير عن الطابع الديمقراطي، يكون اختصاصها عاماً ويمتد إلى كل جوانب الحياة الجمعية، إنها تقرر سياسة الجمعية وتتخذ القرارات والتوجهات الكبرى، وتتكون من كل أعضاء الجمعية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عكوش صرية، مرجع سبق ذكره: ص 91.

<sup>2</sup> البكوري مُجّد، "هياكل الحكامة في المؤسسة الجمعية وتعددية المسارات"، دار ناشيري للنشر الإلكتروني، [www.nashiri.net](http://www.nashiri.net)، (2022/3/3)، 09:02.

<sup>3</sup> لطفي طلعت ابراهيم، مرجع سبق ذكره: ص 65.

<sup>4</sup> عكوش صرية، مرجع سبق ذكره: ص 92.

## الفصل الرابع: المجتمع المدني - المقومات السوسيوتنظيمية للتشكل -

يعتبر الجمع العام أو الجمعية العامة الهيكل التنظيمي الأول للجمعية المؤسسة، كما أنه يشكل التمثيل الأبرز لتحديدات السلطة التقريرية ودقة ضوابطها، لتتناغم مع التواجدات النظرية والعملية، وبالتالي هي أعلى سلطة تقريرية، والموجه الرئيس لمسار الجمعية، ومن اختصاصاتها:

- تحديد التوجهات الاستراتيجية العامة ذات الرؤية الاستشرافية التي ترفع من أداء الفعل الجمعي التطوعي؛
- مراقبة الانجازات مقارنة مع أهداف الجمعية ومحاولة الربط بين التصورات والمنجزات وفق رؤية تقييمية مقويمية<sup>1</sup>؛
- مناقشة التقرير السنوي المقدم من مجلس الإدارة عن نشاط الجمعية؛
- اعتماد الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية؛
- اعتماد مشروع ميزانية السنة المالية التالية؛
- تعيين مراقب الحسابات؛
- تعيين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو المكتب بدلا من الذين انتهت عضويتهم<sup>2</sup>.

### 2.2 مجلس الإدارة أو مكتب التسيير

يعتبر مكتب التسيير الجهاز الثاني في الجمعية، وهو الجهاز التنفيذي والتسييري للمؤسسة الجمعوية، يتكون من رئيس الجمعية، الأمين العام، أمين المال، أما مجلس الإدارة فهو جهاز إدارة الجمعيات كبيرة الحجم<sup>3</sup>، وهو أداة مركزية ومحورية تجتمع في دواخلها السلطة التقريرية والسلطة التنفيذية.

يعد رئيس الجمعية المنشط الرئيس للجمعية وممثلها في المجتمع المدني وفي وسائل الإعلام والإدارة، وله عدة أدوار منها تحفيز روح الفريق، والسهر على تطبيق القرارات وتنسيق النشاطات والسير الحسن

<sup>1</sup> البكوري مُجّد، "هياكل الحكامة في المؤسسة الجمعوية وتعددية المسارات"، دار ناشيري للنشر الإلكتروني، [www.nashiri.net](http://www.nashiri.net)، (2022/3/3)، 09:35.

<sup>2</sup> لطفي طلعت ابراهيم، مرجع سبق ذكره: ص 63.

<sup>3</sup> عكوش صرية، مرجع سبق ذكره: ص 92.

## الفصل الرابع: المجتمع المدني - المقومات السوسيوتنظيمية للتشكل -

للجمعية من إدارة؛ ووسائل مادية؛ وموارد بشرية؛ وتسيير الفريق؛ تنشيط الاجتماعات؛ إدارة النقاشات<sup>1</sup>.

بينما يجسد الأمين العام للجمعية ذاكرة الجمعية، حيث يقوم بإمسك دفتر المداولات، وإشعار الأعضاء بمواعيد انعقاد الاجتماعات، التخطيط للاجتماعات وتنظيمها، تحرير محاضر الاجتماعات، كتابة التقارير وتوزيعها على الأعضاء، السهر على احترام القانون الأساسي، تحيين قوائم المنخرطين، الأرشفة<sup>2</sup>.

ووظائف مكتب التسيير أو مجلس الإدارة هي:

- هيكلية وتنظيم اللجان؛
- الاقتراح وهو أول حلقات التواصل وتداول المعلومات والقرارات داخل المؤسسة الجمعوية، يبدأ بالاقترح الدائم للأفكار والأنشطة والمشاريع والبرامج؛
- التخطيط: وهو أداة أساسية لتحقيق طموحات البرنامج، وهو مؤشر حاسم لتحديد حجم التموقع المتقدم للفعل الجمعي؛
- المتابعة والمراقبة: من خلال الوقوف على جملة من المؤشرات التي تسهر على حسن التنظيم والسير للجمعية، كالحضور الدائم للمسئول عن اللجنة لاجتماعات المكتب المسير؛ إعداد التقارير الدورية عن الأنشطة المقامة من طرف اللجنة وتقديمها للمكتب المسير؛
- تعبئة الموارد المالية والكفاءات البشرية<sup>3</sup>؛

### 2.3 اللجان

يمكن للجمعية إنشاء لجان من أجل تنظيم المهام داخل المكتب، أو مجلس الإدارة، أو من أجل التعمق في موضوع معين<sup>4</sup>، أو للقيام بنشاط ما، مع الخضوع المستمر لعمليات المراقبة والمتابعة والتقييم.

<sup>1</sup> عكوش صرية، مرجع سبق ذكره: ص 94.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 94.

<sup>3</sup> البكوري مُجد، "هياكل الحكامة في المؤسسة الجمعوية وتعددية المسارات"، دار ناشيري للنشر الإلكتروني، [www.nashiri.net](http://www.nashiri.net)، (2022/3/3)، 09:58.

<sup>4</sup> عكوش صرية، مرجع سبق ذكره: ص 93.

وعموما، رغم أن الجمعيات تعتبر تشكلا يرتكز على التعاون الجماعي والتطوع، غير أنه يشبه عمل المؤسسات الكبرى، وأحيانا المؤسسات المتوسطة أو الصغيرة أو الإدارات البيروقراطية، وهذا راجع لعدة اعتبارات كالحجم والهدف والهيكلة التنظيمي الداخلي للجمعيات، كما أن الجمعيات تواجه صراعات مع محيط معقد يضم محصلة ثقافة الانضمام الروحية غير الرسمية للأعضاء، وهذا يزيد من الشكوك والانزلاقات<sup>1</sup>، وبالتالي على الجمعية اتباع الأسلوب الأمثل في تنظيمها وتسييرها الداخلي، الذي يساهم في بعث الديناميكية في الأفراد، من أجل حثهم على خلق الجو الملائم لإنجاح العمل الجماعي، كما على الجمعية إيجاد حلول للصراعات الداخلية التي تركز على المقومات الديمقراطية، من أجل ضمان تحقيق أهدافها بطريقة أكثر فعالية، والمساهمة في إرساء معالم المجتمع المدني الحقيقي من خلال توفير مقومات تشكله.

### 3. التدبير المادي لتشكلات المجتمع المدني

تقدم تشكلات المجتمع المدني خدمات من أجل تحقيق منفعة لشريحة اجتماعية معينة أو أكثر، لهذا تعتبر مسألة التدبير المادي أمرا هاما وحساسا بالنسبة لها، كونها تمثل معيارا مهما لقيام مجتمع مدني فعال ومستقل، ومن هنا يتوجب على الجمعية الحرص على توفير السيولة المادية الكفيلة بإنجاز مشاريعها وأنشطتها وبرامجها، وفي هذه الجزئية يظهر أمين المال الذي هو أحد أعضاء مكتب التسيير، ولكنه أيضا يمثل جزءا مهما وحساسا في الجانب المادي للجمعية، فأمين المال يعد المسئول عن المالية والحسابات، وهو الذي يضمن التسيير المالي الحسن وفق قواعد المحاسبة، كما يضمن استرداد الاشتراكات، وجرد الأملاك المنقولة والعقارية للجمعية، وكذا الدعم والهبات، وهو مسئول على دفتر المصاريف وتفحصه في حال وجود محاسب للجمعية، وعليه معرفة الوضعية المالية بدقة؛ الأموال المتوفرة؛ المصاريف التي يجب التكفل بها؛ تحضير التقارير المالية للجمعية<sup>2</sup>.

إن كون تشكلات المجتمع المدني غير ربحية، لا يعني أنه يحق لها الفعالية وعدم السعي نحو تحقيق أهدافها بالجودة المطلوبة؛ شريطة مراعاتها في ذلك الموارد المتاحة، بل على العكس من ذلك، وهو أمر في غاية الأهمية لسببين:

<sup>1</sup>Scieur Philippe, ibid, P 126.

<sup>2</sup>عكوش صرية، مرجع سبق ذكره: ص 93.

السبب الأول: عسر عملية التحصل على التمويل مع حدة المنافسة على مصادره من طرف الجمعيات المشابهة؛

السبب الثاني: يتعلق بالجمعية ويتعلق بالإدارة والرقابة الداخليتين لها، ومن أجل ضمان حسن استخدام التمويل من قبل الأفراد الفاعلين داخل الجمعية، ولو غابت الرقابة الخارجية<sup>1</sup>.

وعموما فإن مصادر التمويل هي: موارد داخلية، وموارد خارجية.

## I. الموارد الداخلية

تتمثل موارد الجمعية الداخلية في: انخرافات واشتراكات الأعضاء، مداخيل متعلقة بالأنشطة<sup>2</sup>؛ فاشتراكات الأعضاء شرط الانخراط في الجمعية، ويتحدد من خلال القانون الداخلي لكل جمعية، وعادة ما يكون مبلغا رمزيا يدفع بصفة دورية في الغالب تكون سنوية؛ فيما تمثل العائدات مداخيل متعلقة بأنشطة الجمعية ذات المردود المادي، والتي تساعدها في عملية التدبير المادي لاحتياجاتها العامة، وتتنوع هذه الأنشطة بحسب نوع الجمعية واختصاصات الأفراد المنخرطين فيها، فقد تكون المنتوجات على شكل صناعات حرفية: كحياكة الأفرشة أو الألبسة أو الحلويات والمأكولات التقليدية، أو مواد استهلاكية مناسبة تصنع كلها في المنزل أو في ورشات خاصة، ويتم عرضها عادة للبيع في مناسبات معينة كالمعارض الخاصة بالجمعيات التي تقام في المناسبات الوطنية أو العالمية؛ وقد تأخذ المنتوجات شكل خدمات: مثل تعليم فئات معينة من المجتمع مواد تعليمية كاللغات الأدبية: عربية، إنجليزية، أو لغات آلية كالإعلام الآلي مثلا، والكثير من الخدمات الأخرى، وحتى أنشطة أخرى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الإدارة المالية لمؤسسات المجتمع المدني، مؤسسة فريدريتش إيبيرت - مكتب الجزائر، دط، 2015، الجزائر، <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/12318.pdf>، ص 3.

<sup>2</sup> عكوش صرية، مرجع سبق ذكره: ص 26.

<sup>3</sup> بن مالك محمد الحسن، " المجتمع المدني بين الاستقلالية والتبعية بعد إقرار التعددية الدستورية"، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية-جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد (02) العدد (02)، (10 ديسمبر 2018)، ص 238-254، ص 248.

## II. الموارد الخارجية

يعد البحث عن التمويل نشاط أساسي بالنسبة للجمعيات من أجل القيام بالأنشطة، والموارد الخارجية هي واحدة من مصادر التمويل، وتتمثل في: المنح والإعانات والهبات النقدية والعينية والوصايا؛ التبرعات<sup>1</sup>؛ لذا يجب أن تدمج مراحل التخطيط للنشاط أو المشروع قبل بدء البحث عن التمويل، وعن الاستعداد لتطبيق النشاط أو المشروع، وحتى تحديد الوقت اللازم للبحث عن التمويل، فقد يكون الممولون؛ سلطات عامة وطنية أو محلية جهوية، أو ممولين دوليين أو مؤسسات،

- فالممولين الدوليين يمكن أن يكونوا حكومات، أو هيئات دولية كهيئة الأمم المتحدة واللجنة الأوروبية، أو منظمات غير حكومية دولية؛
- الممولين المحليين قد يكونوا أعضاء من الجمعية، معارف، أقارب، محسنين...، وغيرها، وهم من يجب أخذهم بعين الاعتبار، لقرهم من الجمعية وأنشطتها، والفئة المستفيدة من الأنشطة<sup>2</sup>.

وعلى هذا؛ فإن الجمعية فعل ديناميكي منظم، يتم وفق عمليات ضبط متعددة مستمدة من منطق معقد محدد، غير أنه هش؛ فتقديم السلطات العامة موارد هامة للجمعيات - يمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة كالدمج المباشر؛ الدعم اللوجيستيكي المادي-، والذي يمثل توجهها تترتب عليه نتائج وعواقب تؤثر على تنظيم تلك الجمعيات، وهو ما يجعلها أمام اختيار سياسي قد يؤثر على استقلاليتها من السلطات العمومية المنظمة وكذا القرارات السياسية<sup>3</sup>.

هذا الأمر يمثل معيقات يسجلها العمل الجمعي ويشترك فيها مع أي مؤسسة، وهو الذي يحد هذه التنظيمات على تغيير طريقة التسيير، فأمام الوضعية المادية؛ وأنماط الدعم الهشة في القطاع العمومي و الخاص معاً، تجعل من كل منظمة حريصة على أن تحضر استراتيجيتها استناداً من محيط جد تنافسي من ناحية الموارد المتوفرة ومن ناحية الفئة الموجه لها الخدمة، وهي الاستراتيجية التي تدعم البقاء واستمرارية الأنشطة الجمعية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عكوش صرية، مرجع سبق ذكره: ص 26.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 170.

<sup>3</sup> Scieur Philippe, ibid, P 126,127.

<sup>4</sup> ibid, P126, 127.

### III. رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني

#### 1. رأس المال الاجتماعي - النشأة والمفهوم -

##### 1.1 نشأة مفهوم رأس المال الاجتماعي

تتفق وجهات نظر الدارسين والمهتمين بمفهوم رأس المال الاجتماعي؛ على أن بدايات استخدامه قد ارتبطت بالدراسات الاجتماعية، قصد إبراز دور وأهمية شبكات العلاقات القائمة بين الأفراد والمجموعات، والتي تتشكل بمرور الزمن لتكون ركيزة للثقة والتعاون والعمل الجماعي، مثلما أشار جايكوب Jacobsd ، وحسب لوري Loury فإن أول استخدام لهذا المفهوم كان على مستوى الفرد؛ والذي يتمثل في مجموعة الموارد المتأصلة في الصلات العائلية، والمنظمات الاجتماعية في المجتمع، كما أنه مهم في تنشئة الشباب. كما تم استعمال المفهوم في بداياته من أجل توضيح وتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية، وأدواره المتعددة، ولم يستخدم فقط كمفهوم مرتبط بتنمية رأس المال البشري، حتى إن استعماله قد امتد إلى المجال الاقتصادي<sup>1</sup>.

فيما تختلف وجهات النظر بين دارسي مفهوم رأس المال الاجتماعي حول المجال الزمني الذي برز فيه هذا المفهوم، حيث تشير فئة منهم إلى أن البداية لجوهر معناه كانت مع كتابات أليكسس دي توكفيل Tocquevill، في كتابه عن موضوع الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، وهو ما أسماه بـفن الترابط الاجتماعي الذي برز من خلال الرغبة الشديدة للمواطنين الأمريكيين في المشاركة في الحياة العامة، وهذا هو صلب المفهوم المعاصر رأس المال الاجتماعي<sup>2</sup>.

في حين يشير عديد الباحثين إلى أن بدايات ظهور مفهوم رأس المال الاجتماعي تعود إلى كتابات ليدا جودسون هانيفان Lyda judson Hanifain في 1916م في كتابه: المركز الاجتماعي للمدارس الريفية، ثم في سنة 1920م في كتابه: المركز الاجتماعي، حيث تمت الإشارة إلى مضامين رأس المال

<sup>1</sup>Nahapiet Janine, Sumantra Ghoshal, Social Capital and The Organisational Advantage, **The Academy of Management Review**, Vol 23, No 2, april 1998, P 242-262, P 243.

<sup>2</sup>مُجَّد عبد الحميد إنجي، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي - دراسة حالة للجمعيات الأهلية، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسة المجتمع المفتوح، دط، القاهرة، ص 16.



## الفصل الرابع: المجتمع المدني - المقومات السوسيوتنظيمية للتشكل -

الاجتماعي من خلال الإشارة إلى أهمية النوايا الحسنة الزمالة والصدقة، والعطف والتواصل الاجتماعي بين سكان الريف والأفراد الذين يشكلون وحدة اجتماعية<sup>1</sup>.

بعد كتابات ليدا جودسون هانيفان Lyda Judson Hanifain سجل المصطلح غيابا لفترة زمنية معتبرة، حتى ظهر مجددا من خلال دراسات الباحث الأنثروبولوجي هانرز Hanerz حول الأحياء الحضرية الفقيرة، مشيرا إلى أهمية الشبكة الاجتماعية الطبيعية غير الاقتصادية من حيث توزيع المعلومات والثقة، وكذلك أهميتها في الكشف عن الموارد التي تظهر على شكل دعم يتبادلته الأصدقاء من أجل تحمل الفقر، كما ظهر في مقال لجان كالوب و لوري جيرمين بعنوان: نظرية الدينامية لاختلاف الدخل العنصري<sup>2</sup>.

كما ظهر المفهوم بأكثر وضوح في محاولة من جيمس كولمان James Coleman سنة 1987م<sup>3</sup>؛ حيث سعى إلى ربط الظواهر الاجتماعية بالتقدم الاقتصادي، انطلاقا من ربطه برأس المال الاجتماعي في إطار نظرية الاختيار الرشيد، غير أن الثابت والمتفق عليه؛ هو أن المفهوم قد لاقى الاهتمام الفعلي مع أواخر السبعينيات في كتابات وأعمال بيير بورديو Pierre Bourdieu، ثم أعمال روبيرت ديفيد بوتنام Putnam خلال سنوات التسعينيات<sup>4</sup>.

يعتبر روبيرت ديفيد بوتنام Putnam أهم الدارسين المهتمين بمفهوم رأس المال الاجتماعي، الذي ظهر في كتابه: كيف تنجح الديمقراطية الذي جاء نتيجة لدراساته حول الإصلاحات الحكومية الإيطالية<sup>5</sup>؛ ودراسته عن الانهيار غير المسبوق في الحياة المدنية والاجتماعية والتجمعية والسياسية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ستينيات القرن العشرين، فقد عُرف روبيرت ديفيد بوتنام Putnam بكتاباته حول المشاركة المدنية، والمجتمع المدني، ورأس المال الاجتماعي، حتى أن التعريف الذي استخدمه

<sup>1</sup> منصور هالة: " رأس المال الاجتماعي وزيادة فاعلية المجتمع المدني لتحقيق التنمية"، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد 48، ( عدد أكتوبر - ديسمبر، 2020)، ص 376.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 376.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 377.

<sup>4</sup> محمد عبد الحميد إنجي، مرجع سبق ذكره: ص 16، 17.

<sup>5</sup> Siisaiinen martti, **Two Concepts of Social Capital: Bourdieu vs. Putnam**, Department of Social Sciences and Philosophy, University of Jyväskylä, P 3.

البنك الدولي لمفهوم رأس المال الاجتماعي هو مستمد من أعمال وأبحاث روبرت ديفيد بوتنام Putnam ، كما هو الحال مع العديد من التعاريف<sup>1</sup>.

## 1.2 مفهوم رأس المال الاجتماعي

لقد قدم الباحثون والعلماء العديد من التعاريف الخاصة بمفهوم رأس المال الاجتماعي، والتي ارتبطت باختلاف وجهات النظر حوله، واتساع رقعة الاهتمام به واستعمالاته، حيث تساهم كلها في توضيح المفهوم دون التمكن من تحديده بالضبط، غير أنهم اتفقوا على اعتباره موردا اجتماعيا للعمل الجماعي.

ينطلق الافتراض الرئيس لنظرية رأس المال الاجتماعي حسب بورديو Bourdieu من اعتبار شبكات العلاقات بين الأفراد تشكل مصدرا قيما ومهما لإدارة الشئون الاجتماعية، كما أنها تقوم بتزويد الأعضاء برأس المال العائد للجماعة ككل، ممثلة بذلك أوراق اعتماد تسمح للأعضاء بالحصول على رصيد أو اعتماد، إذ يتشكل رأس المال الاجتماعي ضمن شبكات التعارف والاختلاط، التي تفضي إلى الالتزام الدائم المتولد عن الإحساس بالامتنان والاحترام والصدقة أو من حقوق في منظمة ما، المأخوذة بسبب العضوية في عائلة أو صف أو مدرسة، ويمكن أن ينشأ رأس المال الاجتماعي على شكل مكانة أو سمة اجتماعية يتحصل عليها أعضاء المنظمة جراء عضويتهم في شبكات علائقية محددة، لا سيما تلك التي تكون فيها العضوية بشكل نسبي<sup>2</sup>.

وعلى عكس الكثير من الباحثين يضع كل من Putnam و Bourdieu في تصورهم لرأس المال الاجتماعي الموارد الفعلية أو المحتملة التي يمكن الوصول لها، المتجسدة داخل شبكة العلاقات، والتي تتوفر من خلالها وتؤخذ منها، والعائدة للفرد وللوحدة الاجتماعية ككل<sup>3</sup>.

يميز بيير بورديو Bourdieu بين ثلاث أنواع من الرساميل: رأس مال اقتصادي، رأس مال ثقافي، رأس مال اجتماعي، ويعرف هذا الأخير على أنه الروابط والعلاقات الاجتماعية والقيم والأعراف لدى

<sup>1</sup> السروجي طلعت مصطفى، رأس المال الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 2009، ص 14، 15.

<sup>2</sup> Nahapiet Janine, ibid, P 243.

<sup>3</sup> ibid, P 243.

أعضاء أي جماعة المرتبطة بالموارد المتاحة، والمتوقع توافرها في المستقبل، والتي تساعدهم على تحقيق أهدافهم<sup>1</sup>.

كما يعكس رأس المال الاجتماعي عند روبرت ديفيد بوتنام Putnam مميزات التنظيم الاجتماعي وسماته، مثل الشبكات الاجتماعية والمعايير والثقة التي تجعل التنسيق والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة سهلاً<sup>2</sup>، حيث يظهر هنا شكلين لرأس المال الاجتماعي؛ الترابطي الذي يكون إيجابياً قوياً، والتجسيري الذي يعكس رأس المال الاجتماعي الضعيف، حيث يؤكد هذا التعريف على مواصفات التنظيم الاجتماعي التي من شأنها تعزيز الفعالية.

ويشير رأس المال الاجتماعي إلى مقومات التنظيم الاجتماعي وسماته التي يمكنها التحسين من فعالية المجتمع عن طريق تسهيل الأعمال المنسقة، مثل الثقة، المعايير، الشبكات، فمثل الأشكال الأخرى من رأس المال؛ يعد رأس المال الاجتماعي منتجا، لأنه يجعل تحقيق غايات معينة أمراً غير ممكن في حالة غيابه، فالجموعة التي يتمتع أعضاؤها بالثقة فيما بينهم تكون أكثر قدرة على الانجاز من مجموعة مقارنة تفتقر إلى الجدارة بالثقة وتبادل الثقة<sup>3</sup>.

كما " يشتمل مفهوم رأس المال الاجتماعي على المنظمات، المؤسسات، العلاقات والعادات التي تشكل حجم التفاعلات والممارسات الاجتماعية داخل المجتمع ونوعيتها، ولا يتوقف عند هذا الحد بل يمتد ليمثل الروابط التي تجمع بين هذه المنظمات"<sup>4</sup>.

وفي ذات السياق يعتبر مصطلح رأس المال الاجتماعي مفهوماً سوسولوجياً يركز مبناه على قيمة وفعالية هيكل العلاقات الاجتماعية، التي تتجلى من خلال طبيعة التعاون بين الأفراد والجماعات والمنظمات القائمة على أساس الثقة المتبادلة والاحترام بين أفراد المجتمع، ذلك " على غرار مؤسسة العمل

<sup>1</sup>Siisiainen martti, ibid, P12.

<sup>2</sup> السروجي طلعت مصطفى، مرجع سبق ذكره: ص 19.

<sup>3</sup> بوتنام روبرت د، كيف تنجح الديمقراطية، تر: عفت إناس، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، القاهرة، 2006، ص 210، 211.

<sup>4</sup> حسن مُجَّد عبد الغني وهلال رضوى مُجَّد، التسويق الاجتماعي، مركز تطوير الأداء والتنمية للنشر والتوزيع، دط، القاهرة، 2010، ص 58.

الجمعي وتعزيز الديمقراطية عبر إحياء الشبكات المدنية، وهو ما يتمظهر بما أسماه أليكسس دي توكفيل فن الترابط المدني وتكريس الديمقراطية التساهمية ودولة الحق والقانون"<sup>1</sup>.

نستنتج من التعاريف السابقة؛ أن رأس المال الاجتماعي مفهوم سوسولوجي معاصر على قدر كبير من الأهمية في تفسير العديد من الظواهر الاجتماعية، حيث يستمد رأس المال الاجتماعي أهميته من أهمية مكوناته، التي في جوهرها تعبر عن مورد معنوي أخلاقي معياري، يعكس مواصفات ومزايا التنظيم الاجتماعي ويمثل أحد أهم مقوماته من جهة، ويظهر مستوى نضج النسيج الاجتماعي في المجتمع عموماً والتنظيمات الاجتماعية المتنوعة خصوصاً، من حيث التعرف على طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد المجموعات؛ بالتركيز على جملة القيم والمعايير الأخلاقية السائدة، ومستويات الثقة المتبادلة، وطبيعة العمل الجماعي، الذي يحمل معنى الطوعية والرغبة في الاجتماع والتشارك والتنسيق والتعاون من أجل العمل، أو العكس، وعلى هذا الأساس يتحدد رأس المال الاجتماعي إن كان إيجابياً، أو سلبياً.

## 2. أبعاد رأس المال الاجتماعي

يتشكل رأس المال الاجتماعي من مجموعة مكونات تعبر في مجملها عن أبعاده، تستمد من التعريف الخاص به، تلك الأبعاد يصعب قياسها أو تكميمها بشكل مباشر كالثقة والتجمعات والشبكات والمعايير، كما أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يعكس العلاقات على مستوى الجماعة، رغم ذلك يتم قياسه على مستوى الفرد<sup>2</sup>.

وقد وضع روبرت ديفيد بوتنام Putnam خمسة أبعاد رئيسة لرأس المال الاجتماعي، قسمها إلى 14 بعداً فرعياً، وقد تضمنت ثلاثة أبعاد هيكلية: عضوية المؤسسات، العمل التطوعي، عضوية الشبكات غير الرسمية، وأبعاد تتعلق بالمحتوى: القيم والمعايير كالثقة، الصداقة والمشاركة، وفيما يأتي مكونات مؤشر رأس المال الاجتماعي الشمولي لروبيرت ديفيد بوتنام Putnam:

<sup>1</sup> منصور هالة: مرجع سبق ذكره: ص 373.

<sup>2</sup> نصر مُجد وهلال جميل، قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس، 2007، ص 23.

1. معايير حياة المجتمع التنظيمية:

- الخدمة في لجنة أو منظمة محلية خلال السنة الماضية.
- الخدمة في مكتب لنادي أو منظمة خلال السنة الماضية.
- المنظمات المدنية أو الاجتماعية لكل 1000 شخص.
- متوسط عدد اجتماعات النوادي التي تم حضورها السنة الماضية.
- متوسط عدد عضوية المجموعات.

2. معايير الانشغال ( الارتباط بالشؤون العامة):

- معدل التصويت في الانتخابات الرئاسية العامين 1998، 1992.
- الاجتماعات العامة التي تم حضورها في المدينة أو الشؤون المدرسية خلال السنة الماضية.

3. معايير التطوع المجتمعي:

- عدد المؤسسات غير الربحية لكل 1000.
- متوسط عدد المرات التي عملت بها في مشاريع مجتمعية خلال العام الماضي.
- متوسط عدد المرات التي تم فيها عمل تطوعي خلال السنة الماضية.

4. معايير الاجتماعية غير الرسمية:

- هل توافق على: "أنا اقضي وقتا كثيرا في زيادة الأصدقاء؟".
- متوسط عدد المرات التي قمت فيها بعمل تطوعي السنة الماضية.

5. مقاييس الثقة:

- هل توافق على: "يمكن الثقة بمعظم الناس؟".
- هل توافق على: "معظم الناس شرفاء؟"<sup>1</sup>.

وعلى إثر اهتمام البنك الدولي برأس المال الاجتماعي، في إطار دوره في معالجة الفقر وزيادة فرص التنمية، تمكن من خلال الخبرة التراكمية الواسعة من تطوير أدوات توفر قاعدة مناسبة لقياس الأبعاد

<sup>1</sup> نصر مُجد وهلال جميل، مرجع سبق ذكره: ص 30.

المختلفة لرأس المال الاجتماعي، وهي مقسمة ستة أبعاد : المجموعات والشبكات، الثقة والتضامن، العمل الجماعي والتعاون، المعلومات والاتصالات، التماسك الاجتماعي، التمكين والنشاط السياسي<sup>1</sup>.

وتبقى خصوصية الدراسة الحكم الفاصل في تحديد أبعاد رأس المال الاجتماعي، وحسب الدراسة الحالية سوف نتطرق إلى: العلاقات الاجتماعية؛ الثقة؛ العمل الجماعي.

## 2.1 العلاقات الاجتماعية

تعتبر شبكة العلاقات الاجتماعية أبرز مقومات رأس المال الاجتماعي، وقد استرسل فيها مالك بن نبي لدرجة ربط معها ميلاد أي مجتمع وحضارته بفعالية شبكة العلاقات المرئية السائدة فيه، التي تعبر عن الترابط الحاصل بين عالم الأفكار وعالم الأشياء وعالم الأشخاص، حيث يجتمع الأشخاص في أي ظرف زماني وفي أي ظرف مكاني، حول واحد من مجالات النشاط الاجتماعي، تحت تشكيلات مختلفة؛ كتظاهرة، أو مؤسسة، أو جمعية، أو نادي<sup>2</sup>، وقد أكد مالك بن نبي على أن فاعلية الأفكار تخضع لطبيعة شبكة العلاقات الاجتماعية، إذ لا يمكن تصور أي عمل متجانس من الأشخاص والأفكار والأشياء دون هذه العلاقات الضرورية، فكلما كانت شبكة العلاقات أوثق، كان العمل فعالاً مؤثراً<sup>3</sup>، حيث يمكن ترجمة العوامل الثلاث إلى ما يأتي:

✓ عالم الأشخاص يترجم العلاقات الاجتماعية أهم مقومات رأس المال الاجتماعي عند روبرت

ديفيد بوتنام Putnam؛

✓ عالم الأفكار يترجم رأس المال الذكي؛

✓ عالم الأشياء يترجم رأس المال المادي؛

<sup>1</sup> نصر مُجد وهلال جميل، مرجع سبق ذكره: ص 31.

<sup>2</sup> بن نبي مالك، مرجع سبق ذكره: ص 107.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 35-36.

وتبلغ شبكة العلاقات الاجتماعية ذروة فعاليتها القصوى، كما تنزل إلى مستوياتها الدنيا التي تمثل السقوط الاجتماعي، كما عبر عنه مالك بن نبي عن ذلك، فأرقى معاني شبكة العلاقات الاجتماعية، والفعالية القصوى لها تقابلها معاني ومضامين الحكمة القائلة " الفرد للمجموع - والمجموع للفرد"،<sup>1</sup> فيما يمثل تمزق العلاقات الاجتماعية حالة الانفصال الداخلي، لما له من آثار كتدمير الشبكات الاجتماعية وتدمير الأفكار، حيث تنشأ ألوان من التمزق في الجسد الاجتماعي، أو تصدعات وثغرات تدل على الفراغ الاجتماعي في انسجامه وتوافقه، وهو دلالة على الافتقار في الشبكة بأكملها.<sup>2</sup>

وعليه؛ فإن مالك بن نبي يعتبر أن تقدير ثروة مجتمع معين، لا يتوقف على تقدير كمية أفكاره لوحدها، إنما يرتبط أيضا بأهمية شبكة علاقاته القائمة والسائدة فيه.

## 2.2 الثقة

بالإضافة إلى العلاقات الاجتماعية، تعد الثقة مكونا أساسيا لرأس المال الاجتماعي، وأحد أشكاله التي أطلق عليها ألبرت هيرشمان Hirschman مصطلح الموارد المعنوية، والتي يزيد مخزونها عن طريق استخدامها، حيث تسهل الثقة التعاون، فكلما زادت درجة الثقة داخل المجتمع، زاد احتمال التعاون، كما أن التعاون في حد ذاته يولد الثقة، حتى أنه في حال توفر " الثقة المتبادلة فإنه يتم إقراضها، والشبكات الاجتماعية تسمح للثقة بالانتقال والانتشار: أنا أثق بك، لأنني أثق بها، وهي تؤكد لي أنها تثق بك"<sup>3</sup>.

إن الثقة المطلوبة من أجل استدامة التعاون ليست مطلقة عمياء، بل هي تستلزم التنبؤ بأفعال كل فرد من أفراد المجموعة، بناء على معرفتك بطباعهم وخياراتهم المتاحة وعواقبها، ومنه يمكن التنبؤ بأي الخيارات سيتم اختيارها من طرفهم، وفي هذا السياق يطلق برنارد ويليامز Williams على المجتمعات الصغيرة وثيقة الترابط مصطلح الثقة الكثيفة، والذي يعني الاعتقاد المستند على المعرفة الوثيقة بالفرد،

<sup>1</sup> بن نبي مالك، مرجع سبق ذكره: ص 107.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 42.

<sup>3</sup> بوتنام روبرت د، مرجع سبق ذكره: ص 213-215.

بينما يختلف نوع الثقة في المجتمعات الأكثر تعقيدا وكذلك الأوضاع، حيث تتطلب ثقة غير مباشرة أو غير شخصية وهي الثقة الاجتماعية<sup>1</sup>.

إذن تستند الثقة على معيار التبادل، الذي يمثل مكونا غزيرا لإنتاج رأس المال الاجتماعي في الجمعيات، وكبح الانتهازية وحل مشكلات العمل الجماعي، حيث يعمل على التوفيق بين المصلحة الشخصية والتضامن.

### 2.3 العمل الجماعي

إضافة إلى العلاقات الاجتماعية والثقة، فإن العمل الجماعي يمثل ثالث مقوم لرأس المال الاجتماعي، وهو نوع من أنواع تنظيم العمل، كما أنه مؤشر وظيفي عملي لرأس المال الاجتماعي عند روبيرت ديفيد بوتنام Putnam، حيث يتم البحث من خلاله عن الكيفية التي يتم بها العمل الجماعي ومدى استمراريته، وقابلية الفرد له ودخوله في المشاريع الجماعية، وكلها تبرهن على أن الكثافة العالية للجماعات أو المستويات العالية للثقة، تنتج مستويات مكثفة من العمل الجماعي والتعاون، والقابلية لذلك، فالتعاون الطوعي أيسر في المجتمع الذي ورث مخزونا كبيرا من رأس المال الاجتماعي، في شكل معايير المبادلة وشبكات المشاركة المدنية، كما أن الأفراد غير القادرين على الالتزام اتجاه بعضهم البعض بصدق، فإنهم يضيعون فرصا عديدة للكسب المتبادل<sup>2</sup>.

وعليه فإن العمل الجماعي مجهود اجتماعي يظهر قوة جماعية موجهة نحو المصالح والمهام الاجتماعية، يعكس مستويات الطوعية التي تساند الفعل في مجمله.

### 3. علاقة رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المدني

يتداخل مفهوم المجتمع المدني مع رأس المال الاجتماعي، حيث يعكس هذا الأخير مستوى نضج النسيج الاجتماعي في المجتمع، فيما يمثل المجتمع المدني معيارا لقياس تقدم المجتمعات وتحضرها وهو جزء من النسيج الاجتماعي.

<sup>1</sup> بوتنام روبيرت د، مرجع سبق ذكره: ص 215, 216.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 210.



وقد حاول العديد من الباحثين في تخصصات متعددة ربط مفهوم رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المدني، بيد أن مجمل الدراسات تشير إلى أن روبرت ديفيد بوتنام Putnam هو أول من أشار إلى العلاقة الموجودة بين المبادئ المدنية ورأس المال الاجتماعي، وقد ظهر ذلك من خلال كتابه " Making Democracy work " " جعل الديمقراطية تعمل"، حيث وفي دراسة له حول الإصلاحات الحكومية الإيطالية خلال العقود القليلة الماضية، التي انطلق فيها من سؤال: ما هي الشروط المسبقة لتطوير مؤسسات تمثيلية قوية ومتجاوبة واقتصاد مزدهر؟، والنتيجة الرئيسة للدراسة كانت: أن الإصلاح الحكومي قد نجح بشكل جيد في شمال إيطاليا لأنه كان مدعوماً من قبل المجتمع المدني، وأن المجتمع المدني كان السبب الرئيس في الازدهار الاقتصادي لشمال إيطاليا مقارنة بالجزء الجنوبي من البلاد، فقد أوجد النشاط العام للمواطنين جواً من التعاون المتبادل، والشبكات الاجتماعية الحيوية، والعلاقات السياسية المتساوية التي تميزت بروح الثقة المتبادلة بين المواطنين، وخلاصة القول؛ أن نوعية المجتمع المدني قد حددت إلى حد كبير التنمية الاقتصادية والسياسية المستقبلية في المنطقة<sup>1</sup>.

وإذا ما أمعنا الفهم، نجد أن رأس المال الاجتماعي يمثل إحدى مقومات تشكل المجتمع المدني وأهم ركائزه، ذلك في سياق عملية الخدمة الاجتماعية والخدمة المدنية، فرأس المال الاجتماعي يعد " أحد المقومات الهامة التي تخص مجموعة الأطراف الممثلة للمجتمع المدني، والذي يمكن تطبيقه في سبيل تلبية حاجاتهم وخططهم للتنمية"<sup>2</sup>، حيث إن تكاثف الجهود والأوقات والأفكار من شأنه تحقيق إنجازات لا يمكن أن يحققها الفرد وحده ولا حتى الدولة بمفردها، وهو ما يجعل من رأس المال الاجتماعي طاقة حيوية تنشط المجتمع المدني.

وحينما نعتبر رأس المال الاجتماعي المحرك الدافع للمجتمع المدني، فإن ذلك هو الشيء الأكثر أهمية لفعالية المجتمع المدني، فالقدرة الاجتماعية على التعاون من أجل المصالح المشتركة، حيث يسود التبادل العام القائم على مبدأ: سأؤدي لك ذلك الآن، وأنا على يقين أنك ستؤدي لي شيئاً في وقت ما؛ مبدأ يولد ويعزز رأس مال اجتماعي كبير داعم للتعاون والعمل الجماعي في كل مرة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Siisiainen martti, ibid, P 3.

<sup>2</sup> حسن مُجَّد عبد الغني وهلال رضوى مُجَّد، " المرجع السابق"، ص 59.

<sup>3</sup> بوتنام روبرت د، مرجع سبق ذكره: ص 231.

وهنا تتضح العلاقة التبادلية بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني، من حيث التفعيل وإحداث التوازن المطلوب الداخلي والخارجي، إذ يعتبر المجتمع المدني بنائه الاجتماعي والتنظيمي بأبعاده المختلفة، المجال الذي يتشكل عن طريق رأس المال الاجتماعي، كما أن المجتمع المدني يولد رأس مال اجتماعي مهم ويعززه، لأن مهمته أن يوجد أفراداً مواطنين من خلال الجمعيات التطوعية التي هي مدارس صغيرة للمواطنة على حد تعبير أليكسيس دي توكفيل، وهي مجال لممارسة الحياة الترابطية التي تعلي من شأن الفرد وتسمو به فوق الاهتمام الفردي الضيق، ليكون مستعداً للتضحية بجزء من وقته وممتلكاته من أجل رفاه الغير<sup>1</sup>.

تأسيساً على ما سبق ذكره يمكن القول أن رأس المال الاجتماعي هو جملة الموارد المتأصلة في العلاقات القائمة بين الأفراد، التي تظهر مستويات إرادة التعاون والتضامن الاجتماعي والتوجه نحو العمل الجماعي، العاكسة لعامل الثقة بين أفراد المجموعة الواحدة وحتى فيما بين المجموعات، حيث تمثل الثقة عاملاً ذو أهمية كبيرة في تفسير الكفاءة والأداء وكذلك اعتبارات المواطنة، على اعتبار أنه كلما اتسعت بنية الثقة بين الأفراد والمجموعات؛ كلما زاد التوجه نحو تحقيق الأهداف وتسهيل العلاقات وتقليل الجهود الضائعة وتخفيف الأضرار.

ونتيجة لهذا الترابط الحاصل بين مفهومي المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي، فإن فهم طبيعة رأس المال الاجتماعي يمثل أمراً ضرورياً لفهم المجتمع المدني وما يمكن أن يحققه رأس المال الاجتماعي له بحكم العلاقة الجدلية بينهما.

#### IV. المجتمع المدني والممارسة

##### 1. الممارسة عند بيار بورديو Bourdieu

يركز بيار بورديو Bourdieu في مفهوم الممارسة على العلاقة بين الفاعل والبناء الاجتماعي، بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي، حيث يرى أنها علاقة متداخلة ومتشعبة ولا يمكن الفصل بينهما، فلا وجود لذاتية مستقلة تفسر الواقع الاجتماعي، ولا لموضوعية ثابتة قائمة بذاتها، بل يجب فهم طبيعة العلاقة التي

<sup>1</sup> إيبيري دون، مرجع سبق ذكره: ص 319.

## الفصل الرابع: المجتمع المدني - المقومات السوسيوتنظيمية للتشكل -

تربطهما، وكيف تتولد الممارسة تحت تأثير هذه العلاقة، وقد طور عدة مفاهيم من أجل توضيح هذه العلاقة<sup>1</sup>، حيث تتم الممارسة في عدة حقول عن طريق الهايتوس.

يعتبر بيار بورديو Bourdieu الممارسة ذلك الفعل التاريخي الموجه من الماضي، وهو محصلة خبرات مكتسبة أو موروثية، تتضافر لتقييم الواقع المعيش، وتحديد طبيعة الفعل الملائم في لحظة ما، والتي هي لحظة الممارسة، فالممارسة نشاط إنساني، يقوم به فاعل يمتلك القدرة على صنع الاختلاف، لكنها ليست قدرة ذات متعالية، وإنما قدرة فاعل نشط ومكافح، حيث يكون للفاعل عند بيار بورديو Bourdieu رأس مال نوعي محملا بخبرات متراكمة، يكتسبها من خلال عمليات التنشئة والتعليم لتكون لديه بما أسماه بيار بورديو Bourdieu بالهايتوس، وقد تكون الممارسة فردية أو جماعية، تتم في إطار علاقات القوة، وصور الصراع والعنف الرمزي من أجل حيازة أو إزاحة جزئية أو كلية ما داخل حقل فرعي اجتماعي ما<sup>2</sup>.

### 1.1. الهايتوس

يمثل الهايتوس نسقا من الاستعدادات الدائمة والقابلة للتحويل، بنيات مهيكلة قابلة للعمل كبنيات مهيكلة، أي كمبادئ مولدة ومنظمة لممارسات وتمثيلات، وهو نظام من الخطابات التي تدخل في إنتاج ممارسات معينة في العالم الاجتماعي، يقابل مفهوم البنية وهو استثمار خاص لا واع غالبا في الفضاء الاجتماعي، يميز المهيم عن المهيم عليه، ومن مضامينه الميول والتصورات والإدراكات والخبرات، ورؤية العالم أو مبادئ التصنيف للمجموعات الاجتماعية واستعداداتها، وهو طريقة تحدد تفكير الفاعلين الاجتماعيين وأذواقهم وتوجهات أفعالهم<sup>3</sup>.

فالهايتوس بمثابة المولد والمنبع للاستراتيجية وللممارسات، التي تسمح للفاعلين بالتوافق مع المواقف غير المتوقعة ودائمة التغير<sup>4</sup>، بواسطة نسق من الاستعدادات المتواصلة التي تبدو في طرائق التفكير والتخطيط والتنفيذ، منعكسة في خيارات حياة الأفراد اليومية، من خلال التفكير وطريقة اللباس والأكل

<sup>1</sup> دناقة أحمد، " الممارسة الاجتماعية وكيفية تشكل الفعل والبناء مقارنة بين بورديو وغيدنز - قراءة تحليلية نقدية -"، الساوره للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 6، ديسمبر 2017، ص 200-220، ص 202.

<sup>2</sup> بدوي أحمد موسى، مرجع سبق ذكره: ص 12.

<sup>3</sup> Bonnewitz Patrice, *Pierre bourdieu vie-œuvres-concepts*, Ellipses édition marketing, 2é, 2009, P 77, 78.

<sup>4</sup> دناقة أحمد، مرجع سبق ذكره: ص 203.

والشرب، والأفعال والسلوكيات الاجتماعية والمهنية والثقافية المختلفة، ما يعبر عنه بيار بورديو Bourdieu "الأجساد تقوم في العالم الاجتماعي، تماما كما يقوم العالم الاجتماعي في الأجساد"<sup>1</sup>.

يتشكل الهايتوس تاريخيا عن طريق سيرورة التربية والتنشئة الاجتماعية والتعليم والترويض، فيصبح لدى الفرد رأسمال نوعي مخزن يستخدمه لا إراديا أثناء ممارساته المختلفة، فالفاعلون يحددون اختياراتهم تلقائيا بفعل الهايتوس الخاص بهم<sup>2</sup>.

## 1.2 الحقل

يُعد بيار بورديو Bourdieu الحقل بنية تتشكل من منظومة علاقات تعبر عن حالة صراعات نتيجة اختلاف في المصالح والمواقع وموازين القوى، مرت تلك البنية في مسار تشكلها بمراحل عديدة من أجل الاستقلال الذاتي، يتميز الحقل بوجود نوعين من الصراع؛ الأول داخلي بين فاعليه، حيث يتنافسون على الشرعية وعلى امتلاك الحق في تمثيله والتعبير عنه واحتكار منافعه، والتنافس بين قدماء الحقل والجدد فيه؛ أما الصراع الثاني فهو مع باقي الحقول<sup>3</sup>.

تشكل الحقول المتنوعة مجتمعة؛ الحقل التعليمي؛ الحقل الاقتصادي؛ الحقل الديني، وغيرها الحقول الفرعية الفضاء الاجتماعي الذي يعبر عن المجتمع في تصور بيار بورديو Bourdieu، ويتميز كل حقل بصفة جوهرية وصفات أخرى ثانوية، حيث يملك كل واحد رهانات ومصالح ومواضيع خاصة، ويضم استراتيجيات السلطة والتسلط والإقصاء والتمييز، التي تعكسها حقيقة وواقع المؤسسات المعبرة عنه، وعلى أساسها يتم تصنيفه ومن خلالها يتم فهم الممارسات الاجتماعية داخل الحقل الواحد<sup>4</sup>.

تختلف الحقول فيما بينها وكذلك المراكز داخل الحقل الواحد، لذلك تُعدُّ بمثابة أسواق لرساميل نوعية يفكر فيها الفاعلون ويعملون بموجبها، تبعا لمواردهم الخاصة، فتميز الحقول بهائيتوسات الفاعلين

<sup>1</sup> معتوق فريدريك، " الهايتوس العربي العنيد"، مجلة عمران، العدد 3/16، ربيع 2015، ص 139-155، ص 142.

<sup>2</sup> بدوي أحمد موسى، مرجع سبق ذكره: ص 13.

<sup>3</sup> Bonnewitz Patrice, ibid, P 67,68.

<sup>4</sup> ibid, P 67,68.

الاجتماعيين المتصارعين حول المراكز، لأنها تحدد تواجههم اجتماعيا في حقل ما، فقبولهم داخل الحقل يقوم على أساس حيازة مختلف أشكال الرساميل أو المراكز<sup>1</sup>.

## 2. المجتمع المدني - الممارسات المدنية الديمقراطية-

يعتبر المجتمع المدني مجالا اجتماعيا يحوي حقولا عديدة تضطلع بدور رئيس في ترسيخ معالم الديمقراطية وتعزيزها بكل حرية واستقلالية، ذلك من خلال تفعيل مكانته التي تتوسط العلاقة بين الدولة والأسرة، وتهيئة الأرضية المناسبة لتجسيد أدواره المتعددة، انطلاقا من منظومة ممارسات مدنية، تعكس وتكرس في مجملها مجموعة القيم والمعايير الديمقراطية التي يقوم عليها المجتمع المدني في تشكيله، ومنه ترسيخها في الفاعلين ضمنه، ثم نشرها في المجتمع العام.

إن ممارسات المجتمع المدني في عمومها لها بعدان يمثلان وجهان لعملة واحدة، ممارسات داخلية تترتب على التنظيم والتسيير الداخلي للجمعيات؛ وممارسات خارجية تظهر في المجتمع على شكل مجمل الأنشطة والتفاعلات والتظاهرات التي تقوم بها الجمعية، حيث تعكس الممارسة الخارجية للمجتمع المدني الممارسة الداخلية له، فكلما كانت الممارسات الداخلية متسمة بالديمقراطية والشفافية والطوعية؛ انعكس ذلك على استقلالية الممارسات الخارجية من حيث الفعالية والنشاط والتنوع، والعكس بالعكس، فما من شك أن تنظيمات المجتمع المدني مجال مكاني يؤثر على القيم المدنية الديمقراطية، من تسامح وحوار، وقبول لآخر، وتقبل التنوع والاختلاف<sup>2</sup>.

نذكر من الممارسات الداخلية:

- الالتزام بالممارسات الديمقراطية في التسيير الداخلي، من خلال؛ الانتخاب السري والنزبه لأعضاء المنظمة أو الجمعية؛ المشاركة الفعالة في الاجتماعات الدورية؛ العمل وفق مبادئ الشفافية والحوار والمساءلة، مما يسمح بتدريب الأعضاء على العمل.

<sup>1</sup> شوفالبيه ستيفان وشوفيريكريستيان، معجم بورديو، تر: إبراهيم الزهرة، الشركة الجزائرية السورية للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2013، ص 148.

<sup>2</sup> سمير قويد، مرجع سبق ذكره: ص 258.

## الفصل الرابع: المجتمع المدني - المقومات السوسيوتنظيمية للتشكل -

- ممارسات تدرج تحت التطوير، من تكوين وتدريب القادة بغية تمكينهم من تطبيق أساليب القيادة الفعالة والرشيّدة، وتطوير مهاراتهم بما يحقق لهم الكفاءة والنجاحة في رسم الخطط ووضع البرامج وتنفيذها وفقاً للأهداف المسطرة.
- ممارسات التحديث للهياكل الادارية والتنظيمية وقواعد البيانات بما يتوافق مع مختلف المستجدات، لضمان تحقيق الفاعلية.
- اعتماد استراتيجية البرمجة والتخطيط، مع مراعاة التنوع في النشاطات الممارسة ومجالات الاهتمام.
- السعي من أجل توفير موارد مالية ذاتية من أجل تحقيق مبدأ الاستقلالية، والتخلص من التبعية، من خلال؛ الاشتراكات؛ التبرعات، استثمار أموال المنظمات حسب القانون<sup>1</sup>، وقد تتعلق الاستقلالية هنا بالدولة، ولا يعني بالضرورة أنه نقيضها أو خصمها، أو لا توجد بينهما أية صلة، وإنما يفيد أن علاقته بها لا تتسم برابطة التبعية، وعندما تكون هناك ورش ومشاريع تساهم فيها الدولة والمجتمع المدني في الآن معاً، فإن طبيعة العلاقة في هذه الحالة تكون مبنية على الشراكة والتعاون لا على التنافي والتضاد، إذ إن وظيفة المجتمع المدني مكملة لمهام الدولة، من خلال سد الفراغ أو النقص في بعض الخدمات التي تهم فئات اجتماعية.
- ممارسة الأنشطة التوعوية التحسيسية لفئة الشباب من أجل استقطابهم للعمل التطوعي.
- إيجاد سبل للتواصل والتنسيق والتعاون المتبادل مع مختلف أطراف المجتمع المدني<sup>2</sup>.

في ضوء ذلك؛ يتعين على جمعيات المجتمع المدني التطوعية، الحرص على تقوية ممارساتها الديمقراطية الداخلية من أجل ضمان استمراريتها، وحتى ينعكس ذلك على أنشطتها وممارساتها الخارجية، وذلك لا يتأتى إلا من خلال توفير مقومات تشكل المجتمع المدني التي تركز على تعزيز المناخ الديمقراطي، وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية و تأكيد قيمها الأساسية، النابعة من قيم الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والحل السلمي للصراعات، وهنا تظهر خاصيتين لتنظيمات المجتمع المدني تتعلق بترسيخ القيم الديمقراطية:

<sup>1</sup> دباغي سارة، " آليات تفعيل المجتمع المدني تكريسا للمشاركة السياسية الواعية"، مجلة مدارات سياسية، العدد (01)، ( 07، 06،

(2021)، ص 331-353، ص 343،344.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 343،344.

✓ الفضائل المدنية: كالتسامح، ونبذ العنف، الحوار، تقبل الآخر، ضبط النفس، والعقلانية والرشد، وغيرها من الفضائل؛

✓ الفعالية المدنية في المصلحة العامة: وهنا تذوب المصالح الشخصية في مقابل المصالح العامة، من خلال التعاون والوصول إلى منطقة وسط تزيل الفروقات وتدعم الهدف الأساسي للمجتمع المدني<sup>1</sup>.

فالديمقراطية أنسب صيغة لتطور تنظيمات المجتمع المدني، فرغم تعدد أساليب تطبيقها، غير أنها تتفق على أساس التعدد والاختلاف الفكري، ومبدأ تداول السلطة، والرقابة، فمتى تدعمت الديمقراطية الداخلية لتنظيمات المجتمع المدني؛ تهيأت الأرضية لإشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع؛ العمل الجماعي، وقبول التنوع والاختلاف واعتبارهما خاصية إيجابية؛ والسعي نحو إدارة الخلافات بحلول سلمية في ضوء قيم الإحترام والتسامح والتعاون، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب عليها من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة تشكيل التنظيمات، وهذا كله يدعم ويعبر عن الممارسات المدنية الديمقراطية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سمير قريد، مرجع سبق ذكره: ص 252-253.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 252.

### خلاصة الفصل:

لقد تخصص هذا الفصل من الدراسة في مقومات تشكل المجتمع المدني التي تركز على توفير الشروط والقيم الضرورية لتحقيق الممارسة الديمقراطية، التي هي أنسب صيغة لتطور تنظيماته واستمراريتها، فكلما تدعمت الديمقراطية الداخلية لتنظيمات المجتمع المدني؛ تهيأت الأرضية لإشاعة الديمقراطية الخارجية، والتي تساعد في قيامها بأدوارها اتجاه المجتمع، والتي تشجع ثقافة تشكيل مجتمع مدني حقيقي.



# الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

## • تمهيد

### I. مجالات الدراسة

1. المجال المكاني للدراسة

2. المجال الزمني للدراسة

3. مجتمع البحث

4. عينة الدراسة

### II. المنهج المعتمد في الدراسة

### III. أدوات جمع بيانات الدراسة

1. الملاحظة بالمشاركة

2. الاستبيان

3. الوثائق

### IV. الأساليب الاحصائية

### V. عرض وتفسير البيانات السوسيوديمغرافية لعينة الدراسة

## • خلاصة الفصل

تمهيد:

يمثل هذا الفصل الجزء المخصص للجانب الميداني من الدراسة الحالية: المجتمع المدني في الجزائر - التشكل والممارسة - الذي تم تطبيقه بمدينة ورقلة الواقعة جغرافيا في الجنوب الشرقي من الجزائر، ولأن السوسيولوجيا تتأسس " علميا وموضوعيا من خلال الاشتغال على الاجتماعي والوصول إلى فهمه وتفهمه، وتحديدًا بالمراهنة على مناطق ظله وعمته، حيث تكمن المعرفة، وتتضح إمكانات التساؤل والتفكير والتفكيك، ففي تفاصيل التفاصيل يوجد المعنى، الذي نهدف إلى إضفائه على طابع التعقيد الباصم باستمرار لمنطق الحقول المجتمعية، وسعيا إلى قراءة واكتشاف هذا المعنى، فلا مناص من المغامرة والانتصار القوي للفكرة"<sup>1</sup>.

فولوج موضوع المجتمع المدني يقع في خط التماس مع مصالح من يمثلون هذا المجال، ما يجعله يتطلب حسا معرفيا مغامراتيا، يبدأ من النزول إلى الميدان، من أجل اختبار الممارسة الجموعية واقعيًا، ومن أجل جمع المعطيات اللازمة، وهذا يتطلب وضع لائحة اسمية بكل الجهات المعنية بالأمر، الواجب قرع أبوابها والوصول إليها، ومحاولة إقناعها بالتجاوب مع الموضوع كموضوع، وبالطبع الواقع ليس كما يحكى، فالمطبات الواقعية، الحقيقية والمفتعلة، كالمضايقات وسوء الاستقبال وصيغ الإحباط، والمنع من الوصول إلى المعلومات، كلها تحد من الحلول المنهجية المنطقية، وتوجه البحث عن الخيارات والبدائل السليمة دون المساس بالمسار البحثي للموضوع المدروس، مع التمسك كباحث بالصرامة المنهجية، بالإصرار على مواصلة السير في طريق مليء بالعراقيل والمتنبطات، تحركه فقط فكرة الانتصار للعمل البحثي والوصول به إلى هدفه المسطر والمنشود.

ومن هذا المدخل يمكن التحدث عن السبب الذاتي في الرغبة في فهم المجتمع المدني من حيث التشكل والممارسة، واستثمار كون الباحثة طرفا في صلب هذا التشكل والممارسة منذ خريف 2019، وهو ما ساعد وبسط عملية الفهم والتفكيك والتحليل.

وسنحاول عرض الخطوات المتبعة في هذه المرحلة من البحث بنوع من التفصيل انطلاقا من مرحلة الاستطلاع والاستكشاف وصولا إلى تطبيق الأداة الأساسية للدراسة.

<sup>1</sup> العطري عبد الرحيم، الحركات الاحتجاجية بالمغرب مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، دفاتر وجهة نظر، دط، الرباط، 2008، ص 15.

I. مجالات الدراسة

1. المجال المكاني للدراسة

بما أن موضوع دراستنا الحالية هو المجتمع المدني في الجزائر - التشكل والممارسة- وبما أن الإطار الجغرافي للجزائر شاسع جدا يستحيل على الباحث تغطيته كله، فقد وقع اختيارنا على ولاية ورقلة مجالا مكانيا، لاعتبارين أساسيين:

- 1) لأنها تعد المجال المكاني الذي تقيم فيه الباحثة، مما يراعي إلى حد بعيد الإمكانيات المتاحة للباحثة، من حيث الوقت والجهد والإمكانات المادية؛
- 2) كون الباحثة تمثل جزءا من مجتمع البحث في هذا المجال المكاني؛

تعتبر ولاية ورقلة واحدة من أهم الولايات الجزائرية تاريخيا، فقد كانت تسمى بمدينة وركلان التي تعني الرجل الحر، وسميت حديثا بمدينة ورقلة حيث شكلت العاصمة الإقليمية للجنوب الشرقي منذ المرحلة العثمانية، ثم سميت بالواحات خلال فترة الاحتلال الفرنسي حيث ضمت كل ولايات الجنوب الشرقي من الأغواط في الشمال إلى تمنراست في الجنوب، ومنذ سنة 1984 بدأت تضم ثلاث مدن كبرى وذلك نتيجة للتقسيم الإداري الجديد آنذاك، مدينة ورقلة وهي العاصمة للولاية، القطب الصناعي الذي تمثله مدينة حاسي مسعود، وتقرت التي تمثل عاصمة صناعية هي الأخرى لا تقل أهمية عن الآخرين، وبهذا التقسيم باتت ورقلة تتربع على مساحة قدرها 361980 كلم<sup>2</sup>، حيث تنقسم على 10 دوائر و21 بلدية، كما هو موضح في الجداول أدناه:

<sup>1</sup> ولاية ورقلة/ [https://ar.wikipedia.org/wiki/ولاية\\_ورقلة](https://ar.wikipedia.org/wiki/ولاية_ورقلة)، (2022/9/1)، 09:35.

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

### الجدول رقم ( 2 ) يوضح دوائر ولاية ورقلة من حيث العدد والتسمية

| الرقم | الدائرة    | الرقم | الدائرة    |
|-------|------------|-------|------------|
| 01    | ورقلة      | 06    | الطيبات    |
| 02    | سيدي خويلد | 07    | مقارين     |
| 03    | النقوسة    | 08    | تقرت       |
| 04    | الحجيرة    | 09    | حاسي مسعود |
| 05    | تماسين     | 10    | البرمة     |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع ويكيبيديا<sup>1</sup>

### الجدول رقم ( 3 ) يوضح بلديات ولاية ورقلة من حيث العدد والتسمية

| الرقم | البلدية     | الرقم | البلدية          | الرقم | البلدية          |
|-------|-------------|-------|------------------|-------|------------------|
| 01    | الطيبات     | 08    | الحجيرة          | 15    | الرويسات         |
| 02    | بن ناصر     | 09    | المالية          | 16    | البرمة           |
| 03    | المنقر      | 10    | النقوسة          | 17    | حاسي مسعود       |
| 04    | مقارين      | 11    | سيدي خويلد       | 18    | تقرت             |
| 05    | سيدي سليمان | 12    | عين البيضاء      | 19    | الزاوية العابدية |
| 06    | تماسين      | 13    | حاسي بن عبد الله | 20    | النزلة           |
| 07    | بلدة أعمار  | 14    | ورقلة            | 21    | تبسبست           |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع ويكيبيديا<sup>2</sup>

وقد تركزت الدراسة الميدانية على مدينة ورقلة كمجال مكاني للدراسة الحالية، باعتبار ولاية ورقلة كبيرة جدا وممتدة جغرافيا، كما أنها مركز التفاعل للمجتمع المدني في ولاية ورقلة.

<sup>1</sup> ولاية ورقلة/ [https://ar.wikipedia.org/wiki/ولاية\\_ورقلة](https://ar.wikipedia.org/wiki/ولاية_ورقلة)، (2022/9/1)، 09:35.

<sup>2</sup> ولاية ورقلة/ [https://ar.wikipedia.org/wiki/ولاية\\_ورقلة](https://ar.wikipedia.org/wiki/ولاية_ورقلة)، (2022/9/1)، 09:35.

## 2. المجال الزمني للدراسة

انطلقت دراستنا الحالية منذ تاريخ 01 ديسمبر 2019 مباشرة مرحلة الاستطلاع والاستكشاف، التي بدأت بقراءات تستهدف فعلي التثقيف والإحاطة بموضوع المجتمع المدني، ورُبطت مباشرة بالنزول للميدان منذ تاريخ 30 ديسمبر 2019 والتردد عليه مرارا وتكرارا، من أجل التعرف على الموضوع واقعيًا، وفهم طبيعة العلاقة الموجودة بين تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر وممارسته، وقد أطرت هذه المرحلة جملة من الأهداف؛ هي:

- التعرف قدر الإمكان على طبيعة وأصناف التشكيلات التي يتركب منها المجتمع المدني في الجزائر عموما، وورقلة خصوصا، والحصول على أرقام إحصائية لمجتمع البحث؛
- العوامل السوسيو تاريخية التي استوجبت تشكل المجتمع المدني في الجزائر؛
- خصائص ومميزات الفاعل الاجتماعي المنتمي للتشكيلات المنضوية تحت غطاء المجتمع المدني في الجزائر؛
- حصر الممارسات السائدة في هذا المجال الاجتماعي؛

وقد ساعدت الزيارات المتعددة والمتنوعة والمتكررة التي تخللتها القراءات على تكوين شبكة ملاحظات، والقيام بمقابلات، مكنتنا من تسجيل وجمع مؤشرات أسهمت في مراحل متقدمة من الدراسة على تحديد الأبعاد المتعلقة بها، لأنها توقفت في 27 فيفري 2020 بسبب الأوضاع التي شهدتها الجزائر بداية بالشأن الصحي جراء الجائحة الوبائية كوفيد 19، التي تسببت في غلق الحركة الاجتماعية الشاملة، ثم شملت الشأن السياسي والأمني الذي عزز هذا الغلق.

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

الجدول رقم (4): يوضح شبكة الملاحظة الاستطلاعية

| شبكة الملاحظة                                |   |  |
|--|---|--|
| متى حدثت الملاحظة؟                           | كيف حدثت الملاحظة؟  | الملاحظ؟   |
| - منذ 30 ديسمبر 2019 إلى غاية 27 فيفري 2020. | - من خلال الملاحظة بالمشاركة التي كانت محصلة لعضوية الباحثة في واحدة من الجمعيات، ما سمحت بمعاينة الظاهرة عن قرب. | - أصناف متنوعة لتشكلات المجتمع المدني تسمى جمعيات.<br>- الجمعيات الفاعلة في الميدان معروفة في المجتمع.<br>- خصائص الفاعلين الجمعويين.<br>- الممارسات الداخلية والخارجية. |

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول رقم (5): يوضح شبكة المقابلات الاستطلاعية

| شبكة المقابلات الاستطلاعية              |  |   |
|---|--|---|
| تاريخ المقابلة                          | طريقة المقابلة                           | أطراف المقابلة  |
| - في 27 ديسمبر 2019، وفي 14 جانفي 2020. | - من خلال التواصل الهاتفي المباشر        | - عينات من هذا المجتمع البحثي أي أعضاء من جمعيات وطنية. |
| - في 20 جانفي 2020                      | - من خلال إجراء مقابلة مباشرة في المكتب. | - موظفات مكتب الجمعيات بلدية ورقلة.                     |
| - في 27 جانفي 2020.                     | - من خلال إجراء مقابلة مباشرة في المكتب. | - السيدة رئيس مكتب الانتخابات والجمعيات بولاية ورقلة    |

المصدر: من إعداد الطالبة

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

يوضح الجدول أعلاه المقابلات الاستطلاعية الأولى للدراسة التي عززت شبكة الملاحظات، ونعرض خلاصة الدراسة الاستطلاعية في الجدول الموالي:

الجدول رقم ( 6 ): يوضح خلاصة الدراسة الاستطلاعية

| المؤشر   | البعد   | المكون | المفهوم  |
|--|---------|--------|----------|
| العمر الزمني للفاعل الإجتماعي، خصائص الفاعل الاجتماعي ونوعه، موقعه في الجمعية. | عضوي    | داخلي  | التشكل   |
| التخطيط، الاجتماعات، القرارات، التداول   | تنظيمي  |        |          |
| مقر الجمعية، مصادر تمويل التفاعلات الجمعية                                     | مادي    |        |          |
| شبكة العلاقات الاجتماعية   | اجتماعي |        |          |
| طبيعة الجمعية، صنفها،  |         | خارجي  |          |
| تفاعلات جمعية داخلية تعكس مبادئ العمل المدني                                   |         | داخلية | الممارسة |
| أنشطة وتفاعلات جمعية خارجية تعكس فاعلية المجتمع المدني                         |         | خارجية |          |

المصدر: من إعداد الطالبة

### 3. مجتمع البحث

يعتبر مجتمع البحث " مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي تركز عليها الملاحظات"<sup>1</sup>، وهو مجموعة من العناصر التي تشترك في خاصية واحدة أو عدد من الخصائص التي تميزهم عن غيرهم من العناصر الأخرى، وهي التي ستجرى عليها عملية البحث<sup>2</sup>، ومجتمع البحث لدراستنا الحالية هو: المجتمع المدني في مدينة ورقلة، وقد بلغ عدد الجمعيات في ولاية ورقلة حسب آخر إحصائيات منشورة على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بـ

<sup>1</sup> أنجوس. م، منهجية البحث في العلوم الانسانية، تر: صحراوي بوزيد وآخرون، دار القصبه للنشر، دط، الجزائر، 2004، ص 298.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 298.

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

1907 جمعية من المجموع الكلي للتعداد المقدر بـ 108.940 جمعية على مستوى الجزائر ( أنظر الملحق رقم )، تتوزع على 18 ثمانية عشر صنفا، كما هو موضح في الجدول أدناه:  
الجدول رقم ( 7 ) يوضح توزيع عدد الجمعيات في ولاية ورقلة حسب الأصناف

| الرقم | صنف الجمعية              | التكرار | النسبة المئوية |
|-------|--------------------------|---------|----------------|
| 01    | مهنية                    | 10      | 0.5%           |
| 02    | دينية                    | 451     | 23.6%          |
| 03    | رياضة وتربية بدنية       | 340     | 17.8%          |
| 04    | فنون وثقافة              | 331     | 17.3%          |
| 05    | أولياء التلاميذ          | 202     | 10.5%          |
| 06    | علوم وتكنولوجيا          | 19      | 0.9%           |
| 07    | جمعيات الأحياء           | 122     | 6.3%           |
| 08    | البيئة                   | 90      | 4.7%           |
| 09    | المعاقين                 | 18      | 0.9%           |
| 10    | المستهلك                 | 01      | 0.05%          |
| 11    | الشبيبة والطفولة         | 52      | 2.7%           |
| 12    | السياحة والترفيه         | 01      | 0.05%          |
| 13    | المتقاعدين والمسنين      | 52      | 2.7%           |
| 14    | نسوية                    | 59      | 3.1%           |
| 15    | التضامن والأعمال الخيرية | 110     | 5.7%           |
| 16    | إنقاذ                    | 24      | 1.2%           |
| 17    | الصحة والطب              | 25      | 1.3%           |
| 18    | التلاميذ القدامى والطلبة | 00      | 00%            |
|       | المجموع                  | 1907    | 100%           |

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لإحصائيات الوزارة المعنية ( أنظر الملحق رقم (01) )



## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

من الإحصاءات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن المجتمع المدني في ولاية ورقلة يتضمن ما عدده 1907 جمعية تتوزع بنسب متباينة ومتفاوتة، حيث تتصدر الجمعيات الدينية المرتبة الأولى بعدد قدره 451 جمعية بنسبة 23.6%، والجمعيات الرياضية في المرتبة الثانية بعدد قدره 340 جمعية بنسبة 17.8%، والمرتبة الثالثة لصنف الجمعيات الفنون والثقافة بعدد قدره 331 جمعية ما نسبته 17.3%، والمرتبة الرابعة لجمعيات أولياء التلاميذ بعدد 202 جمعية بنسبة 10.5%، والمرتبة الخامسة لصنف جمعيات الأحياء لعدد 122 جمعية بنسبة 6.3%، والمرتبة السادسة لصنف التضامن والأعمال الخيرية بعدد 110 جمعية ما نسبته 5.7%، والمرتبة السابعة كانت لصنف البيئة بعدد 90 جمعية ونسبة 4.7%، والمرتبة الثامنة لصنف الجمعيات النسوية بعدد 59 جمعية بنسبة 3.1%، والمرتبة التاسعة احتلها صنفى الشبيبة والطفولة، والمتقاعدين والمسنين بعدد 52 جمعية لكل صنف منهما، ما يقابله 2.7% لكل صنف، وعادت المرتبة العاشرة لصنف الصحة والطب بعدد 25 جمعية بنسبة 1.3%، ثم المرتبة الحادية عشر لصنف جمعيات الإنقاذ بعدد 24 جمعية بنسبة 1.2%، وتليها المرتبة الثانية عشر لصنف جمعيات العلوم والتكنولوجيا بعدد 19 جمعية ما نسبته 0.9%، والمرتبة الثالثة عشر كانت لصنف المعاقين بعدد 18 جمعية ما نسبته 0.9%، وتلتهم المرتبة الرابعة عشر لصنف الجمعيات المهنية بـ 10 جمعيات ما نسبته 0.5%، وبعدها المرتبة الخامسة عشر لصنفى المستهلك والسياحة والترفيه بجمعية واحدة لكل صنف 1 ونسبة قدرها 0.05% لكل صنف.

حسب البيانات الكمية نلاحظ أن 17 صنفا من أصل 18 صنف، هي التي تضمها قائمة الجمعيات في ولاية ورقلة حسب آخر إحصائيات، والصنف غير الموجود كما هو موضح في الجدول أعلاه هو صنف التلاميذ القدامى والطلبة؛

وترجع صدارة أصناف جمعيات بعينها قائمة الأصناف: مثل الجمعيات الدينية، وجمعيات الفنون والثقافة، جمعيات أولياء التلاميذ، لأن إنشاءها يتم بشكل تلقائي؛ لارتباطها بمؤسسات رسمية مثل المساجد والمدارس<sup>1</sup>، عدا صنف الجمعيات الرياضية لأنها تتلقى تمويلا لأنشطتها من طرف الدولة، وهو السبب الذي جعل أصناف أخرى أعدادها أقل مثل جمعيات الأحياء مقارنة بالعدد الإجمالي لأحياء ولاية ورقلة؛

<sup>1</sup> جهيدة شاوش إخوان، مرجع سبق ذكره: ص 141.

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

أما ترتيب الأصناف الأخرى فهو ترتيب تنازلي يعكس اهتمامات الفاعل الجمعي في ولاية ورقلة وغير مرتبط بمؤسسات أو بني اجتماعية بعينها<sup>1</sup>، حيث صنف التضامن والأعمال الخيرية الذي هو ذاتي الإنشاء يحاول التواجد في ظل نقص التمويل المادي ووجود الرغبة في التطوع؛ أما بالنسبة لصنف جمعيات البيئة وصنف الجمعيات النسوية فهو تطور ملحوظ مقارنة بالإحصاءات السابقة، وهو ما ينطبق على صنفى الشبيبة والطفولة، والمتقاعدين والمسنين، وصنف الصحة والطب وصنف جمعيات الإنقاذ، وجمعيات العلوم والتكنولوجيا، وصنف المعاقين، وصنف الجمعيات المهنية، ليتذيل القائمة صنفى المستهلك والسياحة والترفيه، وهي أرقام تعكس ثقافة المجتمع عموماً والمرأة بشكل خاص والمجالات التي يسمح لها بالتفاعل ضمنها<sup>2</sup>.

الجدول رقم ( 8 ) يوضح توزيع عدد الجمعيات في بلدية ورقلة حسب الأصناف للسنوات

2022 / 2021 / 2020

| المجموع |     | السنة |    |       |     |      |    | طابع الجمعية    | الرقم |
|---------|-----|-------|----|-------|-----|------|----|-----------------|-------|
|         |     | 2022  |    | 2021  |     | 2020 |    |                 |       |
| %       | ت   | %     | ت  | %     | ت   | %    | ت  |                 |       |
| 15.1%   | 42  | 13.8% | 05 | 17.5% | 37  | 00%  | 00 | دينية           | 01    |
| 38.2%   | 106 | 13.8% | 05 | 47.8% | 101 | 00%  | 00 | رياضية          | 02    |
| 12.2%   | 34  | 16.6% | 06 | 9%    | 19  | 30%  | 09 | فنون وثقافة     | 03    |
| 2.5%    | 07  | 2.7%  | 01 | 1.8%  | 04  | 6.6% | 02 | أولياء التلاميذ | 04    |

<sup>1</sup> جهيدة شاوش إخوان، مرجع سبق ذكره: ص 142.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 142.

الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

|    |                                |    |      |     |       |    |       |     |
|----|--------------------------------|----|------|-----|-------|----|-------|-----|
| 05 | علوم<br>وتكنولوجيا             | 00 | 00   | 01  | 04    | 00 | 01    | 03  |
| 06 | جمعيات<br>الأحياء              | 08 | 3.3% | 26  | 12.3% | 11 | 30.5% | 45  |
| 07 | البيئة                         | 01 | 3.3% | 03  | 1.4%  | 00 | 00    | 04  |
| 08 | الفلاحة<br>والريفية            | 00 | 00   | 03  | 1.4%  | 04 | 11.1% | 07  |
| 09 | الشبيبة<br>والطفولة            | 03 | 10%  | 05  | 2.3%  | 01 | 2.7%  | 09  |
| 10 | السياحة<br>والترفيه            | 01 | 3.3% | 03  | 1.4%  | 00 | 00    | 04  |
| 11 | التضامن<br>والأعمال<br>الخيرية | 06 | 20%  | 09  | 4.2%  | 03 | 8.3%  | 18  |
|    | المجموع                        | 30 | 100% | 211 | 100%  | 36 | 100%  | 277 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بلدية ورقلة ( أنظر الملحق رقم (02) )

من الإحصاءات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن المجتمع المدني في بلدية ورقلة خلال المجال الزمني المحصور بين 2020 والسداسي الأول من سنة 2022 أنه يتضمن ما عدده 277 جمعية تتوزع بنسب متباينة على 11 صنفا، حيث احتلت الجمعيات الرياضية المرتبة الأولى بعدد قدره 106 جمعية بنسبة

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

38.2%، تأسست في سنة 2021 101 جمعية بنسبة قدرها 47.8%، و 5 جمعيات تأسست خلال السداسي الأول من سنة 2022 بنسبة قدرها 13.8%، في حين لم تؤسس ولا جمعية من هذا الصنف خلال سنة 2020؛

ثم تلتها جمعيات الأحياء في المرتبة الثانية بعدد قدره 45 جمعية بنسبة 16.2%، تأسست منها 26 جمعية سنة 2021 بنسبة قدرها 12.3%، و 11 جمعية تأسست خلال السداسي الأول من سنة 2022 بنسبة قدرها 30.5%، و 8 جمعيات تأسست خلال سنة 2020 بنسبة قدرها 3.3%؛

ثم تلتها الجمعيات الدينية في المرتبة الثالثة بعدد قدره 42 جمعية بنسبة 15.1%، تأسست منها 37 جمعية سنة 2021 بنسبة قدرها 17.5%، و 5 جمعيات تأسست خلال السداسي الأول من سنة 2022 بنسبة قدرها 13.8%، في حين لم تؤسس ولا جمعية من هذا الصنف خلال سنة 2020؛

أما المرتبة الرابعة فعادت لصنف الفنون والثقافة حيث قُدِّرَ العدد بـ 34 جمعية ما نسبته 12.2%، تأسست منها 19 جمعية سنة 2021 بنسبة قدرها 9%، و 9 جمعيات تأسست خلال سنة 2020 بنسبة قدرها 30%، وتم تأسيس 6 جمعيات خلال السداسي الأول من سنة 2022 بنسبة قدرها 16.6%؛

والمرتبة الخامسة لصنف جمعيات التضامن والأعمال الخيرية بـ 18 جمعية بنسبة 6.3%، تأسست منها 9 جمعيات سنة 2021 بنسبة قدرها 4.2%، و 6 جمعيات تأسست خلال سنة 2020 بنسبة قدرها 20%، وتم تأسيس 3 جمعيات خلال السداسي الأول من سنة 2022 بنسبة قدرها 8.3%؛

وتلتها المرتبة السادسة لصنف الشبيبة والطفولة بـ 9 جمعيات ما نسبته 3.2%، تأسست منها 5 جمعيات سنة 2021 بنسبة قدرها 2.3%، و 3 جمعيات تأسست خلال سنة 2020 بنسبة قدرها 10%، وتم تأسيس جمعية واحدة 1 خلال السداسي الأول من سنة 2022 بنسبة قدرها 2.7%؛

أما المرتبة السابعة فكانت لصنفي جمعيات أولياء التلاميذ والجمعيات الفلاحية والريفية بـ 7 جمعيات ما نسبته 2.5% لكل صنف منهما، مع اختلاف توزيع أعداد التأسيس حسب السنوات لكل صنف، حيث تأسست 4 جمعيات أولياء التلاميذ سنة 2021 بنسبة قدرها 1.8%، وجمعيتان 2 تأسستا خلال سنة 2020 بنسبة قدرها 6.6%، وتم تأسيس جمعية واحدة 1 خلال السداسي الأول

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

من سنة 2022 بنسبة قدرها 2.7%، أما بالنسبة لصنف الجمعيات الفلاحية والريفية فقد تأسست 4 جمعيات خلال السداسي الأول من سنة 2022 بنسبة قدرها 11.1%، و 3 جمعيات تأسست خلال سنة 2021 بنسبة قدرها 1.4%، ولم يتم تأسيس أي جمعية خلال سنة 2020؛

أما المرتبة الثامنة فعادت لصنفي جمعيات البيئة وجمعيات السياحة والترفيه بـ 4 جمعيات ما نسبته 1.4% لكل صنف منهما، مع تطابق توزيع أعداد التأسيس حسب السنوات لكل صنف، حيث تأسست 3 جمعيات من كل صنف في سنة 2021 بنسبة قدرها 1.4%، وجمعية واحدة 1 من كل صنف تأسست خلال سنة 2020 بنسبة قدرها 3.3%، ولم يتم تأسيس ولا جمعية خلال السداسي الأول من سنة 2022.

من خلال البيانات المجدولة أعلاه نلاحظ أن كل أصناف الجمعيات تزايد عددها خلال سنة 2021، بحكم التغيير الطارئ على مستوى رأس هرم القيادة السياسية الجزائرية، والتي أتبعته تغييرات في القوانين منها تلك المتعلقة بالمجتمع المدني وتأسيس الجمعيات وشروطها وحتى المدة الزمنية، حيث تم التخفيف منها، لاسيما فيما يتعلق بشرط مقر الجمعية، إذ أصبح بإمكان أي شخص تأسيس جمعية ولو بغرفة في منزله أو بمستودع منزله.

الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

الجدول رقم ( 9 ) يوضح توزيع عدد الجمعيات المعتمدة في بلدية سيدي خويلد

| الرقم | طابع الجمعية             | سنة الاعتماد |    |          |    |         |    |
|-------|--------------------------|--------------|----|----------|----|---------|----|
|       |                          | منذ 2020     |    | قبل 2020 |    | المجموع |    |
|       |                          | %            | ت  | %        | ت  | %       | ت  |
| 01    | دينية                    | 25%          | 03 | 22.7%    | 05 | 23.5%   | 08 |
| 02    | رياضية                   | 00%          | 00 | 13.6%    | 03 | 8.8%    | 03 |
| 03    | فنون وثقافة              | 16.6%        | 02 | 9.1%     | 02 | 11.7%   | 04 |
| 04    | أولياء التلاميذ          | 00%          | 00 | 4.5%     | 01 | 2.9%    | 01 |
| 05    | جمعيات الأحياء           | 16.6%        | 02 | 18.2%    | 04 | 17.6%   | 06 |
| 06    | الفلاحية والريفية        | 16.6%        | 02 | 13.6%    | 03 | 14.7%   | 05 |
| 07    | الشبيبة                  | 8.3%         | 01 | 9.1%     | 02 | 8.8%    | 03 |
| 08    | التضامن والأعمال الخيرية | 16.6%        | 02 | 9.1%     | 02 | 11.7%   | 04 |
|       | المجموع                  | 100%         | 12 | 100%     | 22 | 100%    | 34 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بلدية سيدي خويلد ( أنظر الملحق رقم

((03))

من البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن المجتمع المدني في بلدية سيدي خويلد يتضمن 34 جمعية تتوزع بنسب متفاوتة على 8 أصناف، حيث احتلت الجمعيات الدينية المرتبة الأولى بعدد قدره 8 جمعيات بنسبة 23.5%، تأسست منها 5 جمعيات منذ سنة 2020 بنسبة قدرها 22.7%، علما أنها كانت تضم 3 جمعيات تم تأسيسها قبل سنة 2020 بنسبة قدرها 25%؛

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

ثم تلتها جمعيات الأحياء في المرتبة الثانية بعدد قدره 6 جمعيات بنسبة 17.6%، تأسست منها 4 جمعيات منذ سنة 2020 بنسبة قدرها 18.2%، وقد تم تأسيس جمعيتان 2 قبل سنة 2022 بنسبة قدرها 16.6%؛

والمرتبة الثالثة عادت للجمعيات الفلاحية والريفية بـ 5 جمعيات بنسبة 14.7%، تأسست منها 3 جمعيات منذ سنة 2020 بنسبة قدرها 13.6%، وقد تم تأسيس جمعيتان 2 قبل سنة 2020 بنسبة قدرها 16.6%؛

والمرتبة الرابعة كانت لصنفي جمعيات الفنون والثقافة وجمعيات التضامن والأعمال الخيرية بـ 4 جمعيات بنسبة 11.7% لكل صنف منهما، مع تطابق توزيع أعداد التأسيس حسب السنوات لكل صنف، حيث تأسست جمعيتان 2 جمعيات من كل صنف منذ سنة 2020 بنسبة قدرها 9.1%، وقد تم تأسيس جمعيتان 2 من كل صنف قبل سنة 2020 بنسبة قدرها 16.6%؛

والمرتبة الخامسة عادت لصنفي الجمعيات الرياضية وجمعيات الشبيبة بـ 3 جمعيات بنسبة 8.8% لكل صنف منهما، مع اختلاف توزيع أعداد التأسيس حسب السنوات لكل صنف، حيث تأسست 3 جمعيات رياضية منذ سنة 2020 بنسبة قدرها 13.6%، ولم تكن هناك أي جمعيات رياضية قبل سنة 2020، أما بالنسبة لصنف جمعيات الشبيبة فقد تم تأسيس جمعيتان 2 منذ سنة 2020 بنسبة قدرها 9.1%، وقد تم تأسيس جمعية واحدة 1 قبل سنة 2020 بنسبة قدرها 8.3%؛

والمرتبة السادسة عادت لجمعيات أولياء التلاميذ بجمعية واحدة 1 بنسبة 2.9%، تأسست منذ سنة 2020؛

من خلال البيانات المجدولة أعلاه نلاحظ أن كل أصناف الجمعيات تزايد عددها منذ سنة 2020، وهذا تأثرا بما يحدث في الجزائر عموما وورقلة خصوصا، حتى إن أصناف جمعيات لم تكن موجودة من قبل وبحكم التغيير الطارئ على مستوى رأس هرم القيادة السياسية الجزائرية كما أسلفنا الذكر، حيث طرأت تغييرات في القوانين منها تلك المتعلقة بالمجتمع المدني وتأسيس الجمعيات وشروطها وحتى المدة الزمنية، وكذلك من حيث التمثيل المجتمعي، إذ استلزم على المستفيدين من

السكنات التساهمية تأسيس جمعيات تمكنهم من متابعة مسار بناء سكناتهم، ورفع انشغالهم وقت الضرورة إلى السلطات المعنية.

من خلال التناول الرقمي والقراءة الواقعية لتشكلات المجتمع المدني في مدينة ورقلة، نستنتج أن هناك أصناف عديدة تتأسس مؤقتا حتى توصل انشغالنا معينا إلى السلطات المعنية أو حتى تحقق هدفا محددًا مستعجلا مثل جمعيات الأحياء وجمعيات أولياء التلاميذ، لذلك فرقمها لا يعبر عن الرقم الإحصائي للأحياء ولا للمدارس، كما أن هناك أصناف تتأسس بشكل تلقائي بمجرد تأسيس المؤسسات التي تتبعها، مثل اللجان الدينية وبعض النوادي والجمعيات الثقافية، حيث إنه لكل مسجد لجنة دينية ولكل مركز ثقافي نادي أو جمعية تمثله.

لذلك فإننا نستثني من دراستنا كل هذه الأصناف، حيث إن المجتمع المدني الذي تختص دراستنا بالبحث فيه هو المجتمع التلقائي التشكل، أي كما عرفناه إجرائيا في الفصل الأول: " الجمعيات المدنية المنظمة بحرية ومُتَحَكِّمٌ بها ذاتيا، من طرف الفاعلين المنتمين إليها طواعية، سعيا منهم لتحقيق أغراض ومعان مشتركة، ويحمل هذا التشكل مواصفات مقوماته الرئيسة، التي تتمثل في التنظيم الداخلي والتدبير المادي ورأس المال الاجتماعي".

### 4. عينة الدراسة

صحيح أن البحث العلمي يكتمل عندما نستعلم لدى كل عناصر مجتمع البحث الذي نهتم بدراسته، غير أن ذلك يكون صعبا أو مستحيلا عندما يستحيل الوصول إلى مجتمع البحث نظرا لقوانين تتعلق بسرية المفردات، أو عرقلة شخصية تمنع الوصول إلى قوائم مجتمع البحث، فنلجأ إلى سحب عينة من مجتمع البحث، أي جزء منه نجمع من خلاله المعطيات ميدانيا<sup>1</sup>.

وهذا ما حدث في دراستنا الحالية، حيث أنه استحال علينا الوصول إلى مجتمع البحث مباشرة كجمعيات مؤثقة لدى السلطات المعنية، وهو ما حال بيننا وبين الذهاب إلى الجمعيات في مقراتها، والتي - حسب موظفات المكاتب الخاصة بالجمعيات في ولاية ورقلة وبلدية ورقلة- غالبا ما تكون غير موجودة أو مغلقة أو هي في الأصل عبارة عن غرفة أو مستودعا في منزل مؤسس الجمعية، كما

<sup>1</sup> أنجوس. م، مرجع سبق ذكره: ص 301.



أن عددا كبيرا جدا من الجمعيات هي حبر على ورق ولا وجود ميداني لها، فضلا عن ذلك أنه لا وجود لقائمة تحصر كل أسماء الأفراد كفاعلين جمعيين في مجال المجتمع المدني.

ولأن الوصول إلى مجتمع البحث يكون عبر عدة طرق لاختيار عينة البحث، من بينها الطريقة غير الاحتمالية، والتي تضم عينة كرة الثلج التي هي عينة غير احتمالية، من جماعة معينة تبدأ بفرد من هذه الجماعة، إذ يتطلب البحث استخدام هذا الأسلوب لما يفتقر إلى أي أساس إحصائي للعشوائية أو التمثيل، مع إمكانية الوصول إلى نتائج مهمة باعتمادها<sup>1</sup>؛

ولأن الوصول الفعلي لمجتمع البحث يكون من خلال العنصر البشري، فقد اخترنا الوصول إلى تشكلات المجتمع المدني عن طريق الفاعل الجمعي المنضوي تحت غطاءه ممثلا في الفرد، وذلك عن طريق عملية الفرز بكرة الثلج، حيث إن " الفرز بشكل الكرة الثلجية إجراء غير احتمالي للمعاينة، معزز بنواة أولى من أفراد مجتمع البحث، والذين يقودوننا إلى عناصر أخرى، يقومون هم بدورهم بنفس العملية وهكذا"<sup>2</sup>.

### • حجم العينة

وعليه؛ فقد قمنا في دراستنا هذه بإجراء عملية فرز كرة الثلج انطلاقا من أننا نعرف أسماء فاعلين جمعيين في مجتمع البحث المستهدف، ومن خلالهم تمكنا من الوصول إلى أفراد آخرين من مجتمع البحث، وهكذا استمرت العملية حتى توصلنا في الأخير إلى بناء عينة البحث، وقد لجأنا إلى هذا النوع من الفرز بحكم طبيعة الظروف التي أحاطت بالبحث كما أسلفنا الذكر، والتي منعنا من التحصل على القوائم الكاملة لقاعدة مجتمع البحث، فضلا عن أنه مجال منغلق على نفسه إلى حد بعيد جدا، حيث أنه مجتمع متحفظ وغير معلوم الظهور، لذلك اعتمادنا الأساسي في دراستنا الميدانية كان قائما على رأس المال الاجتماعي الذي مكنا من درجته كرتنا الثلجية وتضخيم عينة البحث، ولو أن الأمر لم يكن سهل التطبيق، بل كان في غاية الصعوبة خاصة وأنا اشترطنا أقدمية

<sup>1</sup> عبد الجواد مصطفى خلف، نظرية علم الاجتماع المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2009، ص

.114

<sup>2</sup> أنجوس. م، مرجع سبق ذكره: ص 314.

النشاط الجمعي، من أجل الوصول إلى حقائق تعبر عن المجتمع المدني تشكلا وممارسة، وفي الأخير كان حجم العينة 87 مفردة.

### II. المنهج المستخدم في الدراسة

إن المنهج طريقة يسلكها الباحث بغية تحقيق أهداف البحث إذ " يتكون المنهج من مجموع العمليات الفكرية التي يسعى اختصاص بها إلى بلوغ الحقائق التي يتابعها ويثبتها ويتحقق منها"<sup>1</sup>، فهي مجموعة من العمليات المتناسقة، توجهها مجموعة من المبادئ ومجموعة من المعايير، تسمح باختيار واحدة أو أكثر من التقنيات وتنسيقها<sup>2</sup>.

ومن بين تشكيلة المناهج العلمية، يمكن للباحث أن يتحصل على المعرفة باتباع واحد منها، كمنهج المسح الاجتماعي الذي يعتبر من أكثر المناهج التي يعتمد عليها في دراسة الظواهر الاجتماعية، حيث يمكن من خلاله جمع معلومات وبيانات عن الظاهرة المتوخاة<sup>3</sup>.

إذ يعرف منهج المسح الاجتماعي بأنه " الطريقة العلمية التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المدروسة، من حيث العوامل المكونة لها، والعلاقات السائدة داخلها كما في الحيز الواقعي، وضمن ظروفها الطبيعية غير المصطنعة"<sup>4</sup>.

وغالبا ما يكون مجتمع البحث كبيرا أو غير معروف أو صعب الوصول إليه، لذلك تتطلب اعتبارات: الجهد؛ المال؛ الوقت، إجراء مسح جزئي وهو ما يسمى المسح بالعينة<sup>5</sup>، ولذلك اعتمدنا في دراستنا الحالية على المسح بالعينة.

<sup>1</sup> غراويتز. م، **مناهج العلوم الاجتماعية**، تر: سام عمار، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، ط1، دمشق، 1993، ص 9.

<sup>2</sup> غراويتز. م، مرجع سبق ذكره: ص 10، 11.

<sup>3</sup> سلاطينة بلقاسم والجيلاني حسان، **أسس المناهج الاجتماعية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2012، ص 16.

<sup>4</sup> المرجع نفسه: ص 18، 19.

<sup>5</sup> عبد الجواد مصطفى خلف، مرجع سبق ذكره: ص 110.

### III. أدوات جمع بيانات الدراسة:

تعد الأدوات وسيلة تجيبنا عن التساؤل: كيف؟ تحقيقا لبلوغ هدف معين، فالأدوات تقنيات لتناول المشكلات، تأخذ مكانها على مستوى الواقعة أو المرحلة العلمية، " يضعها المنهج في خدمة البحث، وينظمها لتحقيق هذا الهدف، إنها محدودة العدد ويشترك فيها معظم العلوم الاجتماعية"<sup>1</sup>، وقد استخدمنا في دراستنا الحالية الأدوات الآتية:

#### 1. الملاحظة بالمشاركة:

تقتضي الملاحظة بالمشاركة من الباحث المشاركة في الفعل الاجتماعي الذي يهدف إلى فهمه ووصفه وتفسيره، فهي طريقة تسمح بالاقتراب قدر المستطاع من مجتمع البحث<sup>2</sup>، كونها تتيح التعرف على وجهات النظر، وملاحظة الممارسات الطبيعية الواقعية.

توفر تقنية الملاحظة بالمشاركة الإدراك والفهم المرافقين للمشاركة الذاتية، ولكنها قد تؤدي لضياح الموضوعية، وقد اقترح في هذا الصدد رونالد فرانكنبيرج تقسيم البحث المعتمد على الملاحظة بالمشاركة إلى ثلاث مراحل، تؤمن الملاحظ المشارك من الوقوع المفرط في الذاتية، وتضفي المزيد من التنظيم والضبط على عملية المشاركة، حيث تتطلب كل مرحلة درجة معينة من المشاركة مع مفردات البحث: المرحلة الأولى: فيها يتم تحديد مشروع البحث؛

المرحلة الثانية: من خلالها يصبح الباحث مشاركا مع مفردات البحث؛

المرحلة الثالثة: هنا ينسحب الباحث من المشاركة من أجل تقييم ما توصل إليه من خبرات ونتائج<sup>3</sup>؛

وقد جربت إيلين باركر ثلاث أطوار في دراستها عن كنيسة التوحيد المونيز Mooneies:

الطور السلبي: وتتم فيه المشاهدة والاستماع من طرف الباحث؛

الطور التفاعلي: وفيه يقوم الباحث بتحريك النقاش والحوار وتوجيه أسئلة استكشافية؛

<sup>1</sup> غراويتز. م، مرجع سبق ذكره: ص 11.

<sup>2</sup> عبد الجواد مصطفى خلف، مرجع سبق ذكره: ص 124.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 126، 127.

الطور الإيجابي: وهنا يقوم الباحث بطرح الأسئلة الملحة والأكثر تفصيلا وإحراجا<sup>1</sup>؛

وقد بدأت الملاحظة بالمشاركة منذ انضمامنا إلى إحدى الجمعيات الوطنية في خريف 2019، واستمرت إلى غاية إنهاء الدراسة، حيث تمكنا بمرور الوقت من بناء موضوع الدراسة تدريجيا، من خلال المشاهدات والمشاركات التي ساعدتنا في تسجيل مؤشرات واستبعاد أخرى، وبناء أداة الدراسة، والوصول إلى تفسير بعض الممارسات.

### 2. الاستبيان:

يعد الاستبيان واحدا " من أكثر الطرق شيوعا لإجراء المسح الاجتماعي، وهو عبارة عن قائمة من الأسئلة المعدة سلفا يوجهها الباحث إلى أفراد العينة"<sup>2</sup>.

وقد اعتمدت دراستنا الحالية بشكل أساسي على الاستبيان، حيث تكون من خمسة محاور، جاءت كما يأتي:

المحور الأول: البيانات السوسيوديمغرافية

المحور الثاني: التنظيم الداخلي للجمعية

المحور الثالث: التدبير المادي للجمعية

المحور الرابع: رأس المال الاجتماعي للجمعية

المحور الخامس: الممارسة

لقد تم البدء بتوزيع استمارات الاستبيان منذ يوم 13 أبريل 2022 إلى غاية 30 ماي 2022، حيث قمنا بتوزيع 115 استمارة استبيان، تم استرجاع 96 استمارة منها، وتم إلغاء 9 بسبب عدم اكتمال الإجابات، ولم نسترد 19 استمارة، وبالتالي فإن العدد الإجمالي للاستبيانات الصالحة للتحليل هو 87 استبيانا.

<sup>1</sup> عبد الجواد مصطفى خلف، مرجع سبق ذكره: ص 127.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص 114.

3. الوثائق:

لقد استندنا في دراستنا هذه على بعض الوثائق التي تحصلنا عليها من جهات رسمية، تتمثل في بعض الإحصاءات عن جمعيات المجتمع المدني في بلدية ورقلة، وبعض الإحصاءات عن جمعيات المجتمع المدني في بلدية سيدي خويلد التابعة لولاية في فترة زمنية معينة.

IV. الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا الحالية على الجداول البسيطة والمركبة في عرض البيانات المتحصل عليها بعد ترميز الاستمارات وتفريغها، مع تمثيلها جدوليا بتكرارات ونسب مئوية.

كما تم الاعتماد على حزمة SPSS 28، في تفريغ الاستمارات وحساب التكرارات والنسب المئوية، وربط المتغيرات ببعضها البعض واستخراج نسبها المئوية.

V. عرض وتفسير البيانات السوسيوديمغرافية لعينة الدراسة:

الجدول ( 10 ) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

| النسبة المئوية | التكرار | الجنس   |
|----------------|---------|---------|
| 66.7%          | 58      | ذكر     |
| 33.3%          | 29      | أنثى    |
| 100%           | 87      | المجموع |

يبين الجدول أعلاه، أن النسبة التي تمثل الذكور هي 66.7% للعدد 58، في مقابل 33.3% للإناث بما يقابل 29 مفردة، وهو رقم يعادل ثلث الرقم الإجمالي للعينة، وهذا يدل على غلبة انضمام العنصر الذكور في مجال المجتمع المدني مقارنة بالعنصر الأنثوي، وهذا الرقم الإحصائي يميلنا إلى طبيعة النشاط والتفاعل داخل هذا النوع من المجالات الاجتماعية، فهو يتطلب المتابعة المستمرة والتواصل الدائم مع السلطات والهيئات، وهذا يستلزم من الفاعل الجمعي تخصيص وقت وجهد يكفيا لهذه الممارسات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، كما يفسر هذا الرقم الإحصائي رغبة المرأة ذاتها في

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

دخول هذا المجال المدني، ولا يتوقف عند رغبتها؛ بل يتعداها ليعكس المجالات التي يسمح لها المجتمع بالتفاعل ضمنها؛

غير أن هذا لا ينفي أنه رقم يعكس تطورا ملحوظا لولوج المرأة هذا المجال على ضعفه مقارنة بالسنوات السابقة.

الجدول ( 11 ) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

| النسبة المئوية | التكرار | الفئة        |
|----------------|---------|--------------|
| 33.3%          | 29      | من 20 إلى 30 |
| 44.8%          | 39      | من 30 إلى 40 |
| 16.1%          | 14      | من 40 إلى 50 |
| 5.7%           | 5       | من 50 إلى 60 |
| 100%           | 87      | المجموع      |

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الفئة العمرية المتراوحه بين 30 و 40 سنة تحمل أكبر نسبة والمقدرة بـ 44.8% حسب الشواهد الكمية المجدولة، وتليها الفئة التي تتراوح بين 20 و 30 سنة بنسبة قدرت بـ 33.3%، ثم تليها الفئة المتراوحه بين 40 و 50 سنة بنسبة قدرت بـ 16.1%، ثم الفئة المتراوحه بين 50 و 60 سنة بنسبة قدرت بـ 5.7% وهي الأقل بين الفئات السابقة؛

ما يمكن استنتاجه من البيانات المجدولة أعلاه؛ أن العمر الزمني الغالب هو دليل على ثراء المجتمع المدني بفاعلين جمعويين بأعمار حيوية وناضجة، من شأنها أن تساعد في حركية ونشاط ودعم الحركة المدنية، من خلال تقديم مهاراتهم وخبراتهم بما يتوافق مع أنواع وأصناف الجمعيات بغية تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا طبعا في حال توفر الشروط الملائمة لذلك، لا سيما التي تتعلق بالرغبة والإرادة الجمعوية.

الجدول ( 12 ) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

| النسبة المئوية | التكرار | المؤهل العلمي    |
|----------------|---------|------------------|
| 32.2%          | 28      | ثانوي فأقل       |
| 57.5%          | 50      | ليسانس / ماجستير |
| 10.3%          | 9       | دكتوراه          |
| 100%           | 87      | المجموع          |

تفضي الشواهد الكمية المجدولة أعلاه إلى أن الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع المدني أصحاب المؤهل العلمي ليسانس / ماجستير هم الأكثر عدداً وذلك بنسبة قدرها 57.5%، ثم تليها فئة ثانوي فأقل بنسبة قدرها 32.2%، وبعدها فئة الدكتوراه بنسبة قدرها 10.3%؛

ومما تمت قراءته رقمياً، نلاحظ أن العينة البحثية تضم فاعلين جمعويين في المجتمع المدني ذوا مستويات تعليمية متنوعة، تدرج من الثانوي فأقل إلى التعليم الجامعي بأطواره الثلاث مع غلبة هذا الأخير، حيث تساهم كل منها بمستواها في تشكيل الفعل الجمعي، فالفئة الجامعية قد تتيح تبادل الأفكار والمعارف وتطوير الفعل المدني، كما قد تؤسس لبناء ثقافة عمل جماعي مدني منظم، والتي من شأنها تطوير الحركة وتنشيطها فكرياً، كما تساهم الفئة التي مستواها ثانوي فأقل هي الأخرى بخبراتها الحياتية التي اكتسبتها ميدانياً؛

غير أن هذا التنوع ؛ بقدر ما يحمل في طياته من ثراء وإيجابيات، قد يتسبب أيضاً في تضارب من حيث المستوى الفكري، وهو ما قد يؤثر على مسار المجتمع المدني تشكلاً وممارسة، نتيجة تركيز اهتمام الفاعلين الجمعويين وجهودهم في الصراع والخلاف سواء بشكل مقصود أو غير مقصود بدل التركيز على الفعل التطوعي، وهو حياض وانحراف عن الهدف التطوعي المدني.

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

الجدول ( 13 ) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

| النسبة المئوية | التكرار | الحالة الاجتماعية |
|----------------|---------|-------------------|
| 43.7%          | 38      | أعزب              |
| 56.3%          | 49      | متزوج             |
| 100%           | 87      | المجموع           |

من خلال الجدول أعلاه؛ يتبين أن نسبة المتزوجين من الفاعلين في عينة الدراسة هي 56.3%، فيما تمثلت نسبة العزاب في 43.7% ، وهي نسب متقاربة إلى حد ما؛

ونفسر هذه الأرقام التي تشير إلى أن تشكيلات المجتمع المدني تضم فئة المتزوجين أكثر من العزاب، بأنه مؤشر له دلالتان؛ فأما الأولى فتعتبر ميزة باعتبارهم فئة مسئولة وتعي ما قد يترتب على الانخراط في العمل الجماعي من مسؤوليات أيضا، وأما الثانية فإنه قد يؤثر على التفاعل والانضباط والالتزام داخل المجتمع المدني بسبب الانشغال بتوفير احتياجاتهم الأسرية والعائلية، ما يجد من آفاقهم وطموحاتهم ضمن إطار العمل الجماعي.



## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

الجدول ( 14 ) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة المهنية

| النسبة المئوية | التكرار | الحالة المهنية |
|----------------|---------|----------------|
| 56.3%          | 49      | موظف           |
| 25.3%          | 22      | بطل            |
| 5.7%           | 5       | طالب           |
| 11.5%          | 10      | أعمال حرة      |
| 1.1%           | 1       | متقاعد         |
| 100%           | 87      | المجموع        |

من خلال الجدول أعلاه؛ يتبين أن الحالة المهنية لعينة الدراسة تضم خمسة أصناف من الحالات تتوزع كما يأتي: في المرتبة الأولى نسبة 56.3% من الفاعلين الجمعيين هم موظفين، وتليها في المرتبة الثانية نسبة 25.3% من الفاعلين الجمعيين بطالين، وتليها في المرتبة الثالثة نسبة 11.5% من الفاعلين الجمعيين يمارسون أعمالاً حرة، وتليها في المرتبة الرابعة نسبة 5.7% من الفاعلين الجمعيين هم طلبة جامعيين، وتليها في المرتبة الخامسة نسبة 1.1% من الفاعلين الجمعيين هم متقاعدين؛

من الشواهد الكمية المجدولة أعلاه؛ نستخلص أن غالبية الفاعلين الجمعيين ضمن عينة الدراسة هم موظفين وعمال أحرار، وهذا مؤشر على وجود نوع من الاستقرار في الجانب المادي لدى الفاعلين الجمعيين.

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

الجدول ( 15 ) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الانتساب للنشاط الجموعي

| النسبة المئوية | التكرار | فئة الانتساب |
|----------------|---------|--------------|
| 45.9%          | 40      | 5 سنوات فأقل |
| 20.7%          | 18      | من 5 إلى 10  |
| 33.3%          | 29      | أكثر من 10   |
| 100%           | 87      | المجموع      |

من خلال الجدول أعلاه، الذي يوضح سنوات انتساب الفاعلين الجموعيين للنشاط الجموعي؛ يتبين أن هناك ثلاث فئات تتوزع عبرها عينة الدراسة كما يأتي: فئة الأقل من 5 سنوات بنسبة 45.9%، وتليها فئة الأكثر من 10 سنوات بنسبة 33.3%، ثم فئة من 5 إلى 10 بنسبة 20.7%؛

نلاحظ من القراءات الكمية أن الفئة التي انتسبها للنشاط الجموعي أقل من 5 سنوات هي الفئة الغالبة، وذلك نفسه بالأزمة التي يعاني منها المجتمع المدني وهي عدم استمرارية تفاعل الفاعلين الجموعيين ضمن تنظيماته المختلفة لأسباب عديدة، وهو ما يجعل تلك التنظيمات في عملية بحث دائم عن استقطاب فاعلين جدد يكملون تشكيلها العددي الذي هو شرط قانوني.

الجدول ( 16 ) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الجمعيات المنتسب إليها

| عدد الجمعيات | التكرار | النسبة المئوية |
|--------------|---------|----------------|
| جمعية واحدة  | 51      | 58.6%          |
| جمعيتان      | 19      | 21.8%          |
| ثلاث جمعيات  | 9       | 10.3%          |
| أربع جمعيات  | 7       | 8%             |
| خمس جمعيات   | 1       | 1.1%           |
| المجموع      | 87      | 100%           |

يعرض الجدول أعلاه عدد الجمعيات التي ينتسب إليها كل فاعل جمعي من عينة البحث؛ حيث تبين أن من ينتمون إلى جمعية واحدة هم الفئة الغالبة بنسبة 58.6%، ثم تليها الفئة التي تنتمي إلى جمعيتين بنسبة 21.8%، وبعدها مباشرة الفئة التي تنتمي إلى ثلاث جمعيات بنسبة قدرها 10.3%، وبعدها الفئة التي تنتمي إلى أربع جمعيات بنسبة 8%، الفئة وفي آخر فئة هي التي تنتمي إلى خمس جمعيات وذلك بنسبة قدرها 1.1%؛

إن هذه النسب ليست وليدة الصدفة بل إنها تعبر عن اتجاهات الفرد الجزائري نحو الانخراط إلى المجتمع المدني، حيث سجلنا أن الفاعلين الجمعيين المنخرطون إلى جمعية واحدة هم الفئة التي تتصدر باقي الفئات، فيما سجلنا أكبر عدد من الانخراط هو لخمس 5 جمعيات فقط والذي مثل آخر النسب المسجلة ضمن عينة الدراسة، وهو رقم يعكس واقع العضوية والانخراط في المجتمع المدني في الجزائر، ومنظور الفرد الجزائري لها،

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

الجدول ( 17 ) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة الجمعية

| النسبة المئوية | التكرار | طبيعة الجمعية |
|----------------|---------|---------------|
| 47.1%          | 41      | بلدية         |
| 34.5%          | 30      | ولائية        |
| 18.4%          | 16      | وطنية         |
| 100%           | 87      | المجموع       |

يوضح الجدول أعلاه؛ أن ما نسبته 47.1% من الفاعلين الجمعويين منخرطون في جمعيات بلدية، فيما تمثل نسبة 34.5% الفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات ولائية، لتعود نسبة 18.4% للفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات وطنية؛

من خلال المعطيات الكمية نلاحظ أن الغالبية عادت للجمعيات البلدية ثم الولائية وبعدها الوطنية، علما أن لكل واحدة خصائصها التي تتميز بها عن غيرها، حيث تنشط الجمعيات البلدية ضمن التراب الجغرافي للبلدية، وكذلك الأمر بالنسبة للولائية والدولية، وهو ما يجعلنا إلى التفاوت في التحديات والصعوبات والأهداف.

الجدول ( 18 ) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع الجمعية

| نوع الجمعية | التكرار | النسبة المئوية |
|-------------|---------|----------------|
| مختلطة      | 59      | 67.8%          |
| رجالية      | 23      | 26.4%          |
| نسوية       | 5       | 5.7%           |
| المجموع     | 87      | 100%           |

من خلال المعطيات الجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن ما نسبته 67.8% من الفاعلين الجمعويين منخرطون في جمعيات مختلطة، فيما تمثل نسبة 26.4% من الفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات رجالية، لتأخذ الجمعيات النسوية نسبة قدرها 5.7% من الفاعلين الجمعويين؛

تبين المعطيات الكمية الجدولة أعلاه؛ أن الجمعيات المختلطة هي أكثر الأنواع تواجدا بين قريناتهما، لتليها الجمعيات الرجالية، فيما عادت نسبة الأقل تواجدا للجمعيات النسوية، وهو رقم يعكس السمات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الورقلي خصوصا، فبالرغم من التغيرات الطارئة على مستوى أدوار المرأة الذي أتاح فرص تعدد وتنوع المجالات التي تتفاعل ضمنها وتمارس من خلالها أدوارا مختلفة عن تلك التقليدية، لاسيما القوانين التشريعية التي تسمح لها بممارسة حقوقها وتمثيل نفسها بنفسها، غير أن تفاعلاتها ضمن مجالات كمجال المجتمع المدني لازالت محتشمة بحكم طبيعة المنطقة إذا ما قورنت بالجمعيات الرجالية، أو حتى الجمعيات المختلطة.

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

الجدول ( 19 ) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير صنف الجمعية

| الرقم | صنف الجمعية | التكرار | النسبة المئوية |
|-------|-------------|---------|----------------|
| 1     | خيرية       | 51      | 58.6%          |
| 2     | رياضية      | 9       | 10.3%          |
| 3     | ثقافية      | 9       | 10.3%          |
| 4     | تربوية      | 5       | 5.7%           |
| 5     | المستهلك    | 4       | 4.6%           |
| 6     | بيئية       | 3       | 3.4%           |
| 7     | شبابية      | 2       | 2.3%           |
| 8     | صحية        | 2       | 2.3%           |
| 9     | علمية       | 1       | 1.1%           |
| 10    | تضامنية     | 1       | 1.1%           |
|       | المجموع     | 87      | 100%           |

من خلال الجدول أعلاه؛ يتبين أن عينة الدراسة تتوزع على عشرة 10 أصناف من الجمعيات بنسب متباينة كما يأتي: صنف الجمعيات الخيرية في المرتبة الأولى بنسبة قدرها 58.6% ، ويليهما في المرتبة الثانية صنف الجمعيات الرياضية والثقافية بنسبة 10.3% قدرها لكل صنف منهما، وفي المرتبة الثالثة نجد صنف الجمعيات التربوية بنسبة قدرها 5.7%، أما المرتبة الرابعة فعادت لصنف جمعيات المستهلك بنسبة قدرها 4.6%، أما المرتبة الخامسة فهي لصنف جمعيات البيئة بنسبة قدرها 3.4%، كما عادت المرتبة السادسة لصنف الجمعيات الشبابية والصحية بنسبة قدرها 2.3%، أما المرتبة السابعة فهي لصنف الجمعيات العلمية والتضامنية بنسبة قدرها 1.1%؛

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

من بين 19 صنف من الجمعيات التي وضعتها الوزارة الوصية، نجد في عينتنا البحثية 10 أصناف، وهو رقم إحصائي متنوع يسمح بتغطية خصائص تشكيلاتها وممارساتها؛ وفي تحليلنا للأرقام أعلاه؛ نلاحظ أن صنف الجمعيات الخيرية هو الصنف الغالب، رغم أن كل أصناف الجمعيات هي في خدمة الفرد والمجتمع، فهو رقم يعكس ميولات الفاعلين الجمعيين نحو هذا الصنف الذي يعبر عن الهوية الثقافية والإسلامية، التي تحفز التعاون والتساند الاجتماعي وتتمنه في الدنيا والآخرة؛

أما الصنف الرياضي فهو صنف يحوز على اهتمام بالغ من شرائح عديدة في المجتمع، وهو بمثابة الفسحة الترفيهية والمجال الذي تمارس فيه الفئات هوايتها وتعتبره متنفسا خاصة في ظل غياب المرافق المخصصة لذلك، فيما تعنى الجمعيات الثقافية بالمحافظة على التراث من فلكلور ولباس تقليدي واللغة الأمازيغية وغيرها؛

أما الأصناف الأخرى، المتمثلة في الجمعيات البيئية والمستهلك والصحية والعلمية والشبابية؛ رغم تضاؤل نسبتها إلا أنها بدأت تأخذ حيزا من اهتمامات الفاعلين الجمعيين والمجتمع، بحكم الوعي المجتمعي بمواضيعها التي تعالجها، ورغبة الشرائح المختلفة لا سيما الشبابية منها في إيصال صوتها والتعبير عنه بطريقة منظمة.

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

الجدول ( 20 ) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب سنة الانتساب إلى واحدة من الجمعيات الحالية

| سنة الانتساب | التكرار | النسبة المئوية |
|--------------|---------|----------------|
| قبل 2005     | 4       | 4.4%           |
| 2006 - 2010  | 5       | 5.7%           |
| 2011 - 2015  | 16      | 18.3%          |
| 2016 - 2021  | 62      | 71.2%          |
| المجموع      | 87      | 100%           |

من خلال المعطيات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن أقل نسبة المقدرة بـ 1.1% تمثل الفاعلين الجموعيين المنتسبين إلى الجمعية الحالية قبل سنة 2000، بينما تمثل أعلى نسبة والمقدرة بـ 71.2% الفاعلين الجموعيين الذين انتسبوا إلى الجمعية الحالية خلال الفترة الزمنية بين 2016 و 2021، أما نسبة المنتسبين بين 2000 - 2005 فهي 3.4%، وبين 2006 - 2010 فهي 5.7% وهي نسب متقاربة إلى حد كبير، وترتفع عنهم نسبة المنتسبين في الفترة الزمنية بين 2011 - 2015 بـ 18.3%؛

إن هذه النسب تدلي بشهادتها عن الوضع العام للبلاد بمختلف أبعاده، إذ يعبر انخفاض العضوية في المجتمع المدني قبل 2012 عن التضييق السياسي على النشاط الجموعي بحكم الطبقة الحاكمة في تلك الفترة، حيث تميزت بتحكم في اتجاه الفعل الجموعي، أما فيما بعد هذه المرحلة فقد استمر نمو العضوية في هذا المجال بوتيرة بطيئة نوعا ما وذلك وتيرة النمو التدريجي للوعي الاجتماعي<sup>1</sup>، لاسيما بعد 2017 حيث كانت مرحلة تعبر عن وعي جماعي، ترجم في مظاهرات كبيرة أراد من خلالها الفاعل الاجتماعي التعبير عن ذاته وعن ورغبته الملحة في المشاركة والمساهمة في التنمية الشاملة من خلال تفعيل الديمقراطية التشاركية، كما لا يجب أن نغفل أن تغير هرم السلطة في الجزائر أتبعه تغيير في قوانين وشروط تأسيس الجمعيات، والذي أثر بدوره في زيادة العضوية في هذا المجال التفاعلي؛

<sup>1</sup> جهيدة شاوش إخوان، مرجع سبق ذكره: ص 157.



## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

لكن للنسب المنخفضة دلالتها السوسولوجية هي الأخرى؛ فتدني وجود فاعلين جمعيين قدماء يعطي تفسيراً للحال الداخلي للتنظيم الجمعي الذي تسبب بموجات دائمة من التنقل بين الجمعيات، أو الرغبات المستمرة بتأسيس جمعيات جديدة، وهذه نقطة قد أشار إليها بوحنية قوي حول الأحزاب في الجزائر<sup>1</sup>، وهو واقع مشترك بين الأحزاب والجمعيات حيث يشهد التشكلين تسرباً جمعياً سببه الثقافة الداخلية.

الجدول ( 21 ) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الصفة العضوية في واحدة من الجمعيات المنتسب إليها حالياً

| الصفة العضوية | التكرار | النسبة المئوية |
|---------------|---------|----------------|
| عضو مؤسس      | 14      | 16.1%          |
| عضو مكتب      | 21      | 24.1%          |
| متطوع         | 33      | 37.9%          |
| مكلف بمهمة    | 19      | 21.8%          |
| المجموع       | 87      | 100%           |

يعرض الجدول أعلاه؛ الصفة العضوية للفاعلين الجمعيين محل الدراسة، حيث يتضمن أربع صفات تتوزع عينة الدراسة عبرها كما يأتي: صفة متطوع في المرتبة الأولى بنسبة قدرها 37.9%، وصفة عضو مكتب في المرتبة الثانية بنسبة قدرها 24.1%، وتلتها في المرتبة الثالثة صفة مكلف بمهمة بنسبة قدرها 21.8%، فيما عادت المرتبة الرابعة لصفة عضو مؤسس بنسبة قدرها 16.1%؛

إن العضوية تحت غطاء المجتمع المدني تتيح للفاعلين الاجتماعيين المشاركة والانتساب في المجال التطوعي بالصفة التي تواءمهم، وبما تضمن التوجه نحو تحقيق الهدف الجمعي الذي يظهر من خلال الممارسات المتعددة، على اعتبار المجتمع المدني مجالاً تفاعلياً يتم من خلاله فعل التطوع في إطار تعاوني

<sup>1</sup> جابي عبد الناصر وبوحنية قوي، " الجزائر الماهية الحزبية الحائرة"، الجماعة العربية الديمقراطية،

( http://arabsfordemocracy.org/studies-project/annual-meetings/item/616-2014-06-25-13-23-07:45، (2022/8/15

## الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة

---

تشاركي من خلال صفات عضوية متعددة ومختلفة تتيح التقسيم والتنظيم في الجمعيات كتنظيمات اجتماعية لها أهداف محددة وتسعى لتحقيقها من خلال المجموع الذي ينتسب إليها، غير أن ارتفاع نسبة صفة متطوع ليست اعتباطية، بل هي صفة يميل لها الفاعل الجمعي، فهي تشعره بمساحة من الحرية، فهو وإن كانت كل الدلائل الواقعية تؤكد حبه للعمل التطوعي، غير أنه لا يجب الارتباط بأي شكل من الأشكال.

## خلاصة الفصل

لقد خصصنا هذا الفصل لعرض المراحل المنهجية التي مرت بها الدراسة الحالية، حيث تطرقنا إلى المجالات المكانية والزمنية والبشرية، كما وضحنا المنهج المستخدم وأدوات وتقنيات البحث مع الأساليب الإحصائية المعتمدة في التفريغ والتبويب والتحليل، كما قمنا بعرض الخصائص السوسيوديمغرافية لعينة الدراسة التي كان عددها 87 مفردة توزعت على عشرة أصناف من جمعيات المجتمع المدني.

## الفصل السادس:

# مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

### • تمهيد

I. تحليل ومناقشة الفرضية الأولى للدراسة

- تحليل جداول الفرضية الأولى للدراسة

- استنتاج الفرضية الأولى للدراسة

II. تحليل ومناقشة الفرضية الثانية للدراسة

- تحليل جداول الفرضية الثانية للدراسة

- استنتاج الفرضية الثانية للدراسة

III. تحليل ومناقشة الفرضية الثالثة للدراسة

- تحليل جداول الفرضية الثالثة للدراسة

- استنتاج الفرضية الثالثة للدراسة

IV. النتائج العامة للدراسة

### • خلاصة

## تمهيد

بعد عرضنا للخصائص السوسيوديمغرافية لعينة الدراسة، سنخصص هذا الفصل لعرض وتفسير وتحليل البيانات التي تم جمعها ميدانياً، ومناقشة فرضيات الدراسة، ثم تقديم استنتاج عام للدراسة.

I. تحليل ومناقشة الفرضية الأولى للدراسة:

- تحليل جداول الفرضية الأولى للدراسة
  - للتنظيم الداخلي لتشكلات المجتمع المدني دور في إرساء قيم التسيير الديمقراطي
- الجدول ( 22 ) يوضح العلاقة بين طبيعة الجمعية وأساس برمجتها أنشطتها

| المجموع | العشوائية | التخطيط | أساس برمجتها الأنشطة |         |
|---------|-----------|---------|----------------------|---------|
|         |           |         | طبيعة الجمعية        |         |
| 41      | 12        | 29      | ت                    | بلدية   |
| %100    | %29.3     | %70.7   | %                    |         |
| 30      | 6         | 24      | ت                    | ولائية  |
| %100    | %20       | %80     | %                    |         |
| 16      | 2         | 14      | ت                    | وطنية   |
| %100    | %12.5     | %87.5   | %                    |         |
| 87      | 13        | 74      | ت                    | المجموع |
| %100    | %14.9     | %85.1   | %                    |         |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 85.1% تمثل الفاعلين الجمعويين الذين يرون أن الجمعيات المنخرطين فيها تعتمد في برمجتها على فعل التخطيط، تدعمها في ذلك نسبة 87.5% من الفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات وطنية، مقابل نسبة 80% من الفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات ولائية، ونسبة 70.7% من الفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات بلدية؛

هذا مقارنة بنسبة 14.9% من الفاعلين الجمعويين الذين يرون أن الجمعيات المنخرطين فيها تقوم بممارسة أنشطتها على أساس العشوائية، تدعمها في ذلك نسبة 29.3% من الفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات بلدية، مقابل نسبة 20% من الفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات ولائية، و12.5% من الفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات وطنية؛

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

مما تم عرضه إحصائياً؛ يجمع أغلبية المبحوثين على أن الجمعيات التي ينتمون إليها تعتمد على التخطيط كفعل تنظيمي في برجة أنشطتها التطوعية، حيث يتجه الرأي تصاعدياً من الجمعيات البلدية إلى الجمعيات الولائية نحو الجمعيات الوطنية، ففعل التخطيط يسمح للجمعيات بالوصول إلى قيم وفضائل تعكس ديمقراطيتها، بداية من تحديد أهداف تتلاءم مع إمكاناتها وتراعي الأولويات وتحسب للفئات المستهدفة من البرامج والخطط، وهذا في مجمله يتضمن البحث عن أطراف عدة لتنفيذ هذه الخطط والبرامج من ممولين وشركاء وفاعلين جمعيين...، وهذا يعبر بنا إلى قيم الصبر والاستعداد للتقدم نحو الأهداف المسطرة من طرف كل جمعية، ولكن ما يتبادر إلى الأذهان هو تساؤل عن نوعية البرامج والخطط؟؟؟

فالجمعيات الوطنية ملزمة برفع تقارير سنوية بالإضافة إلى تقارير فصلية وأحياناً شهرية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية عن النشاطات، كما أن جهازها الإداري أكثر امتداداً من الجمعيات الأخرى، ما يجعل العضوية فيها أكثر عدداً عن غيرها من الجمعيات وأكثر إقبالا، فضلاً عن أنها في عمليات استقطابها للأعضاء تتوجه نحو أسماء وشخصيات محددة، معتمدة في ذلك على الانتقاء والاختيار في ضم الأفراد إليها؛

أما الفئة من الجمعيات التي لا تعتمد على التخطيط في عملية برجة الأنشطة، فإنها تتصف بالعشوائية في ممارساتها بدلا من التخطيط، وهو فعل يدل على ضعف ممارساتها التنظيمية داخليا وبذلك يكون تفاعلها مع المجتمع مناسباتياً مستندة في ذلك على أسلوب الارتجال، الذي يجعل الطابع الفوضوي والمتذبذب يميز ممارساتها التنظيمية، كما يوقعها في فخ التخبط في القرارات، والذي يؤدي بها عاجلاً أو آجلاً إلى الإهدار من مواردها النادرة في أصلها، سواء كانت المادية أو البشرية أو المعنوية، ويُحكم عليها بالبقاء في الوضع الاستقطابي الدائم لمصادر تلك الموارد عموماً والمورد البشري خصوصاً، وعلى هذا يبقى فعل تشكل المجتمع المدني معطلاً عن التجذر، وفي مجمله يؤثر على فعلي التشكل والممارسة على قدم المساواة؛

ومما سبق طرحه؛ يمكن القول بأن هناك علاقة بين طبيعة الجمعية وفعل التخطيط والبرجة للأنشطة.

الجدول ( 23 ) يوضح العلاقة بين طبيعة عضوية الباحثين والمشاركة في تخطيط أنشطة الجمعية

| المجموع | لا    | نعم   | المشاركة في التخطيط<br>طبيعة العضوية |            |
|---------|-------|-------|--------------------------------------|------------|
|         |       |       | ت                                    | %          |
| 14      | 4     | 10    | ت                                    | عضو مؤسس   |
| %100    | %28.6 | %71.4 | %                                    |            |
| 21      | 7     | 14    | ت                                    | عضو مكتب   |
| %100    | %33.3 | %66.7 | %                                    |            |
| 33      | 13    | 20    | ت                                    | متطوع      |
| %100    | %39.4 | %60.6 | %                                    |            |
| 19      | 12    | 7     | ت                                    | مكلف بمهمة |
| %100    | %63.2 | %36.8 | %                                    |            |
| 87      | 36    | 51    | ت                                    | المجموع    |
| %100    | %41.4 | %58.6 | %                                    |            |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 58.6% تمثل الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأنهم يشاركون في التخطيط لأنشطة الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 71.4% من الفاعلين الجمعيين باعتبارهم أعضاء مؤسسين، مقابل نسبة 66.7% من الفاعلين الجمعيين باعتبارهم أعضاء مكتب، ونسبة 60.6% من الفاعلين الجمعيين باعتبارهم أعضاء متطوعين، ونسبة 36.8% من الفاعلين الجمعيين باعتبارهم أعضاء مكلفين بمهمة؛

هذا مقارنة بنسبة 41.4% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأنهم لا يشاركون في التخطيط لأنشطة الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 63.2% من الفاعلين الجمعيين باعتبارهم أعضاء مكلفين بمهمة، مقابل نسبة 39.4% من الفاعلين الجمعيين باعتبارهم أعضاء متطوعين، ونسبة 33.3% من الفاعلين الجمعيين باعتبارهم أعضاء مكتب، ونسبة 28.6% من الفاعلين الجمعيين باعتبارهم أعضاء مؤسسين؛



## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

من القراءة الإحصائية السابقة؛ للوهلة الأولى قد تبدو معطيات كمية منطقية، إذ من الطبيعي أن يشارك الفاعل الجمعي في التخطيط والبرمجة لأنشطة الجمعية بصفته عضو مؤسس أو عضو مكتب، لكن أن يشارك الفاعل الجمعي في التخطيط والبرمجة لأنشطة الجمعية بصفته عضو متطوع أو مكلف بمهمة، فهذا يجعلنا ندلل إلى معاني مختلفة، ففي جهة ما تدل على ممارسات الديمقراطية التشاركية والانخراط الفعال في العمل التطوعي على اعتبار الجمعية مجالاً تفاعلياً يتم وفقه التبادل الفعال للأفكار والمعارف تعاونياً دون تأثير عامل الفروقات الناجمة عن طبيعة العضوية ذاتها، بل على العكس من ذلك تماماً، أي التركيز على الاستفادة من الفاعل الجمعي كرأس مال ذكي يمكنه تعزيز دور الجمعية من خلال إبداء الرأي والاقتراحات، لكن هذا أيضاً له دلالة على حالة الفراغ التي تعانيها الجمعيات ومنه المجتمع المدني، فالكثير من الجمعيات تواصل مسيرتها بالارتكاز على عدد قليل من الأعضاء، غالباً ما يكون عددهم بين اثنين إلى أربعة على الأكثر، ما يضطرها إلى اللجوء إلى إشراك أي فرد فعّال في عملية التخطيط متغاضية في ذلك عن طبيعة العضوية؛

أما عن الفئة المقابلة من المبحوثين التي صرحت بأنها لا تشارك في التخطيط و برمجة الأنشطة في الجمعيات المنخرطة فيها، فقد بررت نسبة 33.3% بأنها خطط شكلية روتينية متكررة ومناسباتية وتقتصر على الرئيس وحاشيته، وفي هذا دلالة على عدم تفعيل الديمقراطية والمشاركة، فيما أرجعت نسبة 33.3% عدم مشاركتها إلى الفوضى والارتجالية التي تتبعها الجمعية في ممارسة نشاطاتها، وهي على ذلك لا تستند إلى خطط موضوعية وواضحة، بينما أرجعت نسبة 33.3% عدم مشاركتها إلى عدم التفرغ و اللاإهتمام بهذا الموضوع أصلاً، وهذا يدل على وجود فئة من الفاعلين الجمعيين الذين لا يهتمون أصلاً أو لا يعيرون العمل الجمعي الاهتمام اللائق به، أي وكأنه ملاء فراغ، أو أمر جانبي أصلاً، وهذا ما يجعل هذا النوع من الجمعيات تفتقر كثيراً إلى القيم التنظيمية.

الجدول ( 24 ) يوضح العلاقة بين تقييم الأنشطة وطبيعة الجمعية

| المجموع | لا     | نعم    | تقييم الأنشطة<br>طبيعة الجمعية |         |
|---------|--------|--------|--------------------------------|---------|
|         |        |        | ت                              | %       |
| 41      | 12     | 29     | ت                              | بلدية   |
| %100    | %29.3  | %70.7  | %                              |         |
| 30      | 8      | 22     | ت                              | ولائية  |
| %100    | %26.7  | %73.3  | %                              |         |
| 16      | 3      | 13     | ت                              | وطنية   |
| %100    | %18.75 | %81.25 | %                              |         |
| 87      | 23     | 64     | ت                              | المجموع |
| %100    | %26.4  | %73.3  | %                              |         |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 73.3% تمثل الفاعلين الجمعويين الذين يرون أن الجمعيات المنخرطين فيها تقوم بتقييم أنشطتها المبرمجة، تدعمها في ذلك نسبة 81.25% من الفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات وطنية، مقابل نسبة 73.3% من الفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات ولائية، ونسبة 70.7% من الفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات بلدية؛

هذا مقارنة بنسبة 26.4% من الفاعلين الجمعويين الذين يرون أن الجمعيات المنخرطين فيها لا تقوم بتقييم أنشطتها، تدعمها في ذلك نسبة 29.3% من الفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات بلدية، مقابل نسبة 26.7% من الفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات ولائية، ونسبة 18.75% من الفاعلين الجمعويين المنخرطين في جمعيات وطنية؛

مما تم عرضه إحصائياً؛ يجمع أغلبية المبحوثين على أن الجمعيات التي ينتمون إليها تقوم بتقييم أنشطتها، حيث يتجه الرأي تصاعدياً من الجمعيات البلدية إلى الجمعيات الولائية نحو الجمعيات الوطنية، وهو فعل تنظيمي تكميلي وتقويمي لفعل التخطيط والمبرمجة، فعلى أساسه تستطيع الجمعيات إعطاء علامة من عشرة لما تم تنفيذه والقيام به من أنشطة مبرمجة، وحتى تلك التي لم يتم التمكن من

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

القيام بها وتنفيذها، وبما أن الفعل الجمعي قائم على المبادرة والتطوع فإن فعل التقييم يمكن أن تُقاس من خلاله قيم المواطنة والديمقراطية داخل مختلف تشكيلات المجتمع المدني، انطلاقاً من قياس الأهداف المحققة ومعرفة غير المحققة، وتحديد الأسباب والعوامل التي أدت إلى ذلك، وهذا يحيل إلى قيم التحدي والاستعداد لمواصلة العمل الجمعي عن طريق التحسين، التطوير، التغيير، وغيرها؛

لكن لا يجب أن نتجاهل أن النسب سجلت تراجعاً مقارنة بنسب التخطيط، حيث حافظت الجمعيات البلدية على ذات النسب، فيما سجلت الجمعيات الولائية والوطنية تراجعاً نسبياً؛ وهذا يجعلنا نتساءل عما إذا كان السبب هو الرقابة والوصاية؟؟؟ فإن كان الأمر كذلك فإن المجتمع المدني المتضرر الأول من هذا النوع من الممارسات، على اعتبار أنه تشكّل طبيعة انبعائه تكون من الأسفل وليس من الأعلى، فهو على ذلك تشكل موجه وليس تلقائي؛

أما الفئة من الجمعيات التي لا تقوم بتقييم أنشطتها، فهي ذات الجمعيات التي تعتمد على العشوائية والمناسباتية في برمجة أنشطتها وممارساتها، وعلى ذلك فإن فعل التخطيط قد ناب عنه الارتجال، وهو ما يؤثر إجمالاً على فعلي التشكل والممارسة على قدم المساواة؛

ومما سبق طرحه؛ يمكن القول بأن هناك علاقة بين طبيعة الجمعية وتقييم الأنشطة.

الجدول ( 25 ) يوضح العلاقة بين درجة انتظام اجتماعات الجمعيات ومدى التزام الأعضاء بالحضور لها

| المجموع | لا    | نعم   | التزام الأعضاء بالحضور للاجتماعات<br>تعقد الاجتماعات بانتظام |         |
|---------|-------|-------|--|---------|
|         |       |       | ت  | نعم     |
| 51      | 28    | 23    | ت  | نعم     |
| %100    | %54.9 | %45.1 | %  |         |
| 36      | 31    | 5     | ت  | لا      |
| %100    | %86.1 | %13.9 | %  |         |
| 87      | 59    | 28    | ت  | المجموع |
| %100    | %67.8 | %32.2 | %  |         |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 67.8% تمثل الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن الأعضاء لا يلتزمون بحضور اجتماعات الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 86.1% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن اجتماعات الجمعيات لا تعقد بانتظام؛ هذا مقارنة بنسبة 32.3% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن الأعضاء يلتزمون بحضور اجتماعات الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 45.1% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن اجتماعات الجمعيات تعقد بانتظام؛ من خلال قراءة البيانات والأرقام الإحصائية المجدولة أعلاه ومقارنتها فيما بينها؛ يمكن القول بأن عدم انتظام اجتماعات الجمعيات قد ساعد على عدم التزام أعضاءها بالحضور لها، حتى أن عدم الالتزام تجاوز عدم الانتظام، فحسب الدراسة الاستكشافية نادرا جدا ما تعقد الجمعيات اجتماعاتها باكتمال " النصاب القانوني"، وهذا فعل يؤثر على مسار الجمعيات الملتزمة ديمقراطيا ولا أثر له على تلك الفوضوية؛ يدل التغيب على في الجمعيات على الصعوبات التي يعانيها العمل الجمعي، وقد بحثنا عن أسباب التغيب وعدم الالتزام، وهو ما يطرحه الجدول الآتي:

الجدول ( 26 ) يوضح أسباب عدم التزام الأعضاء الحضور لاجتماعات الجمعية

| النسبة | التكرار | أسباب عدم التزام الأعضاء الحضور للاجتماعات |
|--------|---------|--|
| 59.3%  | 35      | لكل ظروفه الخاصة                           |
| 23.8%  | 14      | التكتلات في الجمعية                        |
| 16.9%  | 10      | اللامبالاة وعدم الجدوية                    |
| 100%   | 59      | المجموع                                    |

وقد وجدنا أن الإجابات تتمحور حول ثلاثة أسباب، جاء واحد منها بمعنى أن " لكل ظروفه الخاصة" وذلك بنسبة 59.3%، يبدو هذا المبرر فعلا غير مقصود وذلك لأن البعض من الفاعلين الجمعويين قد يتواجدون في مجالات جغرافية متباعدة، ما يُصعب عملية التنقل من أجل الاجتماع ويُخضعها للحسابات الشخصية والمادية وغيرها، خاصة إذا كانت الاجتماعات في المعتاد تأخذ مجالا زمنيا كبيرا، أو فوضوية بسبب عدم التمكن من إدارتها بكيفية مهنية، وعليه قد تضيع فقط في نقاشات دونما فائدة ترجى، إضافة إلى انشغالات الفاعلين الجمعويين في حياتهم الاجتماعية اليومية، وكل هذا يزيد من نسبة عدم الالتزام؛

وأیضا هناك سبب آخر أورده الفاعلون الجمعويون في ما معناه " التكتلات في الجمعية" وذلك بنسبة 23.8%، يعتبر هذا السبب مُنقَر للمنخرطين في العمل الجمعي، إذ يجعلهم يتفادون التردد على الجمعيات، وتحاشي الحضور للاجتماعات تجنباً منهم لكثير من التفاعلات والمواجهات كالجداول وإثارة أو افتعال الخلاف والنزاع مثلا؛

فيما عبر الفاعلون الجمعويون عن وجود سبب آخر وهو " اللامبالاة وعدم الجدوية" وذلك بنسبة 16.9%، وهذا السبب يحيلنا إلى تذييل العمل الجمعي اهتمامهم رغم انخراطهم فيه، الذي أصله التطوع والإيمان بالقضايا التي تعالجها الجمعيات، وتعكس هذه الأسباب في مجملها من بعض قناعات شريحة مهمة من المنخرطين في العمل الجمعي، من تصورات وقموض وتصنيف له من طرفهم؛

إذن ومن خلال ما سبق طرحه، نستنتج أن عدم انتظام اجتماعات الجمعيات قد ساعد على عدم التزام الأعضاء بحضورها، رغم وجود أسباب أخرى أسهمت في عدم الالتزام، فبالرغم من أن

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

الاجتماعات فرصة للمناقشة والتطوير والتقييم وحل المشكلات، إلا أنها في المجتمع المدني تتأثر بالممارسات الفردية التي تصبح فيما بعد جماعية.

الجدول ( 27 ) يوضح العلاقة بين درجة انتظام اجتماعات الجمعية ونسبة حضور الأعضاء لها

| المجموع | أغلب الأعضاء | بعض الأعضاء | كل الأعضاء | من يحضر الاجتماعات<br>انتظام الاجتماعات |         |
|---------|--------------|-------------|------------|---|---------|
|         |              |             |            | ت                                       | لا      |
| 51      | 17           | 28          | 6          | ت                                       | نعم     |
| %100    | %33.3        | %54.9       | %11.8      | %                                       |         |
| 36      | 8            | 28          | 00         | ت                                       | لا      |
| %100    | %22.2        | %77.8       | %00        | %                                       |         |
| 87      | 25           | 56          | 6          | ت                                       | المجموع |
| %100    | %28.7        | %64.4       | %6.9       | %                                       |         |

من خلال البيانات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن أكبر نسبة تم تسجيلها هي %64.4 وقد مثلت اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن بعض الأعضاء من يحضرون اجتماعات الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة %77.8 من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن اجتماعات الجمعيات لا تعقد بانتظام؛

فيما مثلت النسبة الثانية %28.7 اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أغلب الأعضاء يلتزمون بحضور اجتماعات الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة %33.3 من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن اجتماعات الجمعيات تعقد بانتظام؛

أما عن آخر نسبة تم تسجيلها المقدرة بـ %6.9 فقد مثلت الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن كل الأعضاء يلتزمون بحضور اجتماعات الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة %11.8 من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن اجتماعات الجمعيات تعقد بانتظام؛

إن القصد من هذا الجدول المدرج هو الإشارة إلى جزئية العضوية الفعلية في المجتمع المدني، إذ تحاكي هذه البيانات المجدولة واقع المجتمع المدني، فالجمعيات الفاعلة تنشط ميدانيا مرتكزة في ممارساتها

لأنشطتها على عدد قليل جدا من أعضائها كما أشرنا في الجدول السابق، وهم فاعلون مؤمنون بالقضية التي تشكلت من أجلها هذه الجمعيات، فالعضوية داخل الجمعيات تعد مؤشرا هاما في قياس فعاليتها ونشاطها وكذلك قياس عجزها وضعفها، ويتأتى ذلك من خلال معرفة قدرتها على جمع أعضائها والتأثير فيهم، كما يمكن قياس قدرتها على استقطاب فاعلين متطوعين جادين آخرين يؤمنون بقضيتها وأفكارها التي تطرحها والتي تشكلت أساسا من أجل الدفاع عنها؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتيح العضوية التعرف على ثقافة الانخراط في العمل الجماعي، فمن خلال البيانات الإحصائية التي تمس العضوية مباشرة نلاحظ أن التعداد ضئيل ما يجعل الاستقطاب منعدم تقريبا، ففي هذه الحالة كثيرا ما تلجأ الجمعيات إلى أي استقطاب ولو كان الأعضاء غير مؤهلين ولا جادين، فضلا عن تدني معنوياتهم وقدراتهم وحتى استعداداتهم نحو القيام بمجهودات إضافية، وعلى هذا لا تستقر أوضاع هذه الجمعيات وشببيتها، فتتكيف مع هذا الوضع المتردي، مما يزيد من ضعفها وهشاشتها ويؤدي إلى تقاعسها وتكاسلها، وهذا لا ينبئ بتشكيل مجال جماعي كثيف فاعل ومتماسك، بل على العكس من ذلك تماما<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> دراس عمر، مرجع سبق ذكره: ص 21.

الجدول ( 28 ) يوضح العلاقة بين تشجيع رئيس الجمعية للمبادرة في اتخاذ القرارات وإمكانية الاعتراض عن القرارات

| المجموع | لا    | نعم   | إمكانية الاعتراض عن القرارات<br>تشجيع المبادرة في اتخاذ القرارات |         |
|---------|-------|-------|--|---------|
|         |       |       | ت  | نعم     |
| 67      | 7     | 60    | ت  | نعم     |
| %100    | %10.4 | %89.6 | %  |         |
| 20      | 17    | 3     | ت  | لا      |
| %100    | %85   | %15   | %  |         |
| 87      | 24    | 63    | ت  | المجموع |
| %100    | %27.6 | %72.4 | %  |         |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 72.4% تمثل الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن هناك إمكانية الاعتراض عن القرارات، تدعمها في ذلك نسبة 89.6% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن رؤساء الجمعيات يشجعون على المبادرة في اتخاذ القرارات؛ هذا مقابل نسبة 27.6% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأنه لا توجد إمكانية الاعتراض عن القرارات، تدعمها في ذلك نسبة 85% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن رؤساء الجمعيات لا يشجعون على المبادرة في اتخاذ القرارات؛ مما تم عرضه إحصائياً؛ تجمع غالبية العينة البحثية على أن الجمعيات المنخرطين فيها تتيح إمكانية الاعتراض عن القرارات المتخذة، وهو فعل مشجع على زيادة المشاركة العضوية في تسيير الجمعيات، ويتيح لها الوصول إلى الكفاءة والفعالية، ولكننا نتساءل عما إذا كانت هذه الممارسات شكلية أو هي فعلا ممارسات ديمقراطية؟ هل يفضي الاعتراض إلى تعديل أو تغيير أو عدول عن القرارات المتخذة؟ أم أنها استراتيجية تمنح فرص إبداء الرأي المعارض، بغية امتصاص الغضب ومسايرة الأمور؟ وهل يعترض الأعضاء أصلا عن القرارات؟



## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

أما الفئة من الجمعيات التي لا توجد بها إمكانية الاعتراض عن القرارات المتخذة فهي مجال يغيب فيه جو الديمقراطية بداية من التفرد بالرأي والقرار لدى فرد واحد أو مجموعة معينة، وهي ممارسات تدل على النزعة التسلطية والاستبدادية والمركزية في القرارات وعدم الرغبة في مشاركة واستشارة الآخرين، وهذا يؤدي إلى ضعف العلاقات داخل بين الفاعلين الجمعيين فتتوقف عمليات التواصل، ويضعف الاهتمام بالهدف الجمعي تدريجياً، وضمن نسق تنظيمي كهذا، مجرد من العلاقات الاجتماعية الإيجابية بين الفاعلين الجمعيين، لا تبقى سوى العلاقات الشكلية، والأوامر والتوجيهات، ولا تستمر إلا علاقات النفوذ<sup>1</sup>، وعلى هذا يقل تأثير الجمعيات وفي هذا حياد عن المسار الديمقراطي للمجتمع المدني.

الجدول ( 29 ) يوضح العلاقة بين تشجيع رئيس الجمعية للمبادرة في اتخاذ القرارات وأساس

### النقاش والحوار في الجمعية

| المجموع | السلطة المالية | المكانة والنفوذ | المصالح الشخصية | الخبرة والكفاءة | أساس النقاش والحوار |                   |
|---------|----------------|-----------------|-----------------|-----------------|---------------------|-------------------|
|         |                |                 |                 |                 | تشجيع المبادرة      | في اتخاذ القرارات |
| 67      | 3              | 4               | 8               | 52              | ت                   | نعم               |
| %100    | %4.8           | %4.9            | %11.9           | %77.6           | %                   |                   |
| 20      | 7              | 5               | 5               | 3               | ت                   | لا                |
| %100    | %35            | %25             | %25             | %15             | %                   |                   |
| 87      | 10             | 9               | 13              | 55              | ت                   | المجموع           |
| %100    | %11.5          | %10.4           | %14.9           | %63.2           | %                   |                   |

من خلال البيانات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 63.2% تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أساس النقاش والحوار في الجمعيات المنخرطين فيها هو الخبرة والكفاءة، تدعمها في ذلك نسبة 77.6% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن رؤساء الجمعيات يشجعون على المبادرة في اتخاذ القرارات، مقابل نسبة 15% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن رؤساء الجمعيات لا يشجعون على المبادرة في اتخاذ القرارات؛

<sup>1</sup> أنصار بيار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، تر: فريفر، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1992، ص 129.

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

هذا مقارنة بنسبة 14.9% التي تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أساس النقاش والحوار في الجمعيات المنخرطين فيها هو المصالح الشخصية، تدعمها في ذلك نسبة 25% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن رؤساء الجمعيات لا يشجعون على المبادرة في اتخاذ القرارات، مقابل نسبة 11.9% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن رؤساء الجمعيات يشجعون على المبادرة في اتخاذ القرارات؛

تليها نسبة 11.5% التي تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أساس النقاش والحوار في الجمعيات المنخرطين فيها هو السلطة المالية، تدعمها في ذلك نسبة 35% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن رؤساء الجمعيات لا يشجعون على المبادرة في اتخاذ القرارات، مقابل نسبة 4.8% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن رؤساء الجمعيات يشجعون على المبادرة في اتخاذ القرارات؛ وتليهما نسبة 10.4% التي تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أساس النقاش والحوار في الجمعيات المنخرطين فيها هو المكانة والنفوذ، تدعمها في ذلك نسبة 25% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن رؤساء الجمعيات لا يشجعون على المبادرة في اتخاذ القرارات، مقابل نسبة 4.9% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن رؤساء الجمعيات يشجعون على المبادرة في اتخاذ القرارات؛

مما تم عرضه إحصائياً؛ تجمع غالبية العينة البحثية على أن أساس النقاش والحوار في الجمعيات المنخرطين فيها هو الخبرة والكفاءة، وهو مؤشر على انتهاج التسيير الديمقراطي داخل تلك الجمعيات، حيث تخلق عملية النقاش والحوار فرصاً للنمو، وتعزيز سلوكيات المواطنة، كما تدعم الأداء الفعال لأدوار الجمعيات، وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات والمتغيرات؛

أما الفئة من الجمعيات التي أساس النقاش والحوار فيها المصالح الشخصية والمكانة والنفوذ والسلطة المالية، فهي مجال لبروز العديد من الممارسات التي تعوق التوجه نحو انتهاج التسيير الديمقراطي داخلها، وهو ما يؤثر على الرغبة في التعاون أو المشاركة الفعالة وتقديم الاقتراحات التي تساهم في تطوير الأداء، وحتى الانخراط ما يخلق عجزاً في العدد اللازم من الفاعلين الجمعيين، وقد نبه ميشال كروزيه إلى تجنب تجاهل علاقات النفوذ داخل التنظيمات، لأنها تدل على وجود صراعات داخل التنظيم قد تخترق المشاريع والأهداف، بحكم هوامش الحرية التي يتمتع بها الفاعلين<sup>1</sup>؛

<sup>1</sup> أنصار بيار، مرجع سبق ذكره: ص 129، 130.

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

وعموماً يمكن الاستخلاص من هذا الجدول بأن هناك علاقة بين تشجيع رئيس الجمعية على المبادرة في اتخاذ القرارات في الجمعية وأسس النقاش والحوار فيها.

الجدول (30) يوضح العلاقة بين القرارات المتخذة في الجمعية ومدى تحررها من المصلحة

### الشخصية

| المجموع | لا    | نعم   | تحرر القرارات من سيطرة المصلحة الشخصية |                          |
|---------|-------|-------|--|--------------------------|
|         |       |       | ت                                      | القرارات المتخذة في صالح |
| 53      | 11    | 42    | ت                                      | الجمعية                  |
| %100    | %20.8 | %79.2 | %                                      |                          |
| 34      | 34    | 0     | ت                                      | أعضاء معينين             |
| %100    | %100  | %00   | %                                      |                          |
| 87      | 45    | 42    | ت                                      | المجموع                  |
| %100    | %51.7 | %48.3 | %                                      |                          |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 51.7% تمثل الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن قرارات الجمعية غير متحررة من سيطرة المصلحة الشخصية، تدعمها في ذلك نسبة 100% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن القرارات المتخذة في صالح أعضاء معينين، مقابل نسبة 20.8% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن القرارات المتخذة في صالح الجمعية؛

هذا مقارنة بنسبة 48.3% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن قرارات الجمعية متحررة من سيطرة المصلحة الشخصية، تدعمها في ذلك نسبة 79.2% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن القرارات المتخذة في صالح الجمعية؛

من القراءات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن الكثير من الباحثين قد صرحوا بعدم تحرر الجمعيات المنخرطين فيها من سيطرة المصلحة الشخصية، وهذا يدل على أن هناك فوارق بين الأهداف المعلنة لهذه الجمعيات والأهداف الضمنية غير المصرح بها، وجعل الجمعيات أداة لتحقيق مآرب خاصة لفرد ما أو جهة ما<sup>1</sup>، وفي هذا ابتعاد عن مسار التسيير الديمقراطي للجمعيات الذي

<sup>1</sup> دراس عمر، مرجع سبق ذكره: ص 17.

أساسه تقديم المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة، ومجاهدة الذات ومنعها من الممارسات السلبية التي تضر الفرد والمجتمع والتي في أصلها تنافي فضائل وأخلاقيات المجتمع المدني، وقد تكلم أليكسيس دي توكفيل عن " المصلحة الشخصية: وفهمها الصحيح" حيث تحمل في طياتها الالتزام بمساعدة الأفراد لبعضهم البعض، وتقديم تضحيات شخصية لخير المجتمع، داخل المجتمع المحلي الصغير والمجتمع كله، منبها على الدور الذي تلعبه العادات في شد الروابط بين أفراد المجتمع الواحد، فأهمية الجمعيات تكمن في الطريقة التي يشجع الأفراد بها أنفسهم وبعضهم البعض على العمل معا، حيث قال: " في الدول الديمقراطية، جميع المواطنين مستقلين وضعفاء، وهم بالكاد قادرين على القيام بأي شيء بمفردهم، وليس في وسع أي واحد منهم أن يجبر رفاقه على مساعدته. لذلك، فإنهم جميعا يصبحون عديمو الحيلة إن لم يتعلموا طوعا مساعدة بعضهم البعض" مشيرا إلى الفرد الأمريكي في القرن التاسع عشر الذي كان يعرف متى يضحى بجزء من مجمل مصالحه الخاصة من أجل إنقاذ المتبقي منه، فمبدأ المصلحة الشخصية وفهمها الصحيح عند أليكسيس دي توكفيل لا تعطي أعمالا كبيرة من التضحيات الشخصية، بل تركز على أعمال صغيرة يومية من إنكار الذات، ولما احترمها الأمريكيون آنذاك بوصفها أساس مناسب للتعايش المشترك، كانت الجمعيات التطوعية مراكز مناسبة للعلاقات الاجتماعية والأعمال الجيدة<sup>1</sup>؛

ومنه نستخلص أن نوعية القرارات المتخذة في الجمعيات تدلنا على درجة تحررها من سيطرة المصلحة الشخصية.

<sup>1</sup> إيبيري دون، مرجع سبق ذكره: ص 153-158.

الجدول ( 31 ) يوضح العلاقة بين إعداد الميزانية السنوية للجمعية والتشاور في الأمور المالية للجمعية

| المجموع | لا    | نعم   | التشاور في الأمور المالية للجمعية<br>إعداد الميزانية السنوية للجمعية |         |
|---------|-------|-------|--|---------|
|         |       |       | ت  | نعم     |
| 57      | 13    | 44    | ت  | نعم     |
| %100    | %22.8 | %77.2 | %  |         |
| 30      | 18    | 12    | ت  | لا      |
| %100    | %60   | %40   | %  |         |
| 87      | 31    | 56    | ت  | المجموع |
| %100    | %35.6 | %64.4 | %  |         |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 64.4% تمثل الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأنهم يتشاورون في الأمور المالية في الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 77.2% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن الجمعيات المنخرطين فيها تقوم بإعداد الميزانية السنوية للجمعية، مقابل نسبة 40% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن الجمعيات المنخرطين فيها لا تقوم بإعداد الميزانية السنوية للجمعية؛

هذا مقارنة بنسبة 35.6% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بعدم التشاور في الأمور المالية في الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 60% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن الجمعيات المنخرطين فيها لا تقوم بإعداد الميزانية السنوية للجمعية، مقابل نسبة 22.8% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن الجمعيات المنخرطين فيها تقوم بإعداد الميزانية السنوية للجمعية؛

من البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن فئة كبيرة من الباحثين قد أجمعوا على توفر قيمة التشاور في الأمور المالية للجمعيات المنخرطين فيها، التي تمثل واحدا من أهم مؤشرات التسيير الديمقراطي في المجتمع المدني، غير أننا لا نعلم إن كان المقصود هو التشاور والتحاو الذي يعني إبداء الرفض والقبول والاعتراض والنقد، أم أنها استشارية تمهيدية لا غير، حيث تدل الملاحظات الميدانية والدراسة الاستكشافية على وجود كلام حول الأمور المالية من أجل تدبير أكثر لمصادرها ومواردها، وكأنه

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

عملية إعلامية إعلانية عن وجود مبدأ الثقة والشفافية والوضوح، من أجل إضفاء نوع من المصداقية في الجانب المالي وإسكات الطرف الآخر، ومنه فالمقصود منه ليس تقليدا ديمقراطيا؛ أما الفئة التي صرحت بعدم وجود تشاور حول الأمور المالية في الجمعيات المنخرطين فيها، فهذه ممارسات تنافي التسيير الديمقراطي داخلها مما يدل على ضعف ثقافة وتقاليد التشكلات والتنظيمات الجماعية وركود الالتزام المدني والاجتماعي في المجتمع ومنه في المجتمع المدني<sup>1</sup>.

الجدول ( 32 ) يوضح العلاقة بين تجديد أعضاء مكتب الجمعية والتناوب على منصب رئيس

### الجمعية

| المجاميع | لا    | نعم   | التناوب على منصب رئيس الجمعية<br>تجديد أعضاء مكتب الجمعية |         |
|----------|-------|-------|---|---------|
|          |       |       | ت   | نعم     |
| 32       | 0     | 32    | ت   | نعم     |
| %100     | %00   | %100  | %   |         |
| 55       | 55    | 0     | ت   | لا      |
| %100     | %100  | %00   | %   |         |
| 87       | 55    | 32    | ت   | المجموع |
| %100     | %63.2 | %36.8 | %   |         |

من خلال البيانات الجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 63.2% تمثل الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بعدم التناوب على منصب رئيس الجمعية، تدعمها في ذلك نسبة 100% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن الجمعيات المنخرطين فيها لا تقوم بتجديد أعضاء مكتب الجمعية؛ هذا مقارنة بنسبة 36.8% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بوجود التناوب على منصب رئيس الجمعية، تدعمها في ذلك نسبة 100% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن الجمعيات المنخرطين فيها تقوم بتجديد أعضاء مكتب الجمعية؛

<sup>1</sup> دراس عمر، مرجع سبق ذكره: ص 24.

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

من خلال ما تم عرضه وقراءته إحصائياً، نلاحظ أن الكثير من الفاعلين الجمعيين قد صرحوا بعدم التناوب على منصب الرئاسة في الجمعيات المنخرطين فيها، وقبل أن نفسر ونحلل هذه المعطيات قمنا بسؤالهم عن سبب ذلك، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول ( 33 ) يوضح أسباب عدم التناوب على منصب رئيس الجمعية

| النسبة | التكرار | أسباب عدم التناوب على منصب رئيس الجمعية     |
|--------|---------|---|
| 29.1%  | 16      | تجديد الثقة به لأنه الأكثر خبرة بين الأعضاء |
| 40%    | 22      | العهد الأولي                                |
| 12.7%  | 7       | حب الرئاسة                                  |
| 18.2%  | 10      | التهرب من المسؤولية                         |
| 100%   | 55      | المجموع                                     |

حيث كانت إجابة نسبة 40% من الفاعلين الجمعيين بأن السبب هو " العهد الأولي" للجمعيات المنخرطين فيها، وهذا نفسره بحداثة تشكل الكثير من الجمعيات الذي تزامن مع ما تشهده البلاد من مستجدات في العديد من الأصعدة لا سيما ما تعلق بقوانين وشروط تأسيس تشكلات المجتمع المدني، لكن حداثة هذا التشكل تحمل في طياتها الكثير من الحثيات الواقعية، فمنها التي تشكلت على أنقاض أخرى ومنها التي تشكلت من أجل مصلحة معينة، فيما أجابت نسبة 29.1% بأن " الأعضاء جددوا الثقة برؤساء الجمعيات" المنخرطين فيها، مبررين ذلك بأنهم الأكثر خبرة بينهم، وهنا نطرح التساؤل من هم هؤلاء الأعضاء؟ هل هم أعضاء المكتب أنفسهم من جددوا الثقة في بعضهم؟ أم أن الجمعيات العامة التي تعقد سنويا يحضرها أعضاء جدد وبالتالي لا يعرفون تاريخ الجمعيات ولا يمكنهم في الأصل المطالبة بتغيير الرئيس أو أعضاء المكتب، فهم في وضع استكشافي؟ أو أنهم أعضاء جددوا الثقة بمقابل؟؟؟

فيما أرجعت نسبة 18.2% الأمر إلى " التهرب من المسؤولية"، وهذه الفئة التي لا يهتمها موضوع عضوية مكتب الجمعية من الأصل لتذيل العمل التطوعي اهتماماتها، وفي هذا حمولة زائدة على كاهل العمل الجمعي؛

بينما اعتبرت نسبة 12.7% أن " حب الرئاسة " هو السبب وراء عدم التناوب على هذا المنصب، وبالتالي استعمال طرق إلتوائية وصولاً لهذا المبتغى؛

مما تقدم؛ نقول أنه يكمن تميز أسلوب المجتمع المدني في تفعيل التشاركية الديمقراطية من خلال التناوب في التسيير الداخلي لها لا سيما رئاسة الجمعية ونيابتها، وهذه التشاركية يجب أن تُحترم من طرف كل الفاعلين الجمعيين على اختلاف خصائصهم وعضويتهم مؤسساً كان أو رئيساً أو متطوعاً أو مكلفاً بمهمة ... وغيرها، فباستثناء المبرر الأول المصرح به من طرف المبحوثين؛ تسهم باقي المبررات المصرح بها في تكريس ممارسات الاستثثار في التسيير كميًا بمرور الزمن، من خلال الإلغاء التدريجي لمبدأ التداول على السلطة والتسيير، وإبداء الرأي في اختيار رئيس الجمعية وحتى في تقويم أداء أدواره في حالة التجديد، فهذه ممارسات تنافي الحياة الديمقراطية داخل الجمعيات وتغرس قيم التهرب من المسؤولية، وهذا يؤثر على مبدأ التسيير الديمقراطي من خلال تجريد آليات المشاركة والتداول، وخلق مجتمع مدني عاجز عن إنتاج ممارسات ديمقراطية، كما تصبح الجمعيات ملكيات خاصة، وبتقادم الزمن تصبح حقاً مكتسباً شرعته الممارسات السلبية، وجذرتة قيمة الإجماع: إما على الاحتفاظ بالرئيس الخبير، أو الامتناع تهرباً من المسؤولية وغيرها من الأسباب التي لانعرفها، وتبقى كذلك حتى تميل إلى أن تصنع لنفسها مجالاً خاصاً بها يكون أشبه بأوليغارشية صغيرة، وتظهر ممارسات السيطرة والتحكم بصور متعددة، بداية من التحكم بقنوات الاتصال وكل ما يرتبط بها من سلطة وقوة، وهو ما يدعم أوضاع هذه الأوليغارشية ويرسخها، حيث تكتسب مهارات ومعارف خاصة، تجعلها تتمسك بمصالحها وأهدافها الخاصة، لا سيما الرئيس الذي تعود على ممارسة السلطة، فيجد صعوبة في التخلي عنها، جراء زيادة إيمانه بقدراته وخصائصه لدرجة نسب التنظيم إليه<sup>1</sup>، وفي هذا إبعاد كلي للديمقراطية وأهدافها، بسبب التمسك / التهرب ويتأصل بذلك تقليد الإجماع على قتل الديمقراطية؛

فكيف لتشكلات المجتمع المدني أن تزعم إحداث التحول الديمقراطي وهي نفسها لا تدعم أهم مبدأ " التداول على السلطة".

<sup>1</sup> الحسيني السيد، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف، ط5، القاهرة، 1985، ص 63، 64.



### استنتاج الفرضية الأولى:

بعد سلسلة الجداول المبنية، البسيطة منها والمركبة، وتحليلها إحصائياً وسوسولوجياً، نستنتج صدق الفرضية الأولى والتي تنص على أن للتنظيم الداخلي لتشكلات المجتمع المدني دور في إرساء قيم التسيير الديمقراطي، حيث نتج أن غالبية الجمعيات - حسب الفاعلين الجمعويين - تعتمد على التخطيط كفعل تنظيمي في برجة أنشطتها التطوعية، حيث يتجه الرأي تصاعدياً من الجمعيات البلدية إلى الجمعيات الولائية نحو الجمعيات الوطنية، وهي ممارسة تسمح للجمعيات بالوصول إلى قيم وفضائل تعكس ديمقراطيتها، من صبر واستعداد للتقدم نحو الأهداف المسطرة، لكن هناك فئة من الجمعيات تتصف بالعشوائية في ممارستها بدلاً من التخطيط، وهو فعل يدل على ضعف ممارستها التنظيمية داخلياً وبذلك يكون تفاعلها مع المجتمع مناسباتياً مستندة في ذلك على أسلوب الارتجال، الذي يجعل الطابع الفوضوي والمتذبذب يميز ممارستها التنظيمية، كما يوقعها في فخ التخبط في القرارات، والذي يؤدي بها عاجلاً أو آجلاً إلى الإهدار من مواردها النادرة في أصلها، سواء كانت المادية أو البشرية أو المعنوية، ويُحكم عليها بالبقاء في الوضع الاستقطابي الدائم لمصادر تلك الموارد عموماً والمورد البشري خصوصاً، وعلى هذا يبقى فعل تشكل المجتمع المدني معطلاً عن التجذر، وفي مجمله يؤثر على فعلي التشكل والممارسة على قدم المساواة؛

كما نتج أن المشاركة في فعل التخطيط والبرجة لأنشطة الجمعيات قد يكون من أي عضو، سواء كان مؤسساً أو عضو مكتب، أو عضو متطوع أو مكلف بمهمة، وإن دل هذا على ممارسات الديمقراطية التشاركية والانخراط الفعال في العمل التطوعي، وكذلك على إلغاء التمييز وعامل الفروقات الناجمة عن طبيعة العضوية ذاتها، غير أن له دلالة على حالة الفراغ التي تعانيها الجمعيات ومنه المجتمع المدني، فالكثير من الجمعيات تواصل مسيرتها بالارتكاز على عدد قليل من الأعضاء، غالباً ما يكون عددهم بين اثنين إلى أربعة على الأكثر، ما يضطرها إلى اللجوء إلى إشراك أي فرد فعّال في عملية التخطيط متغاضية في ذلك عن طبيعة العضوية، فيما دل عدم المشاركة في فعل التخطيط وبرجة الأنشطة، على: شكلية الخطط وروتينيتها واقتصرها على الرئيس وحاشيته، وفي هذا دلالة على عدم تفعيل الديمقراطية والمشاركة، كما دل على: الفوضى والارتجالية، ودل أيضاً على عدم التفرغ و اللاإهتمام بهذا الموضوع أصلاً، وهذا يدل على وجود فئة من الفاعلين الجمعويين الذين لا يهتمون

أصلا بلعمل الجمعي الاهتمام اللائق به، وهذا ما يزيد من افتقار تشكيلات المجتمع المدني إلى الكثير إلى القيم التنظيمية؛

كما نتج؛ أن غالبية الجمعيات تقوم بتقييم أنشطتها، حيث يتجه الرأي تصاعديا من الجمعيات البلدية إلى الجمعيات الولائية نحو الجمعيات الوطنية، وهو فعل تنظيمي تكميلي وتقويمي لفعل التخطيط والبرمجة، ويمكن أن تُفاس من خلاله قيم المواطنة والديمقراطية داخل مختلف تشكيلات المجتمع المدني، انطلاقا من قياس الأهداف المحققة ومعرفة غير المحققة، وتحديد الأسباب والعوامل التي أدت إلى ذلك، وهذا يحيل إلى قيم التحدي والاستعداد لمواصلة العمل الجمعي عن طريق التحسين، التطوير، التغيير، وغيرها؛

كما سجلت النتائج أيضا عدم التزام أعضاء الجمعيات بالحضور لاجتماعاتها، وقد ساعد على ذلك عدم انتظام الاجتماعات، رغم أن عدم الالتزام قد تجاوز عدم الانتظام، فنادرا جدا ما تعقد الجمعيات اجتماعاتها باكمال " النصاب القانوني"، وهذا فعل يؤثر على مسار الجمعيات الملتزمة ديمقراطيا ولا أثر له على تلك الفوضوية؛

وأكثر ما يدل عليه التغيب في الجمعيات هي الصعوبات والمعوقات التي يعانها العمل الجمعي، فأسابه حسب نتائج الدراسة ثلاثة: " لكل فاعل جمعي ظروفه الخاصة"، " التكتلات في الجمعية"، " اللامبالاة وعدم الجدية"، وهي أسباب مقصودة وغير مقصودة، تؤثر في المجتمع المدني تشكلا وممارسة؛

وعن جزئية العضوية الفعلية في المجتمع المدني التي تعد مؤشرا هاما في قياس فعاليتها ونشاطها وكذلك قياس عجزها وضعفها، فقد سجلت النتائج أن الجمعيات الفاعلة في المجتمع تنشط ميدانيا مرتكزة في ممارساتها لأنشطتها على عدد قليل جدا من أعضائها، الذين يمثلون الفاعلون المؤمنون بالقضية التي تشكلت من أجلها هذه الجمعيات، وعلى هذا لا تستقر أوضاع الجمعيات بسبب وضعية الاستقطاب المستمرة والحتمية، ما يزيد من ضعفها وهشاشتها ويؤدي إلى تقاعسها وتكاسلها، وهذا لا ينبئ بتشكيل مجال جمعي كثيف فاعل ومتماسك، بل على العكس من ذلك تماما<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> دراس عمر، مرجع سبق ذكره: ص 21.

وقد نتج أيضا أن غالبية الجمعيات تتوفر على إمكانية الاعتراض عن القرارات المتخذة، وهو فعل مشجع على زيادة المشاركة العضوية في تسيير الجمعيات، ويتيح لها الوصول إلى الكفاءة والفعالية، يحصل هذا فقط في حال كان الاعتراض ممارسة ديمقراطية تفضي إلى تعديل أو تغيير أو عدول عن القرارات المتخذة، وليس استراتيجية تمنح فرص إبداء الرأي المعارض، بغية امتصاص الغضب ومسيرة الأمور، فإن كان الأمر شكليا فهي لا تختلف بذلك عن الفئة من الجمعيات التي لا توجد بها إمكانية الاعتراض عن القرارات المتخذة فهي مجال يغيب فيه جو الديمقراطية بداية من التفرد بالرأي والقرار لدى فرد واحد أو مجموعة معينة، وهي ممارسات تدل على النزعة التسلطية والاستبدادية والمركزية في القرارات وعدم الرغبة في مشاركة واستشارة الآخرين، وفي هذا حياذ عن مسار المجتمع المدني؛

وقد نتج عن أسس النقاش والحوار في الجمعيات أنه: كلما زادت إمكانية الاعتراض عن القرارات كلما كان أساس النقاش والحوار هو الخبرة والكفاءة، وهو مؤشر على انتهاج التسيير الديمقراطي، حيث تخلق عملية النقاش والحوار فرصا للنمو، وتعزيز سلوكيات المواطنة، كما تدعم الأداء الفعال لأدوار الجمعيات، وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات والمتغيرات، وكلما قلت إمكانية الاعتراض عن القرارات كلما كان أساس النقاش والحوار هو المصالح الشخصية والمكانة والنفوذ والسلطة المالية، فهي مجال لبروز العديد من الممارسات التي تعوق التوجه نحو انتهاج التسيير الديمقراطي داخلها، وهو ما يؤثر على الرغبة في التعاون أو المشاركة الفعالة وتقديم الاقتراحات التي تساهم في تطوير الأداء، وحتى الانخراط ما يخلق عجزا في العدد اللازم من الفاعلين الجمعويين؛

وقد نتج أيضا أن الكثير من الجمعيات غير متحررة من سيطرة المصلحة الشخصية، وهذا يدل على أن هناك فوارق بين الأهداف المعلنة لهذه الجمعيات والأهداف الضمنية غير المصرح بها، وجعل الجمعيات أداة لتحقيق مآرب خاصة لفرد ما أو جهة ما<sup>1</sup>، وفي هذا ابتعاد عن مسار التسيير الديمقراطي للجمعيات الذي أساسه تقديم المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة، ومجاهدة الذات ومنعها من الممارسات السلبية التي تضر الفرد والمجتمع والتي في أصلها تنافي فضائل وأخلاقيات المجتمع المدني؛

<sup>1</sup> دراس عمر، مرجع سبق ذكره: ص 17.

وقد نتج أن ثلثي الجمعيات تتوفر على قيمة التشاور في الأمور المالية، التي تمثل واحدا من أهم مؤشرات التسيير الديمقراطي في المجتمع المدني، غير أننا لا نعلم إن كان المقصود هو التشاور والتحاور الذي يعني إبداء الرفض والقبول والاعتراض والنقد، أم أنها استشارية تمهيدية لا غير، حيث تدل الملاحظات الميدانية والدراسة الاستكشافية على وجود كلام حول الأمور المالية من أجل تديير أكثر لمصادرها ومواردها، وكأنه عملية إعلامية إعلانية عن وجود مبدأ الثقة والشفافية والوضوح، من أجل إضفاء نوع من المصدقية في الجانب المالي وإسكات الطرف الآخر، ومنه فالمقصود منه ليس تقليدا ديمقراطيا؛

وقد نتج أن ثلثي الجمعيات لا يوجد بها تناوب على منصب الرئاسة، وهذا ما يتفق مع دراسة شاوش إخوان جهيدة " واقع المجتمع المدني في الجزائر - دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أمودجا" التي توصلت إلى أن المجتمع المدني في الجزائر يعاني من تشوه كبير في بنيتة المؤسسية التي تتمحور على شخص أو مجموعة من الأشخاص، ولا تسمح بالتداول المرن على قيادتها<sup>1</sup>، وعاد ذلك لأسباب أربعة سجلتها الدراسة: " حادثة تشكل" الكثير من الجمعيات، " الأعضاء جددوا الثقة برؤساء الجمعيات"، " التهرب من المسؤولية"، و " حب الرئاسة"، وهي أسباب تمكن من تمييز أسلوب المجتمع المدني في تفعيل التشاركية الديمقراطية من خلال التناوب في التسيير الداخلي لها لا سيما رئاسة الجمعية ونيابته، وهذه التشاركية يجب أن تُحترم من طرف كل الفاعلين الجمعويين على اختلاف خصائصهم وعضويتهم مؤسسا كان أو رئيسا أو متطوعا أو مكلف بمهمة ... وغيرها، فباستثناء المبرر الأول، تسهم باقي المبررات في تكريس ممارسات الاستئثار في التسيير كليا بمرور الزمن، من خلال الإلغاء التدريجي لمبدأ التداول على السلطة والتسيير، وإبداء الرأي في اختيار رئيس الجمعية وحتى في تقويم أداء أدواره في حالة التجديد، فهذه ممارسات تنافي الحياة الديمقراطية داخل الجمعيات وتغرس قيم التهرب من المسؤولية، وهذا يؤثر على مبدأ التسيير الديمقراطي من خلال تجريد آليات المشاركة والتداول، وخلق مجتمع مدني عاجز عن إنتاج ممارسات ديمقراطية، كما تصبح الجمعيات ملكيات خاصة، وبتقادم الزمن تصبح حقا مكتسبا شرعته الممارسات السلبية، وجذرتة قيمة الإجماع: إما على الاحتفاظ بالرئيس الخبير، أو الامتناع تهربا من المسؤولية، وتبقى كذلك حتى تميل

<sup>1</sup> جهيدة شاوش إخوان، مرجع سبق ذكره: ص 217.

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

---

إلى أن تصنع لنفسها مجالاً خاصاً بها يكون أشبه بأوليغارشية صغيرة، وتظهر ممارسات السيطرة والتحكم بصور متعددة<sup>1</sup>، وهو إبعاد كلي للديمقراطية وأهدافها، بسبب التمسك / التهرب ويتأصل بذلك تقليد الإجماع على قتل الديمقراطية.

---

<sup>1</sup> الحسيني السيد، مرجع سبق ذكره: ص 63.

II. تحليل ومناقشة الفرضية الثانية:

- تحليل جداول الفرضية الثانية للدراسة

- للتدبير المادي لتشكلات المجتمع المدني دور في إرساء قيم التسيير الشفاف والمستقل  
الجدول ( 34 ) يوضح توزيع إجابات المبحوثين حول وجود مقرات للجمعيات ومواصفاتها

| النسبة المئوية |       | التكرار | طبيعة المقر |      |               |
|----------------|-------|---------|-------------|------|---------------|
| %73.6          | %12.6 | 11      | من السلطات  | دائم | في حالة وجوده |
|                | %36.8 | 32      | محل إيجار   | مؤقت |               |
|                | %24.1 | 21      | متبرع به    |      |               |
| %26.4          |       | 23      | غير موجود   |      |               |
| %100           |       | 87      | المجموع     |      |               |

من خلال البيانات الجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة %73.6 تمثل الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بوجود مقرات للجمعيات المنخرطين بها، تدعمها في ذلك نسبة %36.8 من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن المقرات مؤقتة وهي عبارة عن محلات إيجار، مقابل نسبة %24.1 من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن المقرات مؤقتة وهي عبارة عن أماكن متبرع بها، و نسبة %12.6 من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن المقرات دائمة وهي ممنوحة من طرف السلطات المحلية؛ هذا مقارنة بنسبة %26.4 من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بعدم وجود مقرات للجمعيات المنخرطين بها؛

لو نركز القراءة في المعطيات السابقة سنجد أن %12.6 هي النسبة الفعلية التي تمثل المقرات الدائمة والممنوحة من طرف السلطات المحلية، أما باقي النسبة فتوزعت بين الجمعيات اللاتي لا تملكن مقرات ( %26.4 )، والجمعيات اللاتي لهن مقرات مؤقتة سواء كانت متبرع بها (%24.1) أو محلات إيجار ( %36.8 )، مما يؤثر على حرية نشاط الجمعيات واستقلاليتها من كل النواحي، حيث تزيد المقرات المؤجرة من العبء المالي على الجمعيات، علما أن الدراسة الاستكشافية دللتنا على أن رئيس الجمعية غالبا من يتحمل دفع مصاريفه؛ وهنا نشير إلى أن هذه فجوة تمنح للرئيس سلطة على

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

الأعضاء يحقق من خلالها أغراضا خاصة قد تكون الحفاظ على الرئاسة، كما تزيد من عدم رغبة الأعضاء في الرئاسة بسبب عدم التمكن المالي، فيما تزيد المقرات المتبرع بها فرص الاستغلال والتسلق من وراء ظهور الجمعيات، وذات الموضوع ينطبق على المقرات الممنوحة من السلطات المحلية، وإن خفت عليها العبء المالي للمقر فإنها قد تصبح أداة في يدها وقت الضرورة، مما يجعلها خاضعة تابعة لأهواء المسؤولين المحليين ومحل ضغوطات تدخلها في اللعبة السياسية<sup>1</sup>؛

ومنه يمكن استخلاص أن معرفة وجود مقرات من عدمه وكذلك طبيعتها يساهم في تحديد درجة نوعية استقلالية الجمعيات وبالتالي المجتمع المدني من السيطرة بكل أنواعها.

### الجدول ( 35 ) يوضح العلاقة بين امتلاك الجمعية لمقر وأماكن الاجتماع

| المجموع | أماكن عامة | منزل أحد الأعضاء وغالبا رئيس الجمعية | المراكز الثقافية والمكتبات العمومية | مكان بالاتفاق | مقر عمل رئيس الجمعية | في مقر الجمعية | مكان الاجتماع توفر مقر للجمعية |         |
|---------|------------|--------------------------------------|-------------------------------------|---------------|----------------------|----------------|--------------------------------|---------|
| 64      | 00         | 00                                   | 00                                  | 00            | 00                   | 64             | ت                              | نعم     |
| %100    | %00        | %00                                  | %00                                 | %00           | %00                  | %100           | %                              |         |
| 23      | 1          | 8                                    | 8                                   | 2             | 4                    | 0              | ت                              | لا      |
| %100    | %4.3       | %34.8                                | %34.8                               | %6.7          | %17.4                | %00            | %                              |         |
| 87      | 1          | 8                                    | 8                                   | 2             | 4                    | 64             | ت                              | المجموع |
| %100    | %1.1       | %9.2                                 | %9.2                                | %2.3          | %4.6                 | %73.6          | %                              |         |

من خلال البيانات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 73.6% تمثل اتجاه الفاعلين الجمعويين الذين أدلوا بأن أماكن الاجتماعات تكون في مقرات الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 100% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بتوفر مقرات للجمعيات المنخرطين فيها؛

<sup>1</sup> دراس عمر، مرجع سبق ذكره: ص 30.

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

هذا مقارنة بنسبة 9.2% التي تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أماكن الاجتماعات تكون في المراكز الثقافية، وذات النسبة أي 9.2% تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أماكن الاجتماعات تكون في منزل أحد الأعضاء وغالبا يكون هذا العضو رئيس الجمعية، تدعم كل من الإجابتين نسبتين تقدر كل منهما بـ 34.8% تمثل الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بعدم توفر مقرات للجمعيات المنخرطين فيها؛

تليها نسبة 4.5% التي تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أماكن الاجتماعات تكون في مقر عمل رئيس الجمعية، تدعمها في ذلك نسبة 17.4% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بعدم توفر مقرات للجمعيات المنخرطين فيها؛

وتليهما نسبة 2.3% التي تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أماكن الاجتماعات تكون في أي مكان بالاتفاق، تدعمها في ذلك نسبة 6.7% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بعدم توفر مقرات للجمعيات المنخرطين فيها؛

وتليهم نسبة 1.1% التي تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أماكن الاجتماعات تكون في المرافق العمومية، تدعمها في ذلك نسبة 4.3% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بعدم توفر مقرات للجمعيات المنخرطين فيها؛

إن القصد من هذا الجدول هو معرفة أماكن اجتماعات الجمعيات التي ليس لها مقرات، ومن المعطيات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أنها مقرات متنوعة بين عامة وخاصة، وسنفصل في الحديث عن كل منها:

يعتبر البديل الأول " المراكز الثقافية والمكتبات العمومية" مرافق تلجأ إليها الجمعيات التي ليس لها مقرات مستقرة، وذلك في اجتماعاتها وحتى بعض أو كل أنشطتها التي تمارسها، وهنا نضرب المثل بالجمعيات والنوادي الثقافية والتربوية والعلمية والرياضية، إذ يتناسب طبيعة نشاط هذه الجمعيات مع هذا النوع من المرافق العامة، ونقصد هنا ما توفره وتحوزه من الإمكانيات المادية من معدات وقاعات وغيرها، وقد نذكر ولا نحصر هنا مثالين واقعيين في مدينة ورقلة؛ المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية ببلدية ورقلة، القاعة المتعددة النشاطات ببلدية سيدي خويلد، ولكن لا يحدث ذلك إلا بعد إبرام اتفاقيات يسعى لها رؤساء الجمعيات - لأنه مجهود شخصي قائم على شبكة العلاقات الاجتماعية التي يحوزها رئيس الجمعية وأعضاء المكتب، فليس الأمر متاحا للجميع - وهو بالرغم من أنه يوفر مقرا



## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

للجمعية، غير أنه أمر مقيد لها ولنشاطاتها لأنه مشروط بإمكانيات ومواقيت المركز وحتى المستوى الفكري لمؤطريه، فما توفره المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية ببلدية ورقلة يختلف عما توفره القاعة المتعددة النشاطات ببلدية سيدي خويلد؛

أما عن البديل الثاني " منزل أحد الأعضاء وغالبا ما يكون منزل رئيس الجمعية" والبديل الثالث " مقر عمل رئيس الجمعية" فهما حلان مؤقتان اضطراريان يلجأ إليهما رؤساء الجمعيات من أجل تمشية أمور الجمعيات ولا يتوقف حالها ما يعزز سلطة رئيس الجمعية، أما البديل الرابع " الأماكن العامة" فيقصد به غالبا المقاهي أو أرصفة الطرقات والمساحات العامة، فيما عنى البديل الخامس " مكان بالاتفاق " عن عدم ثبات حل معين " كل مرة كيفاه" علما أنه قد يضم كل البدائل عدا الأول؛

وباستثناء البديل الأول المصرح به، تشير هذه المعطيات إلى صعوبات وتحديات تواجهها الجمعيات في مسارها الجمعي وهو داعم لانتكاسها وتراجعها ثم اضمحلالها، وتعزيز سلطة رئيس الجمعية؛

ومنه؛ نستخلص أن عدم وجود مقرات للجمعيات يعرقل نشاطها ويضعها في مواقف مشروطة.

### الجدول ( 36) يوضح مصادر تمويل الجمعيات

| النسبة | التكرار | مصادر تمويل الجمعية       |
|--------|---------|---------------------------|
| 16.3%  | 17      | الدولة + الخواص           |
| 49.1%  | 51      | الأعضاء + الخواص          |
| 18.3%  | 19      | الدولة + الأعضاء          |
| 16.3%  | 17      | الدولة + الأعضاء + الخواص |
| 100%   | 104     | المجموع                   |

من خلال البيانات الجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 49.1% تمثل الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن الأعضاء + الخواص هم مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها، تليها نسبة 18.3% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن الدولة + الأعضاء هم مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها، تلتها نسبة 16.3% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن الدولة + الخواص هي مصدر تمويل

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

الجمعيات المنخرطين فيها، وذات النسبة 16.3% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن الدولة + الأعضاء + الخواص هي مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها؛ نستشف من خلال القراءات الإحصائية في الجدول أعلاه؛ أن غالبية الجمعيات تعتمد في تمويل أنشطتها على الأعضاء + الخواص، وهذا يفسر واقع النشاط الجمعوي الذي يتصف بالضعف والركود والرداءة، لأن هته المصادر تعجز لوحدها عن تغطية كافة أنشطة الجمعيات، فتتأثر حركيتها ودرجة استقلاليتها<sup>1</sup>، أما الجمعيات التي تعتمد على تمويل الدولة فإن ذلك يؤدي إلى خضوعها تبعيتها لها، سواء لدوافع موضوعية أو أهداف ذاتية كما أشار لذلك عبد الله بوصنبورة، لأن التمويل مشروط بنوع النشاط أو المكان الذي يقام فيه النشاط أو الحرمان من التمويل في حالة الرفض، هذا فضلا عن العراقيل التي تفقد الجمعيات استقلاليتها وحريتها وحتى عضويتها بل أيضا ديمومتها واستمراريتها، لأن الكثير من الفاعلين الجمعويين خاصة الرؤساء منهم يقررون الانسحاب من العمل الجمعوي بسبب رفض الرضوخ للتمويل المشروط، الذي يدل على أن توزيع التمويل لا يخضع إلى مبادئ الشفافية وآليات التوزيع العادل التي تنظم تقديم الدعم لتشكلات المجتمع المدني، بل وتتدخل فيه عوامل مختلفة مثل العلاقات الشخصية أو الزبونية أو المحسوبية والقرابة وتبادل المنافع والولاء، وهذا ما يفسر وجود جمعيات تتمتع بكل أنواع الدعم المادي رغم قلة فعاليتها، مقابل جمعيات تفتقر لكل أنواع الدعم المادي رغم فعاليتها ما يضعها في موقف التقليل من نشاطاتها أو إلغائها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> دراس عمر، مرجع سبق ذكره: ص 32.

<sup>2</sup> عبد الله بوصنبورة، " الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، إشراف: نعيمة نصيب، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، الجزائر، 2010 / 2011، ص 263 - 265.

الجدول ( 37 ) يوضح توزيع إجابات المبحوثين حول وجود أنشطة استثمارية للجمعيات

| النسبة | التكرار | وجود أنشطة استثمارية للجمعية |
|--------|---------|------------------------------|
| 16.1%  | 14      | نعم                          |
| 83.9%  | 73      | لا                           |
| 100%   | 87      | المجموع                      |

من خلال البيانات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 83.9% تمثل اتجاه الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بعدم وجود أنشطة استثمارية للجمعيات المنخرطين فيها؛ هذا مقارنة بنسبة 16.1% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بوجود أنشطة استثمارية للجمعيات المنخرطين فيها؛

من الجدول الإحصائي أعلاه نلاحظ أن غالبية ساحقة من المبحوثين قد صرحوا بعدم وجود أنشطة استثمارية للجمعيات المنخرطين فيها، رغم المزايا التي تمنحها الأنشطة الاستثمارية للجمعيات من حيث الحركية والنشاط وتحقيق الاكتفاء والاستقلالية المالية والتخلص من التبعية في حال وجودها، لكن هذا العزوف له أسبابه نذكر منها: غياب الآليات القانونية المساعدة لتحقيق ذلك، وذهنية الفاعل الجمعوي التي تفتقد إلى درجة من الوعي تتعلق بالعمل الجمعوي في حد ذاته فغياب أو تدني الثقافة الجمعوية المدنية يجعل الجمعيات مَطِيَّة من أجل الارتقاء الاجتماعي والثراء المادي، فيركز الفاعل الجمعوي على أهدافه الشخصية غير مبال باستقلالية الجمعية بقدر اهتمامه بتوفر الدعم المالي من طرف الدولة خاصة<sup>1</sup>، ومن جهة أخرى نجد النظرة التجريبية لمسير الجمعية وعدم الوثوق فيه، وبالتالي عدم التفكير أصلا في موضوع الاستثمار ولا تأييده في حال طرح الفكرة أصلا، وهذا يؤثر بشكل مباشر على الاستقلال المادي للجمعيات الذي يعد عاملا فاصلا في تعثرها جراء عدم الاكتفاء.

الجدول ( 38 ) يوضح توزيع إجابات المبحوثين حول مواصفات الأنشطة الاستثمارية للجمعيات

<sup>1</sup> عبد الله بوصنبورة، مرجع سبق ذكره: ص 22.

الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

| المجموع | متوسطة | صغيرة |       | مواصفاتها<br>الأنشطة الاستثمارية للجمعيات |                |
|---------|--------|-------|-------|---|----------------|
|         | دائمة  | ظرفية | دائمة |   |                |
| 3       | 0      | 2     | 1     | ت   | حرف يدوية      |
| %100    | %00    | %66.7 | %33.3 | %   |                |
| 5       | 2      | 0     | 3     | ت   | صناعات تحويلية |
| %100    | %40    | %00   | %60   | %   |                |
| 6       | 4      | 0     | 2     | ت   | تربوية تعليمية |
| %100    | %66.7  | %00   | %33.3 | %   |                |
| 14      | 6      | 2     | 6     | ت   | المجموع        |
| %100    | %42.9  | %14.2 | %42.9 | %   |                |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 42.9% تمثل الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بوجود أنشطة استثمارية صغيرة دائمة في الجمعيات المنخرطين بها، حيث تمثل 60% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن هذه الأنشطة الاستثمارية هي صناعات تحويلية، مقابل نسبة 33.3% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن هذه الأنشطة الاستثمارية هي من حرف يدوية، وذات النسبة أي 33.3% تمثل من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن هذه الأنشطة الاستثمارية هي أنشطة تربوية وتعليمية؛

تليها نسبة 42.9% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بوجود أنشطة استثمارية متوسطة دائمة في الجمعيات المنخرطين بها، حيث تمثل 66.7% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن هذه الأنشطة الاستثمارية هي أنشطة تربوية وتعليمية، مقابل نسبة 40% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن هذه الأنشطة الاستثمارية هي صناعات تحويلية؛

تليهما نسبة 14.2% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بوجود أنشطة استثمارية صغيرة ظرفية في الجمعيات المنخرطين بها، حيث تمثل 66.7% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن هذه الأنشطة الاستثمارية هي حرف يدوية؛

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

هناك جمعيات هي في الأصل أسست من أجل المحافظة على نوع من التراث المادي من حرف يدوية وصناعات تقليدية وغيرها، وبالتالي فالنشاط الاستثماري لها هو نتيجة لهدف تأسيسها منذ البداية، حيث أنها تطمح للمحافظة على تراث مادي معين مُصنَع من مواد طبيعية ينتج عنه منتج ما، وسيلة إظهاره هو طريقة الوصول به إلى أكبر قدر ممكن من الناس ويكون عن طريق بيعه أو مبادلتها بمنتجات أخرى، ويحدث ذلك عادة أو غالبا في إطار معارض محلية أو جهوية أو إقليمية أو دولية تهتم بهذا المجال، والهدف منها هو تغطية تكاليف الإنتاج، وفي أحسن الأحوال يكون الهدف مساعدة الجمعية في تمويلها لنشاطاتها، وليس الغرض ربحيا، ومن أمثلة هذه الأنشطة خياطة الألبسة التقليدية، وتحضير التوابل ومشتقات التمور مثل الرُّب ومشتقات الحليب وغيرها؛

وهناك جمعيات ذات طابع تربوي تثقيفي، لهذا يكون النشاط الاستثماري لها هو تربوي تعليمي تثقيفي مثل رياض الأطفال، ودروس الدعم وتعليم القرآن ودورات متعددة مثل السوروبان وغيرها كثير، ويبقى الهدف منها مساعدة الجمعيات في تحقيق شرط الاستقلالية المادية، وليس الربح المادي؛ تستطيع الأنشطة الاستثمارية أن تكون محركا قويا يقود تنظيمات المجتمع المدني إلى التحرر والاستقلال المادي وكذلك السياسي، اللذين يسمحان بتعزيز حرية التعبير وحرية التشكل، وكذلك الاستمرار في تحقيق الهدف الاجتماعي من خلال النشاط الاستثماري أيا كان نوعه، وهذا يعكس القيم الأساسية للجمعية ذاتها ورسالتها، كما أنه يصبح فعلا مدنيا تطوعيا استراتيجيا، لا سيما إن تم ربط النشاط الاستثماري بقضية يهتم بها ويسعى لتحقيقها، وهذا يؤدي إلى الترابط الفعال بين العمل الاستثماري والغرض الاجتماعي<sup>1</sup>، لكن الواقع لا ينبئ باقتراب الجمعيات من هذا المستوى، فعدد الجمعيات التي تمارس أنشطة استثمارية محدود، كما أن حجم الاستثمار لا يرتقي لحد الاستقلالية، لأن مردوده في الغالب لا يغطي حتى تكاليف النشاط، فكيف بتبعاته.

الجدول (39) يوضح العلاقة بين مدى تغطية مصادر تمويل الجمعية لأنشطتها ومدى التزام

### الأعضاء بدفع الاشتراكات

| التزام الأعضاء بدفع الاشتراكات |    |     |                                     |
|--------------------------------|----|-----|-------------------------------------|
| المجاميع                       | لا | نعم | تغطي مصادر تمويل الجمعية كل أنشطتها |

<sup>1</sup> إيبيري دون، مرجع سبق ذكره: ص 122.

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

|      |       |       |   |         |
|------|-------|-------|---|---------|
| 28   | 13    | 15    | ت | نعم     |
| %100 | %46.4 | %53.6 | % |         |
| 41   | 16    | 25    | ت | لا      |
| %100 | %39.1 | %60.9 | % |         |
| 18   | 10    | 8     | ت | لا أعرف |
| %100 | %55.6 | %44.4 | % |         |
| 87   | 39    | 48    | ت | المجموع |
| %100 | %44.8 | %55.2 | % |         |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 55.2% تمثل الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن الأعضاء يلتزمون بدفع الاشتراكات للجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 60.9% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها لا تغطي كل أنشطتها، مقابل نسبة 53.6% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعية المنخرطين فيها تغطي كل أنشطتها، ونسبة 44.4% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم لا يعرفون إذا ما كانت مصادر تمويل الجمعيات تغطي كل أنشطتها أو لا؛

هذا مقارنة بنسبة 44.8% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن الأعضاء لا يلتزمون بدفع الاشتراكات للجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 55.6% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم لا يعرفون إذا ما كانت مصادر تمويل الجمعيات تغطي كل أنشطتها أو لا، مقابل نسبة 46.4% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها تغطي كل أنشطتها، ونسبة 39.1% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها لا تغطي كل أنشطتها؛

من خلال قراءة البيانات والأرقام الإحصائية المجدولة أعلاه ومقارنتها فيما بينها؛ يمكن القول أنه بالرغم من أن نسبة التزام الأعضاء بدفع الاشتراكات للجمعيات المنخرطين فيها تفوق نسبة عدم الالتزام، غير أن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها لا تغطي كل أنشطتها، لأن الاشتراكات في أصلها تعد واحدة من مصادر تمويل الجمعية، لكن الواقع يدل على أن التعامل مع الاشتراكات وكأنها

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

مقابل للاستفادة من امتيازات الجمعيات، لذلك يلتزم بدفع الاشتراكات من هم مستفيدون من تلك الامتيازات؛

أما بالنسبة للفئة التي صرحت بعدم التزام الأعضاء بدفع الاشتراكات للجمعيات المنخرطين فيها، سببها صريح وواضح وهو انعدام الشفافية حول الجانب المالي والمادي للجمعيات، فقد صرحت فئة كبيرة من الباحثين بعدم درايتهم حول ما إذا كانت مصادر تمويل الجمعيات تغطي كل أنشطتها أو لا، وهذا التفسير يدعمه الجدول رقم ( 31) الذي عبر عن قيمة التشاور في الأمور المالية للجمعيات؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدم الالتزام بدفع الاشتراكات قد يتحول إلى ورقة في يد رئيس الجمعية يسحبها وقت الضرورة، لأن الأصل في عدم دفع الاشتراكات يسقط حق العضوية؛ من هذا الجدول نستنتج أن الوضوح في الجانب المالي يؤثر في التزام الأعضاء بدفع الاشتراكات للجمعيات المنخرطين فيها.

الجدول ( 40) يوضح العلاقة مدى تغطية مصادر تمويل الجمعية لأنشطتها وتبرعات الأعضاء

| المجاميع | لا | نعم | تبرع الأعضاء للجمعية |     |
|----------|----|-----|----------------------|-----|
|          |    |     | ت                    | نعم |
| 28       | 10 | 18  | ت                    | نعم |

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

|      |       |       |   |         |
|------|-------|-------|---|---------|
| %100 | %35.7 | %64.3 | % |         |
| 41   | 11    | 30    | ت | لا      |
| %100 | %26.8 | %73.2 | % |         |
| 18   | 8     | 10    | ت | لا أعرف |
| %100 | %44.4 | %55.6 | % |         |
| 87   | 29    | 58    | ت | المجموع |
| %100 | %33.3 | %66.7 | % |         |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 66.7% تمثل الفاعلين الجمعويين الذين أدلوا بأن الأعضاء يتقدمون بتبرعات للجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 73.2% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها لا تغطي كل أنشطتها، مقابل نسبة 64.3% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعية الجمعيات المنخرطين فيها تغطي كل أنشطتها، ونسبة 55.6% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأنهم لا يعرفون إذا ما كانت مصادر تمويل الجمعيات تغطي كل أنشطتها أو لا؛

هذا مقارنة بنسبة 33.3% من الفاعلين الجمعويين الذين أدلوا بأن الأعضاء لا يتقدمون بتبرعات للجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 44.4% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأنهم لا يعرفون إذا ما كانت مصادر تمويل الجمعيات تغطي كل أنشطتها أو لا، مقابل نسبة 35.7% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها تغطي كل أنشطتها، ونسبة 26.8% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها لا تغطي كل أنشطتها؛

من خلال قراءة البيانات والأرقام الإحصائية المجدولة أعلاه ومقارنتها فيما بينها؛ يمكن القول أنه بالرغم من أن نسبة الأعضاء الذين يتقدمون بتبرعات للجمعيات المنخرطين فيها مرتفعة، غير أن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها لا تغطي كل أنشطتها، وهذا يدفعنا للتساؤل عن طبيعة التبرعات وحجمها وعددها؟، فالرقم الإحصائي يوحي بضالة التبرعات إن لم نقل رمزيتها؛



## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

أما بالنسبة للفئة التي صرحت بعدم تقديم الأعضاء تبرعات للجمعيات المنخرطين فيها، فقد بحثنا في الأسباب وراء هذه الممارسة، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول ( 41 ) يوضح أسباب عدم تبرع الأعضاء للجمعية

| النسبة | التكرار | أسباب عدم تبرع الأعضاء للجمعية |
|--------|---------|--------------------------------|
| 44.8%  | 13      | عدم الاستطاعة                  |
| 20.7%  | 6       | عدم الثقة في صرف التبرعات      |
| 34.5%  | 10      | عدم الرغبة وعدم الاهتمام       |
| 100%   | 29      | المجموع                        |

لقد بررت نسبة 44.8% بـ " عدم الاستطاعة " وهذا ما يعكس الوضع المادي للفاعلين الجمعيين، فيما بررت نسبة 34.5% بـ " عدم الرغبة وعدم الاهتمام " وهذا يؤكد ما أشرنا إليه في جداول سابقة حول تذييل العمل الجمعي اهتمامات فئة من الفاعلين الجمعيين، أما نسبة 20.7% بـ " عدم الثقة في صرف التبرعات " وهذا نتيجة لعدم شفافية ووضوح الجانب المالي في الجمعيات، إضافة إلى عدم دراية الفاعل الجمعي بطرق التسيير المالي للجمعيات ما يزيد من دائرة الشك، فقد صرحت فئة كبيرة من المبحوثين بعدم درايتهم حول ما إذا كانت مصادر تمويل الجمعيات تغطي كل أنشطتها أو لا، وهذه التفسير يدعمه الجدولين رقم ( 39 ) ورقم ( 40 )، علماً أن " عدم الثقة في صرف التبرعات " سبب آخر وراء ضعف وضالة التبرعات المقدمة من الأعضاء، وهذا ما أكده عبد الله بوصنبورة عن عدم الشفافية في تسيير الجمعيات مقابل غياب الرقابة والمتابعة والتواؤم بشكل أو بآخر من طرف مختلف الأجهزة العمومية، والذي ساهم في تشوه العمل الجمعي، وأدى إلى ظهور فاعلين جمعيين لا يعينهم الهدف التطوعي ومبادئه بقدر ما تعينهم المكاسب المادية والمعنوية بالطرق الملتوية غير المشروعة، وعلى هذا تتشكل الكثير من الجمعيات البعيدة عن أسس تشكل المجتمع المدني لا سيما الشفافية والوضوح<sup>1</sup>؛

من هذا الجدول نستنتج أن الوضوح في الجانب المالي يؤثر في تقدم الأعضاء بتبرعات للجمعيات المنخرطين فيها؛

<sup>1</sup> عبد الله بوصنبورة، مرجع سبق ذكره: ص 254.

الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

الجدول ( 42 ) يوضح العلاقة بين مدى تغطية مصادر تمويل الجمعية لأنشطتها ومساهمة الأعضاء بمواردهم في تمويل الجمعية

| المجموع | لا    | نعم   | مساهمة الأعضاء بمواردهم في تمويل الجمعية<br>تغطي مصادر تمويل الجمعية كل أنشطتها |         |
|---------|-------|-------|---|---------|
|         |       |       | ت   | نعم     |
| 28      | 9     | 19    | ت   | نعم     |
| %100    | %32.1 | %67.9 | %   |         |
| 41      | 15    | 26    | ت   | لا      |
| %100    | %36.6 | %63.4 | %   |         |
| 18      | 9     | 9     | ت   | لا أعرف |
| %100    | %50   | %50   | %   |         |
| 87      | 33    | 54    | ت   | المجموع |
| %100    | %37.9 | %62.1 | %   |         |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 62.1% تمثل الفاعلين الجمعويين الذين أدلوا بأن الأعضاء يساهمون بمواردهم في تمويل الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 67.9% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها تغطي كل أنشطتها، مقابل نسبة 63.4% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها لا تغطي كل أنشطتها، ونسبة 50% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأنهم لا يعرفون إذا ما كانت مصادر تمويل الجمعيات تغطي كل أنشطتها أو لا؛

هذا مقارنة بنسبة 37.9% من الفاعلين الجمعويين الذين أدلوا بأن الأعضاء لا يساهمون بمواردهم في تمويل الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 50% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأنهم لا يعرفون إذا ما كانت مصادر تمويل الجمعيات تغطي كل أنشطتها أو لا، مقابل نسبة 36.6% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها لا تغطي كل أنشطتها، ونسبة 32.1% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها تغطي كل أنشطتها؛

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

من خلال قراءة البيانات والأرقام الإحصائية المجدولة أعلاه ومقارنتها فيما بينها؛ يمكن القول أنه بالرغم من أن نسبة الأعضاء يساهمون بمواردهم في تمويل الجمعيات المنخرطين فيها مرتفعة، غير أن نسبة كفاية ونسبة عدم كفاية مصادر تمويل الجمعيات في تغطية كل أنشطتها هي متقاربة، فالموارد المتبرع بها تساهم في ديناميكية الجمعيات، ولكن ذلك يتوقف على أوقات توفرها إضافة إلى حجمها مثلما أشرنا إلى هذا سابقاً؛

أما بالنسبة للفتة التي صرحت بعدم مساهمة الأعضاء في تمويل الجمعيات المنخرطين بمواردهم، فنوضحه بالجدول الموالي:

الجدول ( 43 ) يوضح أسباب عدم مساهمة الأعضاء في تمويل الجمعية بمواردهم

| النسبة | التكرار | أسباب عدم تبرع الأعضاء للجمعية |
|--------|---------|--------------------------------|
| 27.3%  | 9       | ضعف الإمكانيات                 |
| 21.2%  | 7       | عدم الاهتمام واللامبالاة       |
| 6.7%   | 2       | خطأ في فهم العمل الجماعي       |
| 34.4%  | 12      | التحيز في التمويل              |
| 9.1%   | 3       | الغياب الدائم                  |
| 100%   | 33      | المجموع                        |

برر الفاعلون الجمعويون هذه الممارسة بما يأتي: 34.4% " التحيز في التمويل"، حيث يُعرض واحد من الأعضاء عن تمويل نشاط معين مع قدرته على التمويل، وهي ممارسة منافية للثقافة المدنية ومبادئ العمل الجماعي وحتى ينافي الوطنية، فيما بررت نسبة 27.3% بـ " ضعف الإمكانيات"، الذي يشرح الوضعية المادية والاجتماعية لفتة من الفاعلين الجمعويين، أما نسبة 21.2% بـ " عدم الاهتمام واللامبالاة"، أما نسبة 9.1% بـ " الغياب الدائم"، حيث هناك فئة بإمكانها تقديم المساعدة غير أن غيابها الدائم عن العمل الجماعي يؤخرها عن ذلك، أما نسبة 6.7% بـ " خطأ في فهم العمل الجماعي" أي أن الانخراط كان من أجل الأخذ وليس العطاء؛

ومما تقدم؛ نستنتج أن انعدام الشفافية حول الجانب المالي والمادي للجمعيات، يؤثر في تقدم الأعضاء بتبرعات للجمعيات المنخرطين فيها، فقد صرحت فئة كبيرة من المبحوثين بعدم درايتهم حول

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

ما كانت مصادر تمويل الجمعيات تغطي كل أنشطتها أو لا، وهذه التفسير يدعمه الجدولين رقم (39) ورقم (40).

الجدول (44) يوضح الحلول المنتهجة من طرف الجمعيات في حالة عدم كفاية التمويل

| النسبة | التكرار | الحلول المنتهجة في حالة عدم كفاية التمويل |
|--------|---------|---|
| 38.2%  | 26      | البحث عن ممولين                           |
| 20.6%  | 14      | إلغاء النشاط                              |
| 8.8%   | 6       | التقليل من المصاريف                       |
| 8.8%   | 6       | التمويل من أعضاء الجمعية                  |
| 4.4%   | 3       | التمويل من السلطات                        |
| 13.2%  | 9       | التعاقد مع أطراف كثيرة                    |
| 5.9%   | 4       | تقليص النشاطات                            |
| 100%   | 68      | المجموع                                   |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 38.2% تمثل الفاعلين الجمعويين الذين اتفقوا على أن " البحث عن ممولين " هو الحل الذي تنتهجه الجمعيات المنخرطين فيها في حالة عدم كفاية التمويل، فيما تمثل نسبة 20.6% الفاعلين الجمعويين الذين اتفقوا على أن " إلغاء النشاط " هو الحل الذي تنتهجه الجمعيات المنخرطين فيها في حالة عدم كفاية التمويل، فيما تمثل نسبة 13.2% الفاعلين الجمعويين الذين اتفقوا على أن " التعاقد مع أطراف كثيرة " هو الحل الذي تنتهجه الجمعيات المنخرطين فيها في حالة عدم كفاية التمويل، فيما تمثل نسبة 8.8% الفاعلين الجمعويين الذين اتفقوا على أن " التقليل من المصاريف " هو الحل الذي تنتهجه الجمعيات المنخرطين فيها في حالة عدم كفاية التمويل، وذات النسبة أي 8.8% تمثل الفاعلين الجمعويين الذين اتفقوا على أن " التمويل من أعضاء الجمعية " هو الحل الذي تنتهجه الجمعيات المنخرطين فيها في حالة عدم كفاية التمويل، فيما تمثل نسبة 5.9% الفاعلين الجمعويين الذين اتفقوا على " أن تقليص النشاطات " هو الحل الذي تنتهجه الجمعيات المنخرطين فيها في حالة عدم كفاية التمويل، فيما تمثل نسبة 4.4%

الفاعلين الجمعيين الذين اتفقوا على أن " التمويل من السلطات " هو الحل الذي تنتهجه الجمعيات المنخرطين فيها في حالة عدم كفاية التمويل؛

من خلال القراءات الإحصائية؛ يعتبر " البحث عن ممولين " الحل الأول الذي صرح به الفاعلون الجمعيون، فبهدف تقديم الإعانة والمساعدة للمحتاجين والفقراء وتخفيف معاناتهم يتم التطرق لعدد من الحلول كجمع التبرعات من أهل الخير والمتطوعين أفراد ومحلات وأصحاب مصانع وغيرها، فيما تمثل مجموعة من الحلول المصرح بها انسحابية وانحزامية وهي " إلغاء النشاط " و " التقليل من النشاطات "، و " تقليص النشاط، لأنها يعكس مستوى الإرادة التطوعية لهذه الجمعيات، وهذا التحليل ينطبق على الفتتين اللتين صرحتا بأن الحل هو " التمويل من أعضاء الجمعية " و " التمويل من السلطات " فهما حلان اكتفائيان، حيث تتوقف النشاطات عند نفاذ التمويل، في الوقت الذي مثل حل " التعاقد مع أطراف كثيرة " فكرة ابداعية عند نسبة ضئيلة من الجمعيات، فأثناء الدراسة الاستكشافية عرفنا بوجود جمعيات ذات طابع خيري في مدينة ورقلة تقوم بعقد ضمني بين متطوعين فرادى وعائلات وهيئات، يقوم هؤلاء المتطوعون بالتكفل بجانب من جوانب هذه العائلات أو الأفراد، صحي أو تعليمي أو تمويني أو غيرها من الخدمات المناسبة لا سيما الدينية منها، نذكر مثلا جمعية جسور الخير التي مارست دور الوسيط بين عدة متطوعين وعائلات معوزة لعدد معتبر من السنوات، وهذا العمل الخيري يشبه في مبدئه العام مشروع العائلات المتأخية التابع لإحدى المؤسسات التضامنية في تركيا التي تسمى وقف ألا توجد أحد Kimse Yok Me التي تأسست سنة 2002، وقد أشار إليها رباحي مصطفى في مقاله نظام الوقف في تركيا<sup>1</sup>.

نستخلص مما سبق ذكره أن الحلول المنتهجة من طرف تشكيلات المجتمع المدني تعكس في جوهرها مستويات الإرادة الجموعية.

الجدول ( 45 ) يوضح العلاقة مدى تغطية مصادر تمويل الجمعية لأنشطتها وإصدار الجمعية سنويا تقارير أدبية وتوزيعها على الأعضاء

<sup>1</sup> رباحي مصطفى، " نظام الوقف في تركيا"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (26)، (ديسمبر 2016)، ص 351-358.

الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

| المجموع | لا    | نعم   | إصدار الجمعية تقارير أدبية وتوزيعها على الأعضاء<br>تغطي مصادر تمويل الجمعية كل أنشطتها |         |
|---------|-------|-------|--|---------|
|         |       |       | ت  | نعم     |
| 28      | 14    | 14    | ت  | نعم     |
| %100    | %50   | %50   | %  |         |
| 41      | 28    | 13    | ت  | لا      |
| %100    | %68.3 | %31.7 | %  |         |
| 18      | 13    | 5     | ت  | لا أعرف |
| %100    | %72.3 | %27.7 | %  |         |
| 87      | 55    | 32    | ت  | المجموع |
| %100    | %63.2 | %36.8 | %  |         |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 63.2% تمثل الفاعلين الجمعويين الذين أدلوا بأن الجمعيات المنخرطين فيها لا تصدر سنويا تقارير أدبية وتوزعها على أعضائها، تدعمها في ذلك نسبة 73.3% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأنهم لا يعرفون إذا ما كانت مصادر تمويل الجمعيات تغطي كل أنشطتها أو لا، مقابل نسبة 68.3% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها لا تغطي كل أنشطتها، ونسبة 50% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها تغطي كل أنشطتها؛

هذا مقارنة بنسبة 36.8% من الفاعلين الجمعويين الذين أدلوا بأن الجمعيات المنخرطين فيها تصدر سنويا تقارير أدبية وتوزعها على أعضائها، تدعمها في ذلك نسبة 50% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها تغطي كل أنشطتها، مقابل نسبة 31.7% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها لا تغطي كل أنشطتها، ونسبة 27.7% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا أنهم لا يعرفون إذا ما كانت مصادر تمويل الجمعيات تغطي كل أنشطتها أو لا؛

من خلال قراءة البيانات والأرقام الإحصائية المجدولة أعلاه ومقارنتها فيما بينها؛ تجمع نسبة كبيرة من الفاعلين الجمعويين على أن الجمعيات المنخرطين فيها لا تصدر تقارير أدبية سنويا ولا توزعها على أعضائها، ويمكن القول بأن هذه الممارسات التي تدل على غياب شفافية الأنشطة الممارسة هي

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

مقصودة من أجل إبقاء زمام أمور الجمعية تحت السيطرة، فما من داعي لمعرفة كل الأعضاء بكل ما يدور في الجمعية، والتحجج في ذلك بهشاشة العضوية في الجمعية، الناتج عن حداثة الأعضاء وحتى خصائص شخصياتهم، فيخلقون صندوقاً أسوداً افتراضياً لما هو " متحفظ عليه" وتكون التقارير الأدبية من محتويات هذا الصندوق، وتلك الصلاحية التي منحوها لأنفسهم تخول لهم القيام بأنشطة باسم الجمعية دون علم كل الأعضاء، حيث تقتصر المشاركة فيها لفاعلين معينين، لكن هذا ليس مبرراً منطقياً، فالشفافية كما تؤكد أماني قنديل شرط أساسي لضمان استمرارية المجتمع المدني، ولا تقوم إلا بالتدفق الحر للمعلومات الصحيحة، التي تساعد على الفهم والمراقبة وإثراء النقاش، لأنها ترتبط بنوعية القرارات وصنعها والمخاطر والتكاليف المترتبة عليها، وهناك حاجة ماسة لتأصيل هذه الممارسة الديمقراطية من أجل زيادة مصداقية تشكيلات المجتمع المدني لدى الرأي العام والحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية من خلال الإعلان عن النشاط وأهدافه ومصادر تمويله<sup>1</sup>.

الجدول ( 46 ) يوضح العلاقة بين مدى تغطية مصادر تمويل الجمعية لأنشطتها وإصدار الجمعية سنوياً تقارير مالية وتوزيعها على الأعضاء

| المجموع | لا | نعم | إصدار الجمعية تقارير مالية وتوزيعها على الأعضاء<br>تغطي مصادر تمويل الجمعية كل أنشطتها |     |
|---------|----|-----|--|-----|
| 28      | 18 | 10  | ت  | نعم |

<sup>1</sup> أماني قنديل، مرجع سبق ذكره: ص 90.

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

|      |       |       |   |         |
|------|-------|-------|---|---------|
| %100 | %64.3 | %35.7 | % |         |
| 41   | 29    | 12    | ت | لا      |
| %100 | %70.7 | %29.3 | % |         |
| 18   | 16    | 2     | ت | لا أعرف |
| %100 | %88.9 | %11.1 | % |         |
| 87   | 63    | 24    | ت | المجموع |
| %100 | %72.4 | %27.6 | % |         |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 72.4% تمثل الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن الجمعيات المنخرطين فيها لا تصدر سنويا تقارير مالية وتوزعها على أعضائها، تدعمها في ذلك نسبة 88.9% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم لا يعرفون إذا ما كانت مصادر تمويل الجمعيات تغطي كل أنشطتها أو لا، مقابل نسبة 70.7% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها لا تغطي كل أنشطتها، ونسبة 64.3% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها تغطي كل أنشطتها؛

هذا مقارنة بنسبة 27.6% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن الجمعيات المنخرطين فيها لا تصدر سنويا تقارير مالية وتوزعها على أعضائها، تدعمها في ذلك نسبة 35.7% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها تغطي كل أنشطتها، مقابل نسبة 29.3% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن مصادر تمويل الجمعيات المنخرطين فيها لا تغطي كل أنشطتها، ونسبة 11.1% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم لا يعرفون إذا ما كانت مصادر تمويل الجمعيات تغطي كل أنشطتها أو لا؛

من خلال قراءة البيانات والأرقام الإحصائية المجدولة أعلاه ومقارنتها فيما بينها؛ تجمع غالبية الفاعلين الجمعيين على أن الجمعيات المنخرطين فيها لا تصدر تقارير مالية سنويا ولا توزعها على أعضائها، وهذه ممارسات تدل على غياب الشفافية في الجانب المالي الذي دائما ما يحوم حوله الغموض في تشكيلات المجتمع المدني، وهي واحدة من أهم مقومات التسيير الديمقراطي الشفاف، وهذا يجلنا إلى التساؤل حول الأسباب الفعلية وراء تشكيل الجمعيات، أهو العمل التطوعي لذاته؟ أم أنه مصالح غير معلن عنها؟ فإن كان العمل التطوعي هو السبب فلم كل هذه السرية التي تلتف حول



الجانب المالي؟ أم أن الغموض يعود لطبيعة الفرد الجزائري في حد ذاته، الذي يعتبر في حياته العادية التكلم في الأمور المالية موضوعاً " طابو"، ونقل هذه الطابع إلى المجتمع المدني، في الوقت الذي تمهد فيه الشفافية للمساءلة الداخلية لكل تشكل بما فيها تشكلات المجتمع المدني، ومن ثمّ تمهد للمساءلة الخارجية كما تشير لذلك أماني قنديل، فالشفافية شرط من شروط تحقيق فعالية المجتمع المدني بكل قواه من خلال جعل برامج الإنفاق أكثر وضوحاً، فهي تشكل حماية للإدارة المالية ولها دور حاسم في احتواء الفساد<sup>1</sup>، وعلى ذلك فإن غيابها يدل على غياب مقوم أساسي لا يمكن للمجتمع المدني الاستمرارية دون توفره، وهنا بالذات تقول أماني قنديل أنه يتوجب على كل تشكلات المجتمع المدني التحلي بقيم النزاهة والشفافية وإظهار مكاشفة حول الإدارة المالية بدلائلها كاملة بداية من الإعلان عن مصادر تمويلها وأوجه النفقات ومجالاتها، ولا يتأتى ذلك إلا باعتماد منظومة قواعد وآليات مؤسسية في الإدارة المالية، والتي تساهم في تبلور وتكون صورة إيجابية عن العمل الجمعي والمدني والتي ستساعد على ترسيخ أنماط من علاقات الثقة والتفاعل الإيجابي بين تشكلات المجتمع المدني والسياق المجتمعي<sup>2</sup>.

### استنتاج الفرضية الثانية:

بعد سلسلة الجداول المبنية، البسيطة منها والمركبة، وتحليلها إحصائياً وسوسولوجياً، نستنتج صدق الفرضية الثانية والتي تنص على أن للتدبير المادي لتشكلات المجتمع المدني دور في إرساء قيم التسيير الشفاف والمستقل، حيث نتج - حسب الفاعلين الجمعيين - أن 12.6% من الجمعيات التي لها مقرات دائمة وممنوحة من طرف السلطات المحلية، أما باقي النسبة فتوزعت بين الجمعيات اللاتي لا تملكن مقرات ( 26.4%)، والجمعيات اللاتي لهن مقرات مؤقتة سواء كانت متبرع

<sup>1</sup> أماني قنديل، مرجع سبق ذكره: ص 164، 165.

<sup>2</sup> أماني قنديل، مرجع سبق ذكره: ص 167.

بها (24.1%) أو محلات إيجار (36.8%)، مما يؤثر على حرية نشاط الجمعيات واستقلاليتها من كل النواحي، حيث تزيد المقرات المؤجرة من العبء المالي على الجمعيات، علما أن الدراسة الاستكشافية دلتنا على أن رئيس الجمعية غالبا من يتحمل دفع مصاريفه؛ وهنا نشير إلى أن هذه فجوة تمنح للرئيس سلطة على الأعضاء يحقق من خلالها أغراضا خاصة قد تكون الحفاظ على الرئاسة، كما تزيد من عدم رغبة الأعضاء في الرئاسة بسبب عدم التمكن المالي، فيما تزيد المقرات المتبرع بها فرص الاستغلال والتسلق من وراء ظهور الجمعيات، وذات الموضوع ينطبق على المقرات الممنوحة من السلطات المحلية، وإن خففت عليها العبء المالي للمقر فإنها قد تصبح أداة في يدها وقت الضرورة؛ ووجود المقر ليس كعدم وجوده، فأماكن اجتماعات الجمعيات التي ليس لها مقرات، متنوعة بين عامة وخاصة، مثل:

" المراكز الثقافية والمكتبات العمومية"، ولكن رغم ما توفره وتحوزه من الإمكانيات المادية من معدات وقاعات وغيرها، إلا أن التعاون لا يتم إلا بعد إبرام اتفاقيات يسعى لها رؤساء الجمعيات - أي أن الأمر كله مجهود شخصي قائم على شبكة العلاقات الاجتماعية التي يجوزها رئيس الجمعية وأعضاء المكتب، فليس الأمر متاحا للجميع- هذا فضلا عن أنه أمر مقيد للجمعيات ولنشاطاتها لأنه مشروط بإمكانيات ومواقيت المركز وحتى المستوى الفكري لمؤطريه؛

هناك أيضا " منزل أحد الأعضاء وغالبا ما يكون منزل رئيس الجمعية" و " مقر عمل رئيس الجمعية" وهما بديلان اضطراريان يعززان سلطة رئيس الجمعية؛

وهناك أيضا " الأماكن العامة" مثل المقاهي أرصفة الطرقات والمساحات العامة، أو " مكان بالاتفاق " وكلها أماكن تشير إلى الصعوبات والتحديات التي تواجهها الجمعيات والتي تدعم انتكاسها وتراجعها حتى تلاشيها، وحتى تعزيز سلطة رئيس الجمعية؛

وعن تمويل الأنشطة فقد نتج أن غالبية الجمعيات تعتمد في تمويل أنشطتها على الأعضاء + الخواص، والغالبية الساحقة ليس لديها أنشطة استثمارية، التي من شأنها أن تكون محركا قويا يقود تنظيمات المجتمع المدني إلى التحرر والاستقلال المادي وكذلك السياسي، اللذين يسمحان بتعزيز حرية التعبير وحرية التشكل، وكذلك الاستمرار في تحقيق الهدف الاجتماعي من خلال النشاط الاستثماري أيا كان نوعه، وهذا يعكس القيم الأساسية للجمعية ذاتها ورسالتها، كما أنه يصبح فعلا مدنيا تطوعيا استراتيجيا، لا سيما إن تم ربط النشاط الاستثماري بقضية يهتم بها ويسعى لتحقيقها، وهذا يؤدي

إلى الترابط الفعال بين العمل الاستثماري والغرض الاجتماعي<sup>1</sup>، لكن الواقع لا ينبئ باقتراب الجمعيات من هذا المستوى، فعدد الجمعيات التي تمارس أنشطة استثمارية محدود، كما أن حجم الاستثمار لا يرتقي لحد الاستقلالية، لأن في الغالب مردوده لا يغطي حتى تكاليف النشاط، فكيف بتبعاته؟

وقد نتج عدم الالتزام بدفع الاشتراكات، وهذا ما تتفق معه دراسة هالة منصور بعنوان: " رأس المال الاجتماعي وزيادة فاعلية المجتمع المدني لتحقيق التنمية - دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الأهلية في محافظة الفيوم"<sup>2</sup> ذلك بفعل انخفاض الوعي العام بأهمية العمل التطوعي، حيث يخضع الالتزام بدفع الاشتراكات للاستفادة من امتيازات الجمعيات، فيلتزم بدفع الاشتراكات من هم مستفيدون من تلك الامتيازات، وعدم الالتزام بدفع الاشتراكات سببه انعدام الشفافية حول الجانب المالي والمادي للجمعيات؛

ونتج أيضا أنه رغم تقديم الأعضاء تبرعات للجمعيات، غير أن مصادر تمويلها لا تغطي كل أنشطتها، وهذا يدل على أن طبيعة التبرعات وحجمها وعددها ضئيل في أصله إن لم نتكلم على رمزيتها، فيما عاد أسباب عدم التبرع إلى: " عدم الاستطاعة" الذي يعكس الوضع المادي للفاعلين الجمعويين، وإلى: " عدم الرغبة وعدم الاهتمام" وهذا يؤكد تذييل العمل الجمعوي اهتمامات فئة من الفاعلين الجمعويين، وإلى: " عدم الثقة في صرف التبرعات" وهذا نتيجة لعدم شفافية ووضوح الجانب المالي في الجمعيات، إضافة إلى عدم دراية الفاعل الجمعوي بطرق التسيير المالي للجمعيات ما يزيد من دائرة الشك، فقد صرحت فئة كبيرة من المبحوثين بعدم درايتهم حول ما إذا كانت مصادر تمويل الجمعيات تغطي كل أنشطتها أو لا؛

وقد نتج أيضا أنه رغم مساهمة الأعضاء في تمويل الجمعيات، غير أن مصادر تمويل الجمعيات لا تغطي كل أنشطتها، فالمساهمة بالموارد في تمويل الجمعيات وأنشطتها مرهونة بأوقات توفرها إضافة إلى حجمها مثلما أشرنا إلى هذا سابقا، وعدم مساهمة الأعضاء في تمويل الجمعيات تنوعت أسبابه من " التحيز في التمويل" وهي ممارسة منافية للثقافة المدنية ومبادئ العمل الجمعوي بل ينافي الوطنية؛ "

<sup>1</sup> إيريبي دون، مرجع سبق ذكره: ص 122.

<sup>2</sup> منصور هالة، مرجع سبق ذكره: ص 402.

ضعف الإمكانيات" الذي يشرح الوضعية المادية والاجتماعية لفئة من الفاعلين الجمعيين؛ " عدم الاهتمام واللامبالاة" و" الغياب الدائم" و " خطأ في فهم العمل الجمعي"، وبين ما هو مقصود وما هو غير مقصود فإن انعدام الشفافية حول الجانب المالي والمادي للجمعيات قد عزز عجز وأثر في إقدام أعضائها على تمويلها؛

ونتج أيضا أن الحلول المنتهجة من طرف تشكلات المجتمع المدني تعكس في جوهرها مستويات الإرادة التطوعية الجموعية، فهناك حلول تدل على إلهام الجمعيات على تحقيق أهدافها ومساعدة الفئة المجتمعية التي تهتم بها مثل " البحث عن ممولين"، فيما تعتبر مجموعة من الحلول انسحابية وانهازمية مثل " إلغاء النشاط" و" التقليل من النشاطات"، و" تقليص النشاط، وهذا التحليل ينطبق على الفئتين اللتين صرحنا بأن الحل هو" التمويل من أعضاء الجمعية" و" التمويل من السلطات" فهما حلان اكتفائيان، حيث تتوقف النشاطات عند نفاذ التمويل، وهناك حل إبداعي لكنه عند فئة قليلة جدا من الجمعيات وهو " التعاقد مع أطراف كثيرة" فرغم عجز الجمعيات ماديا إلا أنها تستثمر علاقاتها الاجتماعية في تحقيق أهدافها الجموعية التطوعية؛

كما دلت النتائج على غياب شفافية الأنشطة الممارسة عند ثلثي الجمعيات، حيث لا تصدر تقارير أدبية سنويا ولا توزعها على أعضائها، وهي ممارسة مقصودة من أجل إبقاء زمام أمور الجمعية تحت السيطرة عند مجموعة معينة، مع التحجج في ذلك بهشاشة العضوية في الجمعية، الناتج عن حداثة الأعضاء وحتى خصائص شخصياتهم، فيخلقون صندوقا أسودا افتراضيا لما هو " متحفظ عليه" وتكون التقارير الأدبية من محتويات هذا الصندوق؛

كما تبين أن غالبية الجمعيات تعاني غياب الشفافية في الجانب المالي، حيث لا تصدر تقارير مالية سنويا ولا توزعها على أعضائها، وهو ما يؤثر على تقدم المجتمع المدني عموما، وهذا الغياب للشفافية في نمط إدارة الجمعيات سواء على مستوى الأنشطة أو الجانب المالي، يدل على غياب المساءلة التي أشارت إليها أماني قنديل في دراستها النقدية " الموسوعة العربية للمجتمع المدني" سنة 2008، حيث تستلزم الشفافية الوصول إلى المعلومات وتقاسمها والتصرف بها بطريقة مكشوفة، فهي عنصر رئيسي تقول أماني قنديل من عناصر المساءلة البيروقراطية يترتب عليها وضع الحسابات متاحة للفحص العمومي الدقيق، وهو ما يقي من ارتكاب الأخطاء في تقدير الموارد، ومن الفساد،

فالشفافية والمساءلة من مقومات الحكم الصالح والهم الرئيس لقوى المجتمع المدني، وعليه فلا وجود للشفافية دون مساءلة، ولا يمكن للمساءلة أن تتواجد دون شفافية<sup>1</sup>.

### III. تحليل ومناقشة الفرضية الثالثة للدراسة:

- تحليل جداول الفرضية الثالثة للدراسة
  - لرأس المال الاجتماعي لتشكلات المجتمع المدني دور في إرساء قيم العمل التطوعي
- الجدول ( 47 ) يوضح طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الجمعيات

---

<sup>1</sup> أماني قنديل، مرجع سبق ذكره: ص 164، 165.

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

| المجموع          | نفس الاهتمام | الزمالة | الصدقة | الجيرة | القراية | العلاقات الاجتماعية |               |
|------------------|--------------|---------|--------|--------|---------|---------------------|---------------|
|                  |              |         |        |        |         | ت                   | طبيعة الجمعية |
| 74               | 9            | 4       | 11     | 26     | 24      | ت                   | بلدية         |
| %100             | %12.2        | %5.4    | %14.9  | %35.1  | %32.4   | %                   |               |
| 46               | 14           | 5       | 21     | 3      | 3       | ت                   | ولائية        |
| %100             | %30.4        | %10.9   | %45.7  | %6.5   | %6.5    | %                   |               |
| 34               | 17           | 9       | 4      | 3      | 1       | ت                   | وطنية         |
| %100             | %50          | %26.4   | %11.8  | %8.9   | %2.9    | %                   |               |
| <sup>1</sup> 154 | 40           | 18      | 36     | 32     | 28      | ت                   | المجموع       |
| %100             | %25.9        | %11.7   | %23.4  | %20.8  | %18.2   | %                   |               |

من خلال البيانات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 25.9% تمثل اتجاه الفاعلين الجموعيين الذين أدلوا بأن العلاقات بين أعضاء الجمعيات المنخرطين فيها هي علاقات يحكمها نفس الاهتمام، تدعمها في ذلك نسبة 50% من الفاعلين الجموعيين الذين صرحوا بأنهم منخرطون في جمعيات وطنية، مقابل نسبة 30.4% من الفاعلين الجموعيين الذين صرحوا بأنهم منخرطون في جمعيات ولائية، ونسبة 12.2% من الفاعلين الجموعيين الذين صرحوا بأنهم منخرطون في جمعيات بلدية؛

هذا مقارنة بنسبة 23.4% التي تمثل اتجاه الفاعلين الجموعيين الذين أدلوا بأن العلاقات بين أعضاء الجمعيات المنخرطين فيها هي علاقات تحكمها الصدقة، تدعمها في ذلك نسبة 45.7% من الفاعلين الجموعيين الذين صرحوا بأنهم منخرطون في جمعيات ولائية، مقابل نسبة 14.9% من الفاعلين الجموعيين الذين صرحوا بأنهم منخرطون في جمعيات بلدية، ونسبة 11.8% من الفاعلين الجموعيين الذين صرحوا بأنهم منخرطون في جمعيات وطنية؛

تليها نسبة 20.8% التي تمثل اتجاه الفاعلين الجموعيين الذين أدلوا بأن العلاقات بين أعضاء الجمعيات المنخرطين فيها هي علاقات تحكمها الجيرة، تدعمها في ذلك نسبة 35.1% من الفاعلين

<sup>1</sup> العدد يعبر عن التكرارات ولا يمثل العدد الكلي للعينة البحثية.

الجمعيين الذين صرحوا بأنهم منخراطون في جمعيات بلدية، مقابل نسبة 8.9% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم منخراطون في جمعيات وطنية، ونسبة 6.5% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم منخراطون في جمعيات بلدية؛

وتليهما نسبة 18.2% التي تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن بأن العلاقات بين أعضاء الجمعيات المنخرطين فيها هي علاقات تحكمها القرابة، تدعمها في ذلك نسبة 32.4% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم منخراطون في جمعيات بلدية، مقابل نسبة 6.5% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم منخراطون في جمعيات ولائية، ونسبة 2.9% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم منخراطون في جمعيات وطنية؛

وتليهما نسبة 11.7% التي تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن العلاقات بين أعضاء الجمعيات المنخرطين فيها هي علاقات تحكمها الزمالة، تدعمها في ذلك نسبة 26.4% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم منخراطون في جمعيات وطنية، مقابل نسبة 10.5% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم منخراطون في جمعيات ولائية، ونسبة 5.4% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم منخراطون في جمعيات بلدية؛

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نجد أن الفاعلين الجمعيين يتوزعون مجالياً وفق نوع العلاقة الاجتماعية، فالقرابة والجيرة مقياساً للتشابك والانخراط وتشكيل النسيج الاجتماعي عموماً، وقد انتقلت إلى داخل مجال المجتمع المدني لا سيما في الجمعيات البلدية، رغم أن المجتمع المدني يشترط في تشكله الرغبة ووحدة الهدف، وهنا تسمح لنا المقولة الشعبية: "أنا وخويا على بن عمي، وأنا وبن عمي على البراني" بتفسير هذا النوع من الممارسات، فعلاقة القرابة أو الجيرة توفر عامل الثقة الذي يسمح باستقطاب الفرد وبقبوله وسط الجماعة، حيث تكون الثقة بمثابة ضامن للتضامن وتبادل المنافع وحتى المناصرة، فيصبح ذلك النسيج أقوى وتنصهر داخله أغلب التناقضات والخلافات، وقد يصبح في حالات كثيرة أشبه بقبيلة مصغرة؛

ويدخل هذا النوع من الممارسات ضمن عملية تشكيل الجمعيات واستقطاب الأفراد إليها، وهو فعل نابع من قناعة ووعي، فهو على ذلك فعل مقصود ومستمر داخل الجمعيات ومن مؤسسيها، يندرج ضمن ممارسات الموروث الاجتماعي والثقافي الذي تمت إعادة إنتاج البعض من قيمه ومعاييرهِ وعاداته وتقاليده، حيث يمنح قوة رمزية للفاعلين الجمعيين داخل الجمعيات كمجال اجتماعي، وكأن

الفاعل يبحث عن تأكيد نفسه، ولكي يوجدها ويؤكدها يلجأ للتعاون مع الآخرين، هذا التعاون الذي يؤدي بالضرورة كما قال ميشال كروزيه إلى تدخل لعبة السلطة التي تشارك في كافة العلاقات الاجتماعية والبشرية، ولو لم تكن هي المقصودة منذ البداية<sup>1</sup>، فتظهر جمعيات تتكرر فيها ألقاب أو أحياء بعينها، وفي هذا تكريس لمبدأ الهوية والعروضية، المنافي لمبادئ ومعايير تشكل المجتمع المدني، وتضفي صفة الانغلاق على تنظيمات المجتمع المدني رغم أنه يجب أن يكون منفتحاً، وهذا ما يفسر طبيعة الثقافة الديمقراطية السائدة داخل هذا النوع من الجمعيات مثلما أشارت شاوش إخوان جهيدة في دراستها، حيث لا تتوفر على مقدار معتبر من الحرية في التعبير والتشكل ولا قبول الآخر، كما أنها تشكلات تابعة غير مستقلة كونها ملكية شخص أو مجموعة حتى أنها تنادى بـ "جمعية فلان"<sup>2</sup>؛

فرغم التطور الحاصل في الحياة الاجتماعية، نجد أن البنية التقليدية تحافظ على ذاتها، وتعيد إنتاجها داخل الجمعيات البلدية من خلال تعاون الفاعلين الجمعويين، "فإنتاج بنية لا يتحقق بغير تعاون الفاعلين الذين دمجوا منه الضرورة بشكل سيمياء، والذين هم أيضاً منتجون، يعيدون الإنتاج، سواء كانوا واعين ذلك أم لم يكونوا"<sup>3</sup>، وكلما اتجهنا نحو الجمعيات الوطنية كلما حكمت العلاقات الاجتماعية داخلها هدف الجمعية وموضوعها واقترب من الاهتمام السياسي وقلت العلاقات الدموية رغم أنها لا تَحْتَفِ، حتى تميل إلى أن تكون مركزية تصنع لنفسها مجالاً خاصاً بها فيكون أشبه بأوليغارشية صغيرة، وتتجلى ممارسات السيطرة والتحكم بصور متعددة، وتتجلى فيه أنماط التشابك والتداخل بين ما هو اجتماعي مع ما هو سياسي، أي أنه مجال يسمح لمن يلجأه أن يحول كل ما يملكه من موارد وعلاقات إلى وسائل لكسب أو تثبيت مكانة ما سياسية أو اجتماعية وإعادة إنتاجها، فبالرغم من أن الفاعلين نتاج للبنية، غير أنهم صنعوا ويصنعون البنية باستمرار ويمكنهم تحويلها جذرياً بتوافر بعض الشروط البنوية<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup> كابان فيليب ودورتيه جان فرانسوا، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات، تر:

حسن إياس، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سورية، 2010، ص232.

<sup>2</sup> جهيدة شاوش إخوان، مرجع سبق ذكره: ص 165.

<sup>3</sup> بورديو بيار، مرجع سبق ذكره: ص 202.

<sup>4</sup> بورديو بيار، مرجع سبق ذكره: ص 203.



وهنا تظهر واحدة من الثغرات الناتجة عن نقل مفهوم المجتمع المدني والتي أشار إليها حمودي عبد الله في عديد المرات، والتي أسماها بالشعور الذاتي للجمعيات ذاتها، ومحتوى النظرة التي تحملها هي ذاتها عن تركيبتها ومسئولياتها، فاستقلالية المجتمع المدني عن الأسرة وكل البنى التقليدية أمر مهم مثل أهمية استقلاله عن الدولة، فتشكل المجتمع المدني لا يتحقق فعليا إلا بتجاوزه حقوق القرابة الدموية، القبائلية والعشائرية وأيضا الجيرة وغيرها، لأنها علاقات تحتكم إلى العاطفة والحب وكما يسمى بالحشمة، والتي تحد من حرية الفاعل الجمعي وبالتالي حرية المجتمع المدني، لذلك فحرية المجتمع المدني تتحدد من خلال استقلاليته من المجال الأسري والطبيعي مثلها مثل مجال الدولة، لأن التشكل في المجتمع المدني يتم إراديا بين مجموعة من الأفراد يشتركون في أهداف محددة وواضحة بالنسبة إليهم، ولا يتحقق هذا إلا من خلال الاستقلال النسبي للوعي عن الأعراف السائدة<sup>1</sup>؛

مما تقدم طرحه نستخلص أن طبيعة الجمعية تحدد لنا نوع العلاقات الاجتماعية المتواجدة ضمنها.

#### الجدول ( 48 ) يوضح العلاقة بين طريقة الانخراط للجمعية وأوقات التواجد فيها

<sup>1</sup> حمودي عبد الله " المجتمع المدني في المغرب العربي تجارب، نظريات وأوهام"، حمودي عبد الله ( تحت إشراف)، وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، دار توبقال للنشر، ط1، المغرب، 1998، ص 227.

الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

| المجموع | حسب نشاط الجمعية | كلما رغبت في ذلك | في أوقات الفراغ | كلما استطعت | وأوقات التواجد فيها<br>طريقة الانخراط في الجمعية |
|---------|------------------|------------------|-----------------|-------------|--|
| 29      | 8                | 1                | 3               | 17          | ت  |
| %100    | %27.6            | %3.5             | %10.3           | %58.6       | %  |
| 30      | 19               | 2                | 2               | 7           | ت  |
| %100    | %63.3            | %6.7             | %6.7            | %23.3       | %  |
| 3       | 3                | 0                | 0               | 0           | ت  |
| %100    | %100             | %00              | %00             | %00         | %  |
| 25      | 12               | 1                | 3               | 9           | ت  |
| %100    | %48              | %4               | %12             | %36         | %  |
| 87      | 42               | 4                | 8               | 33          | ت  |
| %100    | %48.3            | %4.6             | %9.2            | %37.9       | %  |

من خلال البيانات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 48.3% تمثل اتجاه الفاعلين الجمعويين الذين أدلوا بأنهم تواجدهم في الجمعيات المنخرطين فيها يكون حسب نشاط الجمعيات، تدعمها في ذلك نسبة 100% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن انخراطهم في العمل الجمعوي كان باقتراح من طرف واحد من أفراد العائلة، مقابل نسبة 63.3% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن انخراطهم في العمل الجمعوي كان باقتراح من طرف صديق أو جار، ونسبة 48% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن انخراطهم في العمل الجمعوي كان من قبيل الإعجاب بنشاط الجمعية؛

هذا مقارنة بنسبة 37.9% من الفاعلين الجمعويين الذين أدلوا بأنهم يتواجدون في الجمعيات المنخرطين فيها كلما استطاعوا ذلك، تدعمها في ذلك نسبة 58.6% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن انخراطهم في العمل الجمعوي كان فكرتهم، مقابل نسبة 36% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن انخراطهم في العمل الجمعوي كان نتيجة للإعجاب بنشاط الجمعية، ونسبة 23.3% من

الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن انخراطهم في العمل الجمعي كان باقتراح من طرف صديق أو جار؛

تليها نسبة 9.2% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأنهم يتواجدون في الجمعيات المنخرطين فيها في أوقات الفراغ، تدعمها في ذلك نسبة 12% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن انخراطهم في العمل الجمعي كان نتيجة للإعجاب بنشاط الجمعية، مقابل نسبة 10.3% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن انخراطهم في العمل الجمعي كان فكرتهم، ونسبة 6.7% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن انخراطهم في العمل الجمعي كان باقتراح من طرف صديق أو جار؛

وتليهما نسبة 4.6% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأنهم يتواجدون في الجمعيات المنخرطين فيها كلما رغبوا في ذلك، تدعمها في ذلك نسبة 6.7% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن انخراطهم في العمل الجمعي كان باقتراح من طرف صديق أو جار، مقابل نسبة 4% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن انخراطهم في العمل الجمعي كان نتيجة للإعجاب بنشاط الجمعية، ونسبة 3.5% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن انخراطهم في العمل الجمعي كان فكرتهم؛

من خلال القراءات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن تواجدهم في الجمعيات المنخرطين فيها يكون حسب النشاط، هم نفس الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم انخرطوا في العمل الجمعي باقتراح من طرف واحد من أفراد العائلة، وهذا مؤشر على أن هذه الفئة من الفاعلين الجمعيين يفكرون بعد علمهم بالنشاط ثم يقومون باختيار وانتقاء النشاط الذي يستدعي حضورهم من عدمه للجمعية، وهذا تفسره طريقة الانخراط التي كانت تلبية وتعاطفا وتأييدا قرايبا دمويا، أي أنه تضامن عاطفي تقليدي يوفر القوة والدعم داخل الجمعيات، ولكنه لا يضمن الاستمرار والبقاء لأن الانخراط لم يكن نتيجة إيمان بقضية الجمعية، وهذه فجوة محدثة في طريقة التشكل وتؤثر على استمرارية هذه الفئة من الجمعيات، فلا يمكن لمجموعة أن تدافع عن مصالحها حسب بورديو إلا بمقابل عمل جماعي للبناء، لكن نظريا وعمليا في آن واحد، لكي تزيد فرصة الوجود والاستمرار والبقاء، فالعمل الرمزي اللازم لفعل التكريس أو التشكيل لمجموعة ما، يمكن أن ينجح إذا مارس فعله على الفاعلين الجمعيين في جعلهم مستعدين للاعتراف والإقرار بالمشروع

المشترك الذي هو هدف الجمعية، ولا يقف فعله عند اضطرارهم للتجمع والتشكل بسبب القرابة أو التجاور أو الزمالة أو الصداقة في المجال الاجتماعي<sup>1</sup>؛

أما الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأنهم يتواجدون في الجمعيات المنخرطين فيها كلما استطاعوا ذلك، هم الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن انخراطهم في العمل الجمعي كان فكرتهم، وهؤلاء هم مؤسسون للتشكل علما أن الكثير منهم لا سيما الجمعيات البلدية قد سبق تشكلهم غير الرسمي تشكلهم الرسمي بسنوات، فإضفاءهم للطابع الرسمي جاء من أجل الصفة القانونية للنشاط تفاديا لنتائج غير مرغوب فيها وغير متوقعة، رغم أن الصفة الرسمية - حسب تصريحات البعض منهم- قد عرقلت عملهم الميداني بسبب البيروقراطية؛

ومما تقدم طرحه نستدل إلى أن طريقة الانخراط للعمل الجمعي تفسر أوقات تواجد الفاعل الجمعي في الجمعية المنخرط فيها، ولأن الفاعل الجمعي في المجتمع الجزائري يعيد إنتاج العلاقات الطبيعية في تشكيلات المجتمع المدني، فإن المجتمع المدني حدثي من حيث التشكل تقليدي من حيث الممارسة، وهذا ما يحد من فعاليته، لأن عمل وفعالية المجتمع المدني لا تنفصل عن تشكله وبناءه.

<sup>1</sup> بورديو بيار، مرجع سبق ذكره: ص 66.

الجدول (49) يوضح العلاقة بين مستوى الثقة المتبادلة بين أعضاء الجمعية والجو العام فيها

| المجموع | يجعلك تتعامل<br>بحذر مع البعض | تسوده الثقة<br>بين الأعضاء | الجو العام في الجمعية<br>توجد ثقة<br>متبادلة بين أعضاء الجمعية |           |
|---------|-------------------------------|----------------------------|--|-----------|
|         |                               |                            | ت  | نعم       |
| 49      | 2                             | 47                         | ت  | نعم       |
| %100    | %4.1                          | %95.1                      | %  |           |
| 38      | 35                            | 3                          | ت  | إلى حد ما |
| %100    | %92.1                         | %7.9                       | %  |           |
| 87      | 37                            | 50                         | ت  | المجموع   |
| %100    | %42.5                         | %57.5                      | %  |           |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 57.5% تمثل الفاعلين الجمعويين الذين أدلوا بأن الجو العام في الجمعيات المنخرطين فيها تسوده الثقة بين أعضائها، تدعمها في ذلك نسبة 95.1% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأنه توجد ثقة متبادلة بين أعضاء الجمعيات، مقابل نسبة 7.9% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأنه توجد إلى حد ما ثقة متبادلة بين أعضاء الجمعيات؛

هذا مقارنة بنسبة 42.5% من الفاعلين الجمعويين الذين أدلوا بأن الجو العام في الجمعيات المنخرطين فيها يجعلهم يتعاملون بحذر مع البعض، تدعمها في ذلك نسبة 92.1% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأنه توجد إلى حد ما ثقة متبادلة بين أعضاء الجمعيات، مقابل نسبة 4.1% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأنه توجد ثقة متبادلة بين أعضاء الجمعيات؛

من خلال القراءات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ تجربنا المعطيات الواقعية بأن الثقة عامل أساسي في الحياة الداخلية للجمعيات، حيث أنه كلما زاد منسوب الثقة بين الأعضاء كان الجو الداخلي ملائماً، وكلما نقص منسوب الثقة بين الأعضاء ساد الحذر بينهم، ولا تعتبر الثقة منقصة من قيمة العمل الجمعوي، غير أن المخافة تقع بأسبقيتها وأولويتها على الكفاءة ما يهدد صلابة المجتمع المدني،

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

ويعمل على هشاشته، فالكفاءة تهمش الولاء للمصلحة الخاصة وتدعم الفعالية لصالح المنفعة العامة، فيما تضمن الثقة الولاء وقد تهدد الفعالية، وذلك بسبب أنها تحول الاهتمام إلى أمن الجمعية، حيث يحتل مسئول الجمعية مركزا للتوزيع المادي والرمزي، فيعمل على وضع الأعضاء في الأماكن المهمة والاستراتيجية التي تسمح لهم وتمكنهم من التحرك والممارسة وفق مصالح الجمعية، وهذا اشتغال رأس مال شبكة العلاقات الاجتماعية، فقيمة الفرد تتحدد وفق مكانته، حيث تعطى الأولوية للاسم على الكفاءة، حيث يمنح الاسم الكفاءة، التي هي سلطة مراقبة، سلطة تموقع شخصي، لأن مراقبة الأفراد أهم من أي مراقبة أخرى؛ وهنا نستحضر هني أحمد حيث يقول أنه لا يمكننا البحث عن الفعالية القصوى للمؤسسة في وقت تتحقق فيه الترقية عن طريق الانتساب، مفترضا أن علاقة الأجر لا تشتغل وفق النمط الاقتصادي بل وفق نمط الجمعية، وهذا ينطبق على العمل الجمعي حيث لا يمكننا البحث عن الفعالية القصوى للمجتمع المدني ومنطق الانخراط في العمل الجمعي قائم على معرفة الأشخاص، وليس كفاءتهم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بشير مجّد، علماء اجتماع التنظيمات والعمل في الجزائر الرعيل الأول، دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر،

الجدول ( 50 ) يوضح العلاقة بين مستوى الاحترام المتبادل بين أعضاء الجمعية والعلاقات الاجتماعية

| المجموع | تغلب عليها الصراعات حول المصالح الشخصية | يحكمها حب العمل الجماعي | العلاقات الاجتماعية في الجمعية       |           |
|---------|---|-------------------------|--------------------------------------|-----------|
|         |   |                         | يوجد احترام متبادل بين أعضاء الجمعية |           |
| 67      | 7                                       | 60                      | ت                                    | نعم       |
| %100    | %10.4                                   | %89.6                   | %                                    |           |
| 20      | 17                                      | 3                       | ت                                    | إلى حد ما |
| %100    | %85                                     | %15                     | %                                    |           |
| 87      | 24                                      | 63                      | ت                                    | المجموع   |
| %100    | %27                                     | %72                     | %                                    |           |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 72% تمثل الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن العلاقات الاجتماعية في الجمعيات المنخرطين فيها يحكمها حب العمل الجماعي، تدعمها في ذلك نسبة 89.6% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنه يوجد احترام متبادل بين أعضاء الجمعيات، مقابل نسبة 15% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنه يوجد إلى حد ما احترام متبادل بين أعضاء الجمعيات؛

هذا مقارنة بنسبة 27% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن العلاقات الاجتماعية في الجمعيات المنخرطين فيها تغلب عليها الصراعات حول المصالح، تدعمها في ذلك نسبة 85% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنه يوجد إلى حد ما احترام متبادل بين أعضاء الجمعيات، مقابل نسبة 10.4% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنه يوجد احترام متبادل بين أعضاء الجمعيات؛

من خلال القراءات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ تؤكد المعطيات الواقعية بأن الاحترام عامل أساسي في الحياة الداخلية للجمعيات، حيث أنه كلما زاد الاحترام بين أعضاء الجمعية الواحدة كلما ساد حب العمل الجماعي، وكلما قلَّ الاحترام بين أعضاء الجمعية الواحدة كلما غلبت الصراعات حول

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

المصالح، وهو مؤشر لعدم القبول بصفة عامة، القبول الذي " يتضمن التفاهم ضمن جو من البحث على الاتفاق والاعتراف بمشروعية الاختلاف"<sup>1</sup>، فدخل هذه الفئة من الفاعلين الجمعيين في دائرة الصراعات، يعني أنهم يتجهون نحو تحقيق أهدافهم ومصالحهم الخاصة والدفاع عن مكتسباتهم، ما يجعل الفاعلين أصحاب المصلحة المشتركة يلتفون حول بعضهم وأهدافهم، فتظهر الانقسامات داخل الجمعيات، وبما أن لكل فاعل جمعي مكانته ودوره الخاص به في الجمعية، إضافة إلى موارده وسماته وخصائصه واستعداداته التي يتميز بها عن غيره، وأيضا تلك المتعلقة بطبيعة انتماءه الدموي أو القرابي أو الجيرة والزمالة داخل الجمعية، سوف يهندس استراتيجيات ينتهجها في مساره ضمن إطار العمل الجمعي، بعد أن كوّن تصورات وتحليلات لواقع الحياة الداخلية للجمعية<sup>2</sup>، فتكون استراتيجيات دفاعية فردية وجماعية، وبالتالي إنتاج سلطة غير رسمية تتولى تحقيق الصالح وزيادة الأهمية داخل الجمعية وخارجها.

<sup>1</sup> حمودي عبد الله " المجتمع المدني في المغرب العربي تجارب، نظريات وأوهام"، حمودي عبد الله (تحت إشراف)، وعي المجتمع

بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، دار توبقال للنشر، ط1، المغرب، 1998، ص 227.

<sup>2</sup> خريش عبد القادر: مرجع سبق ذكره: ص 578.



الجدول ( 51 ) يوضح العلاقة بين مستوى الثقة المتبادلة بين أعضاء الجمعية وإمكانية الاعتماد على أعضاء الجمعية في أداء الأنشطة

| المجموع | لا    | نعم   | إمكانية الاعتماد على أعضاء الجمعية في أداء الأنشطة |                                    |
|---------|-------|-------|--|------------------------------------|
|         |       |       | ت  | يوجد ثقة متبادلة بين أعضاء الجمعية |
| 49      | 20    | 29    | ت  | نعم                                |
| %100    | %40.8 | %59.2 | %  |                                    |
| 38      | 16    | 22    | ت  | إلى حد ما                          |
| %100    | %42.1 | %57.9 | %  |                                    |
| 87      | 36    | 51    | ت  | المجموع                            |
| %100    | %41.4 | %58.6 | %  |                                    |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 58.6% تمثل الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بإمكانية الاعتماد على أعضاء الجمعيات المنخرطين فيها في أداء الأنشطة، يدعمها في ذلك نسبة 59.2% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأنه توجد ثقة متبادلة بين أعضاء الجمعيات، مقابل نسبة 57.9% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأنه توجد إلى حد ما ثقة متبادلة بين أعضاء الجمعيات؛

هذا مقارنة بنسبة 41.4% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بعدم إمكانية الاعتماد على أعضاء الجمعيات المنخرطين فيها في أداء الأنشطة، يدعمها في ذلك نسبة 42.1% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأنه توجد إلى حد ما ثقة متبادلة بين أعضاء الجمعيات، مقابل نسبة 40.8% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأنه توجد ثقة متبادلة بين أعضاء الجمعيات؛

من خلال القراءات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ تخبرنا المعطيات الواقعية بأن الثقة عامل أساسي في الحياة الداخلية للجمعيات، حيث أنه كلما زاد منسوب الثقة بين الأعضاء كلما زادت إمكانية الاعتماد على أعضاء الجمعية في أداء الأنشطة، وكلما نقص منسوب الثقة بين الأعضاء كلما قلت إمكانية الاعتماد على أعضاء الجمعية في أداء الأنشطة، والثقة مؤشر حاسم في وجود المجتمع المدني،

وقد كانت " الولايات المتحدة الأمريكية تاريخيا مجتمعا يتميز بارتفاع درجة الثقة والنزوع إلى العمل الجماعي"<sup>1</sup>؛

غير أن الثقة مؤشر يتحدد ثقافيا كما أسلفنا الذكر، سوف يظهر التباين في تشكيلات المجتمع المدني، لأنها ستخضع للموروث الثقافي، الذي يكفل الثقة المتبادلة والعمل الجماعي، والتي أصلها عاطفي وليس عقلائي<sup>2</sup>، خصوصا قيم الود والتواصل الاجتماعي فهذه الروابط التقليدية قد يكون أثرها إيجابيا كما قد يكون سلبيا، لأن التركيز إذا ما وقع على أهمية المحاباة وتفضيل الجيرة والأقارب، سيولد جمودا يعجز الفاعلون الجمعيون على كسر طوق العلاقات الضيقة ويعرقل الانتقال إلى علاقات أوسع، ففوة الرابطة العاطفية ستؤثر على الأشكال الأخرى للعلاقات الاجتماعية، لذلك تكبر دائرة الشك بكل من ليس من الأقارب، علما أن الروابط الأسرية ما هي إلا صيغة واحدة من صيغ التفاعل الاجتماعي، وهناك صيغ عديدة وأشكال كثيرة بنيتها متماسكة ويرتفع فيها منسوب الثقة وتمتاز بتقبل الآخرين وانضمامهم دون التركيز على القرابة الدموية، فالقدرة على تشكيل مجتمع مدني فعال وقوي دلالة على توفر منسوب مرتفع من الثقة والتواصل الاجتماعي التلقائي<sup>3</sup>؛

ومنه نستخلص أن الجمعيات مجالات ثقافية تعكس العادات والأعراف والالتزامات الأخلاقية المتبادلة بين أعضائها، والتي تهيء القاعدة الأساسية لتبادل مستوى من الثقة بين الفاعلين الجمعيين، حيث تظهر الفئة التي هدفها التضامن، والفئة التي كان هدفها المصلحة الخاصة الذاتية، حيث وحدت الثقة المتبادلة الفاعلين الجمعيين في الجمعيات، فيما كبح نقص الثقة وانعدامها التضامن بين الفاعلين الجمعيين.

<sup>1</sup> فوكوياما فرنسيس، الثقة، تر: الإمام معين والإمام محاب، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، قطر، 2015، ص30، 31.

<sup>2</sup> المرجع نفسه: ص32، 33.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص565، 566.

الجدول ( 52 ) يوضح وجود الصراع بين الأعضاء في الجمعيات

| النسبة المئوية | التكرار | هناك صراعات بين أعضاء الجمعية |
|----------------|---------|-------------------------------|
| 31.1%          | 27      | نعم                           |
| 68.9%          | 60      | لا                            |
| 100%           | 87      | المجموع                       |

من خلال البيانات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 68.9% تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بعدم وجود الصراع بين أعضاء الجمعيات المنخرطين فيها؛ هذا مقارنة بنسبة 31.1% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بوجود الصراع بين أعضاء الجمعيات المنخرطين فيها؛

من خلال القراءات الإحصائية؛ نلاحظ أن غالبية المبحوثين قد صرحوا بعدم وجود صراعات بين أعضاء الجمعيات المنخرطين فيها، ما يعني وجود مستوى من التفاهم والانسجام بين أعضاء الجمعية الواحدة، ومن أجل التعرف عن أسباب الصراع وأطرافه سألنا المبحوثين عن ذلك، وهو ما سنفصل فيه في الجدول الموالي:

الجدول ( 53 ) يوضح توزيع إجابات الباحثين حول أطراف الصراع وأسبابه

| المجموع | الاختلاف في الآراء | المصالح الشخصية | مشاكل في التسيير | أسبابه       |                   |
|---------|--------------------|-----------------|------------------|--------------|-------------------|
|         |                    |                 |                  | أطراف الصراع |                   |
| 9       | 0                  | 2               | 7                | ت            | بين أعضاء المكتب  |
| %100    | %00                | %22.2           | %77.8            | %            |                   |
| 5       | 3                  | 2               | 0                | ت            | بين أعضاء الجمعية |
| %100    | %60                | %40             | %00              | %            |                   |
| 13      | 2                  | 7               | 4                | ت            | بين الاثنين       |
| %100    | %15.4              | %53.8           | %30.8            | %            |                   |
| 27      | 5                  | 11              | 11               | ت            | المجموع           |
| %100    | %18.6              | %40.7           | %40.7            | %            |                   |

من خلال البيانات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 40.7% تمثل اتجاه الفاعلين الجموعيين الذين صرحوا بأن سبب الصراع بين أعضاء الجمعيات المنخرطين فيها " وجود مشاكل في التسيير"، تدعمها في ذلك نسبة 77.8% من الفاعلين الجموعيين الذين أدلوا بأن أعضاء مكاتب الجمعيات هم أطراف الصراع، في مقابل نسبة 30.8% من الفاعلين الجموعيين الذين أدلوا بأن أعضاء مكاتب الجمعيات وأعضاء الجمعيات هم أطراف الصراع؛

و ذات النسبة أي 40.7% تمثل اتجاه الفاعلين الجموعيين الذين صرحوا بأن سبب الصراع بين أعضاء الجمعيات المنخرطين فيها هي " المصالح الشخصية"، تدعمها في ذلك نسبة 53.8% من الفاعلين الجموعيين الذين أدلوا بأن أعضاء مكاتب الجمعيات وأعضاء الجمعيات هم أطراف الصراع، في مقابل نسبة 40% من الفاعلين الجموعيين الذين أدلوا بأن أعضاء الجمعيات هم أطراف الصراع، ونسبة 22.2% من الفاعلين الجموعيين الذين أدلوا بأن أعضاء مكاتب الجمعيات هم أطراف الصراع؛ هذا مقارنة بنسبة 18.6% التي تمثل اتجاه الفاعلين الجموعيين الذين صرحوا بأن سبب الصراع بين أعضاء الجمعيات المنخرطين فيها هو " الاختلاف في الآراء"، تدعمها في ذلك نسبة 60% من

الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أعضاء الجمعيات هم أطراف الصراع، في مقابل نسبة 15.4% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أعضاء مكاتب الجمعيات وأعضاء الجمعيات هم أطراف الصراع؛ من خلال البيانات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ والتي تبحث في أسباب الصراع وأطرافه، نلاحظ أن السبب: " وجود مشاكل في التسيير " يدل على ضعف التسيير في تشكيلات المجتمع المدني وعدم المقدرة على تحقيق التوافق والانسجام، الناتج عن عدم الدراية بطرق تسيير العمل الجمعي، وغياب الخطط الواضحة، وعدم التقييم للأنشطة واعتماد الارتجالية، وهذا يحيلنا إلى غياب الهيكلة والتنظيم والتقسيم في المهام وتداخل الأدوار داخل الجمعيات فبعض الفاعلين الجمعيين غير مؤهلين أصلا لتسيير العمل التطوعي وبديمقراطية، فضلا عن ضعف رغبتهم ومحدودية مواردهم، وهو ما يؤثر على قدرتهم ورغبتهم في الاستمرار، ما يزيد من تخبطها وعجزها وركودها وابتعادها عن الهدف التطوعي إجمالا؛

أما السببان: " المصالح الشخصية " و " الاختلاف في الآراء " فهما يدلان على الهدف الضمني والخفي الذي تم الانخراط من أجله إلى العمل الجمعي، وهذا يعكس مستوى الوعي لدى هذه الفئة من الفاعلين الجمعيين، حيث يسعون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية بتحسين وضعيتهم داخل المجال، هذا يجعلهم في عملية بحث دؤوبة من أجل القضاء عن الفاعلين المزعجين وإقصاءهم من المجال، وهكذا يساهمون في فرض الضغوط عليهم ولو على حساب الهدف التطوعي، وهي قيم وصولية انتهازية تدل على ضعف الدافعية للعمل التطوعي بفعل طغيان القيم الأنانية الفردية<sup>1</sup>، وهكذا يظهر المجتمع المدني كمجال اجتماعي تقاس فيه المسافات بناء على رأس المال، فيحدد التقاربات والتشابهات، المسافات واللاتجانسات، وكل احتمالات الانتماء إلى مجموعات موحدة فعلا على نحو معين، وخلال هذا الصراع على التصنيفات من أجل التوحيد أو التقسيم، تجرى المقارنات الفعلية<sup>2</sup>، ويفسر مالك بن نبي ذلك بالمرض الاجتماعي الذي أفسد شبكة العلاقات بين الأفراد، بسبب ما يصيب الفرد من تضخم خاصة عندما يسترد استقلاله وسلطته داخل الجسد الاجتماعي، فيستحيل

<sup>1</sup> نوي عمار: " التطوعية في المجتمع المدني القيمة الاجتماعية وإشكالات الممارسة الميدانية - الجمعيات نموذجاً -"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر، ص 435.

<sup>2</sup> بورديو بيبير، بعبارة أخرى محاولات باتجاه سوسولوجيا انعكاسية، تر: حسان أحمد، ميريت للنشر والمعلومات، ط1، القاهرة،

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

ويصعب العمل الجماعي المشترك، ويتحول النقاش إلى العثور عن أدلة وبراهين، بدل البحث عن إيجاد حلول للمشكلات، ليس لفقر موجود في الأفكار، وإنما لأن شبكة العلاقات السائدة لم تعد أمورها تسير على طبيعتها، وانكب الاهتمام على مشكلات غير تلك الواقعية التي يثيرها نمو الجمعيات، والاهتمام بأخرى ينشدها فرد أو جماعة لمصلحة خاصة<sup>1</sup>.

ومنه فإن الجمعيات مجال اجتماعي يسعى الفاعلون المنتمون إليه إلى تملك علاقة معه، وعلى رأي بورديو فإنه يمكنهم أن يرغبوا بتغيير القوى داخله، معترفين بالمرهانات، غير مبالين وحتى مستعدين للقيام بثورة من أجل كسب الرهان واللعبة، وعلى هذا هناك اتفاق بينهم ضمني خفي بشأن مواضيع الصراع والكفاح، فتتجه الجمعيات إلى الانغلاق على نفسها، وتقوم على نوع من الوعي المضطرب في سبيل التواطؤ العميق بين الأطراف المشورة دخل الجمعيات، وإن كانوا متصارعين غير أنهم متفقين حول موضوع الخلاف والصراع<sup>2</sup>.

### الجدول ( 54 ) يوضح وجود عرقلة للأنشطة في الجمعيات

| النسبة المئوية | التكرار | هناك عرقلة من البعض للأنشطة في الجمعية |
|----------------|---------|--|
| 42.5%          | 37      | نعم                                    |
| 57.5%          | 50      | لا                                     |
| 100%           | 87      | المجموع                                |

من خلال البيانات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 57.5% تمثل اتجاه الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بعدم وجود عرقلة للأنشطة من البعض في الجمعيات المنخرطين فيها؛ هذا مقارنة بنسبة 42.5% من الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بوجود عرقلة من البعض للأنشطة في الجمعيات المنخرطين فيها؛

من خلال القراءات الإحصائية؛ نلاحظ أن نسبة كبيرة من المبحوثين قد صرحوا بعدم وجود عرقلة للأنشطة من طرف الأعضاء داخل الجمعيات المنخرطين فيها، وهذا يدل على وجود مستوى من ضبط الذات نحو الممارسات السلبية اتجاه العمل التطوعي؛

<sup>1</sup> بن نبي مالك، مرجع سبق ذكره: ص 40.

<sup>2</sup> بورديو بيار، مرجع سبق ذكره: ص 177.

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

غير أن الفئة التي صرحت بوجود عرقلة للأنشطة من طرف الأعضاء داخل الجمعيات المنخرطين فيها، هي نسبة معتبرة وقد بحثنا في الأسباب والأطراف، وهذا ما يعرضه الجدول الموالي، تكملة لتحليل والتفسير؛

الجدول ( 55 ) يوضح توزيع إجابات المبحوثين حول أطراف العرقلة وأسبابها

| المجموع | حب التسلط وبسط النفوذ | عدم الجدية في العمل الجماعي | ارتباطات العمل | الغيرة من مستويات الآخرين | أسبابها |                   |
|---------|-----------------------|-----------------------------|----------------|---------------------------|---------|-------------------|
|         |                       |                             |                |                           | ت       | %                 |
| 26      | 7                     | 4                           | 5              | 10                        | ت       | بين أعضاء المكتب  |
| %100    | %26.9                 | %15.4                       | %19.2          | %38.5                     | %       |                   |
| 40      | 4                     | 10                          | 8              | 18                        | ت       | بين أعضاء الجمعية |
| %100    | %10                   | %25                         | %20            | %45                       | %       |                   |
| 6       | 2                     | 1                           | 1              | 2                         | ت       | بين الاثنين       |
| %100    | %33.3                 | %16.7                       | %16.7          | %33.3                     | %       |                   |
| 72      | 13                    | 15                          | 14             | 30                        | ت       | المجموع           |
| %100    | %18.1                 | %20.8                       | %19.4          | %41.7                     | %       |                   |

من خلال البيانات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 41.7% تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن سبب العرقلة من البعض للأنشطة في الجمعيات المنخرطين فيها " الغيرة من مستويات الآخرين"، تدعمها في ذلك نسبة 45% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أعضاء الجمعيات هم أطراف العرقلة، في مقابل نسبة 38.5% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أعضاء مكاتب الجمعيات هم أطراف العرقلة، ونسبة 33.3% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أعضاء مكاتب الجمعيات وأعضاء الجمعيات هم أطراف العرقلة؛

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

هذا مقارنة بنسبة 20.8% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن سبب العرقلة من البعض للأنشطة في الجمعيات المنخرطين فيها هو "عدم الجدوية في العمل الجمعي"، تدعمها في ذلك نسبة 25% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أعضاء الجمعيات هم أطراف العرقلة، في مقابل نسبة 16.7% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أعضاء مكاتب الجمعيات وأعضاء الجمعيات هم أطراف العرقلة، ونسبة 15.4% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أعضاء مكاتب الجمعيات هم أطراف العرقلة؛

تليها نسبة 19.4% التي تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن سبب العرقلة من البعض للأنشطة في الجمعيات المنخرطين فيها هو "ارتباطات العمل"، تدعمها في ذلك نسبة 20% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أعضاء الجمعيات هم أطراف العرقلة، في مقابل نسبة 19.2% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أعضاء مكاتب الجمعيات هم أطراف العرقلة، ونسبة 16.7% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أعضاء مكاتب الجمعيات وأعضاء الجمعيات هم أطراف العرقلة؛

تليها نسبة 18.1% التي تمثل اتجاه الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن سبب العرقلة من البعض للأنشطة في الجمعيات المنخرطين فيها هو "حب التسلط ووسط النفوذ"، تدعمها في ذلك نسبة 33.3% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أعضاء مكاتب وأعضاء الجمعيات هم أطراف العرقلة، في مقابل نسبة 26.9% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أعضاء مكاتب الجمعيات هم أطراف العرقلة، ونسبة 10% من الفاعلين الجمعيين الذين أدلوا بأن أعضاء الجمعيات هم أطراف العرقلة؛

نلاحظ من القراءات الإحصائية؛ أن هناك عرقلة غير مقصودة وسببها ممارسات طبيعية مثل: "ارتباطات العمل" والتي تدل على وجود رغبة في التطوع ولكن لا يمكن الالتزام بسبب ارتباطات العمل، غير أنه له تأثير على فعالية المجتمع المدني، نتيجة ما يحدث من تأجيل وإلغاء للأنشطة والاجتماعات وغيرها، فالفاعل الجمعي منشغل ومنكب على كسب عيشه، وغالبا يكون مربوطا بوظيفة، ما يجعل وقته كله ملكا لها؛

أما "عدم الجدوية في العمل الجمعي" فهو سبب يدل على انعدام الرغبة أصلا في العمل الجمعي، بسبب أنه آخر الاهتمامات لدى عينة من الفاعلين الجمعيين، رغم أنه عمل نضالي تطوعي وإيثاري بامتياز؛



أما " الغيرة من مستويات الآخرين " و " حب التسلط وبسط النفوذ " فهما سببان مقصودان يدلان على أمراض مجتمعية موجودة في الأفراد وتنتقل معهم داخل العمل الجماعي فور انخراطهم ضمنه، وهذا يجيلنا إلى التنشئة الاجتماعية، في كل المراحل العمرية، رغم أنهم أشخاص ناضجون ومسئولون، أي أن الاستمرار في تنمية وتطوير الذات وتحسين التصرفات ضروري، ولأن ذلك لم يحدث، تكونت فئة من الفاعلين الجمعيين الذين تحكمهم الأهواء والرغبات والحسد والغيرة وحب السيطرة وبسط النفوذ، لأن الفرد لم يجاهد ذاته على الامتناع عن الممارسات السلبية التي تضر بالعمل الجماعي كله، ويسمي مالك بن نبي هذا بالسقوط الاجتماعي الذي يصيب عالم الأشخاص، ويمتد إلى عالم الأفكار والأشياء، ويظهر في صورة افتقار<sup>1</sup>؛

وبالرغم من أن التفاوت والاختلاف في المستويات الفكرية والعلمية والموارد المادية والاجتماعية التي يتمتع بها الفاعلون الجمعيون تعد ميزة، غير أن الفاعلين الجمعيين بممارساتهم غير المدنية أظهرته على أنه سلبية، وعلى حد قول بورديو ظهر كتفرقة اجتماعية، ولدت صراعات فردية وأحيانا صدامات جماعية بين الفاعلين الذين يتواجدون في أوضاع مختلفة داخل المجال الاجتماعي<sup>2</sup>، فبدل قبول الآخر بكل امتيازاته، بسبب الغيرة والحسد أو حب التسلط يعرقل الهدف الجماعي، الذي من المفترض أن يعلو على كل الرغبات، ففي تشكيلات المجتمع المدني يلتقي مجموعة من الأفراد لكل ما يستطيع التطوع به، إذ يمتلك واحد منهم أفكارا، فيما يملك آخر رأس مال اجتماعي أو مادي وهكذا، ويبقى التنسيق الجماعي، غير أن من يملك المال أو رأس المال الاجتماعي غيرته أو سلطته تقف حائلا أمام التنفيذ والمساعدة، لأن الهدف هو أمن مكانته في الجمعية، ومصالحته الخاصة المسطرة منذ البداية، ولأنه يملك هذه الثغرة فإنه يوظفها ويستغلها لحسابه، فهدفه يعلو على الهدف الجماعي التطوعي، فيعرقل النشاط، ولكنها عرقلة للعمل الجماعي ذاته.

<sup>1</sup> بن نبي مالك، مرجع سبق ذكره: ص 42.

<sup>2</sup> بورديو بيار، مرجع سبق ذكره: ص 64.

الجدول ( 56 ) يوضح العلاقة بين مشاركة كل الزملاء في إنجاز الأنشطة واصطدام التعاون مع الآخرين بالمصالح الشخصية لبعضهم

| المجموع | لا    | نعم   | اصطدام التعاون مع الآخرين بالمصالح الشخصية لبعض<br>مشاركة كل الزملاء في إنجاز الأنشطة |         |
|---------|-------|-------|---|---------|
|         |       |       | ت   | نعم     |
| 62      | 43    | 19    | ت   | نعم     |
| %100    | %69.4 | %30.6 | %   |         |
| 25      | 7     | 18    | ت   | لا      |
| %100    | %28   | %72   | %   |         |
| 87      | 50    | 37    | ت   | المجموع |
| %100    | %57.5 | %42.5 | %   |         |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 57.5% تمثل الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بعدم اصطدام التعاون مع الآخرين بالمصالح الشخصية لبعضهم في الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 69.4% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم يشاركون كل زملائهم في إنجاز الأنشطة، مقابل نسبة 28% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم لا يشاركون كل زملائهم في إنجاز الأنشطة؛

هذا مقارنة بنسبة 42.5% من الفاعلين الجمعيين الذين أقرروا باصطدام التعاون مع الآخرين بالمصالح الشخصية لبعضهم في الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 72% من الفاعلين الجمعيين الذين أقرروا بأنهم لا يشاركون كل زملائهم في إنجاز الأنشطة، مقابل نسبة 30.6% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم يشاركون كل زملائهم في إنجاز الأنشطة؛

من خلال القراءات الإحصائية المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن الكثير من الفاعلين الجمعيين صرحوا بعدم اصطدام التعاون مع الآخرين بالمصالح الشخصية لبعضهم في الجمعيات المنخرطين فيها، وهم الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم يشاركون كل زملائهم في إنجاز الأنشطة، وهذا يدل على التمتع بتقدير المشاركة والعمل الجماعي، والتي تعكس قيم التطوع والرغبة فيه؛

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

أما الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا باصطدام التعاون مع الآخرين بالمصالح الشخصية لبعضهم في الجمعيات المنخرطين فيها، فقد بحثنا في الأسباب، ونوضحها في الدول الآتي:

الجدول ( 57 ) يوضح أسباب اصطدام التعاون مع الآخرين بالمصالح الشخصية

| النسبة | التكرار | أسباب اصطدام التعاون مع الآخرين بالمصالح الشخصية |
|--------|---------|--|
| 38.6%  | 17      | خلط المشاكل الشخصية بالعمل الجماعي               |
| 34.1%  | 15      | خلط التطوعي بالسياسي                             |
| 27.2%  | 12      | التسلط وفرض الرأي                                |
| 100%   | 44      | المجموع  |

وقد كان السبب " خلط المشاكل الشخصية بالعمل الجماعي " بنسبة 38.6%، " خلط التطوعي بالسياسي " بنسبة 34.1%، " التسلط وفرض الرأي " بنسبة 27.2%، وهي تدل على الانقسامات داخل الجمعيات بسبب الصراعات الشخصية وعدم إيجاد الحلول للتقليل منها، وهذا دلالة على تدهور قيمة العمل التطوعي، والتي تضعف المجتمع المدني الذي يختزل بسبب الممارسات المتخلفة عن الحضارة والتي لا تدل إلا على انحراط شكلي للمجتمع المدني، وليس انحراطا اجتماعيا ومنه نجد أن ثنائية التعاون/ الصدام تتواجد في جوف المجتمع المدني ويتحكم بها التطوع والتعاون المشروط، وهذه ثغرة يعانيها المجتمع المدني تشكلا وممارسة، وهنا يحضرنا تحليل بورديو إذ تظهر الجمعيات " كمجال للقوى، مفروض بالضرورة على الفاعلين الداخليين فيه، وكمجال للنضالات التي يتصادم داخلها الفاعلون بوسائل وغايات مختلفة حسب وضعهم في بنية مجال القوى، مساهمين بذلك في حفظ أو تعديل البنية"<sup>1</sup>، ولأن موقع الفاعلين الجمعيين مرهون بحجم وبنية رساميلهم داخل الجمعيات وخارجها، فإن الفوارق تظهر داخل الجمعيات بين الفاعلين المالكين لرساميل قوية مهما كان نوعها، وبين من لديهم رساميل ضعيفة، وبين من لا يملكون أي نوع من الرساميل<sup>2</sup>؛

وعلى هذا لا تصبح قيم إعلاء المصلحة العامة والسعي نحو تدعيم الديمقراطية والمساواة هي القيم المنتشرة والسائدة، وتحكم مجال المجتمع المدني قيم التسلطية والأبوية والاستزلام، لأن السعي هو المطية

<sup>1</sup> بورديو بيار، مرجع سبق ذكره: ص 65.

<sup>2</sup> عبد الكريم بزاز، مرجع سبق ذكره: ص 59، 60.

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

وركوب المجتمع المدني لخلق معبر جديد للتمييز، ويصبح الطريق هنا معبدا لتراكم رأس مال رمزي وثقافي يدعم موقف الفرد في حياته اليومية وفي شبكة العلاقات التي يتفاعل ضمنها، ولا ننفي وجود استثناءات، غير أن المظهر العام يتعلق بالسعي نحو تدعيم قيم الأبوية والتسلطية، حيث تقبع بنية الثقافة التقليدية، وتعاود الظهور دائما عبر العديد من الممارسات والاستراتيجيات<sup>1</sup>، فيتحول المجتمع المدني من مجال لإرساء قيم الوطنية والديمقراطية إلى أداة لكبحها بسد كل الفرص المهيئة لذلك، فصعوبة الالتزام بنظام الجمعية يكمن في كونها تختلف عن التنظيمات الأخرى من حيث السلطة، فالفرد في الجمعية لا سلطة عليه سوى خصائصه الشخصية، وهي التي تحركه نحو الممارسات الصادرة منه باتجاه العمل الجماعي، وعن طريقها يتحدد المستوى التطوعي لديه، والذي يظهر بظهور القيم المحددة لذلك من استعداد ورغبة وانخراط غير مشروط، وعليه فإن ضعف الانتظام والالتزام مؤثر على الثغرات الموجودة في السلوكيات والقيم التطوعية للفاعل الجماعي.

<sup>1</sup> زايد أحمد " النخب السياسية والاجتماعية مدخل نظري: مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع الجزائري"، زايد أحمد ( تحرير)، النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر، مركز البحوث العربية والأفريقية، دط، القاهرة ، 2004، ص 50.

الجدول ( 58 ) يوضح العلاقة بين مشاركة الزملاء في إنجاز الأنشطة ومساهمة الأعضاء بتخصصاتهم في تطوير الجمعية

| المجموع | لا    | نعم   | مساهمة الأعضاء بتخصصاتهم في تطوير الجمعية |         |
|---------|-------|-------|---|---------|
|         |       |       | ت   | %       |
| 62      | 46    | 16    | ت   | نعم     |
| %100    | %74.2 | %25.8 | %   |         |
| 25      | 5     | 20    | ت   | لا      |
| %100    | %20   | %80   | %   |         |
| 87      | 51    | 36    | ت   | المجموع |
| %100    | %58.6 | %41.4 | %   |         |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 58.6% تمثل الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن الأعضاء لا يساهمون بتخصصاتهم في تطوير الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 74.2% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم يشاركون كل زملائهم في إنجاز الأنشطة، مقابل نسبة 20% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم لا يشاركون كل زملائهم في إنجاز الأنشطة؛

هذا مقارنة بنسبة 41.4% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن الأعضاء يساهمون بتخصصاتهم في تطوير الجمعيات المنخرطين فيها، تدعمها في ذلك نسبة 80% من الفاعلين الجمعيين الذين أقروا بأنهم لا يشاركون كل زملائهم في إنجاز الأنشطة، مقابل نسبة 25.8% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأنهم يشاركون كل زملائهم في إنجاز الأنشطة؛

من البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن الكثير من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن الأعضاء لا يساهمون بتخصصاتهم في تطوير الجمعيات المنخرطين فيها، وبحثا عن الأسباب صرح الفاعلون الجمعيون بما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول ( 59 ) يوضح أسباب عدم مساهمة الأعضاء بتخصصاتهم في تطوير الجمعية

| النسبة | التكرار | أسباب عدم مساهمة الأعضاء بتخصصاتهم في تطوير الجمعية |
|--------|---------|---|
| 38.9%  | 14      | العمل الجماعي لم يرقى إلى درجة المؤسساتية           |
| 27.8%  | 10      | التحيز في التعاون مما أدى للتنافس بدل التعاون       |
| 33.3%  | 12      | تخصصات الأفراد لا تخدم الجمعية                      |
| 100%   | 36      | المجموع   |

جاء السبب " العمل الجماعي لم يرقى إلى درجة المؤسساتية " بنسبة 38.9% علما أن الانخراط ضمن المجتمع المدني ممارسة تطوعية اختيارية في أصلها، وهي تتضمن الأفعال الإيجابية التي يقوم بها الفاعل الجماعي رغبة منه مثل المشاركة في مساعدة الزملاء في أداء الأنشطة خاصة إذا كانت الفكرة لأحد أعضاء الجمعية، وقد ترقى القيم التطوعية إلى مستوى تطوير الجمعيات، وهذه ممارسات في ذروة صدق التطوعية وهي تعبر عن عمق الالتزام والاهتمام والاحترام وحتى التسخير للبعض من الموارد المتاحة والخصائص المميزة للفاعل الجماعي، خاصة المبادرة والمثابرة والمساندة والمساعدة؛

والسبب " تخصصات الأفراد لا تخدم الجمعية " قدر بنسبة 33.3% وهذا يحيل إلى فعل الاستقطاب في حد ذاته، بحيث أنه لا يتم بالطريقة المنطقية العقلانية، بل تحكمه الطريقة العاطفية، فينتج عدم التخصص في الانتماء للعمل الجماعي، وهو انخراط فقط ما يزيد من ركود تشكلات المجتمع المدني؛

أما " التحيز في التعاون مما أدى للتنافس بدل التعاون " فقد بنسبة 27.8% وهذا يدل على أن المساهمة في الجمعيات مشروطة، بسبب الانقسامات داخلها والتصارع حول المصالح، وبسبب القوة التي تشعر بها هذه الفئة من الفاعلين الجماعيين بفضل عدة مكتسبات كوجود شبكة للعلاقات ومميزات لهم داخل الجمعيات وخارجها، باعتبارها موارد رمزية تزيد من قوة النفوذ وما ينتج عنها من قوة رمزية داخل الجمعيات، فيستعينون بها من أجل احتلال مناطق داخل وخارج الجمعيات، فتستخدم هذه القوة تحيزا أو تعاونا مع باقي الفاعلين الجماعيين حسب المواقف التفاعلية وما يترتب عليها من فوائد، فيكسر هذا الهامش في تحقيق مآرب شخصية، ولو على حساب الأهداف التطوعية،

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

وهكذا فإن الجمعيات مجال اجتماعي مبني بطريقة يتوزع فيها الفاعلون الجمعويون على أساس التفرقة من رأس مال اقتصادي ورأس مال ثقافي حسب بورديو، وبقدر اقترابهم من هذين البعدين بقدر ما كان ما يجمعهم، والعكس بالعكس، حيث يظهر التعارض والصراع بين من يجوزونه ومن لا يجوزونه<sup>1</sup>.

الجدول ( 60 ) يوضح العلاقة بين تقييم الفاعل الجمعي للجمعيات التي ينتسب إليها وإمكانية الاستمرار فيها بناء على الجو العام فيها

| المجموع | لا    | نعم   | الجو العام للجمعية داعم للاستمرار فيها |                               |
|---------|-------|-------|--|-------------------------------|
|         |       |       | ت                                      | %                             |
| 30      | 0     | 30    | ت                                      | الجمعية جيدة وليست مثالية     |
| %100    | %00   | %100  | %                                      |                               |
| 36      | 16    | 20    | ت                                      | الجمعيات دون المستوى المطلوب  |
| %100    | %44.4 | %55.6 | %                                      |                               |
| 21      | 20    | 1     | ت                                      | الجمعيات سيئة تعاني عدة مشاكل |
| %100    | %95.2 | %4.8  | %                                      |                               |
| 87      | 36    | 51    | ت                                      | المجموع                       |
| %100    | %41.4 | %58.6 | %                                      |                               |

من خلال البيانات المجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة 58.6% تمثل الفاعلين الجمعويين الذين صرحوا بأن الجو العام للجمعيات المنخرطين فيها داعم للاستمرار فيها، تدعمها في ذلك نسبة 100% من الفاعلين الجمعويين الذين قدروا بأن الجمعيات المنخرطين فيها جيدة وليست مثالية، مقابل نسبة 55.6% من الفاعلين الجمعويين الذين يرون أن الجمعيات المنخرطين فيها دون المستوى المطلوب، ونسبة 4.8% من الفاعلين الجمعويين الذين يعتبرون الجمعيات المنخرطين فيها سيئة وتعاني عدة مشاكل؛

<sup>1</sup> بورديو بيار، مرجع سبق ذكره: ص 29.

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

هذا مقارنة بنسبة 41.4% من الفاعلين الجمعيين الذين صرحوا بأن الجو العام للجمعيات المنخرطين فيها غير داعم للاستمرار فيها، تدعمها في ذلك نسبة 95.2% من الفاعلين الجمعيين الذين يعتبرون الجمعيات المنخرطين فيها سيئة وتعاني عدة مشاكل ، مقابل نسبة 44.4% من الفاعلين الجمعيين الذين يرون أن الجمعيات المنخرطين فيها دون المستوى المطلوب؛

من خلال البيانات الجدولة أعلاه؛ نلاحظ أن الفئة الغالبة هي التي صرحت بالاستمرار في الجمعيات المنخرطة فيها؛ هذا يعكس حب العمل التطوعي والتمسك به لدى هذه الفئة حيث عبر كل فاعل عنه حسب رؤيته، فهناك من يرى أنه واجب أخلاقي واجتماعي، وهناك من يرى أن الانسجام والتفاهم بين الفاعلين الجمعيين يدعم الاستمرار، وهناك من يرى أنه فعل موجه لفئات مهمة وحساسة في المجتمع ولا يجب التخلي عنها، وهناك من يرى أنه فعل نبيل يسد فراغ الشباب، وهناك من يرى أن حب التطوع مازال موجودا وسبب وجيه للاستمرارية؛

أما الفئة التي صرحت بعدم الاستمرار في الجمعيات المنخرطة فيها؛ فقد بررت ذلك بابتعاد الجمعيات عن الهدف التطوعي والحياد عنه، وكذلك بالاستهتار والمبالاة، وأيضا أنه فعل يتطلب التفرغ؛

ومما تم عرضه؛ نستنتج أنه إضافة إلى رغبة الفاعل الجمعي في الاستمرار من عدمه في العمل الجمعي، نجد أن مسار الجمعيات عامل مهم في تحفيز الرغبة أو إطفائها.

### استنتاج الفرضية الثالثة للدراسة:

بعد سلسلة الجداول المبنية، البسيطة منها والمركبة، وتحليلها إحصائيا وسوسولوجيا، نستنتج صدق الفرضية الثالثة والتي تنص على أن لرأس المال الاجتماعي لتشكلات المجتمع المدني دور في إرساء قيم العمل التطوعي، حيث نتج أن الفاعلين الجمعيين يتوزعون مجاليا وفق نوع العلاقة الاجتماعية، إذ تحدد طبيعة الجمعية نوع العلاقات الاجتماعية السائدة فيها، فقد وجدنا أن المجتمع المدني يتشكل وفق العلاقات التي يبنها الفاعلون الجمعيون على أساس الاهتمام والجيرة والقرابة والصدقة والزمانة، وهذا ما تتفق معه دراسة هالة منصور بعنوان: " رأس المال الاجتماعي وزيادة فاعلية المجتمع المدني لتحقيق التنمية - دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الأهلية في محافظة الفيوم"، التي توصلت إلى أن مصادر رأس المال الاجتماعي تتعدد وتتنوع ما بين التقليدي كالأُسرة والدين والجيرة، وغير التقليدي كتجمعات الشباب وغيرها، حيث يمثل رأس المال الاجتماعي التقليدي



## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

أهم المصادر للجمعيات الأهلية<sup>1</sup>، فالقراية والجيرة مقياس للتشابك والانخراط وتشكيل النسيج الاجتماعي تقليديا وحتى حداثيا، فقد زحفت القراية والجيرة إلى تشبيك وتشكيل مجال المجتمع المدني، لما توفره من عامل الثقة التي تجسد الضامن للتضامن وتبادل المنافع وحتى المناصرة وتلبية الأهداف الشخصية والمصالح الجماعية، فهو فعل مقصود من الفاعل الجمعي المؤسس، لأنه يمنحه قوة رمزية داخل الجمعيات كمجال اجتماعي، وكأنه يبحث عن تأكيد نفسه، ولكي يوجدها ويؤكد لها يلجأ للتعاون مع الآخرين، هذا التعاون الذي يؤدي بالضرورة كما قال ميشال كروزيه إلى تدخل لعبة السلطة التي تشارك في كافة العلاقات الاجتماعية والبشرية، ولو لم تكن هي المقصودة منذ البداية<sup>2</sup>، فتظهر جمعيات تتكرر فيها ألقاب أو أحياء بعينها، وفي هذا تكريس لمبدأ الجهوية والعروضية، المنافي لمبادئ ومعايير تشكل المجتمع المدني، وتضفي صفة الانغلاق على تنظيمات المجتمع المدني رغم أنه يجب أن يكون منفتحا، وكلما اتجهنا نحو الجمعيات الوطنية كلما حكمت العلاقات الاجتماعية داخلها هدف الجمعية وموضوعها واقترب من الاهتمام السياسي وقلت العلاقات الدموية رغم أنها لا تختف، حتى تميل إلى أن تكون مركزية تصنع لنفسها مجالا خاصا بها فيكون أشبه بأوليغارشية صغيرة، فتتجلى ممارسات السيطرة والتحكم بصور متعددة، وتتجلى فيه أنماط التشابك والتداخل بين ما هو اجتماعي مع ما هو سياسي، أي أنه مجال يسمح لمن يلجأه أن يحول كل ما يملكه من موارد وعلاقات إلى وسائل لكسب أو تثبيت مكانة ما سياسية أو اجتماعية وإعادة إنتاجها؛

وقد نتج أن طريقة الانخراط في العمل الجمعي تفسر أوقات تواجد الفاعلين الجمعيين في الجمعيات، فهناك تواجد انتقائي يكون حسب النشاط، أي أنه تضامن عاطفي تقليدي يوفر القوة والدعم داخل الجمعيات، لأن طريقة الانخراط جاءت تلبية وتعاطفا وتأييدا قريبا دمويا، وليس إيمانا بقضية الجمعية، وهذه فجوة محدثة في طريقة التشكل؛ وهناك تواجد حسب الاستطاعة ذلك لأن الانخراط كان مصدرها ذاتيا؛

وقد نتج أن الثقة عامل أساسي في الحياة الداخلية للجمعيات، حيث أنه كلما زاد منسوب الثقة بين الأعضاء كان الجو الداخلي ملائما، وكلما نقص منسوب الثقة بين الأعضاء ساد الحذر بينهم؛

<sup>1</sup> منصور هالة، مرجع سبق ذكره: ص 404.

<sup>2</sup> كابان فيليب ودورتيه جان فرانسوا، مرجع سبق ذكره: ص 232.

وقد نتج أن الاحترام عامل أساسي بين أعضاء الجمعيات، حيث أنه كلما زاد الاحترام بين أعضاء الجمعية الواحدة كلما ساد حب العمل الجماعي، وكلما قلَّ الاحترام بين أعضاء الجمعية الواحدة كلما غلبت الصراعات حول المصالح، وهو مؤشر لعدم القبول بصفة عامة، والتوجه نحو تحقيق الأهداف والمصالح الخاصة والدفاع عن المكتسبات، ما يجعل الفاعلين أصحاب المصلحة المشتركة يلتفون حول بعضهم وأهدافهم، فتظهر الانقسامات داخل الجمعيات، وبما أن لكل فاعل جماعي مكانته ودوره الخاص به في الجمعية، إضافة إلى موارده وسماته وخصائصه التي يتميز بها عن غيره، وأيضا تلك المتعلقة بطبيعة انتماءه الدموي أو القرابي أو الجيرة والزمالة داخل الجمعية، سوف يهندس استراتيجيات ينتهجها في مساره ضمن إطار العمل الجماعي، بعد أن كوّن تصورات وتحليلات لواقع الحياة الداخلية للجمعية<sup>1</sup>، فتكون استراتيجيات دفاعية فردية وجماعية، وبالتالي إنتاج سلطة غير رسمية تتولى تحقيق الصالح وزيادة الأهمية داخل الجمعية وخارجها؛

وقد نتج أن الجمعيات مجالات ثقافية تعكس العادات والأعراف والالتزامات الأخلاقية المتبادلة بين أعضائها، والتي تهيء القاعدة الأساسية لتبادل مستوى من الثقة بين الفاعلين الجماعيين، حيث تظهر الفئة التي هدفها التضامن، والفئة التي كان هدفها المصلحة الخاصة الذاتية، حيث وحدت الثقة المتبادلة الفاعلين الجماعيين في الجمعيات، فيما كبح نقص الثقة وانعدامها التضامن بين الفاعلين الجماعيين، ولأن الثقة مؤشر يتحدد ثقافيا سوف يظهر التباين في تشكيلات المجتمع المدني، لأنها ستخضع للموروث الثقافي، الذي يكفل الثقة المتبادلة والعمل الجماعي، والتي أصلها عاطفي وليس عقلاني<sup>2</sup>، خصوصا قيم الود والتواصل الاجتماعي فهذه الروابط التقليدية قد يكون أثرها إيجابيا كما قد يكون سلبيا، لأن التركيز إذا ما وقع على أهمية المحاباة وتفضيل الجيرة والأقارب، سيولد جمودا يعجز الفاعلون الجماعيون على كسر طوق العلاقات الضيقة ويعرقل الانتقال إلى علاقات أوسع، فقوة الرابطة العاطفية ستؤثر على الأشكال الأخرى للعلاقات الاجتماعية، لذلك تكبر دائرة الشك بكل من ليس من الأقارب، علما أن الروابط الأسرية ما هي إلا صيغة واحدة من صيغ التفاعل الاجتماعي، وهناك صيغ عديدة وأشكال كثيرة بنيتها متماسكة ويرتفع فيها منسوب الثقة وتمتاز

<sup>1</sup> خريش عبد القادر: مرجع سبق ذكره: ص 578.

<sup>2</sup> فوكوياما فرنسيس، مرجع سبق ذكره: ص 32، 33.

بتقبل الآخرين وانضمامهم دون التركيز على القرابة الدموية، فالقدرة على تشكيل مجتمع مدني فعال وقوي دلالة على توفر منسوب مرتفع من الثقة والتواصل الاجتماعي التلقائي<sup>1</sup>؛

وقد نتج أن ثلثي الجمعيات لا تعاني صراعات بين أعضائها، ما يدل على وجود مستوى من التفاهم والانسجام بين أعضاء الجمعية الواحدة، فيما كانت أسباب الصراع وأطرافه في الثلث المتبقي: " وجود مشاكل في التسيير " والذي دل على ضعف التسيير في تشكيلات المجتمع المدني وعدم المقدرة على تحقيق التوافق والانسجام، الناتج عن عدم الدراية بطرق تسيير العمل الجماعي، وغياب الخطط الواضحة، وعدم التقييم للأنشطة واعتماد الارتجالية، وهذا يميلنا إلى غياب الهيكلة والتنظيم والتقسيم في المهام وتداخل الأدوار داخل الجمعيات فبعض الفاعلين الجمعويين غير مؤهلين أصلا لتسيير العمل التطوعي وديمقراطية، فضلا عن ضعف رغبتهم ومحدودية مواردهم، وهو ما يؤثر على قدرتهم ورغبتهم في الاستمرار، ما يزيد من تخبطها وعجزها وركودها وابتعادها عن الهدف التطوعي إجمالا؛ وأيضا " المصالح الشخصية " و " الاختلاف في الآراء " واللذان يدلان على الهدف الضمني والخفي الذي تم الانخراط من أجله إلى العمل الجماعي، وهذا يعكس مستوى الوعي لدى هذه الفئة من الفاعلين الجمعويين، حيث يسعون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية بتحسين وضعيتهم داخل المجال، هذا يجعلهم في عملية بحث دؤوبة من أجل القضاء عن الفاعلين المزعجين وإقصاءهم من المجال، وهكذا يساهمون في فرض الضغوط عليهم ولو على حساب الهدف التطوعي، وهي قيم وصولية انتهازية تدل على ضعف الدافعية للعمل التطوعي بفعل طغيان القيم الأنانية الفردية<sup>2</sup>؛

وقد نتج أن أكثر من النصف بقليل من الجمعيات التي لا تعاني من عرقلة الأنشطة من طرف أعضائها، ما يعني وجود مستوى من ضبط الذات نحو الممارسات السلبية اتجاه العمل التطوعي، فيما تعاني أقل من النصف بقليل من الجمعيات من وجود عرقلة للأنشطة من أعضائها، وقد كانت هناك عرقلة غير مقصودة وسببها ممارسات طبيعية مثل: " ارتباطات العمل " والتي تدل على وجود رغبة في التطوع ولكن لا يمكن الالتزام بسبب ارتباطات العمل، غير أنه له تأثير على فعالية المجتمع المدني، نتيجة ما يحدث من تأجيل وإلغاء للأنشطة والاجتماعات وغيرها، فالفاعل الجماعي منشغل ومنكب على كسب عيشه، وغالبا يكون مربوطا بوظيفة، ما يجعل وقته كله ملكا لها؛ وهناك عرقلة سببها "

<sup>1</sup> فوكوياما فرنسيس، مرجع سبق ذكره: ص 565، 566.

<sup>2</sup> نوي عمار: مرجع سبق ذكره: ص 435.

عدم الجدلية في العمل الجماعي" الذي يوحي بانعدام الرغبة أصلا في العمل الجماعي، بسبب أنه آخر الاهتمامات لدى عينة من الفاعلين الجماعيين، رغم أنه عمل نضالي تطوعي وإيثاري بامتياز؛ فيما كانت: " الغيرة من مستويات الآخرين" و " حب التسلط وبسط النفوذ" سببان مقصودان يدلان على أمراض مجتمعية موجودة في الأفراد وتتنقل معهم داخل العمل الجماعي فور انخراطهم ضمنه، وهذا يميلنا إلى التنشئة الاجتماعية، في كل المراحل العمرية، رغم أنهم أشخاص ناضجون ومسؤولون، أي أن الاستمرار في تنمية وتطوير الذات وتحسين التصرفات ضروري، ولأن ذلك لم يحدث، تكونت فئة من الفاعلين الجماعيين الذين تحكمهم الأهواء والرغبات والحسد والغيرة وحب السيطرة وبسط النفوذ، لأن الفرد لم يجاهد ذاته على الامتناع عن الممارسات السلبية التي تضر بالعمل الجماعي كله؛

وبالرغم من أن التفاوت والاختلاف في المستويات الفكرية والعلمية والموارد المادية والاجتماعية التي يتمتع بها الفاعلون الجماعيون تعد ميزة، غير أن الفاعلين الجماعيين بممارساتهم غير المدنية أظهرته على أنه سلبية، فبدل قبول الآخر بكل امتيازاته، بسبب الغيرة والحسد أو حب التسلط يعرقل الهدف الجماعي، الذي من المفترض أن يعلو على كل الرغبات، ففي تشكيلات المجتمع المدني يلتقي مجموعة من الأفراد لكل ما يستطيع التطوع به، إذ يمتلك واحد منهم أفكارا، فيما يملك آخر رأس مال اجتماعي أو مادي وهكذا، ويبقى التنسيق الجماعي، غير أن من يملك المال أو رأس المال الاجتماعي غيرته أو سلطته تقف حائلا أمام التنفيذ والمساعدة، لأن الهدف هو أمن مكائته في الجمعية، ومصالحته الخاصة المسطرة منذ البداية، ولأنه يملك هذه الثغرة فإنه يوظفها ويستغلها لحسابه، لأن هدفه يعلو على الهدف الجماعي التطوعي، فيعرقل النشاط، ولكنها عرقلة للعمل الجماعي ذاته؛

كما نتج أن الكثير من الجمعيات لا تعاني من اصطدام التعاون بين الأعضاء مع الآخرين بالمصالح الشخصية لبعضهم في الجمعيات المنخرطين فيها، وهذا يدل على التمتع بتقدير المشاركة والعمل الجماعي، والتي تعكس قيم التطوع والرغبة فيه، كما أن هناك جمعيات تعاني من اصطدام التعاون بين الأعضاء مع الآخرين بالمصالح الشخصية لبعضهم في الجمعيات المنخرطين فيها، وقد كانت الأسباب: " خلط المشاكل الشخصية بالعمل الجماعي" و " خلط التطوعي بالسياسي" و " التسلط وفرض الرأي"، وفي هذا يدل على وجود الانقسامات داخل الجمعيات بسبب الصراعات الشخصية، ودلالة على تدهور قيمة العمل التطوعي، والتي تضعف المجتمع المدني الذي يختزل بسبب

الممارسات المتخلفة عن الحضارة والتي لا تدل إلل على انخراط شكلي للمجتمع المدني، وليس انخراط اجتماعيا ومنه نجد أن ثنائية التعاون/الصدام في جوف المجتمع المدني ويتحكم بها التطوع والتعاون المشروط، وهذه ثغرة يعانيها المجتمع المدني تشكلا وممارسة؛

فصعوبة الالتزام بنظام الجمعية تكمن في كونها تختلف عن التنظيمات الأخرى من حيث السلطة، فالفرد في الجمعية لا سلطة عليه سوى خصائصه الشخصية، وهي التي تحركه نحو الممارسات الصادرة منه باتجاه العمل الجمعي، وعن طريقها يتحدد المستوى التطوعي لديه، والذي يظهر بظهور القيم المحددة لذلك من استعداد ورغبة وانخراط غير مشروط؛

وقد نتج أن الكثير من الفاعلين الجمعيين لا يساهمون بتخصصاتهم في تطوير الجمعيات المنخرطين فيها، وذلك بسبب أن " العمل الجمعي لم يرقى إلى درجة المؤسساتية" ما يعكس مستوى القيم والإرادة التطوعية التي لا ترقى إلى مستوى تطوير الجمعيات، وهي ممارسة في ذروة صدق التطوعية وتعبر عن عمق الالتزام والاهتمام والاحترام وحتى التسخير للبعض من الموارد المتاحة والخصائص المميزة للفاعل الجمعي، خاصة المبادرة والمثابرة والمساندة والمساعدة؛

وكذلك " تخصصات الأفراد لا تخدم الجمعية" الذي يدل على أن الانخراط لا يتم بالطريقة المنطقية العقلانية، بل تحكمه الطريقة العاطفية، فينتج عدم التخصص في الانتماء للعمل الجمعي، وهو انخراط فقط ما يزيد من ركود تشكلات المجتمع المدني؛

وكذلك " التحيز في التعاون مما أدى للتنافس بدل التعاون" ما يعني أن المساهمة في الجمعيات مشروطة، بسبب الانقسامات داخلها والتصارع حول المصالح، وكل حسب قوة شبكة العلاقات المشكلة ونوعيتها وحسب المكتسبات والمميزات والمراكز والمكانات داخل الجمعيات وخارجها، باعتبارها موارد رمزية تزيد من قوة النفوذ وما ينتج عنها من قوة رمزية داخل الجمعيات، تتم الاستعانة بها من أجل احتلال مناطق داخل وخارج الجمعيات، فتستخدم هذه القوة تحيزا أو تعاونا مع باقي الفاعلين الجمعيين حسب المواقف التفاعلية وما يترتب عليها من فوائد، فيكسر هذا الهامش توجيه المجتمع المدني لتحقيق مآرب شخصية على حساب الأهداف التطوعية؛

وقد نتج أنه إضافة إلى رغبة الفاعل الجمعي في الاستمرار من عدمه في العمل الجمعي، نجد أن مسار الجمعيات عامل مهم في تحفيز الرغبة أو إطفائها، فغالبية الجمعيات داعمة للاستمرار فيها، وهذا ما يعكس حب العمل التطوعي والتمسك به سواء لأنه واجب أخلاقي واجتماعي، أو لوجود

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

---

الانسجام والتفاهم بين الفاعلين الجمعيين، أو لأن الشريحة التي تهتم بها مهمة وحساسة في المجتمع ولا يجب التخلي عنها، أو لأنه فعل نبيل يسد فراغ الشباب، كما نتج أن هناك جمعيات لا يمكن الاستمرار فيها لابتعادها عن الهدف التطوعي والحياد عنه، وكذلك بالاستهتار والمبالاة.

IV. النتائج العامة للدراسة:

في ضوء التحليل السوسيولوجي ومناقشة الفرضيات الجزئية للدراسة يمكن أن نؤكد صدق الفرضية الرئيسة للدراسة التي نصت على أن: للمقومات السوسيوتنظيمية لتشكلات المجتمع المدني دور في توجيه طبيعة ممارستها، حيث تمثلت أهم النتائج فيما يلي:

- تعتمد غالبية الجمعيات على التخطيط كفعل تنظيمي في برجة أنشطتها التطوعية، ويتجه الرأي تصاعديا من الجمعيات البلدية إلى الجمعيات الولائية نحو الجمعيات الوطنية، وهي ممارسة تسمح للجمعيات بالوصول إلى قيم وفضائل تعكس ديمقراطيتها، لكن أيضا هناك فئة من الجمعيات تمارس أنشطتها عشوائيا، ما يدل على ضعف ممارستها التنظيمية داخليا؛
- قد تشمل المشاركة في فعل التخطيط والبرجة لأنشطة الجمعيات أي عضو من أعضائها، سواء كان مؤسسا أو عضو مكتب، أو عضو متطوع أو مكلف بمهمة، اضطرارا بحكم حالة الفراغ التي تعانيها الجمعيات ومنه المجتمع المدني، فالواقع يخبر بأن الكثير من الجمعيات تواصل نشاطها متعكزة على عدد قليل من الأعضاء، غالبا ما يكون عددهم بين اثنين إلى أربعة على الأكثر، فيما تعود عدم المشاركة في فعل التخطيط وبرجة الأنشطة إلى عدم تفعيل الديمقراطية والمشاركة، وافتقار تشكلات المجتمع المدني إلى الكثير إلى القيم التنظيمية؛
- تقوم غالبية الجمعيات بتقييم أنشطتها، حيث يتجه الرأي تصاعديا من الجمعيات البلدية إلى الجمعيات الولائية نحو الجمعيات الوطنية، وهو فعل تنظيمي تكميلي وتقمومي لفعل التخطيط والبرجة، يمكن أن تُقاس من خلاله قيم المواطنة والديمقراطية داخل مختلف تشكلات المجتمع المدني إذا لم يكن التقييم شكليا؛
- تسجل الجمعيات عدم التزام كل أعضائها بالحضور لاجتماعاتها، وبالرغم من أن عدم انتظام الاجتماعات قد ساعد على عدم الالتزام، غير أن عدم الالتزام قد تجاوز عدم الانتظام، فنادرا جدا ما تعقد الجمعيات اجتماعاتها باكتمال " النصاب القانوني"، وهذا فعل يؤثر على مسار الجمعيات الملتزمة ديمقراطيا ولا أثر له على تلك الفوضوية؛
- يدل التغيب في الجمعيات على الصعوبات والمعوقات التي يعانيها العمل الجمعي، والذي تتعدد أسبابه بين مقصودة وغير مقصودة، لكنها في مجملها تؤثر في المجتمع المدني تشكلا وممارسة؛

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

- تتوفر غالبية الجمعيات على إمكانية الاعتراض عن القرارات المتخذة، وهو فعل مشجع على زيادة المشاركة العضوية في تسيير الجمعيات، ويتيح لها الوصول إلى الكفاءة والفعالية، يحصل هذا فقط في حال كان الاعتراض ممارسة ديمقراطية تفضي إلى تعديل أو تغيير أو عدول عن القرارات المتخذة، وليس استراتيجية تمنح فرص إبداء الرأي المعارض، بغية امتصاص الغضب ومسايرة الأمور؛
- كلما زادت إمكانية الاعتراض عن القرارات كلما كان أساس النقاش والحوار هو الخبرة والكفاءة، وهو مؤشر على انتهاج التسيير الديمقراطي، وكلما قلت إمكانية الاعتراض عن القرارات كلما كان أساس النقاش والحوار هو المصالح الشخصية والمكانة والنفوذ والسلطة المالية؛
- هنالك الكثير من الجمعيات غير المتحررة من سيطرة المصلحة الشخصية، بسبب تحويلها إلى أداة لتحقيق أهداف خاصة جماعية أو فردية، وفي هذا ابتعاد عن مسار التسيير الديمقراطي للجمعيات الذي أساسه تقديم المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة، ومجاهدة الذات ومنعها من الممارسات السلبية التي تضر الفرد والمجتمع والتي في أصلها تنافي فضائل وأخلاقيات المجتمع المدني؛
- تتوفر ثلثي الجمعيات على قيمة التشاور في الأمور المالية، التي تمثل واحدا من أهم مؤشرات التسيير الديمقراطي في المجتمع المدني، غير أنه في معظمه تحاور يحاول إثبات وجود مبدأ الثقة والشفافية والوضوح، من أجل إضفاء نوع من المصداقية في الجانب المالي وإسكات الطرف الآخر، ومنه فالمقصود منه ليس تقليدا ديمقراطيا؛
- لا يوجد تناوب أو تداول على رئاسة ثلثي الجمعيات بسبب حداثة تشكل الكثير منها، وتكريس ممارسات الاستئثار في التسيير، بسبب قيمة الإجماع: إما على الاحتفاظ بالرئيس الحبير، أو الامتناع قهرا من المسؤولية، وهو قتل وواد تدريجي للديمقراطية ومبادئها بقصد وبغير قصد؛
- لا تمتلك معظم الجمعيات مقرات مستقرة مما يؤثر على حرية نشاطها واستقلاليتها من كل النواحي، حيث تزيد المقرات المؤجرة من العبء المالي على الجمعيات، فيما تزيد المقرات المتبرع بها فرص الاستغلال والتسلق من وراء ظهور الجمعيات، وذات الموضوع ينطبق على المقرات



## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

الممنوحة من السلطات المحلية، وإن خفت عليها العبء المالي للمقر فإنها قد تصبح أداة في يدها وقت الضرورة، ووجود المقر ليس كعدم وجوده، فأماكن اجتماعات الجمعيات التي ليس لها مقرات، متنوعة بين عامة وخاصة؛

● تعتمد غالبية الجمعيات في تمويل أنشطتها على الأعضاء + الخواص، والغالبية الساحقة ليس لديها أنشطة استثمارية، التي من شأنها أن تكون محركا قويا يقود تنظيمات المجتمع المدني إلى التحرر والاستقلال المادي وكذلك السياسي؛

● ترتبط ضالة التبرعات بانعدام الشفافية والوضوح في الجانب المالي في الجمعيات؛

● تعكس الحلول المنتهجة من طرف الجمعيات مستويات الإرادة التطوعية الجموعية، فهناك حلول تدل على إلحاح الجمعيات على تحقيق أهدافها، وهناك حلول انسحابية وانتهزمية، وهناك حلول اكتفائية، وهناك حلول إبداعية لكنها عند فئة قليلة جدا من الجمعيات التي تلجأ إلى استثمار علاقاتها الاجتماعية في تحقيق أهدافها الجموعية التطوعية رغم عجزها ماديا؛

● غياب شفافية الأنشطة الممارسة عند ثلثي الجمعيات، حيث لا تصدر تقارير أدبية سنويا ولا توزعها على أعضائها، وهي ممارسة مقصودة من أجل إبقاء زمام أمور الجمعية تحت السيطرة عند مجموعة معينة؛

● غياب الشفافية في الجانب المالي عند غالبية الجمعيات، حيث لا تصدر تقارير مالية سنويا ولا توزعها على أعضائها، وهو ما يؤثر على تقدم المجتمع المدني عموما؛

● يتوزع الفاعلون الجمعيون مجاليا وفق نوع العلاقة الاجتماعية، إذ تحدد طبيعة الجمعية نوع العلاقات الاجتماعية السائدة فيها، وعليه يتشكل المجتمع المدني وفق العلاقات التي بينها الفاعلون الجمعيون على أساس الاهتمام أو القرابة أو الصداقة أو الزمالة، فالقرابة والجيرة مقياس للتشابك والانخراط وتشكيل النسيج الاجتماعي تقليديا وحتى حديثا،

● تفسر طريقة الانخراط للعمل الجموعي أوقات تواجد الفاعلين الجمعيين في الجمعيات، فهناك تواجد انتقائي يكون حسب النشاط، أي أنه تضامن عاطفي تقليدي يوفر القوة والدعم داخل الجمعيات، لأن طريقة الانخراط جاءت تلبية وتعاطفا وتأييدا قريبا دمويا، وليس

## الفصل السادس: مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها العامة

إيماننا بقضية الجمعية، وهذه فجوة محدثة في طريقة التشكل؛ وهناك تواجد حسب الاستطاعة ذلك لأن الانخراط كان مصدره ذاتيا؛

● إن الثقة عامل أساسي في الحياة الداخلية للجمعيات، حيث أنه كلما زاد منسوب الثقة بين الأعضاء كان الجو الداخلي ملائما، وكلما نقص منسوب الثقة بين الأعضاء ساد الحذر بينهم؛

● إن الاحترام عامل أساسي بين أعضاء الجمعيات، حيث أنه كلما زاد الاحترام بين أعضاء الجمعية الواحدة كلما ساد حب العمل الجماعي، وكلما قلَّ الاحترام بين أعضاء الجمعية الواحدة كلما غلبت الصراعات حول المصالح؛

● تعد الجمعيات مجالات ثقافية تعكس العادات والأعراف والالتزامات الأخلاقية المتبادلة بين أعضائها، والتي تهيء القاعدة الأساسية لتبادل مستوى من الثقة بين الفاعلين الجماعيين، حيث تظهر الفئة التي هدفها التضامن، والفئة التي كان هدفها المصلحة الخاصة الذاتية، حيث وحدت الثقة المتبادلة الفاعلين الجماعيين في الجمعيات، فيما كبح نقص الثقة وانعدامها التضامن بين الفاعلين الجماعيين، ولذلك يظهر التباين في تشكيلات المجتمع المدني لأنها تخضع للموروث الثقافي؛

● ثلثي الجمعيات لا تعاني صراعات بين أعضائها، بحكم وجود مستوى من التفاهم والانسجام داخلها، فيما يعاني الثلث من صراعات بسبب وجود مشاكل في التسيير نتيجة لعدم الدراية بطرق تسيير العمل الجماعي، وغياب الخطط الواضحة واعتماد الارتجالية، وغياب الهيكلة والتنظيم والتقسيم في المهام وتداخل الأدوار داخل الجمعيات؛ كما تعد المصالح الشخصية والاختلاف في الآراء، عاملين كاشفين لمستوى الوعي لدى فئة من الفاعلين الجماعيين تشكل المجتمع المدني، فبعضهم غير مؤهل أصلا لتسيير العمل التطوعي بديمقراطية، فضلا عن ضعف دافعيتهم للعمل التطوعي، وبعضهم يتحرك من أجل تحسين وضعيته باستغلال المجال، ما يزيد من تخبط المجتمع المدني وعجزه وركوده وابتعاده عن الهدف التطوعي إجمالا؛

● هناك جمعيات لا تعاني من عرقلة الأنشطة من طرف أعضائها، بفضل وجود مستوى من ضبط الذات لدى الفاعلين الجماعيين نحو الممارسات السلبية اتجاه العمل التطوعي، فيما تعاني نسبة معتبرة من الجمعيات من وجود عرقلة للأنشطة من أعضائها، يمكن تصنيفها إلى

عرقلة غير مقصودة مثل ارتباطات العمل، والتي تؤثر مباشرة في قيمة الالتزام؛ وعرقلة مقصودة سببها عدم الجدية في العمل الجماعي، الغيرة من مستويات الآخرين، حب التسلط وبسط النفوذ، فبالرغم من أن التفاوت والاختلاف في المستويات الفكرية والعلمية والموارد المادية والاجتماعية التي يتمتع بها الفاعلون الجمعيون تعد ميزة، غير أن الفاعلين الجمعيين بممارساتهم غير المدنية أظهرته على أنه سلبية، لأن الفاعل الجماعي لم يجاهد ذاته على الامتناع عن الممارسات السلبية التي تضر بالعمل الجماعي كله؛

- الكثير من الجمعيات لا تعاني من اصطدام التعاون بين الأعضاء مع الآخرين بالمصالح الشخصية لبعضهم في الجمعيات المنخرطين فيها، وهذا يدل على التمتع بتقدير المشاركة والعمل الجماعي، والتي تعكس قيم التطوع والرغبة فيه، كما أن هناك جمعيات تعاني من اصطدام التعاون بين الأعضاء مع الآخرين بالمصالح الشخصية لبعضهم في الجمعيات المنخرطين فيها، نتيجة الانقسامات داخل الجمعيات بسبب الصراعات الشخصية، وتدهور قيمة العمل التطوعي، نتيجة الانخراط الشكلي للمجتمع المدني، وليس الانخراط الاجتماعي ومنه نجد أن ثنائية التعاون/ الصدام في جوف المجتمع المدني ويتحكم بها التطوع والتعاون المشروط، وهذه ثغرة يعانيها المجتمع المدني تشكلا وممارسة؛

- الكثير من الفاعلين الجمعيين لا يساهمون بتخصصاتهم في تطوير الجمعيات المنخرطين فيها، لأن مستوى القيم والإرادة التطوعية لا ترقى إلى مستوى تطوير الجمعيات، وهي ممارسة تدرج ضمن ذروة صدق التطوعية وتعبر عن عمق الالتزام والاهتمام والاحترام وحتى التسخير للبعض من الموارد المتاحة والخصائص المميزة للفاعل الجماعي، خاصة المبادرة والمثابرة والمساندة والمساعدة؛ كما أن الانخراط لا يتم بالطريقة المنطقية العقلانية، بل تحكمه الطريقة العاطفية، فينتج عدم التخصص في الانتماء للعمل الجماعي، وهو انخراط و فقط، ما يزيد من ركود تشكيلات المجتمع المدني؛ وكذلك لأن المساهمة في الجمعيات مشروطة بتحقيق المصالح، وكل حسب قوة شبكة العلاقات المشكلة ونوعيتها وحسب المكتسبات والمميزات والمراكز والمكانات داخل الجمعيات وخارجها في احتلال مناطق داخل وخارج الجمعيات، فتستخدم هذه القوة تحيزا أو تعاونا مع باقي الفاعلين الجمعيين حسب المواقف التفاعلية وما يترتب

عليها من فوائد، فيكسر هذا الهامش توجيه المجتمع المدني لتحقيق مآرب شخصية على حساب الأهداف التطوعية؛

- يعد الجو الداخلي للجمعيات عامل مهم في تحفيز رغبة الفاعل الجمعي أو إطفائها في الاستمرار فيها، فهناك جمعيات تدعم الاستمرار فيها لأنه يسودها حب العمل التطوعي والتمسك به سواء لأنه واجب أخلاقي واجتماعي، أو لوجود الانسجام والتفاهم بين الفاعلين الجمعيين، أو لأن الشريحة التي تهتم بها مهمة وحساسة في المجتمع ولا يجب التخلي عنها، أو لأنه فعل نبيل يسد فراغ الشباب، كما هناك جمعيات لا تدعم الاستمرار فيها لابتعادها عن الهدف التطوعي والحياد عنه، وكذلك لأنه يسودها الاستهتار واللامبالاة؛

### خاتمة:

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة الموسومة بالمجتمع المدني في الجزائر - التشكل والممارسة- دراسة ميدانية لعينة من الفاعلين الجمعيين بمدينة ورقلة، في شقيها النظري والميداني اتضح أن المجتمع المدني يعتبر من أهم التشكلات الاجتماعية في المجتمع، والتي لها علاقة بكل جوانب الحياة الاجتماعية حيث تؤثر إيجابا أو سلبا حسب فعالية تشكلات المجتمع المدني ذاته، والتي هي تنظيمات في أصلها يمكن أن تكون أداة تحليلية لقياس تطور المجتمعات، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توفر مقومات تشكلها، والتي كانت أساس قيام دراستنا الحالية؛

فقد تبين من نتائج الشق الميداني للدراسة أن للتنظيم الداخلي لتشكلات المجتمع المدني أثره في تحديد وتوجيه التسيير الديمقراطي، ففعاليتها مرتبطة بمدى توفر شروط ومؤشرات التسيير الديمقراطي، خاصة تلك التي تتعلق بالتداول على السلطة من رئاسة للجمعيات ونيابتها وكذلك أمانة المال ونيابتها، والتي لا تكون إلا عن طريق اقتراع حر نزيه، حيث يقع الإجماع بالأغلبية وحق المعارضة في التعبير الحق وليس الشكلي، فالديمقراطية التزام وانتظام قبل كل شيء، لأنه وإن توفرت باقي المؤشرات من تخطيط وتقييم ومشاركة وغيرها، ولم يتوفر التداول على المناصب القيادية، فسيتحول المجتمع المدني من أصله التطوعي إلى مطية لترسيخ التبعية المتعددة الأبعاد؛

كما تبين من الدراسة أيضا أن للتدبير المادي لتشكلات المجتمع المدني دور كبير في تحديد قيم الاستقلالية والشفافية، فمصادر التمويل لا سيما الأنشطة الاستثمارية إضافة إلى المقر المستقر من شأنها أن تكون محركا قويا يقود تنظيمات المجتمع المدني إلى التحرر والاستقلال المادي وكذلك السياسي، اللذين يسمحان بتعزيز حرية التعبير وحرية التشكل، وكذلك الاستمرار في تحقيق الهدف الاجتماعي ويصبح فعلا مدنيا تطوعيا استراتيجيا، كما أن الشفافية عنصر رئيسي من عناصر المساءلة البيروقراطية التي هي إحدى مقومات الحكم الصالح والممهدة لوقاية المجتمع المدني من ارتكاب الأخطاء في تقدير الموارد، ومن الفساد؛

كما تبين من الدراسة أيضا أن لرأس المال الاجتماعي دور في تحديد القيم التطوعية، فعجلة المجتمع المدني تدور بفضل رأس المال الاجتماعي داخل تشكلاته، إذ يعمل على تسهيل التنسيق والتعاون خدمة للمنفعة المتبادلة، وعلى هذا يعد عاملا حاسما في تحديد مستوى الالتزام المدني، ويمكن

## خاتمة

قياس حجم مخزون رأس المال الاجتماعي في المجتمع المدني من خلال تحديد مستويات المؤشرات التركيبية له والتي تشكل في الأخير الممارسات التطوعية الجموعية، والتي تمثلت في دراستنا الحالية في شبكة العلاقات الاجتماعية، الثقة، العمل الجماعي؛

ومنه فإنه عندما يتشكل المجتمع المدني بكل تشكيلاته على مقوماته السوسيوتنظيمية، حينها فقط ستظهر ديمقراطيته عبر التسيير العقلاني والحوار وقبول الاختلاف، وتحقق شفافيته وشرط استقلاليته بأبعادها المادية والطبيعية والفكرية، وذلك لا يتحقق إلا باستقلاليته عن الدولة وعن البنى التقليدية الأسرة والجيرة والعشيرة والاستقلالية عن الفكر الرجعي والسلي والاستغلالي، وتتجلى معالم القيم التطوعية في ذروتها من انخراط ذاتي يعبر عن تضامن تلقائي طبيعي، وحينما تتحقق شروط التشكل والممارسة ستتحقق فعالية المجتمع المدني وأدواره ووظائفه اتجاه المجتمع؛

هذا وتوجد علاقة جدلية تبادلية بين هذه الممارسات والتنشئة الاجتماعية، فلا يمكن أن تتحقق الديمقراطية ولا الشفافية والاستقلالية ولا أن تبلغ القيم التطوعية ذروتها ما لم تكن هناك تربية على هذه القيم ذاتها في الحياة السياسية والاجتماعية؛

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أن بحثنا هذا ونتائجه هي بداية لتوجيه الدراسات إلى داخل تشكيلات المجتمع المدني، والعمل على تفكيكها والتعامل معها على وجوب إخضاعها للدراسة وإخراجها من حلقة الطابو من أجل السير نحو تحقيق فعاليتها.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

1. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت، 1992.
2. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998.
3. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الخامس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998.
4. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء السادس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998.
5. أحمد خفاجي ريهام ، مؤسسات المجتمع المدني الغربية ( رسل القيم) قراءة في الأدوار المحلية والدولية، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، 2017.
6. الجابري محمد عابد، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2005.
7. الحسيني السيد، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف، ط5، القاهرة، 1985.
8. الصبيحي أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000.
9. الأشرف مصطفى، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: بن عيسى حنفي، دار القصبه للنشر، دط، الجزائر، 2007.
10. السروجي طلعت مصطفى، رأس المال الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 2009.
11. الشوبكي عمرو، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2014.

## قائمة المراجع

12. الصوراني غازي، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، مركز دراسات الغد العربي، ط1، فلسطين، 2004.
13. العطري عبد الرحيم، الحركات الاحتجاجية بالمغرب مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، دفاتر وجهة نظر، دط، الرباط، 2008.
14. المديني توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي: دراسة، اتحاد الكتاب العرب، دط، دمشق، 1997.
15. أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، القاهرة، 2008.
16. أنتوني غدنز: علم الاجتماع، تر: فايز الصياغ، لبنان، المنظمة العربية للترجمة، ط4، 2005.
17. أنجرس. م، منهجية البحث في العلوم الانسانية، تر: صحراوي بوزيد وآخرون، دار القصة للنشر، دط، الجزائر، 2004.
18. إنشاء الله مصطفى، المجتمع المدني - حدود المفهوم عند يورغن هبرماس-، منتدى المعارف، ط1، بيروت، 2017.
19. إهنبرغ جون، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، تر: حاكم صالح علي و ناظم حسن، المنظمة العربية للترجمة، ط1، لبنان، 2008.
20. إيرلي دون، نفوس المجتمع المدني العالمي - بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى-، تر: فؤاد يحيى لميس، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011.
21. بشارة عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط6، بيروت، 2012.
22. بشير محمد، علماء اجتماع التنظيمات والعمل في الجزائر الرعييل الأول، دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2018.
23. بلقزيز عبد الإله، الدولة والمجتمع - جدلية التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر-، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2008.



24. بن نبي مالك، ميلاد مجتمع - شبكة العلاقات الاجتماعية، تر: شاهين عبد الصبور، إصدار ندوة مالك بن نبي، طرابلس-لبنان، 1974.
25. بيار أنصار: العلوم الاجتماعية المعاصرة، تر: فريفر نخلة، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1992.
26. بوتنام روبرت د، كيف تنجح الديمقراطية، تر: عفت إيناس، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، القاهرة، 2006.
27. بورديو بيار، أسباب عملية إعادة النظر بالفلسفة، تع: مغيث أنور، دار الأزمنة الحديثة، ط1، بيروت، 1998.
28. بورديو بيار، بعبارة أخرى محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسية، تر: حسان أحمد، ميريت للنشر والمعلومات، ط1، القاهرة، 2002.
29. جابي ناصر وآخرون، الجزائر: الحركة النقابية في القطاع الخاص - الحالة الراهنة، الفاعلون والآفاق-، تر: بن سكايم خالد، مؤسسة فريدريش إيبيرت، ط2، الجزائر، 2022.
30. جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر: عباس فيصل، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، 1982.
31. حسن مُجَّد عبد الغني وهلال رضوى مُجَّد، التسويق الاجتماعي، مركز تطوير الأداء والتنمية للنشر والتوزيع، دط، القاهرة، 2010.
32. حمودي عبد الله " المجتمع المدني في المغرب العربي تجارب، نظريات وأوهام"، حمودي عبد الله ( تحت إشراف)، وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، دار توبقال للنشر، ط1، المغرب، 1998.
33. دليو ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، تر: وهبة ربيع، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2003.
34. ريسلير كميل، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها ( 1830-1962)، تر: طيار نذير، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، ط1، دب، 2016.

## قائمة المراجع

- 35.زايد أحمد " النخب السياسية والاجتماعية مدخل نظري: مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع الجزائري"، زايد أحمد ( تحرير)، النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر، مركز البحوث العربية والأفريقية، دط، القاهرة ، 2004.
- 36.سلاطنية بلقاسم والجيلاني حسان، أسس المناهج الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2012.
- 37.سميث جيوفري وهور كينتتين، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، تر: جتكر فاضل، دار كنعان للدراسات والنشر، ط1، دمشق، 1991.
- 38.سمير قريد، المجتمع المدني الجزائري وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2018.
- 39.شهادة حسام، المجتمع المدني، بيت المواطن للنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2015.
- 40.شوفالييه ستيفان وشوفيريكريستيان، معجم بورديو، تر: إبراهيم الزهرة، الشركة الجزائرية السورية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013.
- 41.عبد الجواد مصطفى خلف، نظرية علم الاجتماع المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2009.
- 42.عكوش صرية، دليل استعمال للجمعيات الجزائرية، مطبعة نهلة، دط، الجزائر، 2014.
- 43.عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2008.
- 44.غراويتز. م، مناهج العلوم الاجتماعية، تر: سام عمار، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، ط1، دمشق، 1993.
- 45.غليون برهان، مجتمع النخبة، معهد الانماء العربي، ط1، بيروت، 1986.
- 46.فوكوياما فرنسيس، الثقة، تر: الإمام معين والإمام مجاب، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، قطر، 2015.
- 47.كابان فيليب ودورتيه جان فرانسوا، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات، تر: حسن إياس، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سورية، 2010.

48. كول. ج. د. هـ، النظرية الاجتماعية، تر: عبد الوهاب الكيالي، منشورات دار الطليعة، ط1، بيروت، 1964.

49. لطفي طلعت ابراهيم، علم اجتماع التنظيم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دط، القاهرة، 2007.

50. مفتي محمد أحمد علي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية - دراسة تحليلية نقدية-، مجلة البيان مركز البحوث والدراسات، دط، الرياض، 1435هـ.

51. نصر محمد وهلال جميل، قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس، 2007.

52. مجموعة من المؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2001.

53. مجموعة من المؤلفين، مقال الكنز علي، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2001.

54. مجموعة من المؤلفين، مقال جابي عبد الناصر، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2001.

55. مجموعة من المؤلفين، مقال مالكي أمجد، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2014.

56. محمد عبد الحميد إنجي، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي - دراسة حالة للجمعيات الأهلية، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسة المجتمع المفتوح، دط، القاهرة.

الأنطولوجيات والرسائل والأكاديمية:

## قائمة المراجع

1. جهيدة شاوش إخوان، " واقع المجتمع المدني في الجزائر - دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا"، أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية"، إشراف: الأزهر العقبي، جامعة مُجَّد خيضر - بسكرة-، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2014/ 2015.
2. عابر حفيظة، " الحركات الاحتجاجية في الجزائر- احتجاجات شباب عقود الإدماج المهني أنموذجا-"، أطروحة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي"، إشراف: بوزيدي الهواري، جامعة وهران 2 مُجَّد بن أحمد، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2017/ 2018.
3. عبد الكريم بزاز، " علم اجتماع بيار بورديو"، أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة منتوري - قسنطينة-، إشراف: بور الدين بومهرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر، 2006/ 2007.
4. عبد الله بوضنبرة، " الحركة الجموعية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، إشراف: نعيمة نصيب، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر، 2010/ 2011.
5. كلثوم بن عبد الرحمن، " السلطة والآليات الرمزية عند بيار بورديو"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في الفلسفة، تخصص فلسفة معاصرة مذاهب ومناهج، جامعة الحاج لخضر - باتنة-، إشراف: فارح مسرحي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، الجزائر، 2006/ 2007.

### المقالات:

1. الجنحاني حبيب، " المجتمع المدني بين النظرية والممارسة"، مجلة عالم الفكر، العدد 03، الكويت، ( 01، 01، 1999)، ص 27-44.

## قائمة المراجع

2. بدوي أحمد موسى، " ما بين الفعل والبناء - بحث في نظرية الممارسة لدى بيير بورديو"، **إضافات**، العدد 8، خريف 2009، ص 9-22.
3. برقوق عبد الرحمن، شاوش اخوان جهيدة، " مورفولوجية المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة علوم الإنسان**، المجلد (48)، عدد جوان، ( 06، 2012)، ص 35-64.
4. بن مالك مُجّد الحسن، " المجتمع المدني بين الاستقلالية والتبعية بعد إقرار التعددية الدستورية"، **المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية-جامعة أحمد دراية أدرار**، المجلد (02) العدد (02)، (10 ديسمبر 2018)، ص 238-254.
5. بوخريص فوزي، " مفهوم رأس المال الاجتماعي عند بورديو وحدود التلقي العربي"، **مجلة إضافات**، العدد (23-24)، (صيف وخريف 2013)، ص 141-152.
6. بوعرفة عبد القادر، " الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والآفاق"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة وهران 2 مُجّد بن أحمد، العدد (07)، ( 2019)، ص 11-24.
7. بوقشور مُجّد، " المجتمع المدني في الجزائر: الوهم والرهانات"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة مُجّد لمين دباغين، المجلد ب، العدد (50)، ( 12، 2018)، ص 555-573.
8. حران العربي والتونسي فايضة، " سلوك المواطنة الفعالة من خلال الدلالة اللغوية لشعارات الحراك الاجتماعي بالجزائر، تحليل محتوى لمضمون شعارات لافتات الحراك الاجتماعي"، **مجلة آفاق فكرية**، المجلد (05)، العدد (11)، ( 28، 12، 2019)، ص 21-33.
9. حيطوش يوسف، " إشكالية المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة الفكر**، جامعة مُجّد خيضر بسكرة، العدد (12)، ( د ت)، ص 410-425.
10. خريش عبد القادر، " التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيه Michel Crozier النظرية والمفاهيم"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد (16)، ( 06، 2007)، ص 237-254.
11. دباغي سارة، " آليات تفعيل المجتمع المدني تكريسا للمشاركة السياسية الواعية"، **مجلة مدارات سياسية**، العدد (01)، ( 07، 06، 2021)، ص 331-353.

## قائمة المراجع

12. دراس عمر، " الظاهرة الجموعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق"، مجلة إنسانيات، العدد (28)، ( 30، 06، 2005)، ص 23-38.
13. دناقة أحمد، " الممارسة الاجتماعية وكيفية تشكل الفعل والبناء مقارنة بين بورديو وغيدنز - قراءة تحليلية نقدية-"، الساوره للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد ( 06)، ديسمبر 2017، ص 200-220، ص 202.
14. رباحي مصطفى، " نظام الوقف في تركيا"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (26)، ( ديسمبر 2016)، ص 351-358.
15. رمال أمين، " المرتكزات الدستورية للمرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في تعزيز القيم الوطنية وأداء المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (05)، العدد (01)، (06، 06، 2022)، ص-ص: 1006-1034.
16. عنصر العياشي، " ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا"، إنسانيات، 2001/13، ص-ص 63-73.
17. قزلان سليمة، " التكريس الدستوري للمرصد الوطني للمجتمع المدني على ضوء تعديل 2020 كآلية للارتقاء بدور ومكانة المجتمع المدني"، مجلة السياسة العالمية، المجلد (05)، العدد (02)، (04، 06، 2021)، ص 484-500.
18. معتوق فريدريك، " الهايتوس العربي العنيد"، مجلة عمران، العدد 3/16، ربيع 2015، ص 139-155.
19. معوشي أمال، " حرية إنشاء الجمعيات في الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي ( 1830-1930)"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد (04)، العدد (01)، ( 03، 2020)، ص 121-148.
20. منصور هالة، " رأس المال الاجتماعي وزيادة فاعلية المجتمع المدني لتحقيق التنمية - دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الأهلية في محافظة الفيوم"، حوليات آداب عين شمس، المجلد (48)، عدد أكتوبر، ( 09، 2020)، ص 371-412.

## قائمة المراجع

21. نوي عمار: " التطوعية في المجتمع المدني القيمة الاجتماعية وإشكالات الممارسة الميدانية - الجمعيات نموذجا-"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر.
- المواقع الالكترونية:
- أخبار اليوم، <https://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200300/287506-0>، (2022/8/18)، 12:33.
- البكوري مُحمَّد، "الجمعية من ناحية اجتماعية"، دار ناشيري للنشر الالكتروني، [www.nashiri.net](http://www.nashiri.net)، (2022/3/3)، 10:36.
- البكوري مُحمَّد، "هياكل الحكامة في المؤسسة الجمعوية وتعددية المسارات"، دار ناشيري للنشر الالكتروني، [www.nashiri.net](http://www.nashiri.net)، (2022/3/3)، 09:02.
- الإدارة المالية لمؤسسات المجتمع المدني، مؤسسة فريدريتش إيبيرت - مكتب الجزائر، دط، 2015، الجزائر، <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/12318.pdf>.
- الإذاعة الجزائرية، <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200725/196771.html>، (2022/8/18)، 12:23.
- جايي عبد الناصر وبوحنية قوي، "الجزائر الماهية الحزبية الحائرة"، الجماعة العربية الديمقراطية، <http://arabsfordemocracy.org/studies-project/annual-meetings/item/616-2014-06-25-13-23-07:45>، (2022/8/15)، 07:45.
- جايي عبد الناصر، "الشعب سيتجاوز كل الأحزاب لأنه يراها جزء من النظام"، جريدة البلاد، <https://www.elbilad.net/evenement>، (2022/8/15)، 06:45.
- سجال عبد الحفيظ، "نداء الوطن" الجزائري: هل هو نسخة مكررة للتجمع الوطني الديمقراطي؟"، <https://www.trtarabi.com/issues> 2021-04-12، (2022/8/20)، 12:27.
- غليون برهان، "المجتمع المدني مخلوق يتطور ويتحول ويموت"، البيان، <https://www.albayan.ae/paths/books/2008-08-03-1.662705>، (2022/08/06)، 05:57.
- لشموت عمار، "المرصد الوطني للمجتمع المدني..انشغالات المواطنين على رأس الأولويات؟"، جزائر ULTRA، 16-جانفي 2022، <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>، (2022/8/20)، 10:16.
- ولاية\_ورقلة/wikipedia.org/wiki، [https://ar.wikipedia.org/wiki/ولاية\\_ورقلة](https://ar.wikipedia.org/wiki/ولاية_ورقلة)، (2022/9/1)، 09:35.

القوانين والدرساتير:

دستور فيفري 1989، المادة 40

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bonnewitz Patrice, **Pierre bourdieu vie-œuvres-concepts**, Ellipses édition marketing, 2é, 2009.
2. Nahapiet Janine, Sumantra Ghoshal, Social Capital and The Organisational Advantage, **The Academy of Management Review**, Vol 23, No 2, april 1998.
3. Rachel Cooper, **What is Civil Society, its role and value in 2018**, University of Bimingham, 15 October 2018, K4D .
4. Scieur Philippe, **Sociologie des Organisations - introduction à l'analyse de l'action collective organisée-**, Armmand Colin, SNEL Grafics sa, 2 Ed, 2008, Belgique.
5. Siisiainen martti, **Two Concepts of Social Capital: Bourdieu vs. Putnam**, Department of Social Sciences and Philosophy, University of Jyvaskyla



# الملاحق



## الملحق رقم ( 01 )

| المجموع | المناطق الفرعية |          | 18<br>المدن والبلديات<br>والمناطق الحضرية | 17<br>الريف | 16<br>الريف | 15<br>الريف | 14<br>الريف | 13<br>الريف | 12<br>الريف | 11<br>الريف | 10<br>الريف | 9<br>الريف | 8<br>الريف | 7<br>الريف | 6<br>الريف | 5<br>الريف | 4<br>الريف | 3<br>الريف | 2<br>الريف | 1<br>الريف | المصنف   | الولاية  |
|---------|-----------------|----------|---|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|----------|----------|
|         | غير المتوقعة    | المتوقعة |   |             |             |             |             |             |             |             |             |            |            |            |            |            |            |            |            |            |          |          |
| 3725    | 1766            | 1959     | 0   | 0           | 2           | 134         | 87          | 16          | 2           | 16          | 23          | 612        | 588        | 7          | 903        | 770        | 331        | 585        | 204        | 0          | الغمر    | الغمر    |
| 2408    | 1373            | 1115     | 0   | 12          | 3           | 23          | 19          | 105         | 1           | 16          | 38          | 22         | 493        | 18         | 988        | 163        | 445        | 467        | 62         | 0          | الشفاف   | الشفاف   |
| 1916    | 1026            | 890      | 0   | 8           | 0           | 13          | 53          | 34          | 3           | 16          | 19          | 51         | 241        | 0          | 182        | 296        | 425        | 258        | 143        | 0          | الانحراف | الانحراف |
| 1848    | 1722            | 126      | 0   | 4           | 0           | 90          | 25          | 49          | 1           | 16          | 37          | 28         | 438        | 28         | 337        | 391        | 285        | 253        | 109        | 0          | المدونين | المدونين |
| 4146    | 2528            | 1618     | 0   | 1           | 0           | 249         | 20          | 49          | 1           | 16          | 23          | 46         | 643        | 36         | 811        | 533        | 438        | 556        | 602        | 0          | البنية   | البنية   |
| 5502    | 3905            | 1597     | 2   | 34          | 15          | 117         | 35          | 82          | 7           | 16          | 30          | 84         | 1879       | 84         | 827        | 663        | 813        | 679        | 138        | 0          | البنية   | البنية   |
| 1639    | 1353            | 286      | 0   | 10          | 1           | 59          | 52          | 44          | 4           | 16          | 21          | 25         | 129        | 12         | 173        | 213        | 488        | 366        | 24         | 0          | البنية   | البنية   |
| 1683    | 996             | 687      | 0   | 15          | 4           | 49          | 39          | 28          | 1           | 16          | 5           | 131        | 333        | 12         | 127        | 288        | 228        | 265        | 140        | 0          | البنية   | البنية   |
| 2117    | 0               | 2117     | 1   | 14          | 0           | 49          | 39          | 28          | 0           | 16          | 19          | 39         | 464        | 61         | 443        | 317        | 288        | 265        | 140        | 0          | البنية   | البنية   |

|       |      |      |    |     |    |     |    |     |    |   |     |     |      |     |      |      |      |     |     |   |        |        |
|-------|------|------|----|-----|----|-----|----|-----|----|---|-----|-----|------|-----|------|------|------|-----|-----|---|--------|--------|
| 1630  | 785  | 845  | 0  | 0   | 0  | 130 | 15 | 89  | 0  | 0 | 0   | 19  | 348  | 0   | 183  | 93   | 245  | 454 | 46  | 0 | البنية | البنية |
| 1611  | 547  | 1064 | 2  | 0   | 5  | 57  | 7  | 41  | 3  | 0 | 10  | 21  | 347  | 11  | 122  | 272  | 211  | 235 | 36  | 0 | البنية | البنية |
| 1492  | 1108 | 584  | 0  | 24  | 0  | 53  | 8  | 55  | 5  | 0 | 15  | 19  | 366  | 15  | 179  | 304  | 316  | 402 | 30  | 0 | البنية | البنية |
| 2815  | 1813 | 1062 | 8  | 23  | 6  | 64  | 12 | 95  | 1  | 0 | 40  | 52  | 628  | 27  | 419  | 304  | 391  | 602 | 124 | 0 | البنية | البنية |
| 1608  | 1306 | 502  | 0  | 13  | 1  | 74  | 16 | 60  | 3  | 0 | 19  | 32  | 587  | 15  | 182  | 157  | 352  | 378 | 80  | 0 | البنية | البنية |
| 6014  | 5783 | 2231 | 0  | 0   | 0  | 8   | 14 | 160 | 16 | 0 | 451 | 94  | 1542 | 124 | 883  | 1827 | 766  | 759 | 144 | 0 | البنية | البنية |
| 11692 | 4058 | 7634 | 28 | 143 | 24 | 600 | 55 | 793 | 14 | 0 | 226 | 285 | 3340 | 7   | 1665 | 1182 | 2080 | 624 | 185 | 0 | البنية | البنية |
| 1215  | 582  | 633  | 0  | 19  | 0  | 97  | 17 | 81  | 3  | 0 | 10  | 44  | 125  | 7   | 133  | 92   | 255  | 289 | 46  | 0 | البنية | البنية |
| 2278  | 1646 | 632  | 0  | 6   | 2  | 44  | 37 | 74  | 1  | 0 | 10  | 45  | 392  | 10  | 422  | 343  | 415  | 415 | 87  | 0 | البنية | البنية |
| 2862  | 524  | 2338 | 1  | 28  | 0  | 169 | 26 | 180 | 2  | 0 | 26  | 48  | 420  | 5   | 587  | 262  | 690  | 545 | 122 | 0 | البنية | البنية |
| 920   | 518  | 402  | 3  | 6   | 0  | 46  | 14 | 61  | 2  | 0 | 8   | 32  | 859  | 18  | 108  | 107  | 202  | 125 | 28  | 0 | البنية | البنية |
| 2092  | 1269 | 823  | 0  | 18  | 2  | 61  | 26 | 100 | 1  | 0 | 27  | 59  | 432  | 13  | 373  | 224  | 383  | 332 | 51  | 0 | البنية | البنية |
| 1976  | 0    | 1976 | 2  | 3   | 7  | 97  | 4  | 115 | 15 | 0 | 248 | 2   | 432  | 42  | 358  | 255  | 446  | 288 | 59  | 0 | البنية | البنية |





## الملحق رقم ( 02 )

الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية

ولاية ورقلة  
دائرة ورقلة  
بلدية ورقلة

| الرقم | البلدية | اسم الجمعية أو المنظمة  | تاريخ الاعتماد | طبيعة الجمعية | اسم وتلقب ورئيس الجمعية | الهاتف او الهاتف       |
|-------|---------|---|----------------|---------------|-------------------------|------------------------|
| 01    | تلمسين  | نادي الرياضي لثورة أمم إفريقيا ورقلة                          | 2021           | رياضي         | صالح أحمد               | 0560432101-0671376896  |
| 02    | تلمسين  | نادي الرياضي لثورة ثواب الرياضي تلمسان                        | 2021           | رياضي         | محمدي خالد              | 0662509704-0669848577  |
| 03    | تلمسين  | نادي الرياضي لثورة أمم ثواب بني أولاد                         | 2021           | رياضي         | غراب محمد الشاب         | 0660677673-0660403576  |
| 04    | تلمسين  | نادي الرياضي لثورة ثواب المركز الثقافي ورقلة                  | 2021           | رياضي         | بروية السليح            | 0664848547             |
| 05    | تلمسين  | جمعية التثاقفة والتضامنة عين حمن بني ميسين ورقلة              | 2021           | ثقافي         | موسى بن هلال            | 0660440671             |
| 06    | تلمسين  | جمعية سيدات عبد القادر الجيلاني لجيل والبرود مضافة ورقلة      | 2021           | ثقائري        | نعام فتح                | 0668256142             |
| 07    | تلمسين  | جمعية حماية البيئة المتكاملة ورقلة                            | 2021           | بيئي          | بوخلقة سوبر             | 0676702106             |
| 08    | تلمسين  | جمعية فرسان الترامبر مضافة                                    | 2021           | ثقافي         | يزاري عبد الحليم        | 0696190525             |
| 09    | تلمسين  | جمعية النادي الرياضي لثورة أمم ثواب مدينة ورقلة               | 2021           | رياضي         | محمادي اسماعيل          | 0663329393             |
| 10    | تلمسين  | نادي الرياضي لثورة مازسة لعدي الواعدات الرياضي ورقلة          | 2021           | رياضي         | كرابي عبد القادر        | 066223622828           |
| 11    | تلمسين  | جمعية ثواب مضافة ورقلة  | 2021           | اجتماعي       | سويقات عبد الحقل        | 0667965176             |
| 12    | تلمسين  | جمعية الإكتسية العلمية للهندسة الكهربائية ورقلة               | 2021           | علمي          | عبد الطاهر دنان         | 0662378798             |
| 13    | تلمسين  | جمعية محمد لهيادية من 1600 سكن حي الناصر ورقلة                | 2021           | علمي          | مختاري عبد الصمد        | 0549649455             |
| 14    | تلمسين  | الجمعية الثبانية لمستجد خليفة أم المومنين حي بو عاتر ورقلة    | 2021           | الاجي         | دانا موسى مسعود         | 0699607174             |
| 15    | تلمسين  | حي الأمل القرية بلمنتيل ورقلة                                 | 2021           | اجتماعي       | عبد الحفيظ صالح         | 0667675847             |
| 16    | تلمسين  | جمعية أولياء التلاميذ ابتدائية عثمان بن عفان مضافة ورقلة      | 2021           | ثقائري        | خديجة طارق              | 0660397369             |
| 17    | تلمسين  | جمعية كتور شكرة واطفل   | 2021           | اجتماعي       | سعيدة صافية             | 0667834844             |
| 18    | تلمسين  | جمعية 252-1000 مسكن لحدائق العتيب ورقلة                       | 2021           | اجتماعي لاجي  | بو حرة عبد الحفيظ       | ///                    |
| 19    | تلمسين  | الجمعية الثبانية ونشاطات مركز ترفيه العلمي حي الناصر ورقلة    | 2021           | ثقائري        | قائمة تريمين            | 0697044989             |
| 20    | تلمسين  | الجمعية الثبانية لمستجد الإمام مالك حاضي الناصر وبمستيل ورقلة | 2021           | بيئي          | فواد جويدي              | 0675628210             |
| 21    | تلمسين  | نادي الرياضي لثورة الثابانية ثواب ورقلة                       | 2021           | رياضي         | حنيفة حوازيب            | 0662013019             |
| 22    | تلمسين  | الجمعية الثبانية لمدرسة نور الإيمان لتعليم القرآن ورقلة       | 2021           | بيئي          | بوفاة محمد الأزهر       | 0662223072             |
| 23    | تلمسين  | جمعية نظرة بني نور ورقلة                                      | 2021           | اجتماعي       | ميجري محمد العيد        | 0666056483 /0670380101 |
| 24    | تلمسين  | جمعية أولياء التلاميذ لمدرسة سيد روجو                         | 2021           | ثقائري        | صخر كوي موسى            | 0662512351             |
| 25    | تلمسين  | جمعية شيوخ عمر بن الخطاب مضافة ورقلة                          | 2021           | حي اجتماعي    | غيات محفوظ              | 0663300072 /0660455451 |

Infinitix HOT 75.847

الملحق رقم ( 02 )

|                                  |                          |               |      |   |       |    |
|----------------------------------|--------------------------|---------------|------|---|-------|----|
| 0690548368                       | سكركي لو اعيم            | خوري العنصامي | 2021 | جمعية منار العنبر الشهداء ورقلة   | تأسيس | 26 |
| 0660455451                       | طاهات كسور               | عيني          | 2021 | جمعية الحي الامير مسلمة ورقلة   | تأسيس | 27 |
| 0671544096                       | شعوب عبد القور           | حي العنصامي   | 2021 | جمعية حي 275 منس السلام ورقلة   | تأسيس | 28 |
| 0671903081                       | بوعنصر عبد السلام        | رياضي         | 2021 | جمعية النادي الرياضي للوهدة الجواربي اجيال بوج قسنطين ورقلة                   | تأسيس | 29 |
| 0660920006                       | بوداري صالح              | حي العنصامي   | 2021 | جمعية حي المعلمين الزواجات ورقلة  | تأسيس | 30 |
| 0668765392                       | محمد الصالح الدين بن خور | اقلبي         | 2021 | الجمعية الثقافية ليركز الشايفي مديني بوعنقة ورقلة                             | تأسيس | 31 |
| 0665031738                       | خليفة عبد القادر         | لقفي          | 2021 | جمعية قنور الثقافة ورقلة  | تأسيس | 32 |
| 0660873033                       | مداني زهير               | رياضي         | 2021 | النادي الرياضي للوهدة ارياني الواعدات ورقلة                                   | تأسيس | 33 |
| 0663117052                       | بريكي وليد               | رياضي         | 2021 | جمعية النادي الرياضي للوهدة الرياضي حي بوزيد ورقلة                            | تأسيس | 34 |
| 0663153814                       | قاضي توفيق               | حي العنصامي   | 2021 | جمعية اميركل اهل العنبر   | تأسيس | 35 |
| 0662099593/0660307045            | معداتي ابو بكر الصديق    | تشي           | 2021 | للوهدة الثقافية لمسجد حداد بن ثابت الامباري حي العنبر ورقلة                   | تأسيس | 36 |
| 0666681404                       | بن حيدوش عبد الرحمان     | حي            | 2021 | جمعية الوفاق حي الشرفة ورقلة  | تأسيس | 37 |
| 0669881879                       | عبي حوروز                | تشي           | 2021 | للجنة الثقافية لخدمة القرانية العلامة سيدي التسيح محمد بلكادر سعيد عينة ورقلة | تأسيس | 38 |
| 0667218298                       | زاوي سعدي                | حي            | 2021 | جمعية شباب الامن الاجتماعية حي بوزيد ورقلة                                    | تأسيس | 39 |
| 0661487545                       | نماح علي                 | رياضي         | 2021 | النادي الرياضي للوهدة بنسابل ورقلة  | تأسيس | 40 |
| 0699507385                       | قاسم سالم                | حي العنصامي   | 2021 | جمعية اليد في اليد مغفانة ورقلة   | تأسيس | 41 |
| 0668181805/0671499590            | محميد الحاج عبد الله     | لقفي          | 2021 | جمعية النادي الرياضي للوهدة سيدي الحاج بوحسن للوربية ورقلة                    | تأسيس | 42 |
| 0671675199/0655313121/0655888876 | تخلوخ الحسن              | رياضي         | 2021 | النادي الرياضي للوهدة فارس الصغراء امبولقت الاي سعيد عينة ورقلة               | تأسيس | 43 |
| 0662335471                       | ابوبع عبد القادر         | تشي           | 2021 | للجنة الثقافية لمسجد طارق بن زياد حي بوزيد ورقلة                              | تأسيس | 44 |
| 0667740585                       | فراحي العبد              | تشي           | 2021 | الجمعية الثقافية بدار مزروق القصر العليل ورقلة                                | تأسيس | 45 |
| 0699721368                       | جلمس امين بن تولىمة      | رياضي         | 2021 | النادي الرياضي للوهدة مشق اهلنا القسنطين ورقلة                                | تأسيس | 46 |
| 0666595489                       | خوات جمال الدين          | اجتماعي       | 2021 | جمعية الزيادة بالويل الجيد  | تأسيس | 47 |
| 0663342976                       | بريكت محمد الصالح        | حي            | 2021 | جمعية النهضة حي بني حسن الغربية ورقلة   | تأسيس | 48 |
| 0664217869/0682900506            | بزاز عبد الوزيق          | حي            | 2021 | جمعية الامن والسلام حي سيدي بلعاص ورقلة                                       | تأسيس | 49 |
| 0666000001                       | عاشور سيد علي            | رياضي         | 2021 | النادي الرياضي للوهدة لمرطحي جامعة قسنطين بويحيى ورقلة                        | تأسيس | 50 |
| 0662377297                       | بو حرة رضا               | حي            | 2021 | حي بو حرات الجديدة بكنة ورقلة   | تأسيس | 51 |
| 0662369758                       | معريف ياسين              | الحي          | 2021 | للوهدة الثقافية لمسجد العنبران حي القنولات سعيد عينة ورقلة                    | تأسيس | 52 |
| 0657707087                       | كركي زهير                | رياضي         | 2021 | النادي الرياضي للوهدة الكرايي ورقلة   | تأسيس | 53 |
| 0660837683                       | زموري محمد علاء الدين    | كشافي         | 2021 | الجمعية الثقافية لقرية وترقية موطلي الغزانية العسوية ورقلة                    | تأسيس | 54 |
| 0662075757                       | عائسي مخلو               | رياضي         | 2021 | النادي الرياضي للوهدة امسندل مديني بوعنقة ورقلة                               | تأسيس | 55 |

الملحق رقم ( 02 )

|                        |                     |            |      |   |       |    |
|------------------------|---------------------|------------|------|---|-------|----|
| 0771238677             | شوقي عبد الكريم     | حي اجتماعي | 2021 | حي بومادة عبد المجيد 72 ممتلئ بنين لور ورقة                                     | تأسيس | 56 |
| 0669847234             | مظفر راجح           | حي اجتماعي | 2021 | حي الساعدين بامدليل   | تأسيس | 57 |
| 0660394753 /0664024873 | بن عيسى أحمد        | حي اجتماعي | 2021 | حي 300 مسكن القباب العمر الي 77 فبراير 1962 ورقة                                | تأسيس | 58 |
| 0662137209             | أهلاني عبد اعلي     | ثقافي      | 2021 | الجمعية تدي الثقافية الأمام، القرومية ورقة                                      | تأسيس | 59 |
| 05408074520698263330   | عنهات جندل          | ثقافي      | 2021 | جمعية بسنة الثقافية لإجراء الأقرام الشعبية ورقة                                 | تأسيس | 60 |
| 0663952299             | بلاهي الساسي        | ثقافي      | 2021 | جمعية أعمار الثقافية العظيمة والفرد ورقة  | تأسيس | 61 |
| 0663459899             | بأختر للاح          | حي اجتماعي | 2021 | جمعية الأمل حي بالة ورقة  | تأسيس | 62 |
| 0660155414             | سيد روجو جاول       | ثقافي      | 2021 | للجنة التديبة لجمعية سبدي ابراهيم التواص القصر ورقة                             | تأسيس | 63 |
| 0665973780             | محماد بلخير         | اجتماعي    | 2021 | جمعية نيت القضاء الخيرية حي بنين لور ورقة                                       | تأسيس | 64 |
| 0699771116             | يوسفية خاند         | ثقافي      | 2021 | جمعية الصبراء الخضراء ورقة  | تأسيس | 65 |
| 0697277386             | بن زعيبة عبد الحكيم | حي اجتماعي | 2021 | جمعية رياض الأسمى بامدليل الجديدة ورقة  | تأسيس | 66 |
| 0664250582             | زهيد محمد حياء الحق | بنين       | 2021 | جمعية أعمار الهبة والمخيط الأخضر ورقة   | تأسيس | 67 |
| 0660453915             | أبوكر أحمد          | رياضي      | 2021 | النادي الرياضي للهواة للتمسح الجوازي عن حسن بنين ميسين ورقة                     | تأسيس | 68 |
| 0664620806             | بوزية بلخير         | رياضي      | 2021 | جمعية التحدى للتلاحة والتنمية الريبية لمحيط كاس السلطان                         | تأسيس | 69 |
| 0659828365             | يوسف محمد آيس       | رياضي      | 2021 | النادي الرياضي للهواة عن حسن بابا تادي ورقة                                     | تأسيس | 70 |
| ///                    | فوزي ابراهيم        | ثقافي      | 2021 | للجنة التديبة مسجد الزهراين لحي 1000252100 بامدليل ورقة                         | تأسيس | 71 |
| 0662413226             | ريفي عبد القادر     | ثقافي      | 2021 | للجنة التديبة لجمعية الأبرار بن الجوام حي القصر ورقة                            | تأسيس | 72 |
| 0661759298             | سويك سويل           | رياضي      | 2021 | النادي الرياضي للهواة الأقرام الرياضي مسجد خيرة ورقة                            | تأسيس | 73 |
| 0665076910             | أهلاني بن حسان      | رياضي      | 2021 | النادي الرياضي للهواة لثلية العلوم الاقتصادية والعلوم المتعددة علوم السبير ورقة | تأسيس | 74 |
| ///                    | حكيم فلو            | رياضي      | 2021 | النادي الرياضي للهواة المدارس الرياضية المراكب الرياضي 24 فبراير لاسينس ورقة    | تأسيس | 75 |
| 0665080898             | راجح بن السيد       | رياضي      | 2021 | النادي الرياضي للهواة قضاء لاسي بن حسان ورقة                                    | تأسيس | 76 |
| 0662079744             | بن مزوررة توفيق     | رياضي      | 2021 | النادي الرياضي للهواة لآجران حديبة التديبة ورقة                                 | تأسيس | 77 |
| ///                    | فوزيد مرجان         | رياضي      | 2021 | النادي الرياضي للهواة مستقل بن لور لكرا الحديبية ورقة                           | تأسيس | 78 |
| 0664773277             | أحمد كرم            | رياضي      | 2021 | النادي الرياضي للهواة لالتشعبة الرياضية الجوارية والريضة للتمسح ورقة            | تأسيس | 79 |
| 0662143843             | أحمد شيمي           | رياضي      | 2021 | النادي الرياضي للهواة مركز الثقافي مسجد حاية ورقة                               | تأسيس | 80 |
| 0665898718 /0662352501 | أحمد محماد          | رياضي      | 2021 | جمعية لنادي الرياضي لمل الرياضي ورقة  | تأسيس | 81 |
| 0557208536/0666047285  | جور مجور ولد        | رياضي      | 2021 | النادي الرياضي للهواة لجمعية قضاء لاسي القصر ورقة                               | تأسيس | 82 |
| 0770102943067296208/   | ببا جوس محمد الأمين | رياضي      | 2021 | النادي الرياضي للهواة لنادي الرياضي للهواة ورقة                                 | تأسيس | 83 |
|                        |                     |            | 2021 | النادي الرياضي الرياضي للهواة ورقة  | تأسيس | 84 |

## الملحق رقم ( 02 )

|                        |                     |       |      |  |       |     |
|------------------------|---------------------|-------|------|--|-------|-----|
| 0663690030/ 0792311068 | شجاع ابراهيم        | رياضي | 2021 | النادي الرياضي الهادي بجم الرياضي باب الشيطان ورقة       | تجديد | 85  |
| 0661172631             | جمال محمد           | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة بوعفلة ورقة                        | تجديد | 86  |
| ///                    | مصطفى فواد          | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة الوقف الرياضي حري ورقة             | تجديد | 87  |
| ///                    | بن هلال صمد         | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة شباب أمل بني حسين ورقة             | تجديد | 88  |
| 0662106852 /0662395802 | كوشن تقي            | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة لكرة الحديدية القصر ورقة           | تجديد | 89  |
| 0666306258             | كوشن عبد الصمد      | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة بجم مولودية القصر ورقة             | تجديد | 90  |
| 0662513360/ 0656566902 | عادل عبد الصمد      | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة دار الشباب حوزي بومدين ورقة        | تجديد | 91  |
| 0658875293             | بوليفة بلخير بلخاسم | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة صبيح اعوي ورقة                     | تجديد | 92  |
| 0661555406             | نوربان نعيان        | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة باب الربيع ورقة                    | تجديد | 93  |
| 0660876267/ 0666208356 | حياة ميلود          | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة مولودية شباب سعيد حجة ورقة         | تجديد | 94  |
| 0663346739             | رائزي رايح          | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة كبول تكولات القصر ورقة             | تجديد | 95  |
| 0662741015             | الهادي حناي         | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة بجم الصحروري لكرة الشط ورقة        | تجديد | 96  |
| 0668811302             | رعاش علي            | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة شباب مندي حفيان ورقة               | تجديد | 97  |
| 0664012405             | ميجوري حر الدين     | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة لجيل الصناد ورقة                   | تجديد | 98  |
| ///                    | ميجوري محمد رياض    | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة حناي القنوح سعيد حجة ورقة          | تجديد | 99  |
| 0696525148 /0664012405 | خناق علي            | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة المركز الثقافي بوعامر ورقة         | تجديد | 100 |
| 0660420270             | زعلوط عبد الصمد     | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة فرس الصحراء للمهازي ورقة           | تجديد | 101 |
| 0668161488             | وليد بوقيناك        | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة مدرسة الجيل الصناد لكرة القدم ورقة | تجديد | 102 |
| 0770760739             | صديقي عمر           | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة الجوازي بامغار القارة للشط ورقة    | تجديد | 103 |
| 0657491586             | حليسي رشيد          | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة الجوازي باب يوسف بوعامر ورقة       | تجديد | 104 |
| 0666623408             | سماحي جمال          | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة الجوازي بوعامر ورقة                | تجديد | 105 |
| ///                    | بابكر محمد الأخضر   | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة مدرسة الأمل لكرة القدم ورقة        | تجديد | 106 |
| 0696962682 /0660889944 | بودعلة محمد مختار   | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة بجم سعيد حجة ورقة                  | تجديد | 107 |
| 0662863528             | بوخابه عبد الرحيم   | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة الإكسلة لجمعية 500 مسان ورقة       | تجديد | 108 |
| 0657902388             | جمال براج           | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة الجمعية الرياضية تكولات ورقة       | تجديد | 109 |
| ///                    | حناي الهادي         | رياضي | 2021 | النادي الرياضي للهواة مدرسة لجمعية الرياضي ورقة          | تجديد | 110 |



## الملحق رقم ( 02 )

|                                 |                   |              |      |   |     |     |
|---------------------------------|-------------------|--------------|------|---|-----|-----|
| 0660453915                      | الطيب مولاي       | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي للهواة الجزائري القسم الثالث وورقة               | تحت | 111 |
| 0660679312                      | حلمى عبد الرحمان  | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي للهواة الجزائري نورنت بنى الواسع ورقة            | تحت | 112 |
| 0660945118                      | شهابي محمد علي    | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي للهواة الجزائري أمثال الواديات ورقة              | تحت | 113 |
| 0668370407                      | اسماعيل بنيا      | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي للهواة الجزائري القسم الثالث ورقة                | تحت | 114 |
| 0662192539                      | خراز احمد         | شبابي        | 2021 | الكلية التقنية لمعهد أبي عبد الله بن الجراح ورقة              | تحت | 115 |
| 0671500317                      | روابع بوج         | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي للهواة الشنتيف ورقة                              | تحت | 116 |
| 0661383038                      | سبا راجو          | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي للهواة الجزائري نجوم الحمراء القسم ورقة          | تحت | 117 |
| 0662142066                      | علي قراي          | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي للهواة شباب القسم ورقة                           | تحت | 118 |
| 0698019575                      | عبد المجيد بن راس | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي الهواة الجزائري الشباب الرياضي بفيش ورقة         | تحت | 119 |
| 0658051194                      | محمد فارس         | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي للهواة الجزائري رابعة حاسي الشنتيف ورقة          | تحت | 120 |
| 0666400271                      | بن عمر بركاتم     | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي للهواة المصيح القسم الرابع 18 فبراير ورقة        | تحت | 121 |
| 0663952852                      | بلمشاي زاهر       | الثقفي       | 2021 | الجمعية الثقافية لشبكات واد الشباب 19 ماي بنى نور ورقة        | تحت | 122 |
| 0663952852                      | شويحة حيلة        | الثقفي       | 2021 | الجمعية الثقافية لشبكات 19 مارس بنى نور ورقة                  | تحت | 123 |
| 0660336605                      | بوزيد جمال        | شبابي        | 2021 | جمعية سندا أبي زيد بنى نور ورقة                               | تحت | 124 |
| 0668875293                      | خادم الله محمد    | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي للهواة الشباب الرياضي افري ورقة                  | تحت | 125 |
| 0669479137                      | حكيم محمد         | سباحية       | 2021 | نورنت لسباحة والفنات ورقة                                     | تحت | 126 |
| 0662270779                      | عوني حسين         | رياضي        | 2021 | النادي الرياضي الهواة الاتحاد الرياضي لمستقل بنى غازي ورقة    | تحت | 127 |
| 06629993110/0660747261          | محمد محمد الشحر   | الثقفي       | 2021 | جمعية الإعلام الثقافية بنى نور ورقة                           | تحت | 128 |
| 0775224635                      | زوني ابراهيم      | الثقفي       | 2021 | الجمعية للتندمية الفنون والثقافية ورقة                        | تحت | 129 |
| ///                             | بنيا سني ياسين    | هنو العنصاني | 2021 | جمعية هنو العنصاني الفنون والثقافية ورقة                      | تحت | 130 |
| 0670150062                      | بوغاية سعد الدين  | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي للهواة الشباب رند شباب كروياء ورقة               | تحت | 131 |
| 0671896819                      | شاهوم مسعود الزمة | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي للهواة المستقل شباب المنظمة ورقة                 | تحت | 132 |
|                                 | شعوب محمد         | رياضي        | 2021 | جمعية الحرية والرفق بنى بوزيد ورقة                            | تحت | 133 |
| 077081809/0660642616/0698088540 | حكومي فاتح        | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي للهواة قائمة مائدة الرياضات مصطلح بن بولعيد ورقة | تحت | 134 |
| 0665786710                      | الشهاب خالد رحوان | رياضي        | 2021 | جمعية نادي الرياضي للهواة الفرق الرياضي بن بوزيد ورقة         | تحت | 135 |
| 0662929254                      | بنوي احمد         | رياضي        | 2021 | نادي الرياضي للهواة نجوم العاد افري ورقة                      | تحت | 136 |
| 0662791665                      | شكري بلخير        | الثقفي       | 2021 | جمعية البرود للثقافة بنى احمد بلعاش الثقافية بنى نور ورقة     | تحت | 137 |

## الملحق رقم ( 02 )

|                          |                   |              |      |  |       |     |
|--------------------------|-------------------|--------------|------|--|-------|-----|
| 0664591276               | لحزق بلال         | رياضي        | 2021 | النادي الرياضي للواء أسد القصر حي بوغاز ورقلة                                | تجديد | 138 |
| 0667015212               | باجا يعقوب        | رياضي        | 2021 | النادي الرياضي الهادي الهادي بن وهران  | تجديد | 139 |
| 0656094368               | جمال الدين رحطوب  | رياضي        | 2021 | النادي الرياضي للواء مولودية كساب الشفاة ورقلة                               | تجديد | 140 |
| 0675126613               | حجاج عبد الله     | رياضي        | 2021 | النادي الرياضي للواء كساب ليل الوادي ورقلة                                   | تجديد | 141 |
| 0660828264 / 0660451882  | لمين عبد الوهاب   | حي الاجتماعي | 2021 | جمعية حي المظنون الشفاة ورقلة  | تجديد | 142 |
| ///                      | بوعلام محمد       | رياضي        | 2021 | جمعية أريد للخيوط طريق الخيز الأمامي والمسابقات الجماعية بالقصر الحاني ورقلة | تجديد | 143 |
| 0667210156               | زقون بشير         | رياضي        | 2021 | النادي الرياضي للواء لإعداد الأمل لثوي الإحيات الشفاة والأسفاد ورقلة         | تجديد | 144 |
| 0699306339               | سويلى محمد        | إثني         | 2021 | اللجنة الثابتة لجمعية بن ستان كرومي ورقلة                                    | تجديد | 145 |
| 0663956611               | لمعد بوق          | إثني         | 2021 | اللجنة الثابتة لجمعية بن معاد حي بويوب ورقلة                                 | تجديد | 146 |
| 0661161625               | عطوات محمد الصالح | إثني         | 2021 | اللجنة الثابتة لجمعية بن أمير الخليل ورقلة                                   | تجديد | 147 |
| 0658282553               | محمد مسعود        | رياضي        | 2021 | الرابطة الثابتة للرياضة الشومع والموازية لثابتة ورقلة                        | تجديد | 148 |
| 0668875293               | جانى نكروك        | رياضي        | 2021 | النادي الرياضي للواء جمال كساب والرياضة ورقلة                                | تجديد | 149 |
| 0660161044               | جمال بن نور الدين | إثني         | 2021 | اللجنة الثابتة لجمعية بن يعقوب لور حلاوي ورقلة                               | تجديد | 150 |
| 0776841741               | فانيز بلخير       | ثقافي        | 2021 | التنميط والبرود الثقافي بن وهران القصر ورقلة                                 | تجديد | 151 |
| 0661388238               | خلقة حسان         | إثني         | 2021 | اللجنة الثابتة لجمعية بن محمد الصالح بوغاز ورقلة                             | تجديد | 152 |
| 0663306792               | نعة الهوشي        | إثني         | 2021 | اللجنة الثابتة لجمعية بن أبي طالب بوغاز ورقلة                                | تجديد | 153 |
| 0663258988               | شيبان إبراهيم     | إثني         | 2021 | اللجنة الثابتة لجمعية بن عبد القادر بن إبراهيم القصر ورقلة                   | تجديد | 154 |
| 0660451428               | علي حلق           | رياضي        | 2021 | النادي الرياضي للواء لقدام لأحي مولودية الشفاة ورقلة                         | تجديد | 155 |
| 0664365134 / 0671663505  | تراد محمد         | رياضي        | 2021 | النادي الرياضي للواء رفاه سيق الخليل ورقلة                                   | تجديد | 156 |
| 0668137845 / 0665421051  | وليد حباب         | رياضي        | 2021 | النادي الرياضي للواء الرحال سباق الهادي ورقلة                                | تجديد | 157 |
| 0698015221 / 0660391547  | نورية الحقيق      | رياضي        | 2021 | النادي الرياضي للواء فرسان بوغاز المقرية الجديدة ورقلة                       | تجديد | 158 |
| 0671414763 / 06660935954 | بن السيد حائل     | رياضي        | 2021 | النادي الرياضي للواء الأمامي الرياضي بوغاز ورقلة                             | تجديد | 159 |
| 0669354636               | محمد محمد الصالح  | ثقافي        | 2021 | جمعية القرومية لثابتة الخيول القصر الحاني ورقلة                              | تجديد | 160 |
| 0664943618               | بن سالم السيد     | اجتماعي      | 2021 | جمعية الصافي الأخضر باندول ورقلة   | تجديد | 161 |
| 0662855927               | سيد الطليم ياسين  | إثني         | 2021 | اللجنة الثابتة لجمعية بن ياسين سعيبة حجة                                     | تجديد | 162 |

## الملحق رقم ( 02 )

|                        |                      |         |      |  |      |     |
|------------------------|----------------------|---------|------|--|------|-----|
| 0660516568             | حارث الهالشي         | رياضي   | 2021 | النادي الرياضي للهواة مولودية شواب بامانيل ورقة              | تحتج | 163 |
| 0662003019             | حسن خشان             | رياضي   | 2021 | النادي الرياضي للهواة وفاق بامانيل ورقة                      | تحتج | 164 |
| 0667297825             | علي بن علي           | رياضي   | 2021 | النادي الرياضي للهواة الهوازي من توماس القارة الشمالية ورقة  | تحتج | 165 |
| 0675110191             | نعول محمد العتيبي    | رياضي   | 2021 | النادي الرياضي للهواة المزيانة الجزائرية لولاية ورقلة        | تحتج | 166 |
| 0667506543             | بو حافية سمير        | رياضي   | 2021 | النادي الرياضي للهواة جامعة قسنطين مزاب ورقة                 | تحتج | 167 |
| 0687744758             | بلايل لصفق           | اقتصادي | 2021 | جمعية الإبداع للثقافة الانشاعية بوماس ورقة                   | تحتج | 168 |
| 0668577822             | الشيخ فواد           | اقتصادي | 2021 | اللجنة القبلية لمسجد سلمان الفارسي من القصر ورقة             | تحتج | 169 |
| 0660311815/ 0663948088 | عاشية عبد الرحمان    | اقتصادي | 2021 | اللجنة القبلية لمسجد عبد الإسماعيل سيدي عمران ورقة           | تحتج | 170 |
| 0664164598             | ابو بلال             | رياضي   | 2021 | النادي الرياضي للهواة مدرسة القصور الرياضية ورقة             | تحتج | 171 |
| 0657779084             | خودك توفيق           | اقتصادي | 2021 | اللجنة القبلية لمسجد خالد بن الوليد بامانيل ورقة             | تحتج | 172 |
| 0664045159             | موهليل محمد بن بغداد | اقتصادي | 2021 | اللجنة القبلية لمسجد سيدي باعقوب نداعة الشاهة القصر ورقة     | تحتج | 173 |
| 0660336078             | يوسف بن عطية         | اقتصادي | 2021 | اللجنة القبلية لمسجد أبو حنيفة عامر بن الجراح المسطحة ورقة   | تحتج | 174 |
| 0698391355             | حسن حسني             | رياضي   | 2021 | النادي الرياضي للهواة بوعظمة الكثرة كالتربية ورقة            | تحتج | 175 |
| 0660838925             | بن الصب الطاهر       | مسلمة   | 2021 | جمعية اللجنة الشراعية ورقة                                   | تحتج | 176 |
| 0663802671             | لماح ابراهيم         | اقتصادي | 2021 | اللجنة القبلية لمسجد سيدي موسى من المسطحة المسطحة            | تحتج | 177 |
| 0675158579             | الامين موهبات        | اقتصادي | 2021 | اللجنة القبلية لمسجد بوعظمة الكثرين ورقة                     | تحتج | 178 |
| 0569675334             | بن داوية لولمة       | اقتصادي | 2021 | جمعية الأمل في علية القنات والمراد ورقة                      | تحتج | 179 |
| 0660369973             | عبد العاليم كويتية   | اقتصادي | 2021 | اللجنة القبلية لمسجد الهادي من الكثرة ورقة                   | تحتج | 180 |
| 0699906552             | لقي محمد الصعير      | اقتصادي | 2021 | جمعية اللجنة القبلية لمسجد عمر عبد العزيز ورقة               | تحتج | 181 |
| 0660326632             | محمد السليح          | اقتصادي | 2021 | جمعية قارات الكورود  | تحتج | 182 |
| 0696710066             | مسلم مصطفى           | اقتصادي | 2021 | جمعية العمل والأمل ورقة                                      | تحتج | 183 |
| 0671711946             | رفو محمد             | اقتصادي | 2021 | جمعية سيدي الملاح بوعوض للارويد والخل والشهارة والثرات ورقة  | تحتج | 184 |
| 0657253839             | فهد بلخير            | اقتصادي | 2021 | اللجنة القبلية للشهد خالد عبد القادر توفرات ورقة             | تحتج | 185 |
| 0661684706             | حوايي عبد الرحمان    | رياضي   | 2021 | جمعية النادي الرياضي للهواة موبيلين ورقة                     | تحتج | 186 |
| 0564072320             | سليم حسرات           | اقتصادي | 2021 | جمعية اللجنة القبلية لمسجد أبو موسى الأشعري بور الشريعة ورقة | تحتج | 187 |
| 0662145805             | جمال تلفة            | اقتصادي | 2021 | جمعية ناس الوامات لأمونيل بوان تلفة ورقة                     | تحتج | 188 |
| 0699747377             | عزول رحمان           | رياضي   | 2021 | جمعية النادي الرياضي للهواة تاجلخنة المصراة ورقة             | تحتج | 189 |

## الملحق رقم ( 02 )

|            |                    |              |      |   |       |     |
|------------|--------------------|--------------|------|---|-------|-----|
| 0660869144 | ياري عبد الحميد    | ثقافي        | 2021 | جمعية لوزن عروب وورقة                                 | تجديد | 190 |
| 0662249478 | يوسف مسنون         | رياضي        | 2021 | جمعية النادي الرياضي لثورة لانسح الأريسي وورقة        | تجديد | 191 |
| 0660840062 | يوسهان مينو        | اجتماعي/كروي | 2021 | جمعية موائد الإنسان وورقة                             | تجديد | 192 |
| 0660826161 | يوزيد مينو         | اجتماعي/كروي | 2021 | جمعية الشبان حي سدي عبد القادر وورقة                  | تجديد | 193 |
| 0660919409 | عمر بن زينة        | اجتماعي/كروي | 2022 | جمعية حي المنقزل بوز الهويشة                          | تجديد | 194 |
| 0668434176 | رحال الحاج         | اجتماعي/كروي | 2022 | جمعية حي القرامة بني حسن وورقة                        | تجديد | 195 |
| 0666262908 | رافيق سلفاني       | اجتماعي/كروي | 2022 | جمعية حي القلم بمانديل وورقة                          | تجديد | 196 |
| 0660433633 | جوزي محمد الهولسي  | اجتماعي/كروي | 2022 | جمعية حي سعيد علة رقم 01 وورقة                        | تجديد | 197 |
| 0664840595 | نجوى ربيع          | ثقافي        | 2022 | جمعية الوفاق القريبة الأثر والموالسي مقاطعة وورقة     | تجديد | 198 |
| 0671518568 | فواد مسنون         | كروي         | 2022 | الجمعية الثرية لسيدي عثمان بن عثمان وورقة             | تجديد | 199 |
| 0662032481 | عبد العزيز بناني   | ثقافي        | 2022 | جمعية البارود للنادي بني حسين وورقة                   | تجديد | 200 |
| 0659615721 | معتز ربيع          | عسكري        | 2022 | اللجنة الثرية لسيدي حايمة بن الهيمان بمانديل وورقة    | تجديد | 201 |
| 0655888876 | يوسف بن احمد       | اجتماعي/كروي | 2022 | جمعية حي الهندسة والثروة سعيد علة وورقة               | تجديد | 202 |
| 0662268471 | محمد بوعزة         | كروي         | 2022 | جمعية مسود أبو بكر الصديق القارة الشمالية وورقة       | تجديد | 203 |
|            | محمد حايمة         | رياضي        | 2022 | جمعية النادي الرياضي لثورة عكاشة قسم الجزائر وورقة    | تجديد | 204 |
| 0672628215 | بوعلي حسان         | ثقافي        | 2022 | جمعية القصر كركرة والاسلح وورقة                       | تجديد | 205 |
| 0673427575 | داني هقة           | اجتماعي      | 2021 | جمعية جيل العبد الواحد وورقة                          | تأسيس | 206 |
| 0687961218 | يوسف بن القبيح     | رياضي        | 2021 | النادي الرياضي الهادي راند شباب وورقة R.C.D           | تأسيس | 207 |
| 066081962  | تاجية محمد         | كروي         | 2021 | جمعية أولياء التلاميذ لإمام الشيخ بريفان وورقة        | تأسيس | 208 |
| 0661904764 | كامل صفر           | كروي         | 2021 | اللجنة الثرية لسيدي عبد الله بن حسان                  | تأسيس | 209 |
| 0671575030 | يار الدين حاج محمد | اجتماعي/كروي | 2021 | جمعية حي 294 سكان القروي الصويحي PP وورقة             | تأسيس | 210 |
| 0663687752 | يويك موهري         | كروي         | 2021 | اللجنة الثرية لسيدي مهران القروي وورقة                | تأسيس | 211 |
| 0670113407 | مسلمة فطيم         | اجتماعي/كروي | 2021 | جمعية مكاتب 77 سكان القروي مدمم وورقة                 | تأسيس | 212 |
| 0671432980 | غنيمة أويشة        | كروي         | 2021 | جمعية الثرية لتعليم القروية المحلية وورقة             | تأسيس | 213 |
| 0658652803 | معدوني محمد الصالح | اجتماعي/كروي | 2021 | جمعية مكاتب 100 سكان القروي مدمم وورقة                | تأسيس | 214 |
| 0664298160 | جوزي طي            | كروي         | 2021 | جمعية السلام للثرية للنادي بوز الهويشة                | تأسيس | 215 |
| 0666732918 | موهري موهري        | كروي         | 2021 | جمعية أولياء التلاميذ المركز الهياقوي للنادي وورقة 02 | تأسيس | 216 |
| 0660536403 | زعلوط عتي          | اجتماعي/كروي | 2021 | جمعية شمال السلام حي 100/350-1500 سكان بمانديل وورقة  | تأسيس | 217 |
| 0664472391 | سفي احمد           | اجتماعي/كروي | 2021 | جمعية حي السنابل بمانديل وورقة 06                     | تأسيس | 218 |
| 0665888200 | معتز بويك          | اجتماعي/كروي | 2021 | جمعية مكاتب حصة 1000-1000 سكان PA الحي القصر وورقة    | تأسيس | 219 |
| 0662832744 | منافق بلخير        | رياضي        | 2021 | جمعية النادي الرياضي لثورة راند الجنوب وورقة          | تأسيس | 220 |
| 0664583063 | معتز بويك          | رياضي        | 2021 | جمعية النادي الرياضي لثورة بويك وورقة                 | تأسيس | 221 |
| 0668290694 | مروان ابراهيم      | رياضي        | 2021 | النادي الرياضي لثورة المين لثورة وورقة                | تأسيس | 222 |
| 0661193710 | سليمة حيمات        | اجتماعي/كروي | 2021 | جمعية حي اولاد شام مقاطعة وورقة                       | تأسيس | 223 |

## الملحق رقم ( 02 )

|            |                      |             |      |  |       |     |
|------------|----------------------|-------------|------|--|-------|-----|
| 0669572987 | يوسف عبد الحفيظ      | اجتماعي/لبي | 2022 | جمعية مكتبي 100 مكتب فرقي مدغم في<br>باصتيل وورقة  | تأسيس | 225 |
| 0658046268 | بن حرازق حوزي        | تربوي       | 2022 | جمعية اولياء التلاميذ بجمعية المعلمين وورقة  | تأسيس | 225 |
| 0667329640 | عبد الحميد شويحات    | ثقافي       | 2022 | جمعية اعداد من طلبة لتعليم والفرز و التراث<br>الثقافي بجمعية وورقة                             | تأسيس | 226 |
| 0660336379 | موسى خشاري           | رياضي       | 2022 | النادي الرياضي للعبة كمال بجمعية وورقة   | تأسيس | 227 |
| 0672098815 | نعاشي محمد           | اجتماعي/لبي | 2022 | جمعية في مساندة العمل وورقة  | تأسيس | 228 |
| 0676527709 | داه موسى محمد العبد  | اجتماعي/لبي | 2022 | جمعية في المساندة  | تأسيس | 229 |
| 0663967524 | حياة خوارز           | ثقافي       | 2022 | جمعية سائر الاصل في نور وورقة  | تأسيس | 230 |
| 0660513836 | رزق بعوا محمد العاقر | رياضي       | 2022 | جمعية النادي الرياضي للعبة كمال وورقة  | تأسيس | 231 |
| 0658801343 | انكيش يوسف           | ثقافي       | 2022 | جمعية الاطراف للورقة والفرز وورقة  | تأسيس | 232 |
| 0671594766 | عبد ادمعة            | اجتماعي     | 2022 | جمعية برامج التمسك وورقة   | تأسيس | 233 |
| 0664340565 | معرض كوت             | كثيرون      | 2022 | جمعية الوحدة الثانية للتربية والادماج وورقة  | تأسيس | 234 |
| 0662380503 | يوسف عبد الحفيظ      | رياضي       | 2022 | جمعية النادي الرياضي للعبة كمال وورقة<br>للمركز الثقافي حجاج محمد كمال وورقة                   | تأسيس | 235 |
| 0662439230 | بن شدة علي           | فلاحي       | 2022 | جمعية الترحات لجمعية الاقر وورقة   | تأسيس | 236 |
| 0663047297 | احمد قاضي            | رياضي       | 2022 | النادي الرياضي للعبة كمال وورقة<br>في التكوين المهني وورقة 02 التمهيد محمد موسى<br>سعيدة وورقة | تأسيس | 237 |
| 0668162253 | عوض بلال             | فلاحي       | 2022 | جمعية الترحات لجمعية الجنوب والفرز الجافة<br>ورقة  | تأسيس | 238 |
| 0668419642 | جلال رشيد            | اجتماعي/لبي | 2022 | جمعية في بويدي بن سلسي في نور وورقة  | تأسيس | 239 |
| 0661383835 | عبدالمجيد            | فلاحي       | 2022 | جمعية الورق لجمعية الايمان والاعمال والاعمال<br>والتعاون لجمعية وورقة                          | تأسيس | 240 |
| 0660336619 | يوسف بن شعاع         | ديني        | 2022 | جمعية لجمعية التمهيد لجمعية اوكس القوي وورقة   | تأسيس | 241 |
| 0663031752 | خيار عواقر           | فلاحي       | 2022 | جمعية لجمعية التمهيد وورقة   | تأسيس | 242 |
| 0658780475 | زيوني محمد الامجد    | اجتماعي/لبي | 2022 | جمعية في القدس باصتيل وورقة  | تأسيس | 243 |
| 0699205435 | عبد خديجة            | اجتماعي     | 2022 | جمعية لجمعية نور وورقة   | تأسيس | 244 |
| 0664862774 | مصطفى عواقر          | ديني        | 2022 | جمعية لجمعية التمهيد للجمعية كمال وورقة التمهيد<br>ابي بن كمال وورقة                           | تأسيس | 245 |
| 0662862838 | محمد محمد علي        | ثقافي       | 2022 | جمعية لجمعية المعلمين وورقة  | تأسيس | 246 |
| 0660165909 | عبد الملك عواقر      | اجتماعي/لبي | 2022 | جمعية في 20 لورقة  | تأسيس | 247 |

  
 ورقة فهد  
 رئيس المجلس الشعبي البلدي  
 أعضاء : عماري / سعيد

## الملحق رقم ( 02 )

الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية

ولاية ورقلة  
دائرة ورقلة  
بلدية ورقلة

| التراف | البلدية | اسم الجمعية او المنظمة  | تاريخ الاعتماد | نطاق الجمعية | اسم ولقب ورجس الجمعية | الهاتف     |
|--------|---------|---|----------------|--------------|-----------------------|------------|
| 01     | تأسيس   | جمعية سيدي عمران للخيول والبارود المتخاشمة ورقلة                    | 2020           | ثقافي        | نعام نصر الدين        | 0660148806 |
| 02     | تأسيس   | جمعية الحي الرافي 30 و36 مسكن ورقلة                                 | 2020           | اجتماعي/حي   | رحموني بدر الدين      | 0661100516 |
| 03     | تأسيس   | جمعية حي غريوز الجديدة  | 2020           | اجتماعي/حي   | زعود ابراهيم          | 0669039187 |
| 04     | تأسيس   | جمعية النهضة والتنمية سعيد عتية ورقلة                               | 2020           | اجتماعي/حي   | بوخريص احمد           | 0655888876 |
| 05     | تأسيس   | جمعية فنانيل المصانعة الجنوبية ورقلة                                | 2020           | اجتماعي/حي   | كودية نور الدين       | 0664638684 |
| 06     | تأسيس   | جمعية اولياء التلاميذ متوسطة الإمام الطنجري حاسي بستان ورقلة        | 2020           | تربوي        | زكري عبد الرحمن       | 0662785353 |
| 07     | تأسيس   | جمعية تبادلات وتربية الشباب بيت الشباب وردة الرمال                  | 2020           | شبابي        | نقيس فاتح             | 0664380419 |
| 08     | تأسيس   | الجمعية الثقافية العلمية بالمركز الثقافي 19 مارس بني ثور ورقلة      | 2020           | شبابي        | أحمد حاجي             | 0663952852 |
| 09     | تأسيس   | جمعية ترقية النشاطات الثقافية والترفيهية بيت الشباب 22 فبراير ورقلة | 2020           | ثقافي/شبابي  | مقران فكرون           | 0675913391 |
| 10     | تأسيس   | جمعية حي زفرات ورقلة  | 2020           | اجتماعي/حي   | شرف الدين بودية       | 0669844077 |
| 11     | تأسيس   | جمعية النجاح للعلوم والإبداع الثقافي ورقلة                          | 2020           | ثقافي        | عريف نوفل             | 0660919243 |
| 12     | تأسيس   | جمعية الإزهار للتواصل الثقافي ورقلة                                 | 2020           | ثقافي        | بن هلال داود          | 0659828365 |
| 13     | تأسيس   | جمعية تسويق المنتج السياحي لامل القصر والمرأة الواحاتية ورقلة       | 2020           | سياحي        | محجر أم الخير         | 0667948043 |
| 14     | تأسيس   | جمعية عقلاء كبار بني ورقلة  | 2020           | اجتماعي      | مسعود صديقي           | 0665308251 |
| 15     | تأسيس   | جمعية أحباب البيئة حي بوغاز ورقلة                                   | 2020           | بيئة         | بروية بوخصص           | 0696438167 |
| 16     | تأسيس   | جمعية لامل الشباب الإبداعية حي سيدي عمران                           | 2020           | شبابي        | محجر عثمان            | 0664757774 |
| 17     | تأسيس   | جمعية البيت الكبير الاجتماعية حي بني ثور ورقلة                      | 2020           | اجتماعي      | علي ابراهيم           | 0669531582 |

Infinix HOT PLAY

## الملحق رقم ( 02 )

|            |                     |             |      |   |       |    |
|------------|---------------------|-------------|------|---|-------|----|
| 0696164857 | شرفي لامية          | شبابي       | 2020 | جمعية رياض الفتح الشبابية حي حركات                        | تأسيس | 18 |
| 0662363832 | عبد السلام مطيشي    | اجتماعي     | 2020 | جمعية الإزدهار للرجعية والشكل بالشباب بوغزالة ورقلة       | تأسيس | 19 |
| 0662668058 | بو بلال عبد الرحيم  | ثقافي       | 2020 | جمعية الشبانة الثقافية المسماة ورقلة                      | تأسيس | 20 |
| 0660457284 | لومي زهر            | اجتماعي     | 2020 | جمعية بشائر الخير بوعامر ورقلة                            | تأسيس | 21 |
| 029706171  | بخديجة أحمد         | اجتماعي     | 2020 | جمعية مقبرة سعيد عتبة في الجهة الشرقية ورقلة              | تجديد | 22 |
| 0662989793 | بن ربيعة عبد الحليم | شبابي       | 2020 | الجمعية الثقافية تدار الشباب مصطفى بن بولعيد ورقلة        | تجديد | 23 |
| 0662081347 | مواوي عز الدين      | تربوي       | 2020 | جمعية أواباء التلاميذ ابتدائية ثلاثة بوعامر ورقلة         | تجديد | 24 |
| 0661683640 | مهدي حمزة           | اجتماعي     | 2020 | جمعية حي المنظر الجميل للسكنات المساهمية حي النصر ورقلة   | تجديد | 25 |
| 0671649867 | أولاد سالم ناير     | اجتماعي     | 2020 | جمعية التوعية الاجتماعية بوعامر ورقلة                     | تجديد | 26 |
| 0660826161 | مليف بوزيد          | اجتماعي لحي | 2020 | جمعية حي سيدي عبد القادر ورقلة                            | تجديد | 27 |
| 0698568672 | عزقات بن هلال       | اجتماعي لحي | 2020 | جمعية حي عين حسن بني مسين القصر ورقلة                     | تجديد | 28 |
| 0698731819 | صالح كليب           | ثقافي       | 2020 | الجمعية الثقافية للشابات تدار الشباب 19ماني بني ثور ورقلة | تجديد | 29 |
| 0697195519 | أم الخير زويدي      | ثقافي       | 2020 | جمعية الفن التقليدي لأحياء التراث حي بني ثور ورقلة        | تجديد | 30 |

ورقلة لحي:

رئيس المجلس الشعبي البلدي

مواوي عز الدين  
أختار المجلس الشعبي البلدي  
الذات التمسك بالسلطان العبد المذنب  
إحضارة أعمارتي مسعود

## الملحق رقم ( 02 )

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية ورقلة  
دائرة ورقلة  
بلدية ورقلة  
مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية والثقافية  
مصلحة الشؤون الاجتماعي

قائمة جمعيات الاحياء المعتمدة على مستوى البلدية

| الرقم | اسم الجمعية أو المنظمة  | مطابق الجمعية | تاريخ ورقم التسجيل | عنوان مقر الجمعية                                    | اسم ولقب رئيس الجمعية | الملاحظة |
|-------|---|---------------|--------------------|--|-----------------------|----------|
| 1     | جمعية مكتبي 300 مسكن ترافوي مدغم بلدية ورقلة                        | حي / اجتماعي  | 2021/10/31         | حي مكتبي 300 مسكن ترافوي ورقلة                       | حمداوي محمد الصالح    | تأسيس    |
| 2     | جمعية سنابل السلام حي 100 مسكن من 1500/350 بامتداد 38 ورقلة         | حي            | 2021/11/14         | حي 100 مسكن من 1500/350 بامتداد 38 ورقلة             | زعطوط علي شرفي بولس   | تأسيس    |
| 3     | جمعية حي المستنقل 300 مسكن تجزئة بامتداد 06 ورقلة                   | حي / اجتماعي  | 2021/12/14         | حي المستنقل 300 مسكن تجزئة بامتداد 06 ورقلة          | سغري لأمهد            | تأسيس    |
| 4     | جمعية حي اولاد تمام مغلقة ورقلة                                     | حي            | 2021/12/21         | حي اولاد تمام مغلقة ورقلة                            | تمام عبد الرحمان      | تأسيس    |
| 5     | جمعية المنار حي سيدي عبد القادر ورقلة                               | حي / اجتماعي  | 2022/02/01         | حي سيدي عبد القادر ورقلة                             | ملون بوزيد            | تجديد    |
| 6     | جمعية مكتبي 100 مسكن ترافوي مدغم حي بامتداد بلدية ورقلة ولاية ورقلة | حي            | 2022/01/09         | حي مكتبي 100 مسكن ترافوي مدغم حي بامتداد بلدية ورقلة | بلعالم عبد اللطيف     | تأسيس    |



## الملحق رقم ( 02 )

|       |                      |                                |            |            |  |    |
|-------|----------------------|--------------------------------|------------|------------|--|----|
| تأسيس | تعلي محمد            | حي سفلات نعل ورقلة             | 2022/01/18 | حي         | جمعية حي سفلات نعل ورقلة                 | 7  |
| تأسيس | بادة موسى محمد العيد | حي المصالحه بوعاس ورقلة        | 2022/01/11 | حي         | جمعية حي المصالحه                        | 8  |
| تجديد | عمر بن زبيدة         | حي المستقل بور الهابشة ورقلة   | 2022/01/18 | حي         | جمعية حي المستقل بور الهابشة ورقلة       | 9  |
| تجديد | رحال الحاج           | حي بني حسن ورقلة               | 2022/02/01 | حي         | جمعية تكرامة حي بني حسن ورقلة            | 10 |
| تجديد | رفيق سلطاني          | حي الفتح بامنديل بلدية ورقلة   | 2022/02/13 | حي اجتماعي | جمعية حي الفتح بامنديل بلدية ورقلة       | 11 |
| تجديد | جودي محمد الهاليمي   | سعيد عتبة رقم 01 ورقلة         | 2022/02/13 | حي اجتماعي | جمعية سعيد عتبة رقم 01 ورقلة             | 12 |
| تأسيس | حلائي رشيد           | حي سيدي بن مساسي بني ثور ورقلة | 2022/02/15 | حي اجتماعي | جمعية حي سيدي بن مساسي بني ثور ورقلة     | 13 |
| تأسيس | زيبوني محمد الأخضر   | حي القدس بامنديل ورقلة         | 2022/02/08 | حي         | جمعية حي القدس بامنديل ورقلة             | 14 |
| تجديد | بوخريص احمد          | حي سعيد عتبة ورقلة             | 2022/03/15 | حي اجتماعي | جمعية حي النهضة والتنمية سعيد عتبة ورقلة | 15 |

ورقلة هي :

رئيس المجلس الشعبي البلدي.

قائمة الجمعيات المعتمدة لبلدية سيدي خويلد

| الترتيب | الطابع        | اسم الجمعية  | تاريخ الاعتماد | عنوان مقر الجمعية                        |
|---------|---------------|--|----------------|--|
| 01      | الجان الدينية | اللجنة الدينية لمسجد أبي امامة الباهلي                   | 2020/12/06     | مسجد أبي امامة الباهلي أم الراتب         |
| 02      |               | اللجنة الدينية لمسجد العلامة سيدي محمد بالكبير أم الراتب | 2021/02/10     | مسجد العلامة سيدي محمد بالكبير أم الراتب |
| 03      |               | اللجنة الدينية لمسجد عبد الله بن المبارك سيدي خويلد      | 2021/04/27     | مسجد عبد الله بن المبارك سيدي خويلد      |
| 04      |               | اللجنة الدينية للمسجد العتيق                             | 2021/09/27     | المسجد العتيق سيدي خويلد                 |
| 05      |               | اللجنة الدينية لمسجد التقوى سيدي خويلد                   | 2020/02/09     | مسجد التقوى سيدي خويلد                   |
| 06      |               | اللجنة الدينية لمسجد ذي النورين أم الراتب                | 2019/04/15     | مسجد ذي النورين أم الراتب                |
| 07      |               | اللجنة الدينية لمسجد الشيخ محمد بن الحاج عيسى سيدي خويلد | 2019/08/20     | مسجد الشيخ محمد بن الحاج عيسى سيدي خويلد |
| 08      |               | اللجنة الدينية لمسجد الطالب محمد عشو سيدي خويلد          | 2019/06/23     | مسجد الطالب محمد عشو سيدي خويلد          |
| 09      | الجان الأحياء | جمعية لفاق حي التجزئة رقم 2 من خ                         | 2019/02/24     | حي التجزئة رقم 2 من خ                    |
| 10      |               | جمعية الوفاء لحي 50 مسكن تساهمي من خ                     | 2019/05/21     | حي 50 مسكن تساهمي من خ                   |
| 11      |               | جمعية مكتبي 700 سكن عتل 2 من خ                           | 2020/11/08     | بلدية سيدي خويلد                         |
| 12      |               | جمعية نليل الأجيال حي القدس سيدي خويلد                   | 2021/01/04     | حي القدس سيدي خويلد                      |
| 13      |               | جمعية المستفيدين حي 56 مسكن تساهمي سيدي خويلد            | 2021/04/21     | حي 56 مسكن تساهمي من خ                   |

الملحق رقم ( 03 )

|    |   |            |                                |
|----|---|------------|--------------------------------|
| 14 | جمعية شباب حي المستقل سيدي خويلد                                    | 2021/09/02 | حي المستقل سيدي خويلد          |
| 15 | الجمعية الفلاحية محيط الذبابة الإمتياز سيدي خويلد                   | 2017/09/18 | محيط الذبابة سيدي خويلد        |
| 16 | الجمعية الفلاحية لثياب أم الرباب                                    | 2018/06/12 | أم الرباب                      |
| 17 | ج الأمل لزراعة الخضروات و الزراعة البلاستيكية<br>عين موسى           | 2022/02/20 | عين موسى                       |
| 18 | جمعية الوفاء لزراعة أشجار الفواكه عين موسى                          | 2022/02/20 | عين موسى                       |
| 19 | جمعية النور للسقي الحديث عين موسى                                   | 2022/02/20 | عين موسى                       |
| 20 | الجمعية الثقافية أم الرباب  | 2018/12/04 | أم الرباب                      |
| 21 | الجمعية الثقافية سيدي خويلد   | 2019/06/18 | سيدي خويلد                     |
| 22 | الجمعية الثقافية لجيل المستقل سيدي خويلد                            | 2020/04/26 | سيدي خويلد                     |
| 23 | جمعية الرسالة الثقافية سيدي خويلد                                   | 2021/11/14 | سيدي خويلد                     |
| 24 | جمعية إيادي الإحسان الخيرية سيدي خويلد                              | 2018/05/27 | سيدي خويلد                     |
| 25 | جمعية الجسور الخيرية سيدي خويلد                                     | 2018/06/12 | سيدي خويلد                     |
| 26 | الجمعية الخيرية الدال على الخير كفاؤه سيدي خويلد                    | 2020/11/08 | سيدي خويلد                     |
| 27 | الجمعية الخيرية للتضامن و الإخاء                                    | 2020/11/08 | الحي العتيق سيدي خويلد         |
| 28 | النادي الرياضي للهواة سيدي خويلد                                    | 2021/02/09 | سيدي خويلد                     |
| 29 | النادي الرياضي الهلوي مركز التكوين بن سفاق<br>عبد القادر سيدي خويلد | 2021/03/17 | مركز التكوين المهني سيدي خويلد |
| 30 | النادي الرياضي ابتراحي هوس  | 2022/01/27 | حي القدس سيدي خويلد            |
| 31 | جمعية ثياب أم الرباب للإصلاح  | 2018/05/27 | أم الرباب                      |

الملحق رقم ( 03 )

|                                  |            |  |    |   |
|----------------------------------|------------|--|----|---|
| عین موسی                         | 2020/11/08 | جمعیة أهل شواب عن موسی   | 32 |   |
| القاعة متعددة النشاطات سيدي خويك | 2021/05/09 | الجمعیة الشیخية الترفیحية للقاعة متعددة النشاطات سيدي خويك       | 33 |   |
| سيدي خويك                        | 2020/04/23 | جمعیة اولیاء التلامیذ لموسیة المرحوم عبد القادر بوسعيد سيدي خويك | 34 | بسم الله الرحمن الرحيم<br>الحمد لله رب العالمين<br>والصلاة والسلام على<br>سيدنا محمد وآله الطيبين<br>الطاهرين |

الملحق رقم ( 03 )

| الرقم | اسم الجمعية   | الطابع         | تاريخ الاعتماد | مقر الجمعية                                   |
|-------|---|----------------|----------------|---|
| 1     | جمعية حي الوحدة خالد بن الوليد التجزئة رقم 4  | اجتماعي محلي   | 10/07/2014     | حي التجزئة رقم 04 سيدي خويلد                  |
| 2     | جمعية مقبرة سيدي خويلد  | خيري           | 15/03/2015     | زاوية سيدي خويلد                              |
| 3     | جمعية الأمل لإنتاج الخضروات عين موسى س خ  | الفلاحي        | 23/02/2016     | عين موسى سيدي خويلد                           |
| 4     | جمعية أولياء التلاميذ لإبتدائية سيدي خويلد القديمة  | التربوي        | 28/09/2016     | إبتدائية القديمة سيدي خويلد                   |
| 5     | جمعية السراج المنير عين موسى  | اجتماعي ترفيهي | 25/07/2017     | عين موسى سيدي خويلد                           |
| 6     | جمعية اولياء التلاميذ إبتدائية المجاهد قفال جنول  | تربوي          | 29/08/2017     | سيدي خويلد ورقنة                              |
| 7     | الجمعية الفلاحية محيط الذياية الإمتياز سيدي خويلد   | فلاحي          | 18/09/2017     | حي المستقبل سيدي خويلد                        |
| 8     | جمعية أبادي الإحسان الخيرية سيدي خويلد  | خيري اجتماعي   | 29/05/2018     | الحي العتيق سيدي خويلد                        |
| 9     | جمعية شباب أم الراتب سيدي خويلد للإصلاح   | اجتماعي        | 29/05/2018     | أم الراتب سيدي خويلد                          |
| 10    | جمعية الجسور الخيرية سيدي خويلد   | خيري           | 12/06/2018     | نادي الطفل الأنوار سيدي خويلد                 |
| 11    | الجمعية الفلاحية لشباب أم الراتب  | فلاحي          | 12/06/2018     | أم الراتب سيدي خويلد                          |
| 12    | الجمعية الثقافية أم الراتب  | ثقافي          | 04/12/2018     | بمجمع الشباب أم الراتب س خ                    |
| 13    | جمعية أفاق حي التجزئة رقم : 02 سيدي خويلد   | اجتماعي        | 24/02/2019     | حي التجزئة رقم : 02 سيدي خويلد                |
| 14    | الجمعية الثقافية سيدي خويلد   | ثقافي          | 18/06/2019     | المركز الثقافي سيدي خويلد                     |
| 15    | جمعية الوفاء لحي 50 مسكن تساهمي سيدي خويلد  | اجتماعي        | 21/05/2019     | حي 50 مسكن تساهمي سيدي خويلد                  |
| 16    | جمعية أولياء التلاميذ لمتوسطة المجاهد بوسعيد عبد القادر س خ الجمعية الثقافية لجيل المستقبل سيدي خويلد | تربوي          | 23/04/2020     | متوسطة المجاهد بوسعيد عبد القادر سيدي خويلد   |
| 17    | اللجنة الدينية للمسجد العتيق سيدي خويلد   | ثقافي          | 26/04/2020     | محلات رئيس الجمهورية سيدي خويلد بجانب البلدية |
| 18    | اللجنة الدينية لمسجد سيدي خويلد   | ديني           | 21/10/2013     | المسجد العتيق سيدي خويلد                      |
| 19    | اللجنة الدينية لمسجد سيدي بوحفص عين موسى  | ديني           | 25/10/2016     | مسجد سيدي بوحفص عين موسى                      |
| 20    | اللجنة الدينية لمسجد ذي النورين أم الراتب   | ديني           | 15/04/2019     | مسجد ذي النورين أم الراتب س خ                 |
| 21    | اللجنة الدينية لمسجد الطالب محمد عشو س خ  | ديني           | 23/06/2019     | مسجد الطالب محمد عشو س خ                      |
| 22    | اللجنة الدينية لمسجد التقوى سيدي خويلد  | ديني           | 09/02/2020     | مسجد التقوى سيدي خويلد                        |
| 23    | اللجنة الدينية لمسجد أمي امامة الباهلي  | ديني           | 23/04/2013     | مسجد أمي امامة الباهلي أم الراتب س خ          |
| 24    | اللجنة الدينية لمسجد الجديد سيدي خويلد  | ديني           | 22/09/2013     | المسجد الجديد سيدي خويلد                      |
| 25    | اللجنة الدينية لمسجد البشير بن الحسين س خ   | ديني           | 20/11/2016     | مسجد البشير بن الحسين عين موسى س خ            |
| 26    | النادي الرياضي للهواة لبلدية سيدي خويلد   | رياضي          | 14/01/2019     | بلدية سيدي خويلد                              |
| 27    | اللجنة الدينية لمسجد محمد بن الحاج عيسى   | دينية          | 20/08/2019     | الحي العتيق سيدي خويلد                        |
| 28    | اللجنة الدينية لمسجد عبد الله بن المبارك سيدي خويلد   | ديني           | 22/05/2017     | بمسجد عبد الله بن المبارك سيدي خويلد          |
| 29    | اللجنة الدينية لمسجد الشيخ سيدي عبد القادر  | ديني           | 21/09/2003     | عن موسى سيدي خويلد                            |

الملحق رقم ( 03 )

| الجيلاني سيدي خويلد |  |         |   |
|---------------------|--|---------|---|
| 30                  | اللجنة الدينية لمسجد زاوية سيدي خويلد                    | ديني    | 07/02/2004 زاوية سيدي خويلد   |
| 31                  | النادي الرياضي للهواة للقاعة المتعددة النشاطات           |         |   |
| 32                  | جمعية الأمل الرياضي الحرس البلدي                         | رياضي   | 22/04/2020 القاعة المتعددة النشاطات س خ                             |
| 33                  | النادي الرياضي للهواة الجواربي سيدي خويلد                | رياضي   | 16/01/2006 مفرزة الحرس البلدي س خ                                   |
| 34                  | النادي الرياضي للهواة للقاعة متعددة الرياضات             | رياضي   | 14/08/2011 قسمة حزب جبهة التحرير الوطني س خويلد                     |
| 35                  | جمعية أولياء التلاميذ للموسطة الجديدة                    | رياضي   | 19/06/2017 القاعة متعددة الرياضات سيدي خويلد                        |
| 36                  | جمعية أولياء التلاميذ ثانوية سيدي خويلد                  | تربوي   | 15/12/2010 متوسط سيدي خويلد الجديدة                                 |
| 37                  | جمعية أولياء التلاميذ مدرسة عبد الحميد                   | تربوي   | 17/10/2011 ثانوية سيدي خويلد مدرسة عبد الحميد بن باديس              |
| 38                  | جمعية أولياء التلاميذ الأمير عبد القادر أم الراتب        | تربوي   | 06/10/2002 عين موسى سيدي خويلد ابتدائية الأمير عبد القادر أم الراتب |
| 39                  | الجمعية الخيرية الدال على الخير كفاعله                   | خيرى    | 12/05/2011 حي 104 مسكن تساهمي سيدي خويلد                            |
| 40                  | الجمعية الخيرية للتضامن والإيحاء بالحي العتيق            | خيرى    | 08/11/2020 بمقر فوج الرمال الذهبية للكشافة الإسلامية سيدي خويلد     |
| 41                  | جمعية أمل شباب عين موسى سيدي خويلد                       | خيرى    | 08/11/2020 عين موسى سيدي خويلد بلدية سيدي خويلد                     |
| 42                  | جمعية مكتني 700 سكن عدل 2 سيدي خويلد                     | عقاري   | 08/11/2020 المكتب الإداري البلدي عين موسى                           |
| 43                  | الشروق الثقافية الشهيد بن يونس سالم                      | ثقافي   | 11/12/2004 مكتبة البلدية  |
| 44                  | جمعية الأمل للسياحة سيدي خويلد                           | سياحي   | 02/09/20013 حي الأمل عين موسى                                       |
| 45                  | جمعية حي الأمل عبد العزيز بوتفليقة                       | اجتماعي | 22/03/2011 حي القدس عين موسى  |
| 46                  | جمعية دليل الأجيال حي القدس سيدي خويلد                   | اجتماعي | 04/01/2021 مركز التكوين المهني سيدي خويلد                           |
| 47                  | النادي الرياضي الهواي مركز التكوين المهني                | رياضي   | 17/03/2021 مسجد العلامة عبد الحميد بن باديس                         |
| 48                  | اللجنة الدينية لمسجد العلامة سيدي محمد بالكبير أم الراتب | ديني    | 10/02/2021 حي 56 مسكن تساهمي سيدي خويلد                             |
| 49                  | جمعية المستفيدين حي 56 مسكن تساهمي سيدي خويلد            | اجتماعي | 21/04/2021 القاعة متعددة النشاطات                                   |
| 50                  | الجمعية الشبابية الترفيهية للقاعة متعددة النشاطات        | رياضي   | 09/05/2021 حي المستقبل سيدي خويلد                                   |
| 51                  | جمعية شباب حي المستقبل سيدي خويلد                        | اجتماعي | 02/09/2021 سيدي خويلد   |
| 52                  | جمعية الرسالة الثقافية سيدي خويلد                        | ثقافي   | 14/11/2021 حي القدس سيدي خويلد                                      |
| 53                  | النادي الرياضي اينارجي هاوس                              | رياضي   | 27/01/2022 جمعية الأمل لزراعة الخضروات و الزراعة البلاستيكية        |
| 54                  | جمعية الأمل لزراعة الخضروات و الزراعة البلاستيكية        | فلاحي   | 20/02/2022 عين موسى سيدي خويلد                                      |
| 55                  | جمعية الوفاء لزراعة أشجار الفواكه عيتموسى                | فلاحي   | 20/02/2022 عين موسى سيدي خويلد                                      |
| 56                  | جمعية النور للسقي الحديث عين موسى                        | فلاحي   | 20/02/2022 عين موسى سيدي خويلد                                      |



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية



نيابة المديرية للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين

فيما بعد التدرج

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل

استبيان

تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير لأطروحة الدكتوراه تحت عنوان: " المجتمع المدني في الجزائر -  
التشكل والممارسة-"، يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان من أجل مساعدتنا في إنجاز  
هذا البحث، شاكرين لكم اهتمامكم ومساعدتكم.

لكم منا جزيل الشكر وفائق التقدير والاحترام

تحت إشراف: الدكتور مُجَّد قمانة

إعداد الطالبة: خديجة بورني

مساعد الإشراف: الدكتور دليلة بدران

✓ المحور الأول: البيانات السوسيوديمغرافية:

1. الجنس: ذكر  أنثى
2. السن: .....
3. المؤهل العلمي: ثانوي أو أقل  جامعي ( لسانس / ماستر )  دكتوراه
4. الحالة الاجتماعية: أعزب  متزوج
5. الحالة المهنية: .....
6. عدد سنوات الانتساب للنشاط الجمعي: .....
7. عدد الجمعيات التي تنتسب لها حاليا: .....
- ملاحظة: في حالة انتسابك لأكثر من جمعية واحدة، من فضلك اختر/ اختاري جمعية

واحدة وأجب/ وأجبي على أساسها.

8. طبيعة الجمعية التي تنتمي إليها: بلدية  ولائية  وطنية
9. هل هي جمعية: نسوية  رجالية  مختلطة
10. صنف الجمعية: خيرية  ثقافية وعلمية  صحية  بيئية

أخرى أذكرها .....

11. متى انضمت لهذه الجمعية؟ .....

12. ما هو موقعك في هذه الجمعية: عضو مؤسس  عضو مكتب
- متطوع  مكلف بمهمة

- أخرى أذكرها: .....

المحور الثاني: الجانب التنظيمي

13. هل تقوم الجمعية بالأنشطة على أساس: التخطيط  العشوائية
14. هل تشرك جميع الأعضاء في التخطيط؟ نعم  لا
15. هل تقوم الجمعية بتقييم الأنشطة؟ نعم  لا
16. هل تعقد الاجتماعات بصفة منتظمة في الجمعية؟ نعم  لا
17. هل يشجع رئيس الجمعية على المبادرة في اتخاذ القرارات؟ نعم  لا



## الملحق رقم ( 04 )

18. هل القرارات المتخذة في صالح؟ الجمعية  أعضاء معينين
19. هل تقوم الجمعية بإعداد ميزانيتها السنوية؟ نعم  لا
20. هل تجدد الجمعية أعضاء المكتب؟ نعم  لا

### المحور الثالث: الجانب المادي

21. هل للجمعية مقر؟ نعم  لا
- في حالة نعم: هل هو مقر؟ دائم  مؤقت
- هل هو :ممنوح من طرف السلطات المحلية  محل إيجار  متبرع به
22. ما هي مصادر تمويل الجمعية: تمويل الدولة  تبرعات الخواص
- تبرعات الأعضاء
23. هل للجمعية أنشطة استثمارية؟ نعم  لا
- في حالة نعم: ما هو حجمها؟ صغيرة  متوسطة  كبيرة
- ما هي طبيعتها؟ دائمة  ظرفية
- ما هو نوعها؟ .....

24. هل تغطي مصادر تمويل الجمعية كل أنشطتها؟ نعم  لا  لا أعرف
- في حالة لا: ما هي حلول الجمعية؟ .....

### المحور الرابع: رأس المال الاجتماعي

25. هل العلاقات بين أعضاء الجمعية هي علاقات؟
- قربة  جيرة  صداقة  زمالة  نفس الاهتمام
26. كيف انخرطت في النشاط الجمعي؟ فكرتك؟  اقتراح من صديق أو جار؟
- اقتراح من فرد من العائلة؟  الإعجاب بنشاط الجمعية؟
27. هل توجد ثقة متبادلة بين أعضاء الجمعية؟ نعم  إلى حد ما

## الملحق رقم ( 04 )

28. هل هناك احترام متبادل بين أعضاء الجمعية؟ نعم  إلى حد ما
29. هل هناك صراعات بين أعضاء الجمعية؟ نعم  لا
- في حالة نعم: هل بين أعضاء المكتب  أعضاء الجمعية  بين الاثنين
- ما هي أسباب الصراع؟ .....

30. هل يقوم البعض بعرقلة الأنشطة في الجمعية؟ نعم  لا
- في حالة نعم: العرقلة تكون من أعضاء المكتب  من أعضاء الجمعية
- بين الاثنين
- برأيك: ما هي أسباب هذه العرقلة؟ .....

31. هل تشترك مع كل زملائك في إنجاز الأنشطة؟ نعم  لا
32. بصفة عامة؛ ما هو تقييمك للجمعية/ الجمعيات التي تنسب إليها:
- .....
- .....

### المحور الخامس: الممارسة

33. هل تشارك في وضع الخطط والبرامج؟ نعم  لا
- في حالة لا لماذا؟ .....
34. هل يلتزم الأعضاء بالحضور للاجتماعات؟ نعم  لا
- في حالة لا لماذا؟ .....
35. أثناء الاجتماعات، هل يجتمع: كل المعنيين  بعض المعنيين  أغلب المعنيين
36. هل توجد فرص للاعتراض عن القرارات من الأعضاء؟ نعم  لا
37. يتم الحوار والنقاش في الجمعية مع الأعضاء على أساس:
- الخبرة والكفاءة  - المصالح الشخصية
- المكانة والنفوذ  - السلطة المالية

الملحق رقم ( 04 )

38. هل قرارات الجمعية متحررة من سيطرة المصلحة الشخصية؟ نعم  لا

39. هل تتشاورون في الأمور المالية؟ نعم  لا

40. هل هناك تناوب على منصب رئيس الجمعية؟ نعم  لا

- في حالة لا: لماذا؟ .....

41. أين يجتمع أعضاء الجمعية؟ .....

42. هل يلتزم الأعضاء بدفع الاشتراكات للجمعية؟ نعم  لا

43. هل يتقدم الأعضاء بتبرعات للجمعية؟ نعم  لا

- في حالة لا لماذا؟ .....

44. هل يساهم أعضاء الجمعية بمواردهم في تمويل الجمعية؟ نعم  لا

- في حالة لا لماذا؟ .....

45. هل تصدر الجمعية سنويا تقارير أدبية وتوزعها على أعضائها؟ نعم  لا

46. هل تصدر الجمعية سنويا تقارير مالية وتوزعها على أعضائها؟ نعم  لا

47. هل تتواجد في الجمعية: - كلما استطعت

- في أوقات الفراغ

- كلما رغبت في ذلك

- حسب نشاط الجمعية

48. هل الجو العام في الجمعية: - تسوده الثقة بين الأعضاء

- يجعلك تتعامل بحذر مع البعض

49. العلاقات بين الأعضاء في الجمعية: - يحكمها حب العمل الجماعي

- تغلب عليها الصراعات حول المصالح الشخصية

50. هل يمكن الاعتماد على أعضاء الجمعية في أداء الأنشطة؟ نعم  لا

51. هل يصطدم التعاون مع الآخرين بالمصالح الشخصية لبعضهم؟ نعم  لا

الملحق رقم ( 04 )

---

- في حالة نعم: لماذا؟ .....

.....

52. هل يساهم أعضاء الجمعية بتخصصاتهم في تطوير الجمعية؟ نعم  لا

- في حالة لا: لماذا؟ .....

53. هل ترى أن الجو العام للجمعية داعم للاستمرار فيها؟ نعم  لا

- لماذا؟ .....